الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محند أولحاج
-البويرة-

Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Université Akli Mohand Oulhadj - Bouira -
X•⊙V•ΕX •ⴾⵄⵉ ⵍ:ⵅ:ⵏⵅ •ⵅ:ⵅ•ⵅ - X:ΦΕΟ:ⵜ -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في علوم التسيير تخصص مالية ومحاسبة

تحت عنوان

أثر السياسة المالية التوسعية على متغيرات المربع السحري لـ Nicholas Kaldor في الجزائر خلال الفترة (2000- 2018)

إعداد الطالبة :
محفوظ فاطمة

تحت إشراف الدكتور:
وعيل ميلود

لجنة المناقشة

الأستاذ	الدرجة العلمية	الصفة	المؤسسة الأصلية
د. حيدوشي عاشور	أستاذ محاضر قسم "أ"	رئيسا	جامعة البويرة
د. وعيل ميلود	أستاذ محاضر قسم "أ"	مشرفا ومقررا	جامعة البويرة
أ.د. شبوطي حكيم	أستاذ التعليم العالي	عضوا ممتحنا	جامعة المدية
د. علام عثمان	أستاذ محاضر قسم "أ"	عضوا ممتحنا	جامعة البويرة
د. أوكيل حميدة	أستاذة محاضرة قسم "أ"	عضوا ممتحنا	جامعة البويرة
د. حميدي عبد القادر	أستاذ محاضر قسم "أ"	عضوا ممتحنا	جامعة بومرداس
د. يحياوي سمير	أستاذ محاضر قسم "أ"	مشرفا مساعدا	جامعة البويرة

السنة الجامعية: 2018/ 2019

بسم الله الرحمن الرحيم

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أثر السياسة المالية التوسعية على متغيرات المربع السحري لـ Nicholas Kaldor في الجزائر خلال الفترة (2000- 2018)، ومعرفة مدى قدرتها في الوصول إلى المعدلات المرغوبة للمؤشرات الاقتصادية الكلية وأهم التدابير المتخذة لتحقيق ذلك.

وأهم ما تم التوصل إليه أن السمة البارزة للاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة هي زيادة النفقات العامة للتأثير على التوازنات الاقتصادية الكلية، وقد عرف الأداء الاقتصادي لهذه المؤشرات تحسنا خلال فترة تنفيذ البرامج التنموية حيث ارتفعت معدلات النمو الاقتصادي، وانخفضت كل من معدلات التضخم والبطالة، إضافة إلى تحقيق ميزان المدفوعات لرصيد موجب، هذا ما أدى إلى اتساع مساحة المربع السحري للاقتصاد الجزائري خلال تنفيذ البرامج التنموية، وتعتبر الفترة (2005–2009) أفضل فترة لتحقيق المثلوية في شكل المربع، إلا أن أداء هذه المؤشرات وفعالية السياسة المالية تفرضه عوامل خارجية تتلخص أساسا في تقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية، نظرا للارتباط القوي للاقتصاد الجزائري بهذا المورد، حيث أن النتائج المحققة خلال الفترة (2000- 2014) هي انعكاس للطفرة البترولية، وهذا ما أكدته السنوات الأخيرة من الدراسة، فتدهور أسعار البترول أدى إلى تحقيق عجز موازني راجع إلى تدني الجباية البترولية، إضافة إلى تدهور مختلف مؤشرات المربع السحري لـNicholas Kaldor، ما أدى إلى إتباع سياسة مالية انكماشية.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية التوسعية - النمو الاقتصادي- البطالة- التضخم- ميزان المدفوعات

Abstract

This study aimed to emphasize the impact of the expansionary financial policy on the variables of the magical square of Nicholas Kaldor in Algeria during the period (2000-2018), and know its ability to access to desired rates of macroeconomic indicators and the most important measures taken to achieve that.

The most important what was reached is that the salient feature of the Algerian economy during this period is the rising of public expenditure to influence the macroeconomic balances, the economic performance of these indicators, has improved during the period of the implementation of development programs and so the rates of economic growth are increased, and the inflation and unemployment rates are decreased, in addition to achieving the balance of payments to positive balance, this is what has led to the widening of the area of the magic square the Algerian economy during the implementation of the development programs, and we consider the period (2005 - 2009) the best period to achieve the ideal in the form of the square ,However, the performance of these indicators and the effectiveness of the financial policy imposed by external factors consist mainly of oil price fluctuations in international markets, and this is due to the strong link of Algerian economy to this resource, so the results achieved during the period (2000 -2014) is a reflection of the oil boom, this is what have confirmed in recent years of the study, the degradation of oil prices led to a budget deficit, refer to the decline in oil revenue, in addition to the deterioration of the different indicators of the magic box fo Nicholas Kaldor, leading to a deflationary policy.

Keywords: expansionary financial policy- economic growth- unemployment- inflation- balance of payments.

شكر وتقدير

الحمد لله حمدا كيرا طيبا مباركا فيه لتوفيقه، والصلاة والسلام على أشرف الخلق

أتقدم بخالص الشكر والعرفان بالجميل إلى الأستاذ الفاضل الدكتور وعيل ميلود على رحابة صدره ودماثة خلقه.

الشكر موصول أيضا إلى الدكتور يحياوي سمير على إرشاداته القيمة.

كما أتوجه بأسمى عبارات الشكر والتقدير إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة الذين خصصوا قسطا من وقتهم لمناقشة هذه الأطروحة وتقييمها، دون أن أنسى كل من ساعدني لانجاز هذا العمل.

إهداء

إلى من قال فيهما الرحمن "وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا" الوالدين العزيزين أطال الله في عمرهما

إلى فلذة كبدي وقرة عيني يسرى أم الخير حفظها الله

إلى الإخوة والأخوات

إلى الزوج الكريم

إلى كل الأحبة

إلى كل من عائلة: محفوظ، سالم، بلقاسمي

الفـهرس العـــــام

العنوان	رقم الصفحة
شكر وتقدير	
إهداء	
الفهرس العام	IV- I
قائمة الجداول	i
قائمة الأشكال	iii - ii
قائمة الملاحق	iv
المقدمة	أ- و
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة المالية	2- 74
تمهيد.....	2
المبحث الأول: المداخل النظرية للسياسة المالية	3
المطلب الأول: تعريف السياسة المالية.....	3
المطلب الثاني: تطور السياسة المالية في الفكر الوضعي.....	5
المطلب الثالث: السياسة المالية في الإسلام	12
المبحث الثاني: فعالية السياسة المالية التوسعية في معالجة الاختلالات الاقتصادية.....	17
المطلب الأول: آلية عمل السياسة المالية التوسعية.....	17
المطلب الثاني: : فعالية السياسة المالية التوسعية في ظل نموذج IS-LM.....	18
المطلب الثالث: فعالية السياسة المالية التوسعية في إطار نموذج AD- AS.....	32
المبحث الثالث: أدوات السياسة المالية التوسعية.....	37
المطلب الأول: السياسة الضريبية.....	37
المطلب الثاني: سياسة الإنفاق العام	44
المطلب الثالث: العجز الموازني.....	60
المبحث الرابع: أهداف السياسة المالية التوسعية.....	66
المطلب الأول: دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتكوين رأس المال.....	66
المطلب الثاني: السياسة المالية ومستوى الأسعار العام والاستهلاك العام	68
المطلب الثالث: السياسة المالية ومستوى العمالة وتوزيع الدخل.....	70
خلاصة.....	74

الفصل الثاني: متغيرات المربع السحري لـ Nicholas Kaldor وعلاقتها بالسياسة المالية التوسعية	76 - 144
تمهيد.....	76
المبحث الأول: أثر السياسة المالية التوسعية على النمو الاقتصادي	77
المطلب الأول: التأصيل النظري للنمو الاقتصادي.....	77
المطلب الثاني: العوامل المحددة للنمو الاقتصادي.....	83
المطلب الثالث:دور السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي.....	87
المبحث الثاني: أثر السياسة المالية التوسعية على البطالة	93
المطلب الأول: مفهوم البطالة.....	93
المطلب الثاني: أنواع البطالة وآثارها.....	100
المطلب الثالث: دور السياسة المالية في الحد البطالة.....	105
المبحث الثالث: أثر السياسة المالية على التضخم	108
المطلب الأول: عموميات حول التضخم.....	108
المطلب الثاني: أنواع التضخم والتأثيرات الاقتصادية له.....	114
المطلب الثالث: دور السياسة المالية في ضبط التضخم.....	123
المبحث الرابع: أثر السياسة المالية التوسعية على توازن ميزان المدفوعات	129
المطلب الأول: مفاهيم حول ميزان المدفوعات.....	129
المطلب الثاني: العجز في ميزان المدفوعات.....	135
المطلب الثالث: دور السياسة المالية في ميزان المدفوعات.....	139
خلاصة.....	144
الفصل الثالث: هيكلة الاقتصاد الجزائري وسياسات تحقيق التوازن الاقتصادي	146 - 192
تمهيد.....	146
المبحث الأول: هيكلة الاقتصاد الجزائري وخصائص تنميته	147
المطلب الأول: هيكلة الاقتصاد الجزائري.....	147
المطلب الثاني: الجوانب البارزة في تنمية الاقتصاد الجزائري.....	151
المبحث الثاني: إجراءات تحقيق النمو الاقتصادي ومواجهة البطالة في الجزائر	154

المطلب الأول: إجراءات تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر.....	154
المطلب الثاني: إجراءات مواجهة البطالة في الجزائر.....	166
المبحث الثالث: إجراءات ضبط التضخم وتحقيق التوازن لميزان المدفوعات في الجزائر	180
المطلب الأول: الإجراءات المنتهجة لضبط التضخم في الجزائر.....	180
المطلب الثاني: تدابير الحفاظ على التوازنات الخارجية.....	186
خلاصة	192
الفصل الرابع: أثر السياسة المالية التوسعية على متغيرات المربع السحري لـNicholas Kaldor في الجزائر (2000- 2018).....	194-246
تمهيد.....	194
المبحث الأول: الاتجاهات العامة للسياسة المالية في الجزائر للفترة (2000-2017)	195
المطلب الأول: سياسة النفقات العامة في الجزائر..... :	195
المطلب الثاني: السياسة الضريبية في الجزائر..... :	205
المطلب الثالث: سياسة العجز الموازني..... :	212
المبحث الثاني: تحليل أثر السياسة المالية التوسعية على أقطاب المربع السحري لـNicholas Kaldor في الجزائر للفترة (2000- 2018)	215
المطلب الأول: لمحة حول المربع السحري لNicholas Kaldor	215
المطلب الثاني: تحليل وصفي لأثر السياسة المالية التوسعية على متغيرات المربع السحري لـNicholas Kaldor خلال الفترة (2000- 2018).....	218
المطلب الثالث: تحليل قياسي لأثر السياسة المالية التوسعية على متغيرات المربع السحري لـNicholas Kaldor خلال الفترة (2000- 2018).....	230
المبحث الثالث: المربع السحري للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000- 2018)....	237
المطلب الأول: المربع السحري للاقتصاد الجزائري للفترة (2000- 2004).....	237
المطلب الثاني: المربع السحري للاقتصاد الجزائري للفترة (2005- 2009).....	239
المطلب الثالث: المربع السحري للاقتصاد الجزائري للفترة (2010- 2014).....	240
المطلب الرابع: المربع السحري للاقتصاد الجزائري للفترة (2015- 2018).....	243

خلاصة	245
الخاتمة	256-248
قائمة المراجع	267 -258
الملاحق	284 -269

قائمة الجداول والأشكال والملاحق

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
الفصل الثالث		
(03 -01)	مساهمة القطاع الزراعي في الجزائر في إجمالي الناتج الوطني	147
(03 -02)	نسبة مساهمة الصناعة في إجمالي الناتج الوطني.	149
(03 -03)	مساهمة قطاع الخدمات في إجمالي الناتج الوطني	150
(03 -05)	توزيع المبالغ المالية لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي حسب القطاعات	156
(03 -06)	التوزيع القطاعي البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005- 2009).	161
الفصل الرابع		
(04 -01)	هيكل الجباية العادية في الجزائر خلال الفترة (2000- 2016)	209
(04 -02)	تطور أسعار النفط في الأسواق الدولية	212
(04 -03)	نتائج اختبار السببية لقرانجر (Granger)	232

قائمة الأشكال البيانية

الرقم	العنوان	الصفحة
الفصل الأول		
(01 -01)	منحنى الطلب الكلي	9
(02 -01)	منحنى العرض الكلي	10
(03 -01)	اشتقاق منحنى هانس (IS)	21
(04 -01)	فعالية السياسة المالية في حالة (IS) أفقي	23
(05 -01)	فعالية السياسة المالية في حالة (IS) عمودي	24
(06 -01)	فعالية السياسة المالية التوسعية في حالة منحنى IS بين الحالتين المتطرفتين	25
(07 -01)	اشتقاق منحنى هيكس (LM)	27
(08 -01)	فعالية السياسة المالية في حالة (LM) عمودي	28
(09 -01)	فعالية السياسة المالية في حالة LM أفقي	29
(10 -01)	أثر زيادة الإنفاق العام على زيادة الإنتاج	30
(11 -01)	فعالية السياسة المالية التوسعية في حالة منحنى LM بين الحالتين المتطرفتين	31
(12 -01)	اشتقاق منحنى العرض الكلي	33
(13 -01)	فعالية السياسة المالية في حالة منحنى AS عمودي (الحالة الكلاسيكية)	35
(14 -01)	فعالية السياسة المالية في حالة منحنى AS مائل	36
(15 -01)	فعالية السياسة المالية في حالة منحنى AS أفقي	37
(16 -01)	حالات عدم الاستقرار في الاقتصاد	55
(17 -01)	المفاضلة بين الدعم النقدي والدعم العيني.	56
(18 -01)	أثر الإنفاق العام على نمط إنفاق المستهلك في حالة منح إعانة دعم مباشرة إجمالية	57
(19 -01)	أثر الإنفاق العام على سلوك المنتج في حالة منح إعانة إنتاج.	58
الفصل الثاني		
(01–02)	العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي	91
(02 -02)	البطالة الإجبارية والبطالة الاختيارية	102
(03 -02)	البطالة المقنعة من خلال دالة الإنتاج قصيرة الأجل	103
(04 -02)	تضخم جذب الطلب	112
(05 -02)	تضخم نقص العرض الكلي (تضخم دفع التكاليف)	113
(06-02)	أثر التضخم على الأجور	121

(02-07)	مكونات ميزان المدفوعات	133
(02- 08)	استعمال السياسة الضريبية	139
الفصل الثالث		
(03 -01)	التوزيع النسبي لتخصيصات برنامج توطيد النمو الاقتصادي حسب المحاور الأساسية 2010-2014.	165
الفصل الرابع		
(04- 01)	تطور نفقات التسيير إلى النفقات الإجمالية في الجزائر للفترة 2000- 2017	198
(04 -02)	يبين نسب تطور بنود نفقات التسيير (2000- 2016)	199
(04 -03)	تقسيم ميزانية التجهيز حسب القطاعات الفرعية والفصول والمواد	202
(04 -04)	تطور نفقات التجهيز من النفقات العامة ومعدل نمو هذه النفقات للفترة (2000-2017)	203
(04 -05)	تطور الإيرادات العامة في الجزائر للفترة (2000- 2017)	208
(04 -06)	تطور الجباية البترولية والجباية العادية (كنسبة من إجمالي الإيرادات الجبائية) في الجزائر خلال الفترة (2000- 2017)	209
(04 -07)	تطور توازن الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2000- 2017)	213
(04 -08)	رسم توضيحي للمربع السحري.	216
(04 -09)	تطور معدل النمو الاقتصادي للفترة (2000- 2018).	219
(04 -10)	تطور مختلف قطاعات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000- 2016).	220
(04 -11)	تطور عدد السكان المشغلون والعاطلون عن العمل للفترة (2000- 2016)	222
(04 -12)	تطور معدلات البطالة في الجزائر للفترة (2000- 2018)	223
(04 -13)	تطور معدلات التضخم في الجزائر للفترة (2000- 2018).	225
(04 -14)	تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة (2000- 2018)	227
(04 -15)	تطور عناصر هيكل ميزان المدفوعات للفترة 2000- 2016	228
(04 -16)	مربع كالدور للمؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري للفترة (2000- 2004).	237
(04 -17)	المربع السحري للاقتصاد الجزائري لمتوسطات القيم للفترة (2000- 2004).	238
(04 -18)	مربع كالدور للمؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري للفترة (2005- 2009)	239
(04 -19)	المربع السحري للاقتصاد الجزائري لمتوسطات القيم للفترة (2005- 2009).	240
(04 -20)	مربع كالدور للمؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري للفترة (2010- 2014)	241
(04 -21)	المربع السحري للاقتصاد الجزائري لمتوسطات القيم للفترة (2010- 2014).	242
(04 -22)	مربع كالدور للمؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري للفترة (2015- 2018)	243

(04- 23)	المربع السحري للاقتصاد الجزائري لمتوسطات القيم للفترة (2015- 2018).	244

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
01	توزيع الاعتمادات المفتوحة بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2018 حسب كل دائرة وزارية	269
02	تطور نفقات التسيير خلال الفترة (2000- 2017)	270
03	تطور بنود نفقات التسيير خلال الفترة (2000- 2016)	271
04	توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2018 حسب القطاعات	272
05	تطور نفقات التجهيز للفترة (2000- 2017)	273
06	الإيرادات النهائية المطبقة في ميزانية الدولة لسنة 2018 حسب الجدول (أ)	274
07	السياسة الضريبية في الجزائر خلال الفترة (2000- 2017)	275
08	تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر للفترة (2000- 2017)	276
09	تطور مختلف قطاعات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000- 2016	277
10	تطور عدد السكان المشغلون والعاطلون عن العمل خلال الفترة (2000- 2016)	278
11	تطور عناصر هيكل ميزان المدفوعات للفترة 2000- 2016	279
12	تطور المؤشرات الاقتصادية للمربع السحري خلال الفترة (2000- 2018).	280
13	تطور المؤشرات الاقتصادية للمربع السحري خلال الفترة (2000- 2018).	281
14	نتائج اختبار السببية لقرانجر (Granger)	282
15	مربع كالدور للمؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري (2000- 2018)	283
16	المربع السحري للاقتصاد الجزائري لمتوسطات القيم	284

المقدمـــــة

في ظل الأزمة التي مست الاقتصاد العالمي في النصف الأول من القرن العشرين (1929)، والتي واجه فيها الفكر الكلاسيكي مجموعة من الانتقادات، حيث لم يعد قادرا على ضبط التوازن الاقتصادي وحماية الاقتصاد، ظهر فكر مالي واقتصادي جديد بزعامة "جون مينارد كينز" الذي يعتبر من بين الاقتصاديين الذين نادوا بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، لتحقيق هدفي التوظيف الكامل والاستقرار في الأسعار، والتأثير على الطلب الكلي، من خلال الإنفاق الاستهلاكي والاستثمار الحكومي، وانتقل دور الدولة من المحايد إلى المتدخل استنادا إلى هذا الفكر.

حيث يرى كينز أن السياسة المالية بشقيها الأساسين الإنفاق الحكومي والضرائب، يمكن لها تحقيق الاستقرار للاقتصاد الوطني، في ظل نهج يتماشى مع الحالة الاقتصادية السائدة، لمعالجة مختلف نواحي القصور التي تحول دون تحقيق المستويات المطلوبة من الأهداف المسطرة وإحداث الآثار المرغوبة، وتحقيق معدلات نمو عالية لمختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية.

ونظرا للارتباط القوي لاقتصاديات الدول المصدرة للنفط بتطورات الاقتصاد العالمي، وظروف السوق البترولية العالمية، فإن هذا يشكل تحديا لواضعي السياسات المالية وخاصة في الدول المصدرة للنفط، كون أن حجم الإيرادات العامة ومن ثم الإنفاق العام يتحدد بالتطورات الاقتصادية الخارجية التي لا يمكن التنبؤ بها أو التحكم فيها، هذا ما يضفي ميزة الضعف على السياسة المالية لهذه الدول، والتي ولطالما تأثرت بانعكاسات الأزمات النفطية.

ونتيجة لاعتماد الاقتصاد الجزائري على موارد قطاع المحروقات كمصدر لتمويل الميزانية العامة، شهدت المؤشرات الاقتصادية الكلية اختلالات وتذبذبات من فترة لأخرى حسب تقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية، وتبنت الجزائر ابتداء من مطلع الألفية الثالثة سياسة مالية توسعية قائمة على التوسع في الإنفاق العام، في ظل تحسن الوضعية المالية نتيجة لسلسة الارتفاعات التي سجلها سعر النفط، ما أدى إلى ارتفاع ايردات الميزانية، وبالتالي الزيادة في الإنفاق، من خلال مجموعة من الاستثمارات العمومية لتنشيط الاقتصاد وتفعيل الطلب الكلي، شهد من خلالها الاقتصاد الوطني تحسنا ملحوظا في مختلف مؤشراته، إلا أن الأزمة النفطية التي شهدتها سنة 2014 أدت إلى تراجع هذه المؤشرات وخلقت عجزا ميزانيا نتيجة قصور الموارد المالية.

وتسعى الجزائر من خلال انتهاج السياسة المالية التوسعية إلى التأثير على سلوك المتغيرات الاقتصادية الكلية، بتحقيق التوازن الداخلي من خلال تحقيق معدلات عالية للنمو الاقتصادي، وهذا بالتأثير على الناتج المحلي الإجمالي، توفير فرص العمل والحد من البطالة، التحكم في الأسعار، إضافة إلى تحقيق التوازن الخارجي عن طريق تحقيق فوائض في رصيد ميزان المدفوعات.

أهمية البحث

تبرز أهمية البحث في العديد من الجوانب من أهمها:

1. أهمية موضوع البحث في حد ذاته، فالسياسة المالية تحظى بالعديد من الدراسة والاهتمام، سواء في مجال البحوث العلمية والأكاديمية أو دراسات مراكز البحث أو توجهات متخذي القرارات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية للدول.

3. مدى تأثير السياسة المالية على سلوك متغيرات المربع السحري Nicholas Kaldor بصفة عامة، ومحاولة تقييم السياسة المالية المنتهجة في الجزائر في تحقيق أهداف المربع.

4. خصوصية الفترة التي مر بها الاقتصاد الجزائري، فابتداء من سنة 2000 انتعشت أسعار البترول مما حقق فوائض مالية استطاعت من خلالها الجزائر بعث مجموعة من البرامج التنموية فتحت المجال لإنعاش الاستثمارات الداخلية.

أهداف البحث

يهدف البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، من أهمها:

1. التصورات النظرية الحديثة للسياسة المالية.

2. إبراز فعالية السياسة المالية التوسعية في معالجة مختلف الاختلالات التي تنتاب الاقتصاد من خلال أفكار الاقتصاديين في المراحل المختلفة لتطور السياسة المالية.

3. تبيين كيفية تأثير السياسة المالية التوسعية على معدلات النمو الاقتصادي، تقليل البطالة، الحد من التضخم، وتحقيق توازن ميزان المدفوعات، وهو ما يعرف بالمربع السحري.

4. إعطاء نظرة حول هيكلة الاقتصاد الجزائري والخصائص المختلفة له، ومدى تأثره بالعوامل الخارجية من خلال ارتباطه الوثيق بأسعار الحر وقات في البيئة العالمية، إضافة إلى تطور السياسة المالية وتوجهاتها في الجزائر خلال الفترة (2000- 2018).

5. تتبع الاتجاهات العامة للسياسة المالية في الجزائر، وتحليل أثرها على أقطاب المربع السحري، مع تمثيل المربع السحري للاقتصاد الجزائري على فترات، وتمثيل متوسط قيم هذه الفترات وتحليلها.

6. استخدام التقنيات الكمية في التحليل الاقتصادي الكلي، خاصة القياس الاقتصادي الذي يقيس مدى تأثير السياسة المالية للعوامل المدروسة وبمقدار كمي، من خلال تحديد وتحليل السببية (Granger Causality) بين السياسة المالية التوسعية (الإنفاق العام) ومتغيرات المربع السحري.

إشكالية البحث

بناء على ما سبق، يمكن صياغة الإشكالية التالية:

ما أثر السياسة المالية التوسعية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر من خلال استهداف متغيرات المربع السحري لـ Nicholas Kaldor خلال الفترة (2000- 2018)؟

تتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية، والتي يمكن صياغتها على النحو التالي:

1. ما أهم أهداف السياسة المالية؟ وما هي أدواتها؟
2. كيف يتم توجيه أدوات السياسة المالية للتأثير على متغيرات المربع السحري ؟
3. فيما تتمثل أهم إجراءات تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر؟
4. ما تأثير برامج الانفاق العام في الجزائر على أقطاب المربع السحري؟

فرضيات البحث

من أجل الإجابة على إشكالية هذا البحث، يمكن تحديد مجموعة من الفرضيات، وهي:

1. تتمثل أهداف السياسة المالية في تحقيق التوازنات في مختلف جوانب الاقتصاد الوطني، من خلال الاستخدام الأمثل لموارد الدولة، الوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل، تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية للأفراد، إضافة إلى تحقيق التوازن العام بين مجموع الإنفاق الوطني والإنتاج الوطني، من خلال أدواتها.
2. تعتبر السياسة المالية التوسعية القائمة على التوسع في النفقات العامة أو تخفيض الضرائب أو مزج كلتا الحالتين أهم أداة للتأثير على المؤشرات الاقتصادية الكلية.
3. تبنت الجزائر سياسة مالية توسعية ابتداء من مطلع الألفية الثالثة للتأثير على الطلب الكلي، وتوجيه الاقتصاد نحو تحقيق المعدلات المرغوبة لمختلف المؤشرات الاقتصادية.
4. من بين أهم الأولويات المسطرة من خلال البرامج التنموية الثلاث للفترة (2001- 2014) رفع معدلات النمو الاقتصادي عن طريق زيادة حجم الإنفاق الحكومي الاستثماري.

حدود البحث

اكتفى هذا البحث من الجانب النظري بدراسة مراحل تطور السياسة المالية، أهم أدواتها إضافة إلى أهم الأهداف المقصودة من انتهاج السياسة المالية، وكيفية تأثر متغيرات المربع السحري لـ Nicholas Kaldor بالسياسة المالية التوسعية، ومختلف سياسات تحقيق التوازن المنتهجة في الاقتصاد الجزائري خاصة ما تعلق بتوجهات السياسة المالية، في محاولة لتحليل أثرها على متغيرات المربع السحري، وتمثيل المربع السحري للاقتصاد الجزائري، أما الحدود الزمانية فد كانت فترة البحث (2000- 2018) باعتبارها فترة ذات خصوصية

تميزت بتحولات اقتصادية كبيرة، على غرار الإصلاحات التي اعتمدتها الجزائر، ومختلف البرامج الاستثمارية، والصدمة البترولية التي اجتاحت الاقتصاد الجزائري في الفترة الأخيرة.

منهج البحث

قصد الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع و الإجابة على إشكالية البحث و اختبار صحة الفرضيات سيتم الاعتماد على المنهج التاريخي الذي يظهر في استقراء المسار التاريخي للسياسة المالية ومتغيرات المربع السحري لـNicholas Kaldor في الجزائر، والمنهج الوصفي الذي يظهر من خلال تفكيك موضوع الدراسة إلى مكوناته الأساسية، والذي اعتمدنا فيه على أسلوب المسح من خلال الاعتماد على المراجع المكتبية و التقارير الإحصائية كمصدر لمختلف المفاهيم المشكلة للموضوع، أسلوب دراسة حالة الذي يظهر في دراسة حالة الجزائر للفترة 2000- 2018، والأسلوب الإحصائي الذي يظهر من خلال استخدام بعض الأساليب والطرق الإحصائية والكمية والبرنامج الإحصائي الجاهز Eviews 9 في الجانب التطبيقي.

الدراسات السابقة

لانجاز هذا البحث، تم الاطلاع على مجموعة من الدراسات والبحوث العلمية المختلفة، نذكر منها:

- دراسة زكان أحمد وسامي ليليا (2008) الموسومة بـ

L'Effet d'un choc budgétaire sur les variables macroéconomiques: approche économétrique par utilisation des modèles VECM appliquée au cas d'Algérie.

وهي عبارة عن مقال ، عالج فيه الباحثان الأثر الذي تنتجه الصدمة في الاتفاق الحكومي على كل من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم، وتوصلا إلى أن حدوث صدمة في الإنفاق العام تُحفز النمو وتُمارس في الوقت نفسه أثارا تضخمية.

-دراسة سعودي محمد (2014- 2015) الموسومة بـ "أثر الصدمات الخارجية على فعالية السياسة المالية دراسة حالة الجزائر (1990- 2010)"، قدمت لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير بجامعة الجزائر 3، وجاءت هذه الدراسة كمحاولة لإيجاد علاقة واضحة لأثر الصدمات الخارجية على فعالية السياسة المالية، وتوصل الباحث إلى أن الاقتصاد الجزائري لم يستطع التخلص من تبعيته للمحروقات مما جعله رهينة لأسعارها فإذا ارتفعت أسعار المحروقات يعرف الميزان التجاري قيما موجبة تظهر على شكل صدمة مواتية والعكس عند انخفاض الأسعار، كما أن تغيرات رصيد الموازنة هي انعكاس للنفقات الناجمة عن مختلف الصدمات الخارجية التي يتعرض لها الاقتصاد الجزائري موجبة كانت أو سلبية، مما يؤكد أنها قناة ناقلة لأثر تلك الصدمات على فعالية السياسة المالية.

- **دراسة إدريس عبدلي (2015- 2016)** الموسومة بـ**"فعالية السياسة المالية وأثرها على النشاط الاقتصادي في الجزائر دراسة اقتصادية قياسية للفترة (1964- 2014)"**، قدمت الدراسة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية بجامعة يحي فارس –المدية- استخدم الباحث الأسلوب القياسي (Panel-VAR و Panel-SVAR) لتحديد فعالية السياسة المالية، وخلص الباحث أن أهم العوامل المتحكمة لفعالية السياسة المالية في ضبط الأوضاع الاقتصادية تتمثل في درجة التقدم الاقتصادي، مدى الانفتاح على العالم الخارجي، طبيعة نظام سعر الصرف، مستوى المديونية إضافة إلى جودة البيانات الإحصائية ونوعيتها، كما أوضح أنه ومن خلال نماذج VAR فإن الصدمات الموجبة في النفقات الحكومية لها اثر سلبي على الناتج المحلي الإجمالي، في حين أن الصدمات الموجبة في إيرادات الميزانية ذات أثر موجب على الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يدعم النظرية المضادة للكنزين في الظاهر، غير أن التفسير الحقيقي لهذه النتائج يرتبط بعوامل أخرى تتعلق بهيكل الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد على الاستيراد لتلبية التوسع في الإنفاق الحكومي.

- **دراسة بهاء الدين طويل (2015- 2016)** الموسومة بـ **"دور السياسة المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1990- 2010"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، والتي عالجت إشكالية الدور الذي تلعبه السياسات المالية والنقدية لتحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر، خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2010 ، أهم النتائج المستخلصة تمثلت في تحقيق الموازنة العامة الجزائرية عجزا في جل السنوات (مخلة بذلك بأحد بنود الموازنة العام)، لكن هذا العجز صوري خاصة مع بداية الألفية الجديدة، التي كانت حقيقة الموازنة العامة فيها فائضة (نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات)، والدليل توجيه هذا الفائض إلى صندوق ضبط الإيرادات المخصص لتغطية العجز المستقبلي للموازنة (في حالة انهيار أسعار المحروقات)، وهو ما يعني انتهاج الجزائر للمفهوم الكينزي المتعلق بالتوازن الدوري للموازنة لا السنوي، أما الدراسة القياسية، فقد تم إثبات الدور الذي تلعبه السياسات المالية والنقدية في الدفع بعجلة النمو الاقتصادي، فقد ساهمت هذه السياسات التوسعية في بلوغ معدل2,66% في المتوسط.

- **دراسة مختاري مصطفى (2015- 2016)** الموسومة بـ**". إشكالية السياسة المالية والتنمية الاقتصادية في الجزائر (2001- 2014)"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية بجامعة الجزائر 3، توصل من خلالها الباحث أن تدفق الواردات بدون ضوابط اقتصادية أدت إلى إغراق الاقتصاد الوطني وتفكيك المنظومة الإنتاجية، وتسرب الواردات عن طريق التهريب إلى دول أخرى، مع استمرار الاختلال الهيكلي في تركيب الصادرات واعتمادها بنسبة 98% على الصادرات النفطية.

- **دراسة عبد العظيم عبد الواحد الشكري (2016)** الموسومة بـ **"تقييم اثر الاستيرادات على ميزان المدفوعات في العراق للمدة (1991- 2013) دراسة قياسية باستخدام البرنامج**

الإحصائيEviews" وهي عبارة عن مقال بمجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، خلصت الدراسة إلى أن أثر الاستيراد على ميزان المدفوعات في العراق التي أظهرها تحليل النموذج تعود إلى أن العراق هو بلد ريعي قطاعه الرئيسي هو قطاع النفط الخام والذي تعتبر إيراداته هي المغذي الرئيسي للاقتصاد ولاسيما الاستيراد، ونتيجة لارتفاع صادرات وأسعار هذا القطاع ومن ثم زيادة وارداته أدى ذلك إلى تغطية هذه الواردات المتأتية من هذا القطاع لحجم الاستيراد في العراق، أي أن الصادرات هنا أصبحت تتغلب على جانب الاستيراد مما وولد فائضا شبه مستمر في ميزان المدفوعات العراقي خلال المدة (1991- 2013)، ولهذا ظهرت العلاقة بين المتغيرين موضوع البحث ضعيف ولا يعتد بها.

محتويات البحث

تم تقسيم البحث إلى أربعة فصول، **الفصل الأول** تحت عنوان الإطار المفاهيمي للسياسة المالية ، تم من خلاله توضيح أهم مراحل تطور السياسة المالية ، أدواتها وأهم الأهداف التي تسعى لتحقيقها، ، مع إعطاء لمحة حول السياسة المالية في الإسلام، ومحاولة إبراز فعالية السياسة المالية التوسعية في معالجة الاختلالات الاقتصادية.

أما **الفصل الثاني** فقد جاء بعنوان متغيرات المربع السحري وعلاقتها بالسياسة المالية التوسعية، وهذا من خلال أربعة مباحث يعالج كل منها أثر السياسة المالية التوسعية على كل هدف من أهداف السياسة الاقتصادية، مع إعطاء نظرة حول بعض المفاهيم لكل هدف.

وقد عالج **الفصل الثالث** هيكلة الاقتصاد الجزائري وسياسات تحقيق التوازن الاقتصادي، من خلال التعريف ببعض مؤهلات الاقتصاد الجزائري من خلال مدخل تعريفي عام، والتعرف على أهم القطاعات المكونة له، والجوانب البارزة في تنميته من خلال أهم التشريعات والقوانين، مع عرض أهم إجراءات تحقيق النمو الاقتصادي، خفض البطالة، ضبط التضخم، وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

أما **الفصل الرابع** فهو بعنوان أثر السياسة المالية التوسعية على متغيرات المربع السحري في الجزائر للفترة (2000- 2017)، تناول الاتجاهات العامة للسياسة المالية في الجزائر، مع تحليل وصفي لأثر السياسة المالية التوسعية على أقطاب المربع السحري لكالدور، وإعطاء لمحة حول المربع السحري، مع تمثيل المربع السحري للاقتصاد الجزائري على فترات مختلفة، ومتوسطات قيم هذه الفترات.

الفصل الأول

المداخل النظرية للسياسة المالية

تمهيد

نظرا للمكانة الهامة التي تحتلها السياسة المالية وقدرتها على ضبط الأوضاع الاقتصادية في مختلف الدول سواء النامية منها أو المتقدمة، تقوم الحكومات باستعمالها كآلية للتدخل في النشاط الاقتصادي ككل، فمن خلال أدواتها يمكن التأثير على مختلف نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية، هذا التدخل يأتي بعد قراءة مسبقة للحالات السائدة ورسم الأهداف المتماشية وهذه الحالات.

وهذه المكانة لم تكن وليدة الصدفة، فالمتصفح لتطور السياسة المالية يمكنه ملاحظة الشوط الهائل الذي مرت به لكسب هذه المكانة، نظرا لكونها من بين أهم السياسات المستعملة في تخفيض آثار الصدمات الاقتصادية الناتجة سواء عن الاختلالات الهيكلية للاقتصاد، أو عن تأثير عوامل خارجية، فمن خلال أدواتها يمكن معالجة هذه الفجوات، وتحقيق التوازن والاستقرار على المستويين الداخلي والخارجي.

ومن خلال هذا الفصل سيتم توضيح أهم معالم السياسة المالية، وهذا بإعطاء لمحة حول تطور السياسة المالية، ومكانتها في الإسلام، فعالية السياسة المالية التوسعية في معالجة الاختلالات الاقتصادية في ظل نموذج (IS-LM) و نموذج (AD- AS)، حسب درجة انحدار كل منهما، إضافة إلى الأدوات التي تستخدمها للتأثير على النشاط الاقتصادي، وأهم الأهداف التي تسعى لتحقيقها، من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: المداخل النظرية للسياسة المالية؛

المبحث الثاني: فعالية السياسة المالية التوسعية في معالجة الاختلالات الاقتصادية؛

المبحث الثالث: أدوات السياسة المالية؛

المبحث الرابع: أهداف السياسة المالية؛

المبحث الأول: المداخل النظرية للسياسة المالية

تعتبر السياسة المالية أداة هامة من أدوات السياسة الاقتصادية، نظرا لقدرتها الكبيرة في التأثير على النشاط الاقتصادي، حيث يمكن من خلال آلياتها المختلفة تفادي العديد من الصدمات الناتجة عن التذبذب في العرض والطلب الكليين باعتبارهما أهم محاور النشاط الاقتصادي.

المطلب الأول: تعريف السياسة المالية

هناك عدة تعريفات للسياسة المالية، نذكر منها:

- تعرف السياسة المالية بأنها مجموعة من السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة والنفقات العامة، بهدف تحقيق أهداف الدولة السياسية ، الاقتصادية والاجتماعية[1] .

من هذا التعريف يمكن القول أن السياسة المالية هي أسلوب تسلكه الدولة في تسيير جانبي الموازنة العامة (الإيرادات العامة، النفقات العامة).

- السياسة المالية هي تلك السياسة المرتبطة بالأمور المالية للدولة وتهدف إلى تحقيق التوازن في الموازنة العامة للدولة وزيادة الإنتاج والحد من المشاكل الاقتصادية مثل التضخم والبطالة والكساد.[2]

والملاحظ أن هذا التعريف يركز على أهم أهداف السياسة المالية على غرار توازن الموازنة العامة للدولة عن طريق إتباع أحسن الميكانيزمات لتسيير الأمور المالية للدولة.

- يتمثل المفهوم الرئيسي للسياسة المالية في دور الحكومة في استخدام الضرائب والإنفاق الحكومي العام، وذلك لأن تغيير الضرائب يؤثر في القوة الشرائية لدى الأفراد والمؤسسات، وهذا يؤثر في الطلب الكلي في الاتجاه الذي ترغبه الحكومة، وتعد السياسة المالية من أهم السياسات الاقتصادية الكلية التي تعتمد عليها الحكومة في تحقيق أهداف المجتمع[3].

يركز هذا التعريف على أدوات السياسة المالية (الضرائب، الإنفاق الحكومي العام)، بحيث يبحث في كيفية تأثير الضرائب على الطلب الكلي.

---

[1] طارق الحاج، **المالية العامة**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص201.

[2] جهاد أحمد أبو السندس، عبد الناصر طلب نزال الزيود، **مبادئ الاقتصاد الكلي (مفاهيم وتطبيقات عملية)**، دار تسنيم للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص254.

[3] السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2008، ص221.

- السياسة المالية هي استخدام الإيرادات العامة والنفقات العامة والدين العام لتحقيق التوازن بين جانبي الميزانية العامة للدولة ولتحقيق مستويات عالية من الإنتاج الكلي والحيلولة دون حدوث تضخم اقتصادي[1].

يبحث هذا التعريف في كيفية استخدام أدوات السياسة المالية لتحقيق الأهداف الرئيسية لاستمرار النشاط الاقتصادي في الدولة.

- يقصد بالسياسة المالية " استخدام السياسة الضريبية والإنفاق العام والقروض العامة للتأثير في الانشطة الاقتصادية للمجتمع بالطرق المرغوبة، وتهتم بتخصيص الموارد بين القطاع العام والقطاع الخاص لاستخدامها في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي.[2]

يقوم هذا التعريف على استخدام أدوات السياسة المالية لتحقيق الاهداف المرغوبة، وكيفية الحصول على الموارد من مختلف القطاعات لبلوغ هذه الاهداف.

- ويطلق اصطلاح السياسة المالية على مجموعة الأهداف التي تسعى الحكومة إلى تحقيقها من خلال ما يعرف بالأدوات المالية المتمثلة في الإنفاق الحكومي والإيرادات الحكومية.[3]

يركز هذا التعريف على الدور الفعال لأدوات السياسة المالية (الإنفاق العام والإيرادات الحكومية) في تحقيق الأهداف المراد الوصول إليها.

- تتمثل السياسة المالية للدولة في تدخل هذه الأخيرة بصفة مباشرة على مستوى الإنتاج والتشغيل عن طريق النفقات العامة، وبصفة غير مباشرة بالتأثير على حجم الاستهلاك عن طريق الضرائب، الأجور، والخدمات الاجتماعية.[4]

يهتم هذا التعريف بكيفية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بصفتيه المباشرة وغير المباشرة، مع التركيز على سياستي الانفاق العام والضرئب في التأثير على مختلف المتغيرات الكلية.

- السياسة المالية هي مجموعة من القواعد والإجراءات والتدابير التي تتخذها الحكومة في أي دولة لتحقيق مجموعة من الأهداف المتفق عليها خلال فترة زمنية معينة.[5]

---

[1] مصطفى سلمان وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ،الأردن، 2000، ص267.

[2] Dalan Edwin, Lindsey David, **Economics the dryden press**,London, 1991, p 252.

[3] حمدي أحمد العناني، **أساسيات علم الاقتصاد**، الدار المصرية اللبنانية، مصر، بدون سنة نشر، ص 503.

[4] Edmond Alphandery, Georges Desupeme, **les politique de stabilisation**, PUF , France, 2001, p 24.

[5] عبد الحميد عبد المطلب، **اقتصاديات المالية العامة**، الدار الجامعية ، مصر، 2005، ص 41.

رغم اختلاف وجهات النظر من طرف الكتاب والاقتصاديين في إعطاء تعريف موحد للسياسة المالية إلا أنه يمكن استخلاص تعريف شامل، حيث يمكن القول أن "السياسة المالية ما هي إلا مجموعة من التدابير المتخذة من طرف الحكومات لتحقيق الأهداف المراد الوصول إليها من خلال الأدوات المكونة لهذه السياسة، وإعطاء تصورات خاصة بالإيرادات العامة والنفقات العامة وتفعيل اليات الرقابة عليها.

المطلب الثاني: تطور السياسة المالية في الفكر الوضعي

مرت السياسة المالية بمراحل متعددة، وكانت هذه المراحل متماشية مع القدر الذي يمكن أن تؤثر فيه الدولة في حياة الشعوب، باعتبارها أداة هامة بيد الدولة، فبعد أن كانت بعيدة كل البعد عن النشاط الاقتصادي متخذة بذلك مبدأ الحياد نظرا للأفكار السائدة آنذاك، أصبحت تدريجيا تظهر للعيان حتى صارت الدول لا تستطيع الاستغناء عنها، لا وبل تعتبرها الحل الأكثر فاعلية لتحقيق التطور على كافة الأصعدة.

1. السياسة المالية ما قبل الفكر الكلاسيكي (التجاريين والطبيعيين)

ظهر هذا المذهب وتسيد على الأفكار الاقتصادية منذ منتصف القرن الخامس عشر وحتى النصف الثاني من القرن الثامن عشر وقد أطلق عليه البعض مصطلح "المعدنيين" إشارة إلى أهمية المعدن النفيس في نظريات كاتبيه، كما استخدم أيضا مصطلح "**التجاريين**" ليغطي الكتابات التي دافعت عن فكرة الفائض في الميزان التجاري.

وكان من مظاهر تدخل الدولة أن فرضت الرسوم الجمركية الكبيرة على الواردات، وذلك بهدف حماية المنتج المحلي، وتخفيض الرسوم على المواد الأولية، وإعانة الصادرات، ومنح الامتيازات لإنتاج أو تصدير سلع معينة، كما تدخلت الدولة في تحديد الأجور والأسعار وإنشاء الصناعات واهتمت بوسائل المواصلات.

ولكن مبالغة التجاريين في تعظيم دور التجارة الخارجية وتحقيق فائض في الميزان التجاري، وتقديس المعدن النفيس وجعله رمز القوة الأول، أدى ذلك إلى مساوئ عديدة كظهور الاستعمار بأشكاله المختلفة، ومهاجمة مبدأ تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية، وظهور مذهب اقتصادي جديد يقوم على مبدأ الحرية الفردية ألا وهو "المذهب الحر" أو "مذهب الطبيعيين".[1]

أما بالنسبة **للطبيعيين** فقد كان يطلق على أصحاب هذا المذهب "المذهب الحر" أو مذهب "المدرسة الكلاسيكية" أو مذهب "الفيزوقراط" وكلها ألفاظ أطلقت على مجموعة من الأفكار الاقتصادية التي ظهرت في

[1] هشام مصطفى الجمل، **دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية**، دار الفكر الجامعي، مصر، 2006، ص50.

فرنسا في منتصف القرن الثامن عشر على يد طبيب فرنسي يدعى "فرنسوا كيناي" الذي كان طبيبا "للويس الخامس عشر".

وتقوم فكرة "القانون الطبيعي" على أساس احترام فكرة الملكية بجميع صورها المختلفة، كذلك يقوم هذا المذهب على احترام الحرية الاقتصادية، ومنها حرية التجارة الداخلية والخارجية، ولذا نادى الطبيعيون بعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية إلا لأجل حماية الأمن وإنشاء الطرق وغيره كالمحافظة على حماية حقوق الأفراد وحماية حرياتهم.

كذلك اهتم الطبيعيون بالزراعة على أساس أنها المصدر الحقيقي للثروة الذي ينتج فائضا صافيا "الناتج الصافي" وقاسوا قوة الدولة بالناتج الصافي الذي يخرج من الأرض، ولذا فقد نادى الطبيعيون بفرض الضرائب على الناتج الصافي الذي يخرج من الزراعة فقط وذلك على ملاك الأراضي، وأن تكون الضرائب غير كبيرة حتى لا تؤثر على زراع الأرض، وعدم فرض أي ضرائب على أي أنشطة أخرى.[1]

2. السياسة المالية في الفكر التقليدي (الكلاسيك)

يقصد بالمدرسة الكلاسيكية مجموعة الأفكار الاقتصادية التي وضع أصولها المفكر الاسكتلندي "ادم سميث" وذلك في كتابه الشهير "ثروة الأمم" والذي نشر عام 1886م، وأسهم في تطويرها مجموعة من المفكرين على رأسهم مالتس، جون باتيست ساي، دافيد ريكاردو، وجون ستيورات ميل، وألفريد مارشال، وقد سيطر فكر هذه المدرسة على السياسة المالية والاقتصادية في أوروبا منذ منتصف القرن الثامن عشر تقريبا وحتى نشوب الحرب العالية الأولى 1914م.[2]

كان الكلاسيكيون يؤمنون بميل الادخار والاستثمار إلى التعادل عن طريق تغيرات سعر الفائدة وعند مستوى التشغيل الكامل دائما، كما ظهر قانون ساي (العرض يوجد الطلب عليه)، وهو من دعائم الفكر التقليدي ويوجد علاقة سببية مباشرة بين الإنتاج والإنفاق وأن كل زيادة في الإنفاق تؤدي إلى زيادة مساوية لها في الدخل النقدي حيث أن النقود وفقا لهذا الفكر هي وسيط للتبادل فحسب، وأن أي زيادة في الدخول النقدية تتحول للإنفاق على السلع والخدمات، فكل زيادة في الإنتاج تخلق تلقائيا زيادة معادلة لها في الإنفاق "الطلب" لشراء هذا الإنتاج الجديد "العرض".

والأفراد في ظل الفكر التقليدي الذي يسوده مبدأ الحرية الاقتصادية يعملون لإشباع حاجاتهم ولا يتوقفون عن زيادة الإنتاج إلا عند مستوى العمالة الكاملة، ولما كانت مصلحة المجتمع طبقا لهذا الفكر هي مجموع مصالح أفراده فإنهم في إشباعهم لحاجتهم الخاصة يحققون مصلحة المجتمع وهذا ما يضمن للاقتصاد

[1] هشام مصطفى الجمل، مرجع سابق، ص ص51- 52.

[2] المرجع نفسه، ص53.

الوطني التوازن والاستقرار عند مستوى العمالة الكاملة، فهذا الفكر يبني سياسته المالية على عدة أسس، هي:

- **الأساس الأول:** أن الدافع الفردي هو أساس السياسة المالية وهو يحقق الصالح العام ويقتصر دور الدولة على تحقيق الأمن العام والنظام.

- **الأساس الثاني:** هو حياد الدولة وعدم تدخلها في النشاط الاقتصادي وترك الأفراد يعملون بحرية، فإذا تأثرت قراراتهم نتيجة الإنفاق الحكومي فإن ذلك يعتبر من وجهة نظر الفكر التقليدي سياسة مالية خاطئة، وقد عبر ساي عن هذا الفكر بأن أحسن نفقة هي الأقل حجما، كما اعتبر هذا الفكر الإنفاق الحكومي استهلاك.

- **الأساس الثالث:** هو مبدأ التوازن الحسابي للموازنة العامة للدولة حيث يتساوى جانب النفقات والإيرادات بموازنة الدولة سنويا واعتقد التقليديون أن توازن الميزانية سنويا يضمن تحقيق الحياد المالي للدولة.

ونتيجة لمبدأ حياد نشاط الدولة المالي ووجوب عدم تأثيره على أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة وسيادة مبدأ الحرية الاقتصادية، وضرورة احتفاظ الدولة بميزانية سنوية متوازنة حسابيا، فقد كانت أدوات ووسائل السياسة المالية التقليدية كما يلي:

- الإنفاق العام لا يتعدى نطاقا ضيقا محدودا وهو الإنفاق على الخدمات الأساسية لأن الدولة في نظرها مدير سيء.

- تفرض الضرائب لتمويل الإنفاق العام بحيث يكون لها أقل أثر على الإنتاج والائتمان والاستهلاك والتوزيع.

- القروض كانت وسيلة استثنائية تلجأ إليها الدولة شأنها في ذلك شأن الأفراد، وتستعين الدولة في سدادها للقروض بحصيلة الضرائب.[1]

- أما بالنسبة للتمويل التضخمي فلم تلجأ إليه الدولة في هذه المرحلة من التطور، وقد كانت النقود سلعية.

ومن ثم كان من الطبيعي أن يؤمن التقليديون بمبدأ "حيدة السياسة المالية"، وبالتالي حصر دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي في أقل الحدود الممكنة، الأمر الذي أفقدها كل أثر فعال.[2]

---

[1] عوف محمود الكفراوي، **السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي (دراسة مقارنة)**، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 2006، ص ص150- 153.

[2] عادل أحمد حشيش، **أساسيات المالية العامة**، دار الجامعة الجديدة للنشر، لبنان، 2008، ص45.

3. السياسة المالية المتدخلة (الفكر الكينزي)

هاجم كينز قانون ساي للأسواق لتجاهله دور الطلب في تحديد حجم الإنتاج والدخل ومستوى التوظيف وبرهن على إمكانية حدوث التوازن الاقتصادي عند أي مستوى من مستويات التوظيف، كما بين التناقض بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة، وأن الفرد ليس دائما ذو سلوك اقتصادي رشيد كما افترض الفكر التقليدي، وبالتالي مصلحة المجتمع لا تتساوى دائما مع المجموع الجبري للمصالح الفردية، فأظهرت النظرية العامة لكينز فكرا اقتصاديا وماليا جديدا.[1]

كما أوضح كينز أن العبرة لست بتوازن ميزانية الحكومة، بل الأهم من ذلك هو توازن ميزانية الاقتصاد الوطني، ولو أدى هذا إلى عدم توازن ميزانية الدولة في المدة القصيرة على الأقل.[2]

وقد كان كينز من أوائل الاقتصاديين الذين نادوا بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وذلك لتحقيق هدفي التوظيف الكامل والاستقرار في الأسعار[3].

ولقد ركز كينز على مفهوم الطلب الكلي والتغيرات فيه كمحدد أساسي للتغيرات التي تحدث في المستوى التوازني للدخل الوطني، وقد اعتقد كينز أن العجز في الطلب الكلي كان مسئولا بدرجة كبيرة عن وجود حالة الكساد التي سادت العالم في بداية الثلاثينات من هذا القرن وبالتالي فان زيادة معدلات النمو في مكونات الطلب الكلي ستؤدي لزيادة حجم العمالة والتوظيف ومن ثم الاقتراب من مستوى التوظيف الكامل.[4]

- وفيما يلي نشير إلى شكل كل من منحنى الطلب الكلي ومنحنى العرض الكلي وفقا للمفهوم الكينزي.

أ. منحنى الطلب الكلي

يعبر منحنى الطلب الكلي عن العلاقة العكسية بين المستوى العام للأسعار والناتج أو الدخل الحقيقي، كما هو موضح في الشكل التالي:

[1] عوف محمد الكفراوي، مرجع سابق، ص155.

[2] عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص46.

[3] السيد محمد السريتي، على عبد الوهاب نجا، مرجع سابق، ص 174.

[4] محمد فوزي أبو السعود، **مقدمة في الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2004، ص 174.

الشكل رقم (01 – 01): منحنى الطلب الكلي

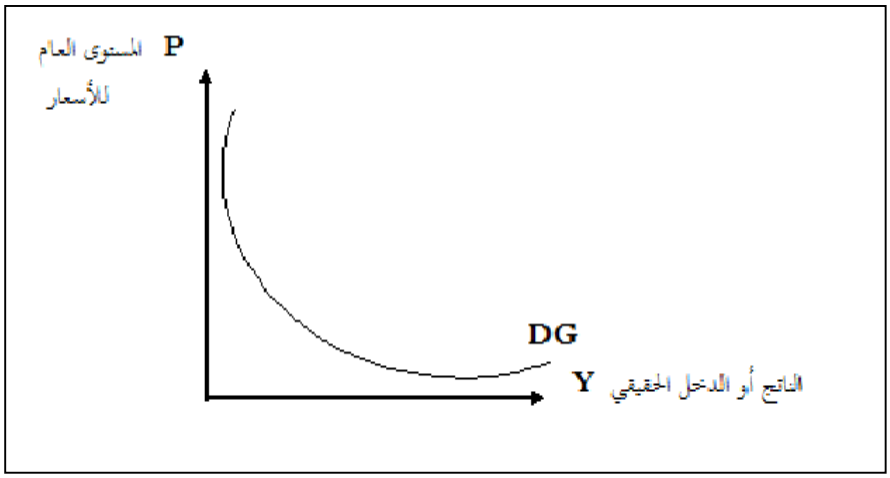

المصدر: محمد فوزي أبو السعود، **مقدمة في الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2004، ص 176.

الشكل السابق يوضح منحنى الطلب الكلي للعلاقة العكسية بين الأسعار والدخل الحقيقي، حيث كلما ارتفعت الأسعار انخفض مستوى الدخل الحقيقي والعكس صحيح، وتفسير ذلك هو أن ارتفاع مستوى الأسعار سيخفض من مكونات الطلب الكلي مما يؤدي بدوره إلى انخفاض الدخل الحقيقي والعكس صحيح[1].

ب- منحنى العرض الكلي

يوضح منحنى العرض الكلي العلاقة الطردية بين المستوى العام للأسعار والدخل الحقيقي، كما في الشكل التالي:

[1] محمد فوزي أبو السعود، مرجع سابق ، ص176.

الشكل رقم (01 – 02): منحنى العرض الكلي

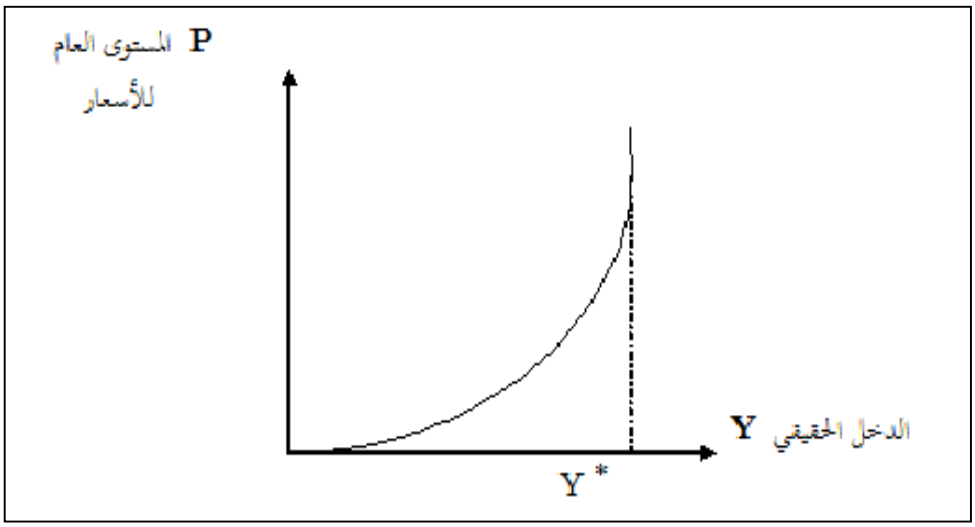

المصدر: محمد فوزي أبو السعود، **مقدمة في الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2004، ص 177.

في الشكل السابق نجد أن منحنى العرض الكلي يوضح العلاقة الطردية بين المستوى العام للأسعار والدخل الحقيقي، بمعنى أن زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي تكون مصحوبة بارتفاع في الأسعار والعكس صحيح، حتى نصل إلى مستوى التوظيف الكامل، وهنا يأخذ منحنى العرض الكلي الشكل العمودي على المحور الأفقي حيث لا تؤدي الزيادة في الأسعار إلى أي زيادة في الناتج الكلي.

وأوضح كينز أن مستوى الدخل الوطني التوازني يتحقق عند تقاطع كل من منحنى الطلب الكلي والعرض الكلي، وأن هذا المستوى التوازني قد يتحقق عند مستوى يزيد أو يقل عن مستوى التوظيف الكامل، وبالتالي يرى كينز أهمية وضرورة تدخل الدولة، باستخدام أدوات السياسة المالية لإعادة الاستقرار الاقتصادي والاقتراب من مستوى التوظيف الكامل، كما نادى بذلك الكلاسيك.

وقد اهتم كينز -كما سبق وذكرنا - بالطلب الكلي والمحددات التي تؤثر فيه وهي الإنفاق الاستهلاكي، الاستثمار الحكومي، وصافي التجارة الخارجية، ورأى أن السياسة المالية بشقيها الأساسين وهما الإنفاق الحكومي والضرائب، يمكن لها أن تؤثر على الطلب الكلي وبالتالي إعادة التوازن مرة أخرى للاقتصاد الوطني، ففي حالة الكساد يمكن إتباع سياسة مالية توسعية (زيادة الإنفاق الحكومي وتخفيض الضرائب) وفي حالة التضخم يمكن إتباع سياسة مالية انكماشية (تخفيض الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب).[1]

[1] محمد فوزي أبو السعود، مرجع سابق، ص178.

4. مراحل السياسة المالية المتدخلة

نتيجة التطور الذي لحق بالسياسة المالية ورفضها فكرة توازن الميزانية فقد وجدت سياستان هما: السياسة المالية المحضرة والسياسة المالية التعويضية، وقد طبقت هاتان السياستان على التوالي في الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس "روزفلت" حيث اعتمد فيما بين 1933م- 1937م على السياسة المالية المحضرة، ثم من 1937م على السياسة المالية المعوضة.[1]

- **السياسة المالية المحضرة:** وقد أطلق عليها البعض سياسة "سقي المضخة" ويقصد بهذه السياسة أن تتوسع الدولة عن طريق سلطاتها المركزية والمحلية في النفقات العامة –مع عدم تخفيض النفقات الخاصة- وذلك عن طريق تنفيذها لبرامج تقتضي إنفاق مبالغ كبيرة وعلى نطاق واسع وأن تمول هذه النفقات عن طريق الموارد المعطلة كالقروض مثلا، وأن يكون من شأن هذه النفقات أن تعطي دفعة للاقتصاد الوطني حتى يتمكن من النهوض والسير بمفرده اعتمادا على قوته الذاتية، بالضبط كما هو الحال بالنسبة إلى مضخة الماء الجافة التي يلزم أن يوضع فيها شيء قليل من الماء في البداية حتى تستطيع أن تعمل وتخرج الماء من باطن الأرض.
ويلاحظ أن هذه السياسة إنما هي علاج مؤقت ولا تشكل سياسة طويلة الأجل.

- **السياسة المالية المعوضة:** وقد نشأت هذه السياسة عند كفاية السياسة المحضرة لتكون أكثر فاعلية في ملاقاة التغيرات التي تطرأ الاقتصاد الوطني.

ويقصد بالسياسة المالية المعوضة تلك السياسة التي تعمل على ملاقاة التغيرات الدورية سواء كانت انكماشية أو تضخمية، أي ما يعني أن تتمثل هذه السياسة في حالة الانكماش في التوسع في النفقات العامة وفي ضغط الضرائب، وفي حالة الانتعاش "وخاصة في مرحلة التضخم" إلى ضغط النفقات العامة، وفي رفع الضرائب.

ويلاحظ أن "السياسة التعويضية" امتدادا للتحليل الكينزي وهو ما يستلزم التوسع في النفقات العامة والالتجاء إلى عجز الميزانية في حالة البطالة بفرض رفع الطلب الكلي إلى مستوى التشغيل الكامل، ومن ناحية أخرى ضغط النفقات العامة وتكوين فائض في الميزانية في حالة التضخم بفرض التضخم بفرض خفض الطلب الكلي إلى مستوى التشغيل الكامل.[2]

[1] هشام مصطفى الجمل، مرجع سابق، ص 58.
[2] المرجع نفسه ، ص59.

مقارنة بين السياسة المالية المحضرة والسياسة المالية المعوضة

1. أن السياسة المالية المحضرة لا توجد إلا بغرض علاج خلل مؤقت أو طارئ، وبالتالي فإنها لا تكون سياسة دورية ومن ثم فهي تقتصر على مرحلة الانكماش فقط فتعطي الاقتصاد الجرعة الأولى وتتركه يسير ذاتيا.
2. يلاحظ أن السياسة المالية المحضرة تقتصر على مرحلة الانكماش فقط، أما السياسة المالية التعويضية فإنه يمتد توقيت عملها ليغطي مرحلتي الانكماش والتضخم.

ومع ذلك فإن يجب عدم الاستمرار بقواعد المالية التعويضية كأساس لا يتغير لرسم السياسة المالية، بل يجب تطوير أسس هذه السياسة لتلاءم النظم الاقتصادية المعاصرة، وأن تكون قادرة على مواجهة الآثار الاقتصادية المرغوب فيها، وتجنب الآثار الاقتصادية غير المرغوب فيها.[1]

المطلب الثالث: السياسة المالية في الإسلام

لقد عرفت الدولة الإسلامية رواجا هائلا مع بزوغ شمس دين الحق، ويعد سبب هذا الرواج إلى القيم السائدة والسياسة المنتهجة والمتماشية مع مبادئ الدين الحنيف تخطيطا وتطبيقا.

1. تعريف السياسة المالية الإسلامية

السياسة المالية الإسلامية هي[2] "فن وأسلوب تستطيع به الدولة الإسلامية من خلال القائمين على شؤون الحكم أن يدبروا مصالحها على الوجه الأكمل، ويكون ذلك عن طريق إقرار ما فيه المصلحة مع ترتيبها فيقدم ما يدفع الضرر ويقدر كل ضرورة بقدرها ويقدم الأهم على المهم، فيبدأ أولا بالضروريات، ثم الحاجيات، ثم التحسينات فالكماليات، وذلك كله من أجل إشباع حاجات الناس وتوفيرها على الوجه الأكمل وذلك من خلال توفير الموارد اللازمة لإشباعها والموازنة بين الإيرادات والنفقات من غير إسراف ولا تقتير مسترشدين بقوله تعالى في سورة الفرقان:" **وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا ﴿٦٧﴾**.

وعليه يمكن القول أن السياسة المالية في الإسلام ركزت على تحصيل الموارد، إدارة النفقات، والرقابة عليها.

2. أدوات السياسة المالية الإسلامية

الدولة الإسلامية هي أول من استخدم الموازنة العامة بعنصريها الإيرادات والنفقات كوسيلة اقتصادية فعالة تؤدي إلى زيادة الإنتاج ونمو الاقتصاد نموا حقيقا متوازنا في جميع قطاعات النشاط الاقتصادي طبقا

[1] هشام مصطفى الجمل، مرجع سابق، ص60.
[2] المرجع نفسه، ص8.

للحاجات العامة بعيدا عن التضخم وآثاره الضارة بالاقتصاد الوطني، وقد كان من أهم أدوات السياسة المالية في الإسلام ما يلي:

1.2. فريضة الزكاة كأداة للسياسة المالية

نجد أن فريضة الزكاة هي من أكبر موارد الدولة الإسلامية الدائمة، تفرض على الأموال إذا بلغت النصاب وحال عليها الحول يؤديها المسلمون إذا بلغت النصاب وحال عليها الحول، وهذه الفريضة هي من أفضل أدوات السياسة المالية ومن أقوى أدواتها تأثيرا على الاقتصاد الوطني بما يحقق له النمو والاستقرار، فقد فرضت على الأغنياء الذين يقل ميلهم الحدي للاستهلاك وتوزيعها على مستحقيها من الفقراء والمحتاجين وهذا ما يؤدي إلى تزايد الميل الحدي للاستهلاك في المتوسط مما يزيد من الطلب الفعال الذي يؤثر على حجم التوظيف الذي يتوقف بدوره على كمية الإنفاق على الاستثمار.

إن تحصيل الزكاة وإنفاقها في مصاريفها الشرعة التي أوضحها الله عز وجل في قوله تعالى في سورة التوبة: **﴿إِنَّمَا الصَّدَقاتُ لِلفُقَراءِ وَالمَساكينِ وَالعامِلينَ عَلَيها وَالمُؤَلَّفَةِ قُلوبُهُم وَفِي الرِّقابِ وَالغارِمينَ وَفي سَبيلِ اللَّهِ وَابنِ السَّبيلِ فَريضَةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَليمٌ حَكيمٌ ﴿٦٠﴾﴾.**

يؤدي إلى زيادة الناتج الوطني بزيادة الاستهلاك الذي يتولد عنه زيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية مما يتطلب زيادة في الاستثمارات الخاصة بصناعات السلع الاستهلاكية وهذا ما يزيد من الإنفاق الاستثماري.

وعليه نجد أن الزكاة كسياسة مالية تؤدي إلى زيادة النشاط الاقتصادي وزيادة الدخل الوطني ولكنها في الوقت ذاته لا تؤدي إلى التضخم ورفع الأسعار، بل هدفها هو أعادة توزيع الدخول لصالح المجتمع.[1]

2.2. الجزية والخراج

يمكن تعريف كلا من الجزية والخراج كما يلي:[2]

- **الجزية:** هي ضريبة مالية تفرض على الكفار المقيمين في الدولة المسلمة مقابل حمايتهم وتمتعهم بالأمن. والجزية ثابتة شرعا لقوله تعالى في سورة التوبة الآية 29: " **قاتِلُوا الَّذينَ لا يُؤمِنونَ بِاللَّهِ وَلا بِاليَومِ الآخِرِ وَلا يُحَرِّمونَ ما حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسولُهُ وَلا يَدينونَ دينَ الحَقِّ مِنَ الَّذينَ أوتُوا الكِتابَ حَتّى يُعطُوا الجِزيَةَ عَن يَدٍ وَهُم صاغِرونَ ﴿٢٩﴾**".

- **الخراج:** هو ضريبة توضع على الأراضي التي احتلها المسلمون مقابل بقائها في أيدي أصحابها.

---

[1] عوف محمود الكفراوي، مرجع سابق، ص ص182- 189.

[2] جنان أحمد، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية بين النظام المالي الوضعي والنظام المالي الإسلامي**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص تسيير المنظمات، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، 2014/ 2015، ص75.

وتحرص السياسة المالية في وضع مقدار الخراج على العدالة من جهة والتوفيق بين مصالح الدولة المسلمة ن جهة ثانية، لذا يراعي في تقدير الخراج جودة الأرض وخصوبتها، اختلاف طريقة السقي، التفرقة بين أنواع الثمار والزروع، والقدرة التكلفية.

2. 3. العشور والغنائم

تعتبر العشور والغنائم من أهم الموارد المالية للدولة الاسلامية، ويمكن التعريف بهذين الموردين كالآتي:[1]

- **العشور:** هي ضرائب تضعها الدولة الاسلامية على التجارة الداخلية والخارجية، ويرتبط فرض العشور بجملة من الشروط، كأن يكون المال معدا للتجارة، بالغا النصاب، ويكون ظاهرا.

- **الغنائم:** هي ما يأخذه الكفار المسلمون من الكفار عنوة وقهرا بعد مقاتلتهم، فيودع الخمس في بيت المسلمين، ويقسم الباي على المقاتلين.

2. 4. الفيء والقروض

يمكن كل من تعريف الفيء والقروض كالاتي:[2]

- **الفيء:** هو المال الذي كان ملكا للمسلمين ورجع إليهم من غير قتال، ودليل وجوبه قوله تعالى في الآيتين 6 و7 من سورة الحشر:" **وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ وَلَكِنَّ اللَّهَ يُسَلِّطُ رُسُلَهُ عَلَى مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿٦﴾ مَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴿٧﴾**"، ويعد الفيء من الايردات غير الدورية والمؤقتة لأنه لا يتكرر سنويا لتوفه على الفتوحات الإسلامية.

- **القروض:** القرض في الفكر الاسلامي هو تقديم المال لمن ينتفع به ويرد بدله، وهو نوعان منه الخاص ومنه العام، وتلجأ إليه الدولة لتلبية احتياجات طارئة، أو عدم توفر المصادر التمويلية العادية، وللحصول على القرض مجموعة من الشروط أهمها التزام الدولة بترتيب مصادر الإيرادات، مراعاة القدرة على السداد، وأن لا يقترن بشرط يجر منعة للمقترض.

5.2. سياسة التمويل بالعجز أو التمويل بالفائض

وضح ابن خلدون في مقدمته التي سبقت ظهور الفكر الاقتصادي الحديث ونظريته المالية الوظيفية والتعويضية بحوالي خمسة قرون سياسة التمويل بالعجز والتمويل بالفائض وقد تركز فكر ابن خلدون على

[1] جنان أحمد، مرجع سابق، ص79.

[2] المرجع نفسه، ص 83.

الضرائب كأسلوب لهذا التمويل لآن الضرائب في ذلك العصر كانت المورد الرئيسي لإيرادات الدولة بما فيها الدولة الإسلامية.

حيث نبه ابن خلدون الدولة إلى خطأ سياستها المالية بزيادة الضرائب عن حد معين، وما يتبعه من الإحجام عن العمل مما يقلل الحصيلة الضريبية بعد ارتفاع سعرها، وهذا ما يؤدي إلى الركود والانكماش، وعليه يطالب ابن خلدون الدولة بخفض الضرائب ما أمكن ما يؤدي إلى الرواج الاقتصادي وزيادة الإيرادات.
ومن جانب آخر يحث ابن خلدون على ترشيد الإنفاق العام وضبط النفقات وينهي عن كثرة العطاء حتى لا يؤدي ذلك إلى زيادة الضرائب لتغطية هذا الإنفاق المتزايد، كما يجب الابتعاد عن الزيادة غير المخططة لتجنب التضخم.

كما قد تلجأ الدولة لزيادة الإنفاق العام للتخلص من الركود الاقتصادي، حيث تزيد التدفقات النقدية والسلعية في الأسواق، ويجب أن يكون التدخل مخططا، لتجنب الآثار العكسية، فإذا تدخلت الدولة في الأنشطة الأكثر ربحية للحصول على أكبر عائد ممكن فإن هذا يؤدي إلى منافسة غير متكافئة بين الدولة والأفراد الذين يمثلون الطرف الأضعف فيقل نشاطهم مما يقلل من حصيلة الضرائب.

ولذلك يجب على الدولة أن توازن بين سياسة التدخل في بعض الأنشطة الخاصة في الاقتصاد بغرض زيادة إيراداتها وبين ما تحصل عليه من إيرادات في شكل ضرائب على هذه الأنشطة وإن زيادة الرواج في الأسواق يزيد من حصيلة الضرائب ولا يجب أن يغري ذلك الدولة بالتدخل في هذه الأنشطة.[1]

3. القواعد الأساسية التي تحكم السياسة المالية في الفكر الإسلامي

إن دراسة القواعد المالية التي تقوم عليها السياسة المالية في الإسلام، تبدأ من عهد الخليفة الثاني عمر بن الخطاب، ففي عهده كثرت الأموال وتعددت الموارد المالية التي أتت إلى بيت مال المسلمين نتيجة للفتوحات الإسلامية، وقد حدد عمر بن الخطاب –رضي الله عنه- هذه القواعد وأعلنها في خطبة له بعد توليه الخلافة، ويمكن حصر أهم القواعد التي تحكم السياسة المالية في الفكر الإسلامي في النقاط التالية:[2]

3. 1. أخذ الدولة المال العام بالحق (مبدأ العدالة):

أن تأخذ الدولة الإسلامية المال العام بالحق وهذا بالآتي:

- أن تراعي الدولة فيما تفرضه من فرائض مختلفة أن يكون بالحق، فتراعي المقدرة التكليفية كي تتحقق العدالة، وأن تعفي غير القادرين، وأن تراعي العدل في تحديد الوعاء الخاضع للضريبة.

[1] عوف محمود الكفراوي، مرجع سابق، ص ص190- 191.
[2] هشام مصطفى الجمل، مرجع سابق، ص ص 24- 27.

- أن تراعي الدولة الوقت المناسب للجباية بأن تكون في مواعيد مناسبة وملائمة فلا تحصل الخراج ولا الزكاة مثلا إلا في وقت الحصاد لقوله تعالى في سورة الأنعام الآية رقم 141:" **وَآتوا حَقَّهُ يَومَ حَصادِهِ"﴿١٤١﴾.**

2.3. إعطاء الدولة المال العام في الحق "ترشيد النفقات"

تعطى الدولة المال العام في الحق، ولا يخرج إلا بحقه، وتزيد الدولة الأعطيات وتسد الثغور ومن مقتضى هذا المبدأ يتبين لنا القواعد الآتية:

- أن يكون الغرض من الإنفاق العام مشروعا، فلا ينفق في معصية، أو ينفق في باطل.

- أن أوجه الإنفاق المحددة في الكتاب والسنة لا يجوز تجاوزها بل يجب صرف مواردها في مصارفها الشرعية كما حددها المولى عز وجل في قوله تعالى في سورة التوبة: **﴿إِنَّمَا الصَّدَقاتُ لِلفُقَراءِ وَالمَساكينِ وَالعامِلينَ عَلَيها وَالمُؤَلَّفَةِ قُلوبُهُم وَفِي الرِّقابِ وَالغارِمينَ وَفي سَبيلِ اللَّهِ وَابنِ السَّبيلِ فَريضَةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَليمٌ حَكيمٌ ﴿٦٠﴾** وآية الفيء في قوله تعالى في الآيتين 6 و7 من سورة الحشر، وأن يكون الإنفاق من المال العام بغير إسراف ولا تقتير، لأن الإسراف مضيعة للمال العام، والتقتير يؤثر على تحقيق الغرض المشروع وتحقيق الهدف من الإنفاق العام، وذلك لقوله تعالى في سورة الفرقان **"وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا ﴿٦٧﴾.**

- إن النفع الذي يحصل من الإنفاق العام يعود وتستفيد منه الرعية كلها، فلا يقتصر على فئة محددة أو أفراد بعينهم وذلك عملا لمبدأ المساواة بين أفراد الرعية، وذلك لقوله تعالى في سورة الممتحنة :**" لَّا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴿٨﴾ ".**

3.3. الفقه الإسلامي ومبدأ استقلالية المال العام

أن تمنع الدولة المال العام من الباطل، ولا يأخذ منه الحاكم إلا كما يأخذ ولي اليتيم، إن استغنى استعفف، وإن افتقر أكل بالمعروف، ومقتضى هذه القاعدة:

- أن المال العام إنما يتطرق إليه الباطل نتيجة حب الناس للمال مما يجعلهم يطمعون فيه، والمال العام عكس المال الخاص ليست عليه رقابة مباشرة فهو يتداول بين أكثر من يد، ويشرف عليه أكثر من فرد، مما قد يفتح المجال لينفذ الباطل إليه.

- أن من يشرف على المال العام ولي اليتيم، وهذا يستتبع أن من يأخذ من هذا المال أن يكون على قدر حاجته فقط، وعلى قدر ما بذله من مجهود في إدارة هذا المال، لآن المال مال الرعية.

- أن الأموال العامة هي أموال الدولة، ومن هنا يجب أن لا يمس الحاكم هذا المال إلا بالحق، وهذا ما يعرف حاليا بمبدأ فصل مالية الدولة عن مالية الحاكم.

4.3. فلسفة المال العام

إن فلسفة الدولة الإسلامية من إحاطة المال العام بكل هذا السياج المنيع، إنما تنبع من أن هذا المال هو مال الله، لقوله تعالى في الاية 33 من سورة النور :"... **وَآتُوهُم مِّن مَّالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ ...** " وإن الإنسان مستخلف في هذا المال كما في قوله تعالى في الاية 7 من سورة الحديد: "... **وَأَنفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ**" ومن هنا يجب على الحاكم أن يحافظ على هذا المال، وأن يكون الإنفاق منه بغير إسراف ولا تقتير، ويجب أن يرشد النفقات العامة، وأن يعمل على أن يصل لكل ذي حق حقه من هذا المال، وذلك لأنه مسئول أمام الله تعالى :"**ألا كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته، فالإمام الأعظم الذي على الناس راع وهو مسئول عن رعيته**".[1]

المبحث الثاني: فعالية السياسة المالية التوسعية في معالجة الاختلالات الاقتصادية

يتحقق التوازن العام على مستوى الاقتصاد الوطني ككل إذا تحقق التوازن في جميع الأسواق المكونة له (سوق الإنتاج ،السوق النقدي ،سوق العمل وسوق الأوراق المالية)، ففي سوق الإنتاج نجد أن شرط التوازن يتحقق بتساوي الطلب الكلي على السلع والخدمات مع المعروض منها، وشرط التوازن في السوق النقدي يتحقق عندما يتعادل الطلب على النقود مع عرض النقود، وبالنسبة لسوق العمل فان شرط التوازن هو تعادل الطلب على العمل مع عرض العمل أما شرط التوازن في سوق الأوراق المالية فهو تساوي الطلب على الأوراق المالية مع عرض الأوراق المالية.

وفي هذا المبحث سيتم التركيز على فعالية السياسة المالية التوسعية بمختلف أدواتها في معالجة حالات اللاتوازن التي تنتاب الاقتصاد.

المطلب الأول: آلية عمل السياسة المالية التوسعية

تعمل السياسة المالية على تحقيق الأهداف المسطرة من قبل الحكومات، وتتلخص هذه الأهداف في تحقيق التوازن على المستويين الكلي والجزئي، بما يسمح بتحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع وبالتالي الدفع بعجلة النمو.

ومما لا شك فية أن المناخ الاقتصادي يتأثر بمجموعات متعددة من الصدمات، منها ما هو داخلي ومنها ما هو مستورد نظرا لتنوع الأنشطة الاقتصادية، الأمر الذي ينتج عنه تذبذبات واختلالات، وهنا يتمحور دور الدولة في كيفية التخلص أو التقليل من حدة آثار هذه التذبذبات بالقدر المستطاع، من خلال الأساليب التي تسمح بذلك.

[1] الحديث رواه اعبد الله بن عمر، متفق عليه، صحيح البخاري.

1. تعريف السياسة المالية التوسعية:

- يقصد بالسياسة المالية التوسعية زيادة الإنفاق الحكومي مما يترتب عليه زيادة الإنفاق الكلي وتحرك دالة الطلب إلى أعلى، وتلجأ الحكومة إلى السياسة المالية التوسعية عندما يمر الاقتصاد بمرحلة التدهور والكساد.[1]

- تتمثل السياسة المالية التوسعية في زيادة الإنفاق الحكومي و/ أو تخفيض الضرائب، مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، وبالتالي، يزداد كل من مستوى التوظيف ومستوى الناتج الوطني، ويرتفع معدل النمو الاقتصادي.[2]

2. آلية عمل السياسة المالية التوسعية

تلجأ الحكومة إلى استخدام السياسة المالية التوسعية لمعالجة حالات الاختلالات التي يمر بها الاقتصاد، على النحو التالي:

2. 1. زيادة مستوى الإنفاق العام: والمتمثل أساسا في زيادة مشتريات الحكومة بصورة مباشرة (سلع، وخدمات) أو زيادة المداخيل التي يتحصل عليها الأفراد لأن إنفاق الحكومة هو بمثابة مداخيل للأفراد، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع مستوى الطلب الكلي، عندها ستلجأ المؤسسات إلى زيادة إنتاجها، وبالتالي إلى توظيف عمال جدد وهذا سيؤدي إلى علاج مشكل البطالة والكساد ويدفع بعجلة الاقتصاد إلى الأمام.

2. 2. قد تقوم الحكومة أيضا بتخفيض الضرائب أو بإعطاء إعفاءات ضريبية: وهنا تزداد الدخول من ناحية، كما يزداد الميل نحو الاستثمار من ناحية أخرى، وكلا الأمرين يعني زيادة دخول الأفراد لارتفاع القوة الشرائية في المجتمع وحقن الاقتصاد بمزيد من الأموال وفرص العمل مما سيؤدي إلى دوران عجلة الاقتصاد.

2. 3. استخدام مزيج من زيادة الإنفاق وتخفيض الضرائب: بما يخدم هدف إعادة النشاط إلى مستوى الطلب الكلي في الاقتصاد.

المطلب الثاني: فعالية السياسة المالية التوسعية في ظل نموذج (IS-LM)

ركز كل من الاقتصاديان هيكس وهانس على التوازن بين سوق السلع والخدمات والسوق النقدي، للوصول إلى تحديد مستوى التوازن الكلي مع الأخذ بعين الاعتبار لمتغيرين أساسين هما سعر الفائدة والدخل في آن واحد عن طريق ربطهما بدوال الادخار والاستثمار من جهة ،وعرض النقود والطلب عليها كمتغير مبادلة لكل منهما، ويعتمد نموذج (IS-LM) على مجموعة من الفرضيات أهمها:

- الفترة القصيرة CT.
- ثبات المستوى العام للأسعارP.

[1] حمدي أحمد العناني، مرجع سابق، ص 519.

[2] السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، مرجع سابق، ص 27.

- الطلب الكلي يحدد العرض الكلي y=f(ad).

1. فعالية السياسة المالية التوسعية في ظل نموذج IS

- يعرف سوق السلع والخدمات بأنه" مختلف التوليفات بين " i وy " التي تحقق التوازن بين الاستثمار والادخار.[1]

- يتم التعبير في سوق السلع والخدمات عن التوازن بمنحنى IS، المعبر عن التراكيب الممكنة من سعر الفائدة والدخل، ويتحقق عندها التساوي بين الاستثمار والادخار.[2]

حيث أن معادلات التوازن في سوق الإنتاج IS هي:

$$C= a+byd\ldots \quad \ldots..1$$
$$I=I_0-gi\ldots\ldots\ldots\ldots..2$$
$$G=G_0\ldots\ldots\ldots\ldots..3$$
$$T=T_0+ty\ldots\ldots\ldots \ldots4$$
$$X=X_0\ldots\ldots\ldots\ldots..5$$
$$M=M_0+my \ldots\ldots \ldots6$$

حيث C، I ، G، وT تمثل الاستهلاك، الاستثمار، الإنفاق الحكومي والضرائب على التوالي، وa ، i_0، G_0، و T_0 تمثل المتغيرات المستقلة للاستهلاك، الاستثمار، الإنفاق الحكومي والضرائب على التوالي، وb، i، وt على الترتيب، وg يمثل سعر الفائدة في السوق النقدية.

وبما أن التوازن في سوr الانتاج يحدث عندما يتساوى الطلب الكلي مع العرض الكلي، فإن:

الطلب الكلي =العرض الكلي

$$y = C + I + G + X - M \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 7$$

$$Y= a+ byd + I_0-yi + G_0+ X_0+ M_0+my \ldots\ldots\ldots\ldots 8$$

$$Y= a+b\ (Y-T_0-tY) +I_0-gi-+G_0+X_0-M_0-my\ldots\ldots\ldots..9$$

وبنقل المتغيرات الداخلية (Yوl) في جانب واحد، والمتغيرات الخارجية في الجانب الثاني نحصل على معادلة التوازن في سوق الإنتاج، وهي معادلة تربط ما بين الدخل والفائدة.[3]

$$Y =\{1/1-(1-b+bt+m)\}\ (a-bT_0+I_0+G_0+X_0-M_0) -\{1/1-(1-b+bt+m)\}\ gi$$

[1] السعيد بريبش ، **الاقتصاد الكلي**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص208.

[2] Olivier Blanchard, Daniel Cohen, **Macroéconomie**, Pearson Education, France, 2001, p157.

[3] طالب محمد عوض، **مدخل إلى الاقتصاد الكلي**، معهد الدراسات المصرفية، الأردن، 2004 ، ص 100.

1. 1. منحنى هانس لتوازن سوق السلع والخدمات (IS)

يمكن تعريف واشتقاق منحنى هانس لتوازن سوق السلع والخدمات (IS)، كما يلي:

- تعريف منحنى هانس (IS)

يمثل هذا المنحنى جميع التوليفات من مستويات الدخل ومعدلات سعر الفائدة، والتي يتحقق عندها التساوي بين الادخار والاستثمار، بحث تتساوى المسحوبات (الادخار والواردات) مع الإضافات (الاستثمار والإنفاق الحكومي والصادرات)، على أي نقط عليه، ومنحنى (IS) ذو ميل سالب لأن مستوى الناتج المرتفع يؤدي لزيادة المسحوبات، وبذلك تنخفض الفائدة ك تتساوى مع المسحوبات.[1]

- اشتقاق منحنى هانس (IS)

فيم اشتقاق منحنى (IS) بيانيا من خلال العلاقات الأربعة التالية:

- علاقة سعر الفائدة بالاستثمار.
- علاقة الاستثمار بالادخار.
- علاقة الادخار بالدخل.
- علاقة الدخل بسعر الفائدة.

[1] محمد العربي ساكر، **محاضرات في الاقتصاد الكلي**، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2006، ص30.

الشكل رقم (01- 03): اشتقاق منحنى هانس (IS)

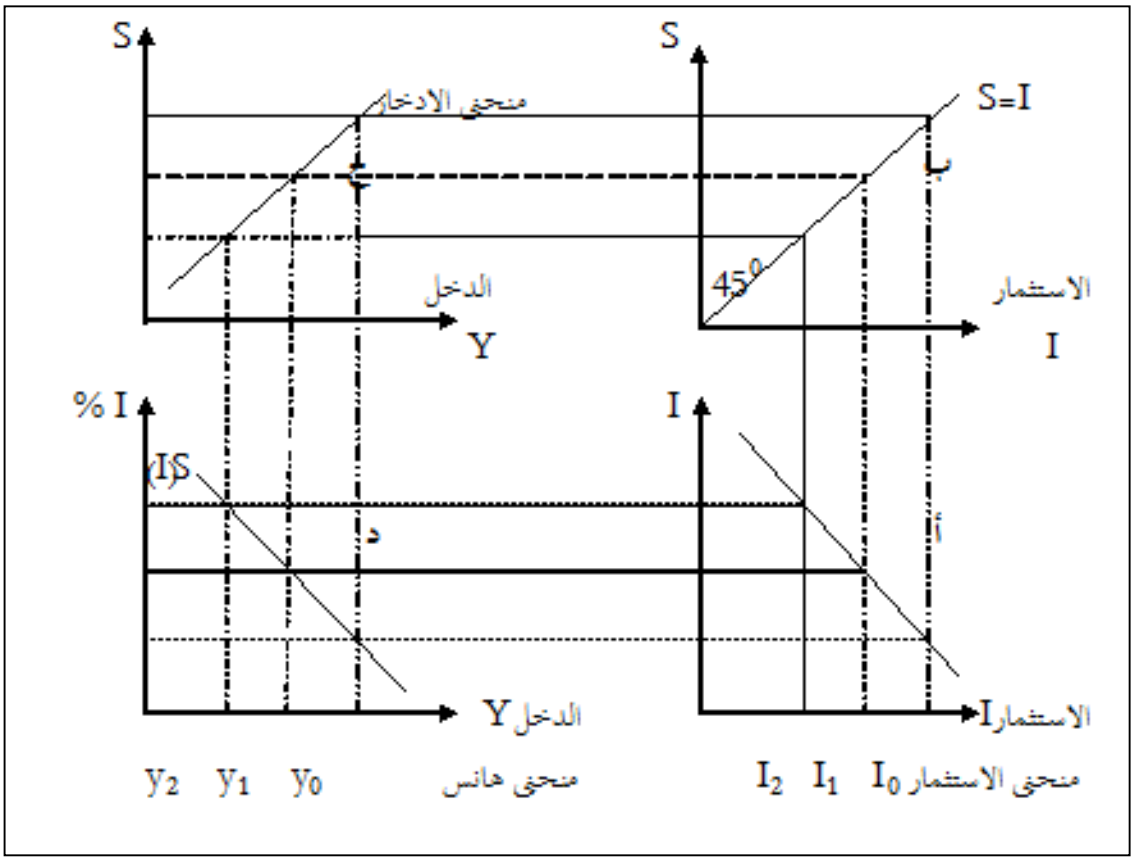

المصدر: عمر صخري، التحليل الاقتصاد الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط06، 2008، ص 195.

ويمكن توضيح كيفية اشتقاق منحنى (IS) من خلال تغير سعر الفائدة، حيث يؤد انخفاض سعر الفائدة إلى ارتفاع الطلب الاستثماري، ومن ثم ارتفاع وزيادة الطلب الكلي ليتحدد مستوى جديد للدخل أعلى من المستوى السابق.

وبتوصيل نقاط التوازن في الشكل رقم (01- 01) نحصل على منحنى (IS) السالب الميل، مما يدل على العلاقة السلبية بين سعر الفائدة ومستوى الدخل، ويعتمد ميل منحنى (IS) على مرونة الاستثمارات لتغيرات سعر الفائدة، فكلما كانت استجابة الاستثمار لتغيرات سعر الفائدة أكبر كلما قلت درجة انحدار وميل المنحنى، والعكس صحيح.[1]

1. 2. فعالية السياسة المالية التوسعية حسب درجة انحدار منحنى (IS)

عندما يعاني الاقتصاد من حالات الانكماش في نمو الناتج المحلي الحقيقي نتيجة الدورة الاقتصادية، حيث يكون انخفاض في مستوى التوظيف وتراجع معدل نمو الناتج المحلي، ما ينتج عنه قصور الطلب الكلي، تقوم الحكومة بإتباع سياسة مالية توسعية تهدف إلى زيادة الطلب الكلي، وفي هذه الحالة يمكن أن تدخل

[1] عمر صخري، مرجع سابق، ص 196.

الحكومة في قطاع الأعمال من خلال إقامة استثمارات عمومية، ولتحقق السياسة المالية التوسعية الأهداف المسطرة لابد من توفر قاعدة معطيات حول (C.G .S. I. Xn مرونة الجهاز الإنتاجي) لدى السلطات المختصة.[1]

وتتحدد فعالية السياسة المالية التوسعية بدرجة انحدار منحنى (IS)، وذلك كما يلي:

- فعالية السياسة المالية التوسعية في حالة (IS) أفقي

تتعلق فعالية السياسة المالية بالوضعية الاقتصادية السائدة خلال فترة محددة، وبما أن I أحد مكونات سوق السلع والخدمات وهو دالة في سعر الفائدة، فإن السياسة المالية تتوقف على درجة حساسية الاستثمار لسعر الفائدة، وفي ظل التشغيل الناقص تؤدي الزيادة في إحدى مكونات السياسة المالية (G.R.T) إلى زيادة الطلب الكلي وبالتالي تكون السياسة المالية فعالة، إلا أن هناك حالة تكون فيها السياسة المالية عديمة الفعالية وهي الحالة التي تكون فها درجة حساسية الاستثمار لسعر الفائدة b كبيرة جدا، وهو ما يجعل منحنى (IS) أفقي، في هذه الحالة فإن أي سياسة مالية توسعية لن تؤدي إزاحة منحنى IS.

وهنا لا تلعب السياسة المالية دورها في توجيه الطلب الفعال، وهذا ما يؤدي إلى التأثير على العرض الكلي عن طريق المضاعف، وعليه على السلطات القائمة بتنفيذ السياسة الاقتصادية تطبيق سياسة نقدية توسعية لأنها تكون ذات فعالية تامة في حالة منحنى IS أفقي.[2]

ويمكن توضيح فعالية السياسة المالية التوسعية في حالة (IS) أفقي في الشكل التالي:

[1] محمد هاني، **السياسات الاقتصادية الكلية ودورها في مكافحة المرض الهولندي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي (حالة الجزائر2000-2015)**، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، 2017- 2018، ص19.

[2] المرجع نفسه، ص20.

الشكل رقم (01- 04):فعالية السياسة المالية التوسعية في حالة (IS) أفقي

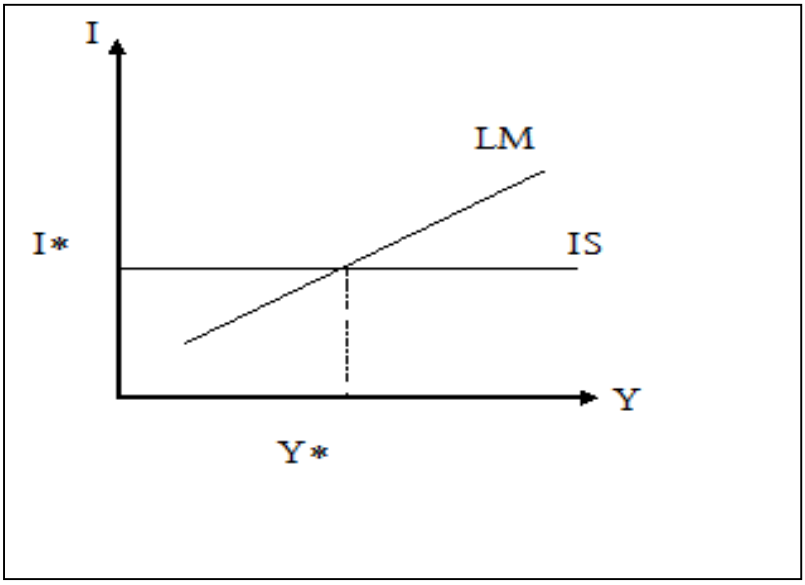

المصدر: محمد هاني، **السياسات الاقتصادية الكلية ودورها في مكافحة المرض الهولندي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي (حالة الجزائر2000- 2015)**، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، 2017- 2018، ص20.

- فعالية السياسة المالية التوسعية في حالة (IS) عمودي

عندما تصل درجة حساسية الاستثمار لسعر الفائدة b=0، فإن ميل منحنى IS يكون ذو ميل لا نهائي، وهو ما يجعله عموديا، ومنه فإن تطبيق سياسة مالية توسعية سيؤدي إلى إزاحة منحنى IS يمينا، وهو ما يؤدي إلى انتقال Y من Y_1 إلى Y_2 بمقدار $\Delta y= \delta \Delta G=\alpha\Delta G$ وهي بنفس مقدار انتقال منحنى IS الذي يساوي $\alpha\Delta G$ في هذه الحالة ينعدم أثر المزاحمة نتيجة التفاؤل الذي يسود قطاع الأعمال رغم ارتفاع سعر الفائدة من I1 إلى I2، ومنه في هذه الحالة تكون السياسة المالية ذات فعالية تامة.[1]

[1] محمد هاني، مرجع سابق، ص21.

الشكل رقم (01- 05): فعالية السياسة المالية التوسعية في حالة (IS) عمودي

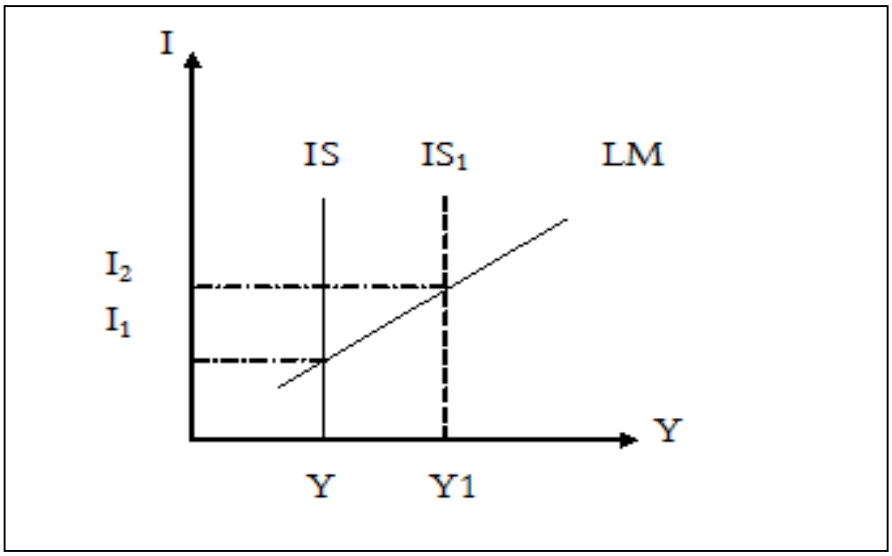

المصدر: محمد هاني، **السياسات الاقتصادية الكلية ودورها في مكافحة المرض الهولندي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي (حالة الجزائر2000 - 2015)**، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، 2017- 2018، ص21.

- فعالية السياسة المالية التوسعية في حالة منحنى IS بين الحالتين المتطرفتين

يعمل الاقتصاد دائما في حالة التشغيل الناقص، أي أقل مستوى من الناتج الممكن، وهو ما يعبر عنه بالفجوة الانكماشية، في هذه الحالة تتدخل الحكومة بسياسة مالية توسعية من أجل تحريك الطلب الكلي الفعال (خاصة الإنفاق الاستثماري) من خلال نسب الاقتطاع أو تخفيض قيمة الضرائب المتقطعة، وهو ما يؤدي إلى إزاحة منحنى IS يمينا بمقدار مضاعف الضرائب $\Delta IS= -\alpha_r \times(-\Delta T)$، وهنا تتحقق زيادة في الدخل بمقدار $\Delta y=- \delta_r \times(-\Delta T)$، وبالتالي زيادة الميل للاستثمار، فتزداد القوة الشرائية في الاقتصاد مما يعني تحفيز الإنتاج وزيادة فرص العمل مما يؤدي في الأخير إلى القضاء على البطالة وزيادة التشغيل.

إن تطبيق سياسة مالية توسعية عن طريق الضرائب يؤدي إلى ارتفاع في الدخل، وارتفاع في سعر الفائدة، وهو ما يؤدي إلى تخفيض الاستثمار، وبالتالي تخفيض الدخل عنه، ومنه تكون فعالية السياسة المالية غير تامة (الأثر الضائع*).

* لتفادي الأثر الضائع أو التقليل منه على الأقل، على القائمين بتنفيذ السياسة المالية وفق الوضع الاقتصادي السائد خاصة عندما تكون درجة حساسية الاستثمار لسعر الفائدة كبيرة b، وهو ما يجعل منحنى IS شديد الانحدار وبالتالي تكون فعالية السياسة المالية كبيرة نسبيا.

عندما تقوم الحكومة بتطبيق سياسة مالية توسعية باختيار إحدى أدوات السياسة المالية وخاصة الضرائب والتحويلات*، فإن أثارهما تظهر بسرعة على الاقتصاد، مقارنة بالأدوات الأخرى، ولأن تخفيض الضرائب أو زيادة التحويلات سوف يؤدي إلى زيادة المدخرات وزيادة الاستثمار من خلال استثمار المدخرات استثمار حقيقي أو مالي، وهو ما يؤدي إلى إزاحة منحنى IS يمينا، مما يؤدي إلى زيادة الدخل بمقدار $\Delta Y=\delta\Delta G$، إضافة إلى ارتفاع مستوى سعر الفائدة من I_1 إلى I_2، وتكون السياسة المالية في هذه الحالية ذات فعالية متوسطة.[1]

الشكل رقم(01- 06):فعالية السياسة المالية التوسعية في حالة منحنى IS بين الحالتين المتطرفتين

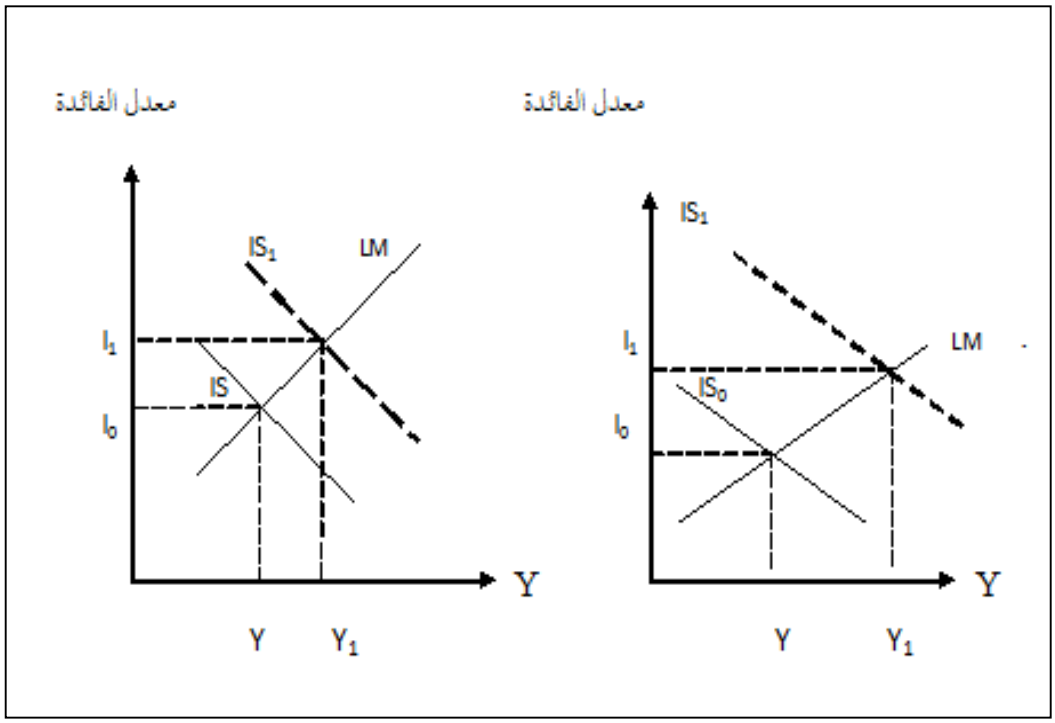

المصدر: محمد هاني، **السياسات الاقتصادية الكلية ودورها في مكافحة المرض الهولندي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي (حالة الجزائر2000- 2015)**، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، 2017- 2018، **ص22.**

* تسمى التحويلات R والضرائب T بـ آليتا التعديل الذاتي في الاقتصاد.

[1] محمد هاني، مرجع سابق، ص ص 21- 22.

2. فعالية السياسة المالية التوسعية في ظل نموذج LM

- يقصد بالتوازن في السوق النقدي أن تكون هناك مساواة بين عرض النقود والطلب عليها، وعندما يلتقي الطلب على النقود مع عرض النقود يتحقق التوازن عند سعر فائدة معين.[1]

2. 1. تعريف واشتقاق منحنى هيكس لتوازن السوق النقدي(LM)

يمكن تعريف واشتقاق منحنى هيكس لتوازن السوق النقدي(LM) كما يلي:

- تعريف منحنى هيكس (LM)

قام الاقتصادي هيكس سنة 1937 إلى الوصول إلى توازن النقد من خلال ما يعرف بمنحنى (LM)، ويمثل هذا المنحنى توليفات مختلفة لسعر الفائدة والدخل، بحيث يتساوى عرض النقود (Ms) مع الطلب (Md) عليها على أي نقطة عليه، ويفسر الميل الموجب لمنحنى (LM) بأن ارتفاع مستوى الدخل غالبا ما يتواكب مع زيادة عرض النقود، وهو ما يضغط لزيادة الطلب على النقود فترتفع أسعار الفائدة.[2]

- اشتقاق منحنى هيكس (LM)

يتم اشتاق منحنى (LM) بيانيا بالأربع علاقات التالية:[3]

- علاقة سعر الفائدة بالطلب على النقود بدافع المضاربة.
- علاقة الطلب بدافع المضاربة بالطلب على النقود بدافع الاحتياط والمعاملات.
- علاقة الطلب على النقود بدافع الاحتياط والمعاملات بالدخل.
- علاقة الدخل بسعر الفائدة.

[1] Christian Aubin, Jaques Léonard, **Politique économique** ,Vuibert, France, 2003, p 26 .

[2] محمد العربي ساكر، مرجع سابق، ص39.

[3] عمر صخري، مرجع سابق، 241.

الشكل رقم (01- 07): اشتقاق منحنى هيكس (LM)

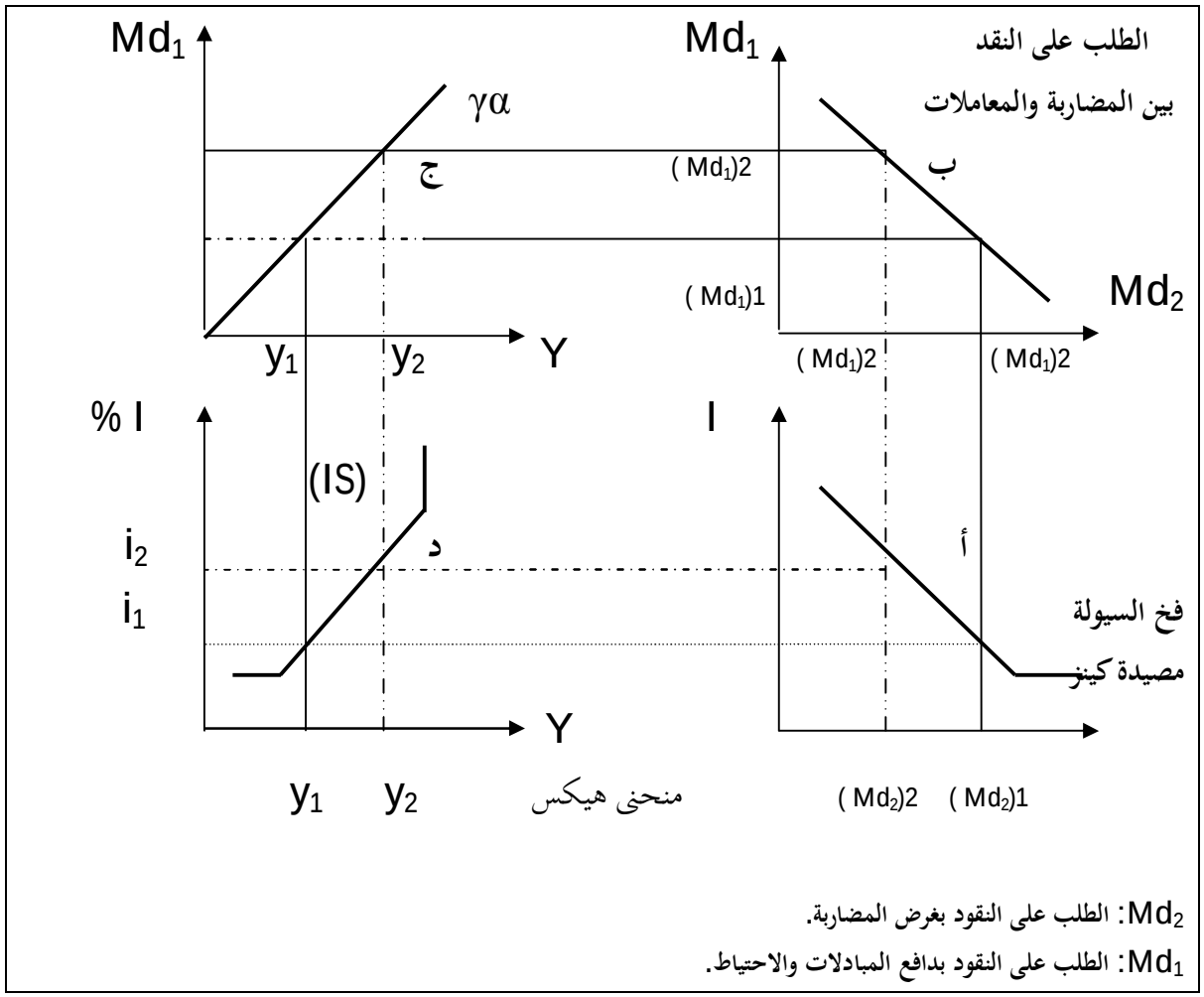

Md_2: **الطلب على النقود بغرض المضاربة.**

Md_1: **الطلب على النقود بدافع المبادلات والاحتياط.**

المصدر: عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط06، 2008، ص242.

ويتم اشتقاق منحنى (LM) بيانيا بافتراض تغير مستوى الدخل وبالتالي تغير الطلب على النقود، فإذا زاد الدخل انتقل منحنى الطلب على النقود إلى أعلى، محددا توازنا جديدا للسوق النقدي عن طريق تحديد مستوى جديد لسعر الفائدة أعلى من سابقه، وبتوصيل النقطتين التوازنيتين نحصل على المنحنى المبين للعلاقة الطردية الموجبة بين سعر الفائدة والدخل، وتجدر الإشارة إلى أن ميل منحنى (LM) يعتمد على استجابة الطلب على النقود الحقيقية لتغيرات سعر الفائدة، فكلما كانت هذه الاستجابة أكبر كلما انخفض ميل المنحنى (LM).[1]

[1] عمر صخري، مرجع سابق، ص243.

2. 2. فعالية السياسة المالية التوسعية حسب درجة انحدار منحنى (LM)

يعكس منحنى (LM) وضعية السوق النقدي، وتتحدد فعالية السياسة المالية في هذا السوق على أساس تغيرات أسعار الفائدة، ودرجة حساسية الطلب على النقود لتغيرات هذه الأخيرة، والتي تؤثر على الطلب الكلي.

- فعالية السياسة المالية التوسعية في حالة (LM) عمودي

تقاس فعالية السياسة المالية على أساس زادة الدخل الناجم عنها والذي يدل على زيادة في حجم الصفقات وضرورة تحرير الأرصدة النقدية الضرورية من استخدامها الحال لهذه الصفقات، ومنه فإن كل عملية في الاقتصاد في كلا السوقين مرتبطة بشكل أو بآخر بمعدل الفائدة، ففي الحالة التي يكون فها التوازن في السوق غر مرتبط بمعدل الفائدة (منحنى LM عمودي)، وأيا يكن الترابط بين سعر الفائدة والنفقات الحكومية، فإن السياسة المالية ليس لها تأثير على مستوى الدخل لأنه في هذه الحالة لا توجد أرصدة نقدية غير مستثمرة متوفرة للرد على حاجات زيادة الدخل، وهو ما يؤدي إلى القول أن السياسة المالية عديمة الفعالية في حالة LM عمودي.[1]

الشكل رقم (01- 08): فعالية السياسة المالية التوسعية في حالة (LM) عمودي

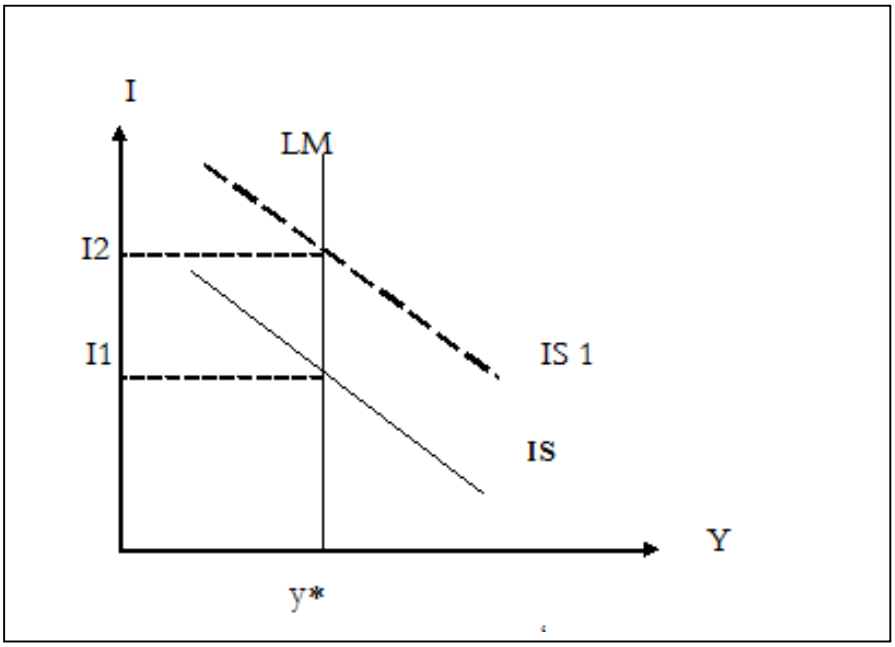

المصدر: إدريس عبدلي، فعالية السياسة المالية وأثرها على النشاط الاقتصادي في الجزائر –دراسة اقتصادية قياسية للفترة (1964-2014)، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد كمي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، 2015/ 2016، ص72.

[1] محمد هاني، مرجع سابق، ص23.

-. فعالية السياسة المالية التوسعية في حالة LM أفقي

يجب على الحكومة عند تطبيق سياسة مالية توسعية أن تراعي نوعية السياسة النقدية المطبقة من طرف البنك المركزي، فلو قام البنك المركزي بتطبيق سياسة نقدية توسعية من خلال الأدوات المباشرة من إقناع أدب أو تأطير الاقتراض، فعند قيام البنك المركزي على تحديد سعر الفائدة I^*، ففي هذه الحالة سيكون منحنى LM أفقي، ومنه فإن الزيادة في الطلب الكلي عن طريق سياسة مالية توسعية، تؤدي إلى إزاحة منحنى IS يمينا، مما يزيد من قيمة الدخل وتقوم السلطات النقدية بتوفير كميات النقود الإضافية التي تكون مطلوبة لأرصدة المعاملات عند زيادة الدخل، وبذلك يصبح تحديد كمية النقود بواسطة الطلب، لأنه في هذه الحالة تكون السلطات النقدية مستعدة لشراء أي كمية من السندات التي يرغب الأعوان الاقتصاديون في بيعها عند مستوى سعر الفائدة المحدد.

في هذه الحالة (LM أفقي) فإن السياسة المالية التوسعية تكون ذات فعالية تامة، لأن سعر الفائدة المحدد يساعد قطاع الأعمال على التوسع، والذي بدوره يرفع قيمة الدخل بمقدار $\Delta Y = \delta \Delta G$.[1]

الشكل رقم (01- 09): فعالية السياسة المالية التوسعية في حالة LM أفقي

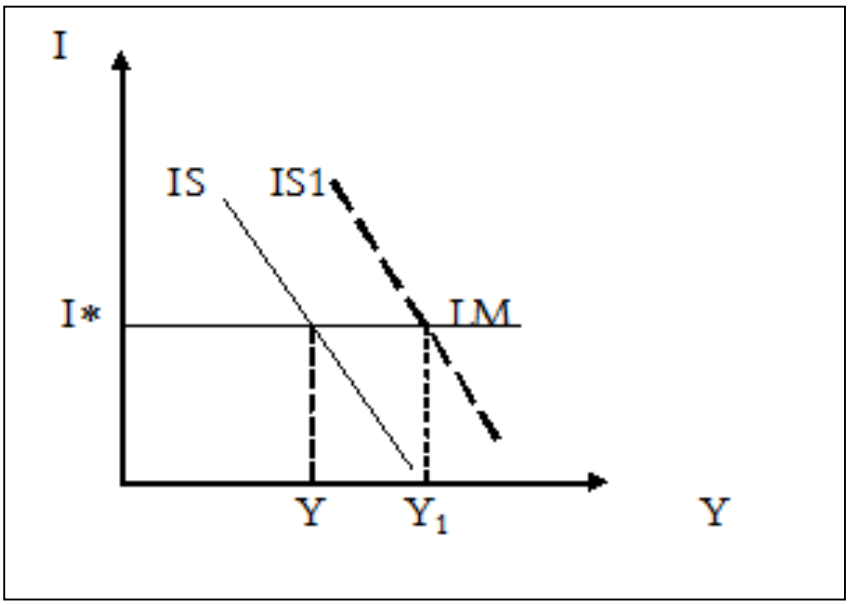

المصدر: محمد هاني، **السياسات الاقتصادية الكلية ودورها في مكافحة المرض الهولندي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي (حالة الجزائر2000- 2015)**، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، 2017- 2018، ص24.

[1] محمد هاني، مرجع سابق، ص24.

- فعالية السياسة المالية التوسعية في حالة منحنى LM بين الحالتين المتطرفتين

لمعرفة فعالية السياسة المالية التوسعية في هذه الحالة، سيتم عرض أثر زيادة الإنفاق العام على زيادة الإنتاج.

الشكل رقم (01- 10): أثر زيادة الإنفاق العام على زيادة الإنتاج.

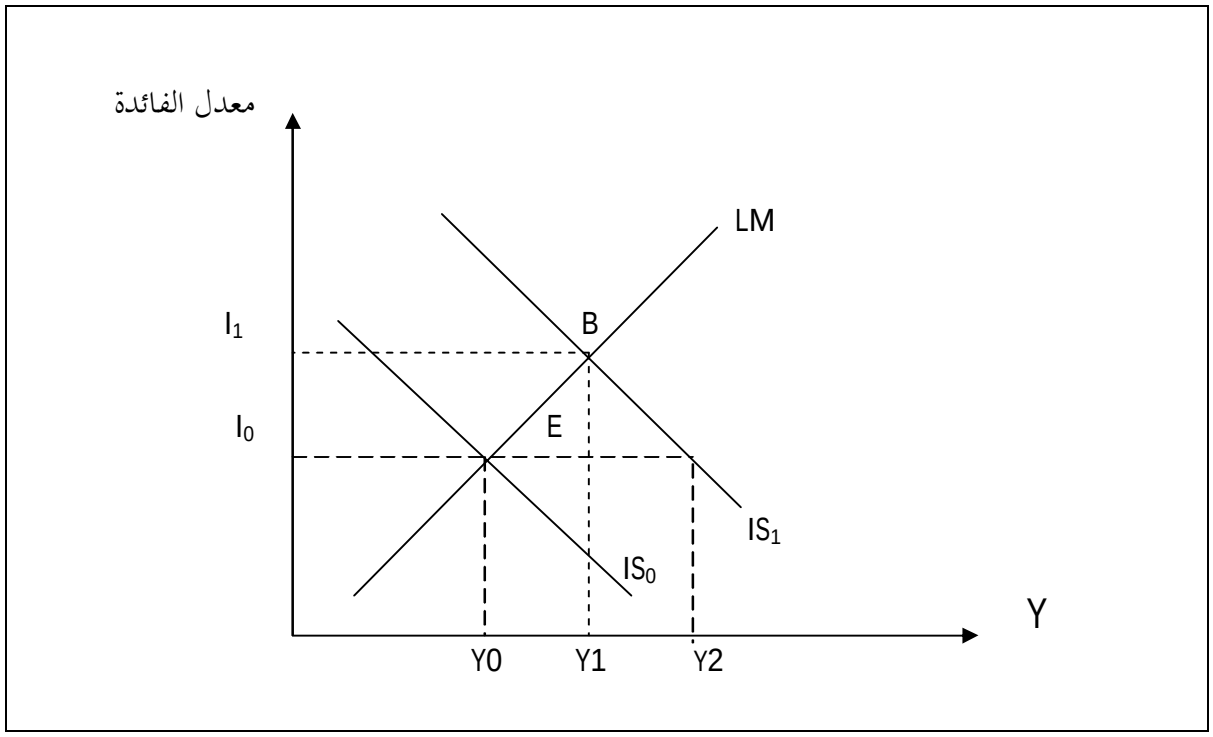

المصدر: أحمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 338.

زيادة الإنفاق الحكومي لا يؤدي فقط إلى زيادة الناتج وإنما يؤدي إلى زيادة معدل الفائدة مما يؤدي بدوره إلى انخفاض الرغبة في الاستثمار (وزيادة الرغبة بدلا من ذلك في شراء سندات الحكومة)، و يؤُدي انخفاض الرغبة في الاستثمار إلى انخفاض الناتج وعليه نسمي هذا الأثر للإنفاق الحكومي "أثر المزاحمة" * ويشير ذلك إلى أن جزءا من الإنفاق الحكومي الإضافي إنما يزاحم الإنفاق الاستثماري ويحل محله.

ومن الضروري أن نلاحظ أن شدة أثر المزاحمة يتعلق بمدى تأثير زيادة الإنفاق الحكومي على زيادة معدل الفائدة من جهة وعلى قيمة مضاعف الاستثمار من جهة ثانية، ويكون تأثير الإنفاق الحكومي على معدل الفائدة كبيرا كلما كان المنحنى (LM) أكثر ميلا، وهذا يعني أنه عندما يكون ميل المنحنى (LM) كبيرا نسبيا فإن أثر المزاحمة يكون كبيرا، ويكون أثر زيادة الإنفاق الحكومي على زيادة الناتج ضعيفا نسبيا،

* يقصد بأثر المزاحمة تغير الإنفاق العام G على الإنفاق الخاص الاستهلاك والاستثمار ،(C و I)، فإذا زاد الإنفاق العام فإن الإنفاق الخاص يتقلص نتيجة ارتفاع سعر الفائدة، إن النتيجة النهائية لهذا الأثر هو إزاحة جزء من النفقات الخاصة نتيجة زيادة الإنفاق العام ومن ثم تغير هيكل الطلب الكلي لصالح النفقات العمومية على حساب النفقات الخاصة ولا يمكن التأثير على سعر الفائدة إلا بتطبيق السياسة المالية أو النقدية.

وعلى العكس من ذلك كلما كان ميل المنحنى LM ضعيفا نسبيا فإن أثر المزاحمة يكون ضعيفا، ويكون أثر زيادة الإنفاق الحكومي على الناتج كبيرا نسبيا.

ومن جهة ثانية فإنه كلما كانت قيمة مضاعف الإنفاق الحكومي أكبر كان انتقال المنحنى IS من وضعه الأول IS_0 إلى وضعه الثاني IS_1 بفعل زيادة الإنفاق الحكومي، وبالتالي يؤدي ذلك إلى زيادة أكبر في الناتج وإلى ارتفاع أكبر في معدل الفائدة[1].

الشكل رقم (01- 11): فعالية السياسة المالية التوسعية في حالة منحنى LM بين الحالتين المتطرفتين

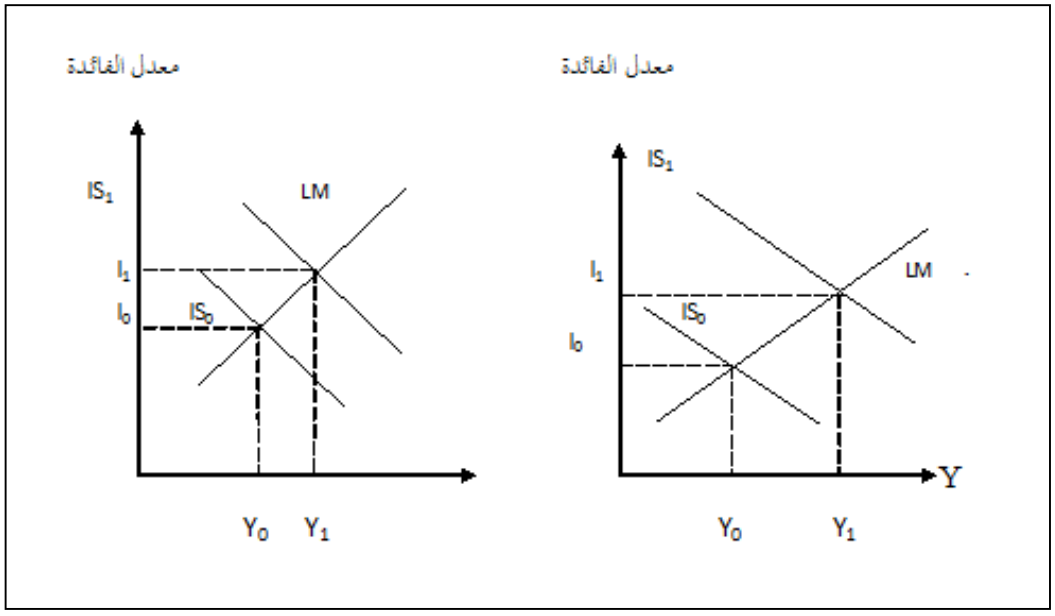

المصدر: أحمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص340.

تؤدي السياسة المالية التوسعية إلى ارتفاع عام في الأسعار مما سيخفض من عرض النقود، وهذا ما سينجر عنه ارتفاع في معدلات الفائدة التي ستؤدي بدورها إلى مزاحمة الآثار الايجابية على الناتج الإجمالي، والعكس صحيح في حالة السياسة المالية الانكماشية، إذ أن التخفيض من عجز الموازنة س يؤدي إلى التخفيض من الأسعار ومن معدلات الفائدة وبالتالي تحسن ظروف الاستثمار.[2]

[1] أحمد الأشقر، مرجع سابق، ص 339.

[2] المرجع نفسه، ص341.

المطلب الثالث: فعالية السياسة المالية التوسعية في إطار نموذج AD- AS

يهتم نموذج التوازن الكلي بين العرض الكلي والطلب الكلي بتحقيق التوازن على المدى الطويل، أين يشكل فيه المستوى العام للأسعار عاملا مهما وأساسيا في تحديد الدخل، ويتوقف العرض الكلي بدرجة أولى عاملين أساسين، هما حجم استخدام اليد العاملة، إضافة إلى حجم المدخلات من المواد الأولية، واللذان يعتبران المحددين الأساسيين للعرض الكل في الاقتصاد.

1. تعريف واشتقاق منحنى العرض الكلي

يتم تعريف واشتقاق منحنى العرض الكلي على النحو التالي:

- تعريف العرض الكلي

- يعرف العرض الكلي بأنه مقدار الناتج الوطني الذي يكون قطاع الأعمال على استعداد لإنتاجه وبيعه خلال فترة زمنية محددة (عادة سنة) عند المستويات المختلفة للأسعار.[1]

- يعتمد العرض الكلي على مستوى الأسعار التي يمكن لقطاعات الأعمال أن تفرضه والتي تتحدد بناءا على العمالة ،رأس المال والكفاءة الإدارية والتقنية التي تجمع بين هذه المدخلات.[2]

في حين يعبر الطلب الكلي عن الكميات من السلع والخدمات معبرا عنها بالناتج الوطني الإجمالي الحقيقي التي يرغب ويستطيع المشترون شراءها عند مختلف المستويات العامة للأسعار، أو بعبارة أخرى هو مجموع السلع والخدمات النهائية التي يطلبها المستهلكين والمؤسسات الإنتاجية والحكومة والعالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة.[3]

- اشتقاق منحنى العرض الكلي AS

يمكن اشتقاق منحنى العرض الكلي كما يلي:

[1] حسام علي داوود، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، ط3، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص249.

[2] Henri Lamotte, Jean-Philippe Vincent, La nouvelle macroéconomie keynésienne, presses universitaires de France, France, 2000, pp26.

[3] حسام علي داوود، مرجع سابق، ص143.

الشكل رقم(01- 12): اشتقاق منحنى العرض الكلي

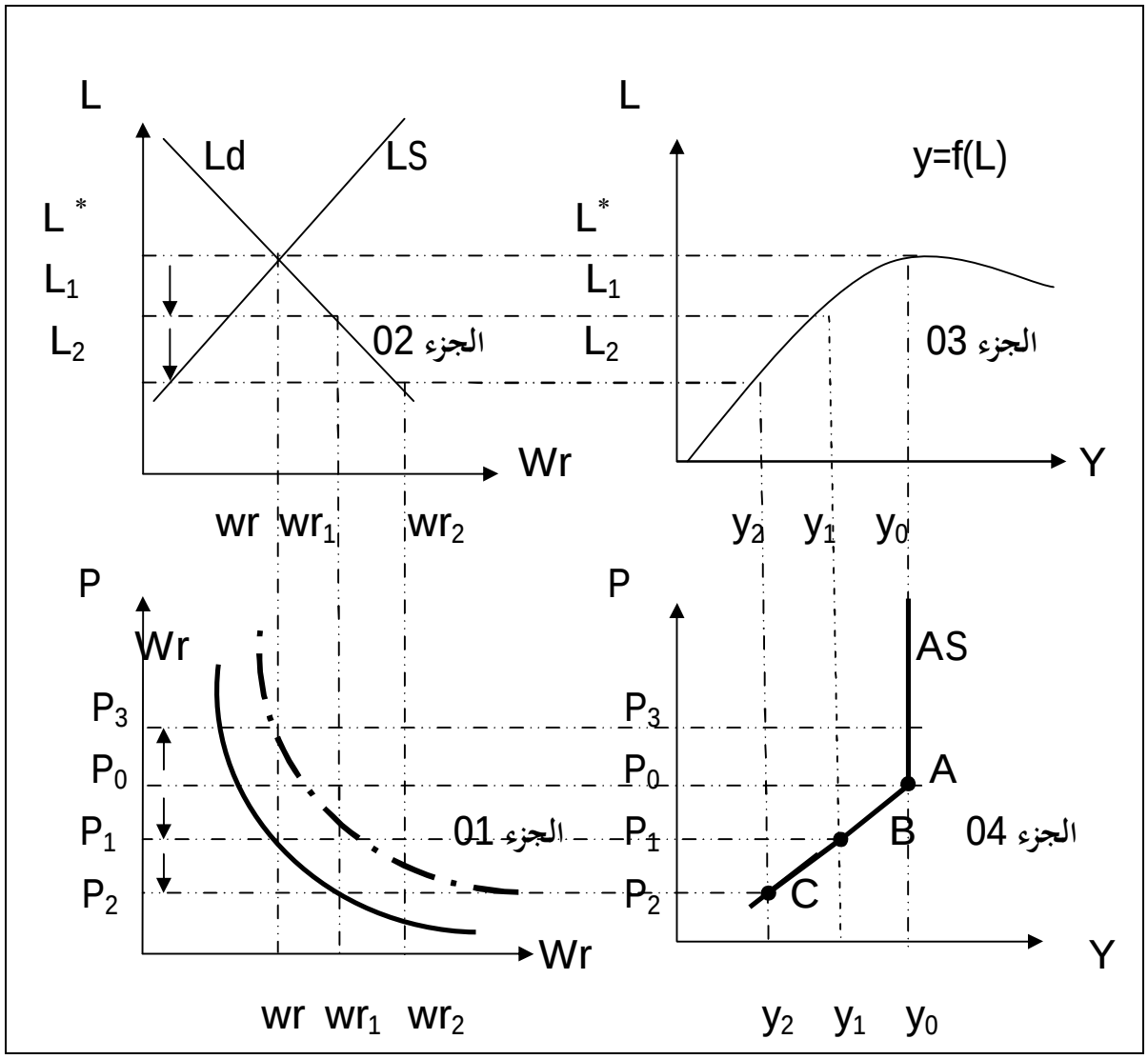

المصدر: محمد هاني، **السياسات الاقتصادية الكلية ودورها في مكافحة المرض الهولندي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي (حالة الجزائر2000- 2015)**، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، 2017- 2018، **ص27.**

من خلال الشكل أعلاه:

يتحدد منحنى العرض الكلي بحجم اليد العاملة المستخدمة في العملية الإنتاجية (توازن سوق العمل)، والذي يكون بتقاطع منحنى عرض العمل ls مع منحنى طلب العمل ld، وبهذا التقاطع يتحدد مستوى الأجر الحقيقي والذي هو المحدد الأول لحجم الاستخدام، وبإسقاط مستوى العمالة التوازني L^* على الجزء 03 يتحدد حجم الإنتاج التوازني، وبإسقاط هذا الحجم التوازني للإنتاج على الجزء 04 نحصل على النقطة A

وذلك بعد تحديد مستوى الأسعار من الجزء 03 والذي يتحدد من علاقته بمستوى الأجر الحقيقي $P = \frac{W}{Wr}$ وإسقاطه على الجزء 04.

عند تغير مستوى الأسعار وليكن بالانخفاض من P_0 إلى P_1 عندها يرتفع مستوى الأجر الحقيقي مما يؤدي بالمؤسسات الإنتاجية إلى تخفيض حجم العمالة وهو ما يؤدي إلى خفض مستوى الإنتاج، وبالإسقاط على الجزء 03 نلاحظ تراجع حجم الإنتاج، وبالإسقاط على الجزء 04 تتحدد النقطة B، وذلك عند تحديد مستوى الأسعار من الجزء 03.

لنفرض أن مستوى الأسعار انخفض من P_1 إلى P_2 ، تقوم المؤسسات مرة أخرى بخفض مستوى التشغيل وتقوم بتسريح العمال نتيجة انخفاض الأسعار مما يؤدي إلى تراجع أرباحها جراء هذا الانخفاض، وبالإسقاط على الجزء 03 نجد أم مستوى الناتج قد انخفض مرة أخرى نتيجة خفض حجم اليد العاملة، وبالإسقاط على الجزء 04 تكون لدينا النقطة C، وذلك بعد تحديد مستوى الأسعار الجديد.

لنفرض أن مستوى الأسعار قد ارتفع من P_0 إلى P_3 فإن هذا سيؤدي بالمؤسسات الإنتاجية إلى رفع مستوى التشغيل نتيجة انخفاض مستوى الأجر الحقيقي وبالإسقاط على الجزء 03 نجد أن الإنتاج لم يتغير، لأنه في هذه الحالة (ارتفاع الأسعار) ستقوم النقابات العمالية بالمطالبة بمستوى أجر نقدي أعلى من المستوى السابق، وبالإسقاط على الجزء 04 نجد أن مستوى العرض الكلي يصبح عموديا وذلك بعد تحديد مستوى الأسعار، وهنا نلاحظ أن منحنى الأجر الحقيقي قد ارتفع لكنه ارتفاع ظاهري نتيجة ارتفاع الأسعار والأجور الاسمية معا (فرضية مرونة الأسعار والأجور التامة).[1]

2. فعالية السياسة المالية التوسعية حسب درجة انحدار منحنى (AD- AS)

تتوقف فعالية السياسة المالية على منحنى الطلب الكلي حسب درجة الانحدار (أفقي، عمودي، مائل)، هذا من جهة، وعلى نوع السياسة المطبقة، سواءا انكماشية أو توسعية، من جهة أخرى، وستركز هذه الدراسة على السياسة المالية التوسعية، وكيفية تأثيرها على منحنى الطب الكلي AS.

- فعالية السياسة المالية التوسعية في حالة منحنى AS عمودي (الحالة الكلاسيكية)

ينتج عن إتباع السلطات لسياسة المالية توسعية زيادة الطلب الكلي مما يؤدي إلى انتقال المنحنى AD إلى اليمين، حيث أن الكميات المطلوبة ستزداد من y_1 إلى y_2 عند نفس مستوى الأسعار السائد (p_1)، وسيحاول المنتجون تلبية الطلب عن طريق زيادة طلبهم على عدد إضافي من العمال وعن طريق حجم إضافي من حجم العمل، وبما أن الاقتصاد يعمل عند التشغيل الكامل، فإنه لا يوجد عمالة فائضة عند الأجور

[1] محمد هاني، مرجع سابق، ص29.

الحقيقية السائدة ولذلك يتنافس المنتجون فيما بينهم على قوة العمل الموجودة في السوق، مما يؤدي إلى ارتفاع الأجور الحقيقية نتيجة محاولة إغراء المنتجين العمال لجذبهم إلى العمل في مؤسساتهم.

وارتفاع الأجور يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج الذي يجعل المنتجين يرفعون من أسعار منتجاتهم للحفاظ على مستوى أرباحهم، عند نفس مستوى العرض الكلي الذي يبقى ثابتا لا يتغير وهو ما يوضحه منحنى العرض الكلي AS العمودي، وارتفاع الأسعار يؤدي إلى إلغاء فائض الطلب تدريجيا، حيث كلما استمرت الأسعار في الارتفاع، متجهة من p_1 إلى p_2، كلما انخفض فائض الطلب الكلي.[1]

الشكل رقم (01- 13): فعالية السياسة المالية التوسعية في حالة منحنى AS عمودي (الحالة الكلاسيكية)

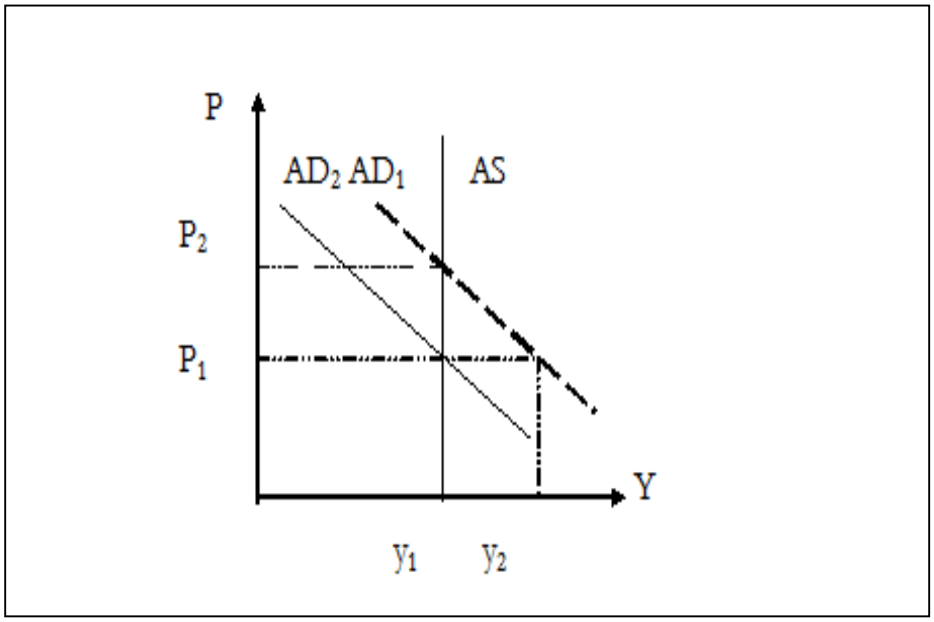

المصدر: صدوقي عبد الحفظ، **التضخم الركودي في الجزائر ومدى فعالية السياسة المالية والنقدية خلال الفترة (1985- 2012)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، ص27.

- **فعالية السياسة المالية التوسعية في حالة منحنى AS مائل**

تهدف السياسة المالية إلى إزاحة منحنى الطلب الكلي AD يمينا في الحالة التي يعاني فيها الاقتصاد من فجوة انكماشية، وفي الحالة التي يكون فيها منحنى AS مائل، فإن تطبيق سياسة مالية توسعية تنقل منحنى الطلب الكلي AD يمينا بمقدار مضاعف السياسة المالية مضروبا في قيمة التغير في الإنفاق الحكومي، وهو ما يؤدي إلى زيادة مستوى الدخل، وبزادة الإنفاق الحكومي ترتفع أسعار الفائدة وينخفض الاستثمار (الأثر الضائع)، والفرق بين الأثر التام للإنفاق الحكومي والأثر الضائع هو مقدار الزيادة في الاستثمار الكلي في

[1] صدوقي عبد الحفظ، **التضخم الركودي في الجزائر ومدى فعالية السياسة المالية والنقدية خلال الفترة (1985- 2012)**، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2014/ 2015، ص 27.

الاقتصاد الوطني، وهكذا فإن تطبيق سياسة مالية توسعية يؤدي إلى زيادة مستوى الناتج، وارتفاع في المستوى العام للأسعار.[1]

الشكل رقم(01- 14): فعالية السياسة المالية التوسعية في حالة منحنى AS مائل

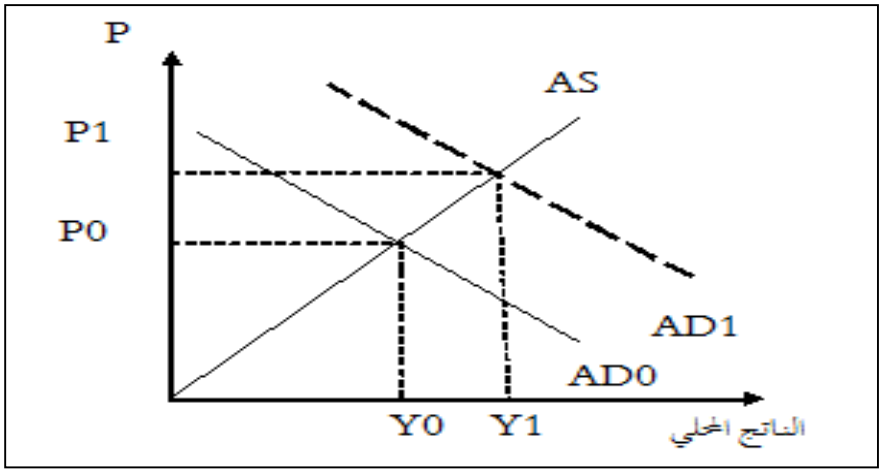

المصدر: واصف الوزني خالد، أحمد حسين الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، ط7 ، دار وائل للنشر،عمان، 2005، ص328.

- فعالية السياسة المالية التوسعية في حالة منحنى AS أفقي (الحالة الكينزية)

عند إتباع سياسة مالية توسعية ينتقل منحنى الطلب الكلي إلى أعلى اتجاه اليمين، وعليه تكون المؤسسات على استعداد لعرض أي كمية من الناتج عند نفس المستوى العام للأسعار P_0 ، وبالتالي فإن قطاع الأعمال بإمكانه الحصول على اليد العاملة كما يشاء عند مستوى الأجور السائدة، على اعتبار وجود بطالة في المجتمع بالتالي لن يكون أي تأثير على الأسعار، والتأثير الوحيد الناتج عن السياسة المالية التوسعية هو زيادة الإنتاج والتوظيف، إضافة إلى ارتفاع أسعار الفائدة.[2]

[1] محمد هاني، مرجع سابق، ص32.

[2] حسام علي داوود، مرجع سابق، ص 258.

الشكل رقم(01- 15): فعالية السياسة المالية التوسعية في حالة منحنى AS أفقي

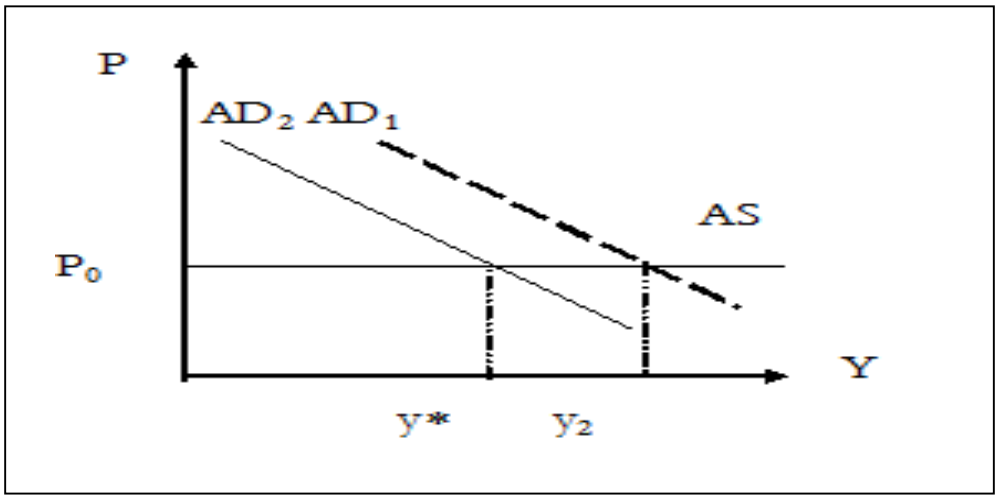

المصدر: حسام علي داوود، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، ط3، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 258.

المبحث الثالث: أدوات السياسة التوسعية المالية

تأثر السياسة المالية في الأنشطة الاقتصادية من خلال أدواتها، حيث يمكن تكييف هذه الأدوات بما يتماشى مع رغبة وحاجة المجتمع، فهي السبيل لتحقيق ما تصبو إليه المجتمعات من خلال الأهداف المرسومة من طرف حكوماتها، وتتمثل هذه الأدوات في السياسة الضريبية، سياسة الإنفاق العام، وسياسة العجز الموازني.

المطلب الأول: السياسة الضريبية

تعتمد الحكومات على السياسة الضريبية كأداة مهمة لتحقيق أهداف السياسة المالية المنتهجة، نظرا لكونها لم تعد مجرد آلية لتحصيل الموارد العمومية، وإنما لما لها من أدوار أخرى اقتصادية، اجتماعية وسياسية ...الخ.

1. تعريف السياسة الضريبية

يمكن تعريف السياسة الضريبية على أنها :"مجموع التدابير والإجراءات ذات الطابع الضريبي التي تنتهجها الحكومات قصد إحداث آثار مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة، سعيا لتحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية".[1]

- السياسة الضريبية "هي مجموعة القرارات المتخذة لتأسيس وتنظيم وتطبيق الاقتطاعات الضريبية طبقا لأهداف السلطات العمومية".[2]

[1] عبد المجيد قدي، **دراسات في علم الضرائب**، دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص109.

[2] Pierre Bel trame**, la fiscalité en France**, hachette supérieur, France, 2004, p163 .

2. أهداف السياسة الضريبية

تسعى السياسة الضريبية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، يمكن تصنيفها على النحو التالي:

2. 1. الهدف المالي: يتمثل هذا الهدف في توفير الموارد العمومية، ورغم التطور الحاصل في دور الضريبة إلا أنها تبقى الأداة المفضلة لتوفير الموارد العمومية، نتيجة المشكلات المرتبطة بأشكال التمويل الحكومي الأخرى من قروض وإصدار نقدي، فضلا عن الطابع غير التضخمي للتمويل الضريبي. [1]

2. 2. الأهداف الاقتصادية: تتعدد الأهداف الاقتصادية الممكن تحقيقها عن طريق السياسة الضريبية، ولعل أبرزها: [2]

- تصحيح إخفاقات السوق: تسعى السياسة الضريبية إلى تحقيق ضمان تخصيص أمثل للموارد الاقتصادية، وفي حالة وجود سوق كاملة فإن ذلك بإمكانه أن يتحقق، إلا أن السوق الكاملة لا أساس لها في الواقع، ولهذا تكون الأسواق الحالية (غير تنافسية = احتكار، احتكار قلة، منافسة احتكارية) عاجزة عن تخصيص الموارد بشكل كفء، وذلك لوجود ما يعرف بالآثار الخارجية التي تعمل على تخفيض التكاليف التي يتحملها الأعوان الاقتصاديون، نتيجة ممارسة نشاط اقتصادي معين (إنتاج، استهلاك، استثمار) مقارنة بالتكاليف التي يتحملها المجتمع أو الاقتصاد ككل، فهناك ميل نحو انخفاض التكاليف الخاصة في حين تتجه التكاليف الاجتماعية نحو الارتفاع، وهذا ما أدى إلى الأخذ بعين الاعتبار للروابط الموجودة بين ممارسة النشاط الاقتصادي لتصل إلى مستوى التكاليف الاجتماعية.

- توجيه قرارات أرباب العمل: فيما يتعلق بالكميات التي يرغبون في إنتاجها، أو القطاعات التي يفضلون النشاط فيها، لأنه يمكن استخدام الضريبة للتأثير على حجم ونوعية ساعات العمل، حجم المدخرات، ومن ثم يمكن استخدام الضريبة الهيكل الوظيفي للمجتمع بإعادة توزيع الموارد البشرية بين مختلف الأنشطة الاقتصادية. يتم استخدام الضريبة للتأثير في هيكل الاستثمارات بتوجيهها نحو قطاعات معينة تسعى الحكومة إلى ترقيتها، لكونها أكثر قدرة على استحداث مناصب الشغل أو خلق القيمة المضافة أو إحلال الواردات.

- زيادة تنافسية مؤسسات قطاع الأعمال: تعتبر الكثير من الضرائب تكاليف تحتسب ضمن أسعار التكلفة، وبهذا فإن تخفيض الضرائب يؤدي إلى التأثير على التكاليف بالانخفاض مما يعمل على زيادة التنافسية السعرية لمنتجات المؤسسات المعنية بالتخفيض.

[1] عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 110.

[2] المرجع نفسه، ص ص 111، 116.

- التأثير على هيكل وحجم الاستهلاك: ففرض ضريبة مرتفعة على بعض المنتجات يؤدي إلى التقليل من استهلاكها، أو إحلالها بسلع بديلة، والعكس، وبهذا تسعى الحكومات إلى تخفيض الضرائب على استهلاك المنتجات المحلية قصد تشجيع الطلب عليها ومن ثم التوسع في إنتاجها.

- المساهمة في تحقيق الاندماج الاقتصادي: تستخدم الضرائب ضمن مسعى تنسيق السياسات الاقتصادية، إذ يستحيل إنجاز اندماج اقتصادي من دون تنسيق أو توحيد الأنظمة الضريبية الخاصة بالدول المنضوية تحت الاندماج في أي صورة كان.

2. 3. **الأهداف الاجتماعية:** من أهم الأهداف الاجتماعية، نجد:

- إعادة توزيع الدخل: تؤثر الضريبة على الحصص النسبية من الدخل الوطني الموجهة لمختلف الشرائح والفئات المكونة للمجتمع، وهذا قصد تقليل الفوارق بينها وتقليص درجة تركز الدخل لدى بعض الفئات.

- توجيه سياسة السكان في الدول: تستعمل الدول الضريبة لتحقيق رغبتها في زيادة الإنجاب أو التقليص منه، فالدول الراغبة في زيادة الإنجاب تعمل على تخفيض الضرائب على الدخل كلما زاد عدد الأولاد.

- مكافحة الفقر: تساهم الضريبة في تقليل حدة التفاوت في توزيع الدخول، ليتم توزيعها عن طريق تمويل الخدمات العمومية ومنح إعانات البطالة التي يستفيد منها أصحاب الدخول المنخفضة، لاسيما الفقراء.

2. 4. **الأهداف الثقافية:** تستعمل الضريبة كأداة للمحافظة على التراث الثقافي للمجتمعات، سواء بتمويلها للصناديق والبرامج الموضوعة لهذا الغرض أو بتقديم مزايا ضريبية بإعفاء الدخول الناجمة عن أتعاب الأعمال الفنية، عوائد التأليف والعروض الفنية والمسرحية من الضرائب على الدخل، وإعفاء المنجزات والأشغال الفنية والمواد الداخلة في الصناعات الثقافية من الضريبة على القيمة المضافة لغرض زيادة المقروئية والاهتمام بالفن.

2. 5. **الأهداف السياسية للضريبة:** تعتبر الضريبة الأداة المالية الرئيسية التي تستخدمها الحكومات لتنفيذ سياستها العامة والتي ينتج عنها آثار سياسية، فلقد كان للضريبة أثر هام في التاريخ السياسي للمجتمعات.[1]

3. المبادئ العامة للسياسة الضريبية

ونعني بالمبادئ العامة تلك الأسس والقواعد والاعتبارات التي يجب مراعاتها عند فرض الضريبة وأهم هذه المبادئ:[2]

- **العدالة**

وتعني العدالة مساهمة كل عضو من أعضاء الجماعة في الأعباء الضريبية بحسب مقدرته النسبية.

[1] عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 117.

[2] محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، **مبادئ المالية العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2007، ص 57- 59.

- مبدأ الكفاءة

يمكن للكفاءة من زاويتين:

- الزاوية الأولى تتعلق بكفاءة تحصيل الضريبة.
- الزاوية الثانية تتعلق بكفاءة الضريبة ومدى ارتباطها بكفاءة النشاط الاقتصادي بأسره.

بالنسبة لكفاءة تحصيل الضريبة يعني أن تحقق الضريبة أعلى حصيلة ممكنة للخزينة العامة وبالتالي الاقتصاد في النفقات الإدارية لتحصيل الضريبة.

وهذا يعني عدم وجود نظام معقد ويحتاج إلى تكاليف عالية في الجباية، وإذا شعر المكلف بأن ما يدفعه من ضريبة ما هو إلا تغطية للزيادة في النفقات العامة يتهرب من دفعها وبالتالي تكون حصيلة الضريبة قليلة.

- مبدأ اليقين

ويرتبط بمدى وضوح الضريبة بالنسبة للفرد الملتزم بدفعها، والهدف من ذلك هو حماية دافع الضريبة من التعسف الممكن حدوثه من موظفي الإدارة الضريبية، فالضريبة يجب أن لا تكون أمرا تحكيميا، بل يجب حسابها بصورة مسبقة وتكون معلومة ومحددة لدافع الضريبة بالإضافة إلى معرفة كل الأمور المتعلقة بالضريبة مثل وقت الدفع وأسلوب التحصيل.

- مبدأ الملاءمة

ويتعلق هذا المبدأ بكيفية تحصيل الضريبة وتوقيت دفعها، ويقتضي هذا المبدأ بأن أسلوب دفع الضريبة وتوقيته يجب أن يكونا بقدر الإمكان ملائمين ومناسبين لدافع الضريبة، وهذا الأمر يخفف العبء النفسي لدافع الضريبة ويجعل الضريبة مقبولة لديه.

- مبدأ البساطة

يرتبط هذا المبدأ بالبساطة التي يجب أن تتمتع بها الضرائب المفروضة من جانب القائمين على إدارتها ومن جانب بساطة الفهم لدافع الضريبة بحيث أنه لا يكون هناك مجالا للاختلاف في تفسيرها بين الإدارة والمكلفين، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة التكاليف بالنسبة للإدارة وللمكلفين من خلال لجوء المكلف إلى استشاريين في الضريبة.

- مبدأ التنويع

وهذا يتطلب فرض أكثر من ضريبة من قبل الدولة الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق إيرادا أوفر للدولة وعدالة أكبر بين فئات المجتمع المختلفة بالإضافة إلى أن درجة الخطر وعدم التأكد بالنسبة للدولة تكون قليلة.

- مبدأ المرونة

ويعني أن يكون هناك درجة من الاستجابة للضرائب المفروضة للتغيرات في النشاط الاقتصادي، وقد تكون هذه المرونة من خلال مفهومين المفهوم الأول وهو أن يكون هناك استجابة تلقائية للضرائب القائمة مع التغيرات في مستوى النشاط الاقتصادي، دون أن تضطر الدولة إلى تغيير هيكل النظام الضريبي بفرض ضرائب جديدة أو تغيير معدلات الضرائب القائمة، أما المفهوم الثاني فهو أن يكون لدى الدولة الإمكانية الكافية وبالسرعة اللازمة لمراجعة هيكل الضرائب القائم في الاقتصاد وتعديله.

والهدف من مبدأ المرونة هو جعل الهيكل الضريبي متلائما باستمرار مع متطلبات التغير في الظروف الاقتصادية ومع أحوال الخزينة، مما يؤدي إلى تسهيل تحقيق أهداف السياسات المالية العامة.

ويلاحظ أن درجة مرونة النظام يجب أن لا تكون كبيرة إلى حد قد يؤدي إلى حدوث كساد اقتصادي، وهذا ينتج غالبا من المرونة العالية لحصيلة الضرائب مع زيادة الدخل وهو ما يسمى "بالانزلاق أو الانجراف المالي".

4. الآثار الاقتصادية للضرائب

تلعب الضرائب بوصفها اقتطاعا من دخول الأفراد وثرواتهم دورا مهما في اقتصاديات الدول كافة، فتستخدم بوصفها أداة من أدوات السياسة المالية في التأثير بالإنتاج والاستهلاك والادخار وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وسيتم توضيح ذلك كالآتي:

4. 1. أثر الضرائب في الإنتاج

تأثر الضرائب على الإنتاج من جوانب مختلفة ويظهر تأثيرها ذلك من خلال تأثيرها في المتغيرات الاقتصادية أي من خلال أثرها في الكميات الاقتصادية الكلية (الادخار، الاستهلاك، الاستثمار) ومن خلال تأثيرها في عناصر الإنتاج (العمل ورؤوس الأموال).

فمن خلال استخدامها لتمويل البرامج والأنشطة الاستثمارية من جهة، واستخدامها بوصفها أداة لتوجيه الاقتصاد الوطني باتجاه الاستثمارات المرغوبة، ومن خلال الحوافز والإعفاءات والامتيازات، من جهة أخرى تعمل في اتجاه زيادة الإنتاج الوطني، فالإعفاءات الضريبية تعمل على زيادة معدل العائد من رأس المال، فتتجه رؤوس أموال الاستثمار في الفروع التي تخضع لتلك الإعفاءات ويتحول نمط الاستثمار من الأنشطة الاستثمارية غير المعفاة إلى الأنشطة الاستثمارية المعفاة.

كما تعمل الضرائب على حماية الإنتاج المحلي من خلال رفع أسعار الضرائب الجمركية على السلع المستوردة فيعمل ذلك على إقبال الأفراد على شراء السلع المصنعة محليا وبالتالي فإن زيادة الطلب ستعمل على زيادة الإنتاج.

كما قد تؤدي الضرائب إلى آثار توسعية في الإنتاج من خلال ما يعرف بالضريبة المحفزة، فرغبة المنتجون في المحافظة على دخولهم قبل فرض الضريبة يجعلهم يلجئون إلى خفض نفقات الإنتاج ، وإلى رفع الإنتاجية ومن ثم التوسع في الإنتاج.

أما الآثار السلبية للضرائب فهي أن ضرائب الدخل المرتفعة من شأنها إضعاف حوافز العمل والإنتاج لدى الأفراد، في حين تعمل الضرائب المعتدلة على زيادة إنتاجهم لتعويض ما يلحق دخولهم من نقص نتيجة الضريبة.

كما تؤثر الضريبة في الإنتاج من خلال تأثيرها على القدرة على العمل، وكون أن الضريبة اقتطاع من دخول الأفراد، فيعني ذلك ولاسيما للعاملين نقص استهلاكهم من السلع الضرورية وبالتالي النقص في قدرتهم على العمل.

كما تؤثر الضريبة في الإنتاج من خلال تأثيرها في حجم الاستثمار، إذ يعتمد الأخير على حجم المدخرات فإذا أدت الضريبة إلى نقص الدخول أدى ذلك إلى نقص المدخرات.[1]

4. 2. أثر الضرائب في الاستهلاك والادخار

من المعروف أن الدخل هو مصدر كل من الاستهلاك والادخار، وحيث أن الضرائب تعتبر اقتطاعا نقديا من دخول الأفراد، فإنها تؤدي إلى نقص في مكونات الدخل من استهلاك وادخار، ويختلف مدى التأثير باختلاف الفئة التي يقع عليها عبء الضريبة.

فإذا كان عبء الضريبة يقع على الطبقة الغنية التي يغلب عليها انخفاض الميل الحدي للاستهلاك، وارتفاع الميل الحدي للادخار، فإن الضريبة ستؤدي إلى نقص في الادخار مقارنة بالاستهلاك، أما إذا كان عبء الضريبة يقع على الطبقة الفقيرة المتميزة بارتفاع ميلها الحدي للاستهلاك وانخفاض الميل الحدي للادخار (عكس الطبقة الغنية)، فإن الضريبة ستؤدي إلى خفض القدرة الشرائية لهذه الطبقة وبالتالي انخفاض الطلب على السلع والخدمات، وعليه انخفاض في الاستهلاك.

ويختلف تأثير الضرائب على الاستهلاك والادخار تبعا لنوع الضريبة، فالضرائب المباشرة المتخذة من الدخل وعاءا لها يكون أثرها في الادخار أكثر منه في الاستهلاك، لأن الطبقة الغنية هي المتحملة لعبء هذه

[1] عادل فليح العلي، **المالية العامة والتشريع المالي الضريبي**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص ص142.

الضرائب، لأن الادخار أكثر مرونة من الاستهلاك بالنسبة للتغيرات الحاصلة في الدخول، ويجب أن ننوه هنا إلى إن خفض الادخار لدى الأفراد سيؤدي بطبيعة الحال إلى تكوين ادخار نقدي إجباري لصالح الدولة.

أما الضرائب غير المباشرة وهي تقع على السلع والخدمات فإنها بطبيعة الحال ستؤدي إلى رفع أثمان تلك السلع، وبالتالي خفض الاستهلاك بنسبة أكبر من خفض الادخار، وتكوين ادخار إجباري لصالح الدولة، وعندما تؤدي إلى خفض حجم المبيعات فبلا شك ستؤدي إلى خفض مدخرات أرباب العمل.

4. 3. أثر الضرائب في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

تعمل الضرائب عموما على تحقيق الاستقرار الاقتصادي سواء لمعالجة حالة الكساد أو لمعالجة حالة التضخم، وهذا كما يلي:[1]

- **دور الضرائب في حالة التضخم:** يتحدد دور الضرائب من خلال العمل على امتصاص القوة الشرائية الزائدة، أي العمل على خفض الطلب الكلي، ولا يتم هذا إلا من خلال زيادة الضرائب الحالية أو فرض ضرائب جديدة.

وبما أن الضرائب متعددة، فلا بد من اختيار نوع الضريبة الذي يحقق الهدف المنشود، فزيادة ضريبة الدخل مثلا بزيادة الاستقطاعات الضريبية سيؤدي إلى انخفاض حجم الإنفاق الاستهلاكي، مما يؤدي إلى تقليص في الفجوة بين إجمالي الإنفاق الوطني (الطلب) وإجمالي الإنتاج الوطني (العرض) أي تقليص الفجوة التضخمية.

- **دور الضرائب في حالة الانكماش:** ينتج عن الانكماش ما يعرف بالفجوة الانكماشية، ويتم معالجة هذه الحالة بخفض الضرائب بهدف رفع الطلب الفعلي إلى المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل، أو بعبارة أخرى العمل على خلق القوة الشرائية بهدف القضاء على الفجوة الانكماشية، ويتطلب ذلك تخفيض الضرائب المفروضة على الدخول للاستهلاك تشجيعا له، وتخفيض الضريبة على أرباح الاستثمارات رفعا للميل الحدي للاستثمار، كما يتطلب رفع الضرائب على الشركات محاربة الادخار، ورفع الضرائب على الأرباح غير الموزعة وغير المستثمرة.

[1] عادل فليح العلي، مرجع سابق، ص ص 144- 146.

المطلب الثاني: سياسة الإنفاق العام

تقوم الحكومات بأداء خدمات عامة مختلفة، الغرض منها حماية المواطنين وزيادة رفاهيتهم العامة، وهذا ما يستلزم إنفاقا من جانب الحكومة، بعد تحديد المبالغ اللازمة لذلك.

1. تعريف الإنفاق العام

- تعرف النفقة العامة :"بأنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة".[1]
- تعرف النفقة العامة :"بأنها مبلغ من المال يخرج من خزانة الدولة بواسطة إدارتها ومؤسساتها وهيئاتها ووزارتها المختلفة لإشباع حاجات عامة".[2]
- النفقات العامة تعني كافة المبالغ التي يقوم بإنفاقها شخص عام لتلبية حاجة عامة.[3]
- الإنفاق العام هو مجموع المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها في شكل كمية معينة من المال خلال فترة زمنية معينة، بهدف إشباع حاجات عامة معينة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة.[4]

من خلال التعاريف السالفة الذكر يمكن القول أن النفقة العامة هي عبارة عن مبلغ نقدي يخرج من الخزينة العامة للدولة بغية تحقيق منافع يستفيد منها المجتمع ككل.

2. أركان النفقة العامة

يمكن تحدد ثلاث أركان للنفقة العامة يلزم توافرها، وهي:[5]

2. 1. الشكل النقدي للنفقة العامة

أي أن النفقة العامة تتم في صورة تدفقات نقدية ويترتب عن ذلك استبعاد جميع الوسائل غير النقدية (كالوسائل العينية أو تقديم مزايا معنوية كالألقاب والأوسمة)، وللأسلوب النقدي عدة مزايا، أهمها:

- تحقيق العدالة بين أفراد المجتمع في تقويم جهودهم.
- تحقق العدالة في توزيع الأعباء المالية بين أفراد المجتمع لتغطية النفقات العامة.
- عدم وجود صعوبات إدارية في تحقيق هذا الأسلوب بالإضافة إلى سهولة مراقبته.

فالطابع النقدي للنفقة العامة يتمثل فيما تدفعه الدولة أو هيئاتها العامة للحصول على الموارد الإنتاجية من سلع وخدمات، وعلى سلع استهلاكية تحتاجها للقيام بنشاطاتها.

---

[1] محمود حسين الوادي، **مبادئ المالية العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2010، ص105.

[2] طارق الحاج، مرجع سابق، ص 122.

[3] فليح حسن خلف، **المالية العامة**، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 89.

[4] عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص173.

[5] محمود حسين الوادي، مرجع سابق، ص105.

2. 2 . صدور النفقة العامة عن جهة أو شخص عام أو عن وظيفة عامة

لقد اعتمد الفكر المالي للتفرقة بين النفقة العامة والنفقة الخاصة معيارين هما:

أ. المعيار القانوني: يعتبر هذا المعيار النفقات العامة بأنها تلك النفقات التي تقوم بها الأشخاص المعنوية العامة (أي أشخاص القانون العام)، وبالتالي فإن النفقات الخاصة هي تلك النفقات التي تقوم بها أشخاص القانون الخاص، فطبيعة نشاط أشخاص القانون العام تختلف عن طبيعة نشاط أشخاص القانون الخاص، فالأول يهدف إلى تحقيق مصلحة عامة، بينما يهدف الثاني إلى تحقيق مصلحة خاصة.

ب. المعيار الوظيفي: ويعتمد هذا المعيار على طبيعة الوظيفة التي تصدر عنها النفقة العامة، فالدولة تمارس نشاطات مماثلة لتلك التي يقوم بها الأفراد، فاعتمد هذا المعيار على اعتبارات اقتصادية واجتماعية للدولة.
وعلى ذلك، فليست كل النفقات التي تقوم بها الهيئات العامة تعتبر نفقات عامة، وعلى العكس من ذلك تعتبر نفقات عامة تلك التي تقوم بها الأشخاص الخاصة التي فوضتها الدولة في استخدام بعض سلطاتها الآمرة، على أن تكون هذه النفقات نتيجة لاستخدام هذه السلطات السيادية.

2. 3 . هدف النفقة العامة هو إشباع حاجة عامة

أي تحقيق الصالح العام للمجتمع، حيث يستفيد أفراد المجتمع بصورة عامة من تلك الخدمة التي تقدمها الحكومة، وذلك لآن الأموال التي تغطي هذه النفقات العامة تمت جبايتها من الأفراد ويعتبر مفهوم الحاجة العامة أمرا نسبيا يختلف من مجتمع لآخر حسب التطور الحضاري والاجتماعي والثقافي لكل مجتمع ولهذا تركت هذه الأمور للمجالس التي تمثل الشعب لتحديد الحاجات العامة للشعوب من أجل عدم إساءة استعمال النفقات العامة والمحافظة على المال العام.

4. مبادئ الإنفاق العام

حتى يتصف الإنفاق العام بالرشد، ينبغي أن يتصف بمجموعة من المبادئ أو القواعد، من أهمها: [1]

4. 1. تحقيق أقصى منفعة اجتماعية: من الضروري أن كل النفقات العامة ينبغي أن تحقق هدف واحد أساسي، ألا وهو أقصى منفعة اجتماعية، فالمال العام لا يستخدم لفائدة مجموعة معينة أو قسم معين من المجتمع، إنما الهدف منه هو الرفاهية العامة، لذا فإن تحقيق منفعة المجتمع ككل هي المبرر من الإنفاق الحكومي.

4. 2. الاقتصاد: ومعنى الاقتصاد هنا هو ضرورة تجنب الإسراف والتبديد من كافة الأنواع، حتى يعود بالنفع، ولتحقيق هذه القاعدة سيكون من الضروري تجنب كل أنواع الإزدواج في الإنفاق وتداخل السلطات، وعلاوة

[1] كامل بكري وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص 312.

على ذلك فإن الإنفاق العام يجب ألا يؤثر تأثيرا معاكسا على الادخار، وفي حالة ما إذا كان النشاط الحكومي يدمر رغبة أو قدرة الفرد على الادخار فإنه يكون مخالفا لقاعدة الاقتصاد.

4. 3 . قاعدة الترخيص: من المبادئ المهمة للإنفاق العام هو أنه قبل أن يتم تحمل النفقة بالفعل، فإنه ينبغي أن يرخص بها من سلطة مختصة، فالإنفاق غير المرخص به يكون عرضة لأن يؤدي إلى الإسراف والمغالاة في الإنفاق، ويرتبط بقاعدة الترخيص قاعدة أخرى وهي المراجعة، فليس ضروريا فقط أن يكون هناك ترخيص سابق بالإنفاق، ولكن أيضا من الضروري أن تتم مراجعة الإنفاق بعد وقوعه، فجميع الحسابات العامة ينبغي أن تراجع في آخر السنة مراجعة دقيقة للتأكد من أن المبالغ لم يساء صرفها.

4. 4 . قاعدة المرونة: حيث يجب أن يكون الإنفاق العام مرنا نوعا ما، بحيث يمكن للسلطات العامة أن تغير الإنفاق حسب أو الظروف، فالمستوى الجامد للإنفاق يكون مصدرا للمتاعب والارتباك في الأوقات السيئة، والمرونة هنا تكون مطلوبة أكثر في حالة تنقيص الإنفاق، فتغيير الإنفاق بالزيادة ليس صعبا، ولكن الخطر يظهر في حالة التنقيص ذو الطبيعة الواسعة، لذا من الضروري الزيادة التدريجية في حالة زيادة نطاق الإنفاق العام، فالنوبة القصيرة من الرواج ينبغي أ تقود إلى التزامات طويلة الأجل، فدرجة معقولة من المرونة تكون ضرورية لتجنب الانهيار المالي في وقت انكماش الإيرادات العامة.

4. 5 . ألا يكون هناك تأثير معاكس على الإنتاج والتوزيع: وهنا لا بد للإنفاق العام أن يعمل على إنعاش النشاط الإنتاجي لزيادة حجم الإنتاج، وهذا لتحقيق هدف الرفع من المستوى المعيشي، والذي لا يتحقق إلا في حالة توزيع الثروة بالتساوي، فالإنفاق العام لا بد أن يستهدف التقليل من التفاوت في توزيع الثروة.

5. أسباب نمو النفقات العامة

اختلفت أسباب النمو في حجم النفقات العامة، ويمكن التمييز بين نوعين هما:

5. 1 . الأسباب الحقيقية لازدياد النفقات العامة

يقصد بالأسباب الحقيقية تلك الأسباب التي تؤدي إلى زيادة الخدمات العامة سواءا من الكم أو الكيف، وبالتالي يزداد حجم الإنفاق العام، أي أنها زيادة في رقم النفقات العامة ناتجة عن زيادة عدد الحاجات العامة التي تشبعها الدولة وعن زيادة الأفراد الذين يستفيدون من النفقات العامة، إذا ظلت مساحة الدولة وعدد سكانها بدون تغيير أي أن هذه الزيادة في النفقات العامة تؤدي إلى زيادة كمية الخدمات العامة المقدمة للأفراد وإلى تحسين نوعية تلك الخدمات.[1]

[1] خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، **أسس المالية العامة**، دار وائل للنشر، الأردن، 2005، ص81.

- **الأسباب الاقتصادية:** وهي التي ترجع نمو الإنفاق العام إلى عوامل اقتصادية وأهمها: [1]

- النمو الاقتصادي وزيادة الدخل الوطني: من الطبيعي أن يصاحب النمو الاقتصادي في أي مجتمع ارتفاع متوسط دخل الفرد الحقيقي وبالتالي يترتب على ذلك زيادة في الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية، وبالتالي ازدياد بسيط في دخل الأفراد سيجعلهم يطالبون بمزيد من السلع والخدمات العامة، لم يكن بمقدورهم مطالبة الحكومة بها قبل ارتفاع دخولهم.

- تطور دور الدولة الاقتصادي: إن توسع النشاط الاقتصادي للدولة أدى إلى زيادة حجم الإنفاق العام الذي اعتبر من أهم الأدوات المستخدمة لتحقيق أهداف المجتمع.

- **الأسباب السياسية**

إن من أهم الأسباب السياسية ما يلي: [2]

- انتشار المبادئ والنظم الديمقراطية: إن وصول ممثلي الشعب إلى السلطة أدى إلى الاهتمام بحالة الطبقات الفقيرة وذات الدخل المحدود تحسينا لوضعها الاقتصادي والاجتماعي، وأدى ذلك إلى التوسع في النفقات العامة بهدف توفير الخدمات الأساسية اللازمة لها.

- تعدد الأحزاب السياسية واتجاه كل منها خلال فترة تولية الحكم إلى زيادة النفقات العامة.

- مدى انتشار القيم الأخلاقية بين رجال الحكم وموظفي الدولة القائمين على أمورها، حيث تزداد النفقات العامة بصورة ملموسة في الدول التي تنتشر فيها مظاهر الفساد.

- العلاقات الدولية: إن خروج المجتمع الدولي من حالة العزلة السياسية إلى حالة الانفتاح السياسي، ساعد على نمو العلاقات الدولية، وزادت أهمية التمثيل السياسي، مما ساهم في زيادة النفقات العامة المخصصة لتدعيم تلك العلاقات الضرورية.

- المنح والمساعدات والقروض: يساهم واجب التعاون والتضامن الدولي في زيادة النفقات العامة، فقد تلجأ كثير من الدول إلى تقديم إعانات بغرض المساعدة على تحقيق التنمية أو معالجة أزمة.

يتضح مما سبق أن الأسباب السياسية عملت على دفع النفقات العامة للدولة في اتجاه التزايد المستمر.

- **الأسباب الاجتماعية**

وأهم أسباب الزيادة في الإنفاق العام تعود إلى العوامل الاجتماعية التالية:[3]

- نمو الوعي الاجتماعي بين أفراد المجتمع: فزاد هذا من مطالبة الأفراد في تحقيق العدالة الاجتماعية بين فئات المجتمع كالمطالبة بإعادة توزيع الدخل والثروة من أجل إزالة الفوارق الاجتماعية، وكذلك توفير الخدمات العامة

[1] محمود حسين الوادي، مرجع سابق، ص112.

[2] خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، مرجع سابق، ص82.

[3] محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، **مبادئ المالية العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2007، ص129.

في مختلف الميادين فزاد بذلك الإنفاق العام في المجال الاجتماعي، ويمكن إرجاع رد فعل الحكومات في زيادة النفقات الاجتماعية، نتيجة الضغوط الاجتماعية التي برزت من آثار انتشار التعليم والثقافة، التقدم الصناعي، ...الخ.

- زيادة عدد السكان: فزيادة عدد السكان يتطلب زيادة الخدمات العامة التي تقدمها الدولة لأفراد المجتمع، وذلك من أجل المحافظة على متوسط نصيب الفرد من تلك الخدمات، كما يمكن أن تؤدي زيادة عدد السكان إلى تغير الهيكل السكاني في المجتمع، فتزداد نسبة الشيوخ والأطفال في المجتمع، مما يتطلب زيادة في الإنفاق العام في أوجه معينة مثل المستشفيات، وعلاج الأطفال، مما يزيد من النفقات العامة.

- **الأسباب الإدارية:** أدى التوسع في وظائف الدولة ومهماتها، إلى اتساع جهازها الإداري، وزيادة عدد العاملين فيه، ورافق ذلك ارتفاع في حجم المستلزمات السلعية والخدمية اللازمة لتسهيل مهمة هذا الجهاز، ومما لا شك فيه أن هذا التوسع يؤدي إلى زيادة النفقات العامة.

ومن العوامل الإدارية التي تساهم في زيادة النفقات العامة، سوء التنظيم الإداري وازدياد عدد العاملين وهي ظاهرة ملموسة في كثير من الدول النامية وما يزيد الأمر سوء هو انخفاض إنتاجية العمل وكفاءة العاملين في أجهزة الدولة في تلك الدول، وبخاصة أن الخدمات الحكومية التي تقدمها الدولة تعتمد على كثافة عنصر العمل، مما يزيد الحاجة إلى عدد أكبر من العاملين وزيادة حجم الأجور والرواتب المدفوعة وبالتالي زيادة النفقات العامة للدولة وهو ما يطلق عليه قانون باركنسون.[1]

- **الأسباب المالية:** هذه الأسباب ذات منشأ مالي يرتبط بصورة أساسية بزيادة الإيرادات العامة، والأسباب هي:[2]

- توافر فائض الإيرادات العامة: من الأفضل للدولة من زيادة مواردها المالية، لأنه كلما تم ذلك كلما أدى ذلك إلى زيادة الإنفاق العام، وهذا يعتمد على قدرتها في تنويع مصادر الإيرادات الحكومية والأساليب المستخدمة في تحصيلها، وهذا يعتمد بالتالي على تقدم الدولة اقتصاديا وإداريا واجتماعيا.

- لجوء الحكومات إلى أسلوب الافتراض الداخلي والخارجي: تلجأ الدولة إلى إصدار سندات للاكتتاب للأفراد بشروط سهلة ومناسبة، وهذا ما يؤدي إلى توسع الدولة بالإنفاق العام في المشاريع الرأسمالية والاجتماعية فالجزء المتبقي بعد توزيع الأرباح على الأفراد يذهب للنفقة العامة هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يزيد من أعباء الدولة في تسديد خدمة الدين من فوائد وسداد أصل الدين، وعلى هذا فإن زيادة الإيرادات العامة بكل وسائلها شجعت معظم الحكومات على زيادة حجم إنفاقها.

[1] خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية ، مرجع سابق، ص84.

[2] محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مرجع سابق، ص131.

5. 2 . الأسباب الظاهرية لزيادة النفقات العامة

هي تلك الأسباب التي تؤدي إلى تضخم في الرقم الحسابي للنفقات العامة دون أن يقابلها زيادة في التكلفة الحقيقية أي في كمية السلع والخدمات المستخدمة لإشباع حاجات عامة، أو حتى في تحسين مستوى الخدمة المقدمة العامة.

وأهم هذه الأسباب هي: [1]

- **ارتفاع مستوى الأسعار:** الذي يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود (التضخم المالي)، مما يستدعي أن تدفع الحكومة مبالغ أكبر من أجل المحافظة على الكمية نفسها من الخدمات العامة التي تقدمها، لذا فإن حجم النفقات العامة لا يعكس بأي حال من الأحوال، أي زيادة في السلع والخدمات العامة والمقدمة للمجتمع.

- **اختلاف الطرق المحاسبية العامة المستخدمة (الفن المالي):** فتغير الطرق المحاسبية العامة يمكن أن تظهر زيادات كبيرة في حجم الإنفاق العام، فاستخدام أسلوب صافي الحسابات عند إعداد ميزانيات السيئات والمؤسسات العامة المستقلة يظهر حجم الإنفاق صغيرا نسبيا، فوفقا لهذا الأسلوب يتم خصم إجمالي الإيرادات من إجمالي النفقات العامة لمثل هذه المؤسسات أو الهيئات.

أما إذا طلب من هذه المؤسسات تعديل الطريقة السابقة في استخدام أسلوب إجمالي الحسابات لديها، فإن كل ما يتم إنفاقه أو تحصيله مهما كان صغيرا سوف يتم إدراجه في حسابات هذه المؤسسات أو الهيئات العامة، ومن ثم يظهر رقم إجمالي الإنفاق العام أكبر نسبيا عما كان عليه في السابق، وهذه الزيادة في حجم الخدمات المقدمة من قبل الحكومة.

- **زيادة مساحة الإقليم أو عدد السكان:** فاتساع أقاليم الدولة له الدور الكبير في زيادة النفقات الواضحة في موازنة الدولة ظاهريا، ويمكن معرفة ذلك من خلال معرفة نصيب الفرد من النفقات العامة وبالتالي من الخدمات المقدمة من قبل الدولة.

[1] محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مرجع سابق، ص ص 132، 134.

6. الآثار الاقتصادية للنفقات العامة

للإنفاق العام عدة آثار سواءا على مستوى الاقتصاد الكلي أو على مستوى الاقتصاد الجزئي على حد سواء، وسوف يتم تناول أم هذه الآثار على النحو التالي:

6. 1 . الآثار الاقتصادية الكلية للإنفاق العام

يؤثر الإنفاق العام على النشاط الاقتصادي في المجتمع كله، ففي إطار أنه جزء من الموارد الاقتصادية، فإن ذلك ينعكس على الكميات الاقتصادية الكلية.

- **آثار النفقات العامة على الناتج الوطني:** تغير حجم الإنفاق العام سوف يؤثر على مستوى الناتج الكلي، وهذا يتوقف على عدة عوامل، أهمها:

أ. الحالة الاقتصادية السائدة.

ب. مصدر تمويل الإنفاق.

ج. نوع الإنفاق العام.

د. كيفية استخدام الإنفاق العام.

وفيما يلي إلقاء الضوء على العوامل السابقة الذكر على النحو التالي:

أ. الحالة الاقتصادية السائدة: في حالة الكساد أو الركود الاقتصاديين حيث تكون مرونة عالية في جهاز الإنتاج، أي يكون في الإنتاج طاقات إنتاجية غير مستغلة فإن زيادة حجم الإنفاق العام سوف تزيد من مستوى الطلب الكلي، وبالتالي تتولد ظروف مناسبة لدى السوق مما يرفع من مستوى الإنتاج.

الإنفاق العام في هذه الحالة سوف يكون أداة لزيادة القوة الشرائية بين يدي الوحدات الاقتصادية، وبالتالي يزداد الطلب الكلي فيزداد حجم المبيعات من السلع والخدمات، وهذا ما يرفع بدوره من مستوى الإيرادات المتوقعة وحجم الأرباح وهذا يعمل على زيادة حجم الإنتاج أو عرض السلع في السوق.[1]

ب. مصدر تمويل الإنفاق العام: إن تأثير زيادة حجم الإنفاق العام على مستوى الإنتاج يتوقف على مصدر تمويل هذه الزيادة في الإنفاق العام.

يتم تمويل الإنفاق العام من موارد أفراد المجتمع عن طريق الضرائب (الاقتطاعات المالية)، وهذه الموارد تكون بحوزة الأفراد كالتالي:

- إما أن تكون معدة للاستهلاك (إنفاق استهلاكي).
- أو تكون معدة للاستثمار (على شكل مدخرات) إنفاق استثماري.

[1] محمود حسين الوادي، مرجع سابق، ص128.

والحكومة عن طريق الاقتطاع الضريبي تحول جزءا من هذه الموارد إلى الاستعمال العام، وهذا الاستعمال العام قد يكون إما في مجال استهلاكي أو استثماري.

فإذا فرضت الحكومة الضريبة على موارد الأفراد المعدة للاستهلاك، واستخدمت الدولة تلك الموارد المقتطعة في مجال الاستهلاك فإنه لا يكون أي تأثير يذكر على الناتج الوطني.

أما إذا استخدمت الدولة تلك الموارد المقتطعة في مجال استثماري فإن هذا يؤدي إلى زيادة التكوين الرأسمالي وبالتالي يوسع الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد وهنا يكون للإنفاق العام أثر إيجابي على مستوى الناتج الوطني.

أما إذا فرضت الحكومة الضريبة على موارد الأفراد المعدة للاستثمار، واستخدمت هذه الموارد في مجال استهلاكي فإن ذلك يؤدي إلى تخفيض مستوى الإنتاج لأنها تخفض من حجم الاستثمار المتاح للقطاع الخاص، أما في حالة استخدام تلك الموارد في مجالات استثمارية فإن أثر الإنفاق العام هنا يعتمد على مدى كفاءة استخدام تلك الموارد.

فإذا كانت الحكومة أكثر كفاءة من القطاع الخاص كان الأثر موجبا على مستوى الإنتاج، وبالتالي يحدث توسع في الإنتاج، أما إذا كان القطاع الخاص أكثر كفاءة من الحكومة في استخدام تلك الموارد المقتطعة فإن الناتج الوطني سوف ينخفض.

ج. نوع الإنفاق العام: ويتضح أثره فيما يلي:

- الإنفاق الفعلي: الذي تشتري الدولة مقابله سلع وخدمات – له آثار مباشرة على مستوى الناتج الوطني-.
- الإنفاق الاستثماري: له فعالية أكبر من الإنفاق الاستهلاكي على مستوى الناتج الوطني.
- زيادة الإنفاق الاستثماري تؤدي إلى زيادة التكوين الرأسمالي في المجتمع، ومن ثم زيادة الطاقة الإنتاجية على مستوى الاقتصاد الوطني.
- الاستثمار في مجال البنية الأساسية يؤدي إلى:
  - تخفيض تكلفة الإنتاج في القطاع الخاص.
  - تحرير حركة عناصر الإنتاج من الجمود.
  - كفاءة في استخدام عناصر الإنتاج.
  - زيادة الإنتاج (كما ونوعا).
- الاستثمار العام المباشر، والذي يعني قيام صناعات كبيرة لا يقدر عليها القطاع الخاص لضخامة حجم الاستثمار اللازم يؤدي إلى رفع مستوى الإنتاج.
- الإنفاق العام التحويلي، وله آثار غير مباشرة على زيادة مستوى الناتج الوطني، فمثلا الإعانات النقدية – الاقتصادية- تؤدي إلى زيادة أكبر في مستوى الإنتاج لذلك النشاط الذي حصل على تلك الإعانات.

أما الإعانات الاجتماعية فأثرها يتم عن طريق دورة الدخل في الاقتصاد من خلال زيادة الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية.[1]

د. كيفية استخدام الإنفاق: إذا استخدم الإنفاق العام على المنتجات المحلية فإن أثر الإنفاق يكون أكبر عما إذا أنفق على الواردات، ويتضح أثر استخدام الإنفاق فيما يلي:

- نتائج الإنفاق على شراء سلع وخدمات محلية، سوف يرفع من مستوى الطلب الكلي.
- ومن ثم زيادة مستوى النشاط الاقتصادي الوطني.
- ومن ثم يساعد في نمو الصناعات المحلية.
- ومن ثم زيادة مستوى العمالة الكاملة.
- للإنفاق العام تأثير على تحقيق التوازن بين النشاطات الإنتاجية وكيفية توزيعها بين أقاليم البلد الواحد.
- سياسة الإنفاق العام تعمل على توجيه الموارد الاقتصادية بين النشاطات المختلفة وتؤدي إلى تخفيض الفوارق الإقليمية.[2]

- آثار النفقات العامة في الاستهلاك الوطني: يقصد بالآثار المباشرة للنفقات العامة في الاستهلاك الوطني، تلك الزيادة في الطلب الاستهلاكي، التي تترتب مباشرة عن النفقات العامة، أي التي لا تتم خلال دورة الدخل، وتباشر النفقات العامة وآثارها في الاستهلاك الوطني عن طريقين:[3]

1- النفقات العامة التي تشكل طلبا مباشرا على السلع والخدمات الاستهلاكية: تشكل النفقات العامة التي تقوم بها الدولة بعض السلع والخدمات الاستهلاكية مما يؤثر في الاستهلاك الوطني، على النحو التالي:

أ. تقوم الدولة بشراء بعض الخدمات الاستهلاكية (مثل الخدمات الطبية)، وهو ما يطلق عليه الاستهلاك الحكومي أو العام، وتعتبر النفقات العامة على مثل هذه الخدمات نفقات استهلاكية رغم أن هذه النفقات عامة، وهي تؤدي إلى خلق خدمات عامة تساهم في زيادة الإنتاج الوطني، ولكن بما أن واقعة إنتاج هذه الخدمات تندمج في واقعة استهلاكها وهو ما أدى إلى التركيز على صفتها الاستهلاكية، واعتبارها ضمن النفقات الاستهلاكية.

ب. كما تقوم الدولة بشراء بعض السلع الاستهلاكية (كالمواد الغذائية)، لإشباع حاجة بعض الفئات، أو يكون الغرض من هذه النفقات توزيع هذه السلع بالمجان على بعض الفئات الاجتماعية الفقيرة، أو يكون الغرض منها زيادة المخزون في حالة الظروف الاستثنائية وتوزيعها على الأفراد، وعلى فئات معينة بمقابل كلي أو جزئي أو

[1] محمود حسين الوادي، مرجع سابق، ص ص129- 131.
[2] المرجع نفسه، مرجع سابق، ص132.
[3] خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، ، مرجع سابق، ص ص97- 99.

بدون مقابل، وذلك من شأنه أن يؤدي إلى تحويل الاستهلاك من الأفراد إلى الدولة ويؤثر مباشرة في الاستهلاك الوطني.

2- توزيع الدولة لدخول تخصص جزئيا أو كليا للاستهلاك: تقوم الدولة بتوزيع دخول نقدية على الأفراد بمقابل أو بدون مقابل، تخصص هذه الدخول جزئيا أو كليا للاستهلاك، وذلك حسب التفصيل التالي:

أ. تتعدد النفقات العامة التي تمنحها الدولة لأفرادها، فإما أن تكون هذه النفقات على شكل رواتب للعمال، أو ريع لمؤجريها، ومن الواضح أن الدولة توزع هذه النفقات مقابل حصولها على الخدمات الشخصية، وتشكل هذه النفقات الجزء الأهم من موارد الأفراد النقدية، وتعتبر هذه الدخول نفقات منتجة، لأنها تؤدي مباشرة إلى زيادة الناتج الوطني حيث يقوم هؤلاء الأفراد بإنفاق غالبية هذه الدخول على شراء السلع والخدمات الاستهلاكية وهذا نظرا لارتفاع ميلهم للاستهلاك.

ب. بالإضافة إلى ذلك، تقوم الدولة بتوزيع الإعانات الاجتماعية والاقتصادية، بدون مقابل على بعض الفئات الاجتماعية ومنتجي بعض السلع مثل إعانات البطالة، والإعانات التي تمنح لمنتجي بعض السلع بهدف تخفيض أسعارها من أجل زيادة استهلاكها، ومن الواضح أن هذه الإعانات الاجتماعية والاقتصادية، توجه بطبيعتها إلى شراء السلع والخدمات الاستهلاكية وبالتالي تزيد الاستهلاك الوطني.

نخلص مما تقدم، أن أثر النفقات العامة في الاستهلاك الوطني، يعتمد على نوع هذه النفقات وفيما إذا كانت مباشرة للاستهلاك أو توزيع في شكل دخول تخصص كليا أو جزئيا للاستهلاك، وهذا ما ينبه الدولة إلى أنه يمكنها أن تؤثر في الاستهلاك الوطني، عن طريق تحديدها لحجم الرواتب والأجور، والإعانات الاجتماعية والاقتصادية وهو ما يفيد الدولة في ترتيب سياسة النفقات العامة، في ضوء الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية والأهداف التي يقصد تحقيقها.

- أثر الإنفاق العام في توزيع الدخل الوطني

يتعرض الدخل الوطني إلى نوعين من التوزيع هما: [1]

- دور الإنفاق العام في توزيع الدخل: تمارس الدولة دورها في توزيع الدخل والتأثير فيه عن طريق تدخلها في تحديد الأثمان أو مكافأة عوامل الإنتاج وتتخذ أحد الشكلين الآتيين، مباشر من خلال تحديد الأجور (وضع حد أدنى للأجور) وتحديد الفائدة (إقرار حد معين لسعر الفائدة) وتحديد الإيجارات (تثبيت نسبة قصيرة للإيجار) وتحديد الأرباح (السماح بتوزيع نسبة معينة منه)، أما التوزيع غير المباشر فيتم من خلال تحديد أثمان السلع والخدمات المنتجة ويترتب على التدخل في الأسعار التأثير في عوائد الإنتاج.

[1] عادل فليح العلي، مرجع سابق، ص ص74، 75.

- دور الإنفاق العام في إعادة توزيع الدخل الوطني: يمكن التعرف على دور النفقات العامة في توزيع في إعادة توزيع الدخل الوطني من خلال ما يلي:

- يترتب على النفقات التمويلية الاجتماعية المتمثلة بالنفقات التعليمية والصحية والثقافية والتي يتم توزيعها مجانا أو بأسعار تقل عن كلفة إنتاجها إعادة لتوزيع الدخل الوطني للفئات المستفيدة وهي الفئات ذات الدخل المحدود.
- يترتب على النفقات التحويلية العينية المتمثلة بالإعانات الاقتصادية والمالية المدفوعة لبعض المشروعات بقصد خفض أو تثبيت أسعارها إعادة لتوزيع الدخل في مصلحة الأفراد المستهلكين لهذه السلعة.

ويتخذ التوزيع النهائي أي إعادة التوزيع اتجاهات مختلفة:

- التوزيع القطاعي أي توزيع الدخل بين القطاعات الزراعية والصناعية والخدمية من خلال توجيه النفقات الاستهلاكية للقطاع المرغوب بتنميته.

- إعادة التوزيع الرأسية وهي إعادة التوزيع باتجاه الطبقات الفقيرة حيث تفرض ضرائب تصاعدية على دخول الطبقة الغنية وتوجه حصيلتها أو البعض من تلك الحصيلة باتجاه الطبقة الفقيرة على شكل نفقات صحية أو نفقات تعليمية أو دعم لأسعار السلع الاستهلاكية الضرورية ويتوقف مدى فاعلية هذا التوزيع على نسبة ما تمثله النفقات إلى الدخل الوطني.

- **أثر النفقات العامة في الاستقرار الاقتصادي:** يتعرض الاقتصاد الوطني إلى حالات من عدم التوازن أي حالة انكماش في الاقتصاد، أو حالة تضخم أو حالة الكساد التضخمي.

وتعني حالة التضخم قصور العرض الكلي عن مواكبة الطلب الكلي، وبعبارة مبسطة هو كمية كبيرة من النقود تطارد كمية قليلة من السلع، وهذا يعني زيادة إجمالي الطلب على السلع والخدمات على إجمالي الإنتاج مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار بمعدلات تتزايد نسبتها كلما تزايد حجم الفجوة التضخمية، وهي مقدار الزيادة في الطلب الكلي عن العرض الكلي.

وحالة الانكماش هي حالة معاكسة تماما إذ تتمثل بقصور في الطلب الكلي عن العرض الكلي أي هي الحالة التي يقل فيها إجمالي الإنفاق الوطني عن إجمالي الإنتاج الوطني، وبعبارة مبسطة هو كمية قليلة من النقود تطارد كمية كبيرة من السلع فيؤدي ذلك إلى انخفاض في الأسعار وتفشي البطالة بمعدلات تتزايد كلما اتسعت الفجوة الانكماشية وهي مقدار الزيادة في العرض الكلي عن الطلب الكلي.[1]

وسيتم توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

[1] عادل فليح العلي، مرجع سابق، ص72.

الشكل رقم (01- 16) : حالات عدم الاستقرار في الاقتصاد

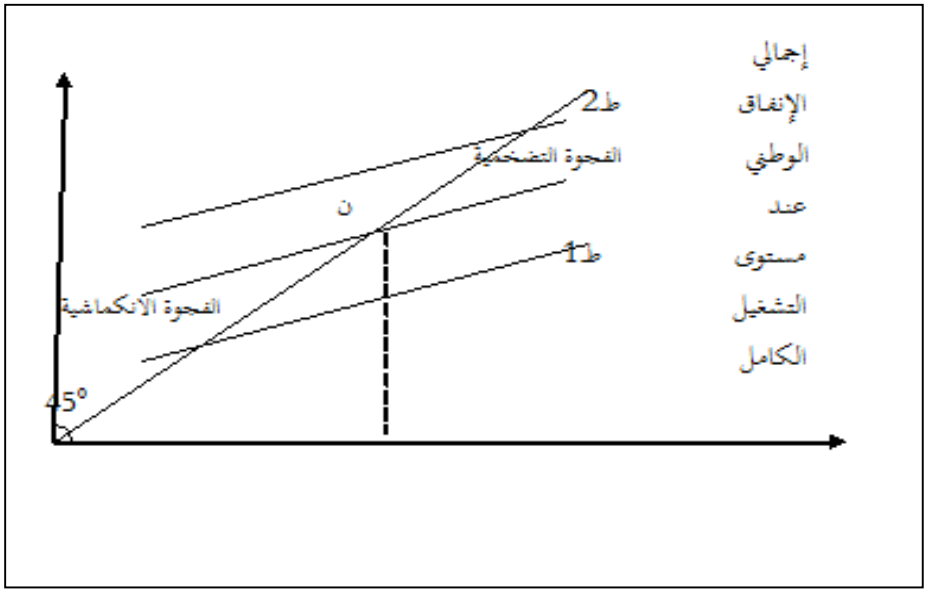

المصدر: عادل فليح العلي، **المالية العامة والتشريع المالي الضريبي**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص73.

فحيث أن أسباب التضخم هي ارتفاع في الطلب الكلي أي أن هناك قوة شرائية زائدة تقوم الدولة في هذه الحالة بالعمل على امتصاص تلك الزيادة تمهيدا للتخلص من الفجوة التضخمية من خلال خفض الإنفاق الحكومي الذي يمثل أحد المكونات الرئيسية للإنفاق الوطني على أوجه الإنفاق المتعلقة بالمواد والسلع الكمالية والحد من صور الإسراف والتبذير في القطاع الحكومي مع عدم الإخلال بأي شكل من أشكال الإنفاق التي تهدف إلى زيادة الطاقة الإنتاجية.

أما في حالة الانكماش وعندما تتحدد المشكلة في قصور الطلب الكلي أي أن هناك حاجة لخلق قوة شرائية جديدة بهدف تحفيز الطلب الفعلي تكون الإجراءات المتخذة من قبل الدولة باستخدام أدوات السياسة المالية هي إجراءات معاكسة لحالة التضخم حيث تقوم الدولة بزيادة الإنفاق الحكومي بما يؤدي إلى تحفيز الإنفاق الوطني حيث يقترب مستواه من مستوى الإنتاج الوطني فتختفي تدريجيا الفجوة الانكماشية.[1]

6. 2 . الآثار الاقتصادية للإنفاق العام على مستوى الاقتصاد الجزئي

لا يتوقف التحليل عن التعرف على الآثار الاقتصادية للإنفاق العام على مستوى الاقتصاد الكلي فقط، بل يتعدى إلى محاولة التعرف على الآثار الاقتصادية للإنفاق العام على مستوى الاقتصاد الجزئي أي

[1] عادل فليح العلي، مرجع سابق، ص73.

التحليل الاقتصادي الجزئي للإنفاق العام على سلوك كل من المستهلك وسلوك المنتج أي تحليل الأثر على مستوى الوحدة الاقتصادية.

- أثر الإنفاق العام على سلوك المستهلك في حالة المفاضلة بين منح إعانة دعم عيني أن نقدي

عند سعي المستهلك للحصول على أقصى إشباع، تلاحقه مجموعة من القيود (الدخل المتاح وأسعار السلع)، ومنه تحاول الحكومة منح إعانات في صورة عينية أو نقدية، ففي حالة الدعم العيني (السعري) الذي يكون في صورة أسعار منخفضة للسلع المستهلكة، سيتأثر سلوك المستهلك بأثر الإحلال وأثر الدخل، ما يؤدي إلى المزيد من استهلاك السلع المدعمة أو المحافظة عليها مع استهلاك سلع أخرى، وينتقل إلى منحنى جديد.

أما في حالة الدعم النقدي فإن المستهلك سيوزع إنفاقه على السلع والخدمات المختلفة التي تعطيه أقصى إشباع ممكن، وينتقل إلى منحنى جديد، وهنا تظهر قضية المفاضلة بين الدعم النقدي والدعم العيني من وجهة نظر المستهلك.

ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي.

الشكل رقم (01- 17): المفاضلة بين الدعم النقدي والدعم العيني.

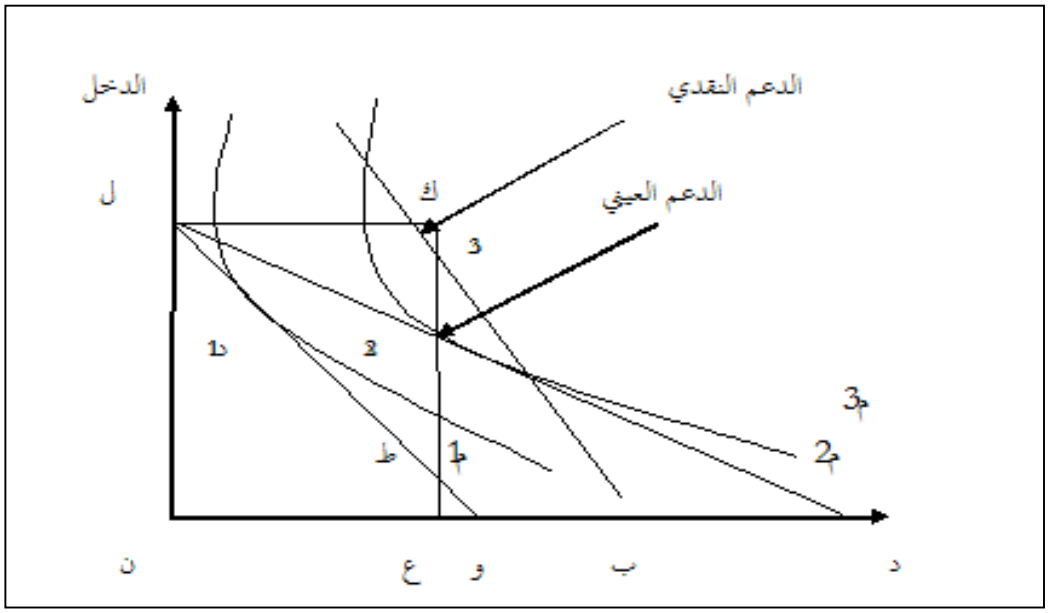

المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات المالية العامة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص201.

من الرسم البياني نلاحظ ما يلي:

- أن الوضع قبل إعانة الدعم، يشير إلى أن نقطة توازن المستهلك عند النقطة (د1).

- أن الوضع بعد إعانة الدعم العيني، يشير إلى انتقال المستهلك إلى منحنى جديد ويتحدد توازنه الجديد عند نقطة أعلى هي النقطة (د2).

- أما الوضع بعد إعانة الدعم النقدي يشير إلى انتقال المستهلك إلى منحنى أعلى عند النقطة (د3) وهي أعلى من النقطة (د2).

- أن التكلفة الدعم العيني بالنسبة للمجتمع هي (د2ط) والتي ستعطي نقدا للمستهلك عند إلغاء الدعم العيني.

ويلاحظ من هذا التحليل، أن نفس المقدار من الدعم النقدي يزيد إشباع المستهلك وبالتالي رفاهيته من خلال انتقاله إلى منحنى جديد، أو مستوى إشباع جديد، أكبر وأكثر مما لو أعطيناه دعما عينيا لسلعة معينة ومن وجهة نظر المستهلك.[1]

- **أثر الإنفاق العام على نمط إنفاق المستهلك في حالة منح إعانة دعم مباشرة إجمالية:** فإذا تم إعطاء المستهلك إعانة دعم مباشرة إجمالية نقدية، فإن ذلك سينعكس على نمط إنفاقه لامتلاكه حرية الاختيار، فلو افترضنا أن المستهلك يشتري سلعتين (الغذاء والملابس) وأن أسعارهما معطاة، فيمكن التعرف على سلوك المستهلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (01- 18): أثر الإنفاق العام على نمط إنفاق المستهلك في حالة منح إعانة دعم مباشرة إجمالية

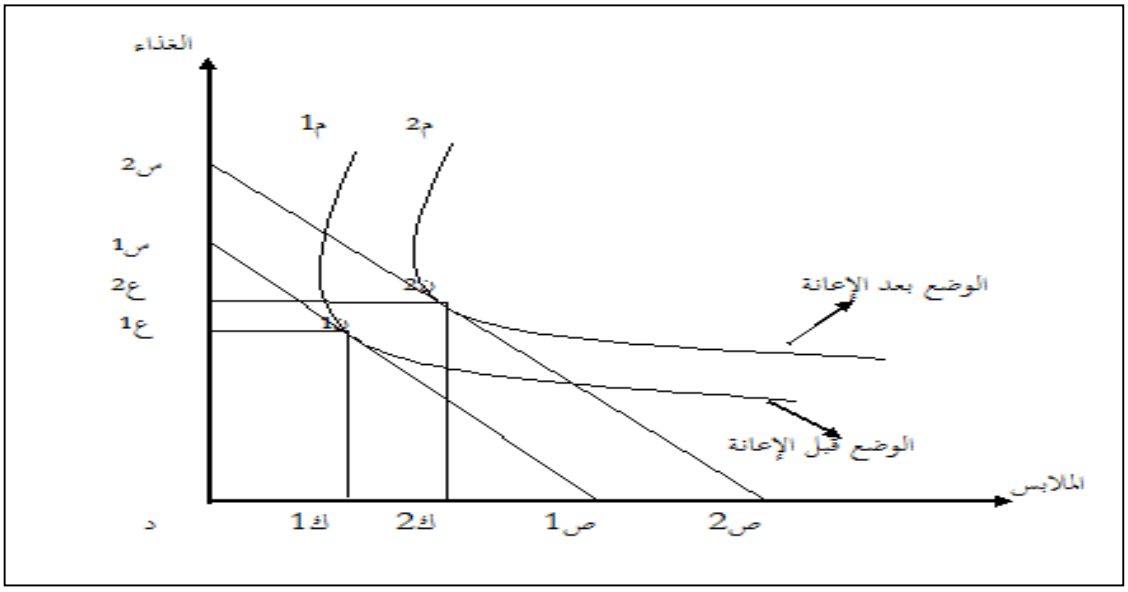

المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات المالية العامة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص203.

[1] عبد الحميد عبد المطلب ، مرجع سابق، ص200.

ويلاحظ من الرسم أنه يفترض أن المستهلك يشتري سلعتين فقط هما الغذاء والملابس، وأن أسعارهما معطاة، فإذا أنفق هذا المستهلك كل دخله قبل حصوله على الإعانة على الغذاء، فسوف يكون قادرا على شراء الكمية (س1) بينما لو أنفق كل دخله على الملابس فسوف شتري الكمية (ص1).

ويبين الخط (س1 ص1) إمكانيات الجمع بين الغذاء والملابس كما يحددها دخله المتاح له ويتوازن هذا المستهلك عند النقطة (ن1) وهي النقطة التي يمس فيها المنحنى (م1) خط الدخل (ن1 ص1) بحيث يمكنه شراء الكمية (ك1) من سلعة الملابس وشراء الكمية (ع1) من سلعة الغذاء.

أما وضع الحصول على إعانة الدعم الإجمالية نقدا، فمعنى ذلك أن دخله يزيد ويعبر ذلك بانتقال الرسم البياني بانتقال خط الدخل من (س1 ص1) إلى (س2 ص2)، وهو ما يعني أن الأسعار النسبية بين السلعتين باقية لم تتغير والذي تغير فقط هو الدخل النقدي.

ونتيجة لمنح الإعانة النقدية الإجمالية يزيد دخل المستهلك وبالتالي يزيد الاستهلاك من السلعتين بزيادة الإنفاق على كل من الغذاء والملابس بفعل زيادة الدخل ويعبر عن ذلك بيانيا بانتقال المنحنى إلى (م2) والوصل إلى نقطة توازن جديدة عند (ن2) ويقوم المستهلك بشراء (ص2) من سلعة الملابس وكذلك شراء (ع2) من سلع الغذاء.[1]

- **أثر الإنفاق العام على سلوك المنتج في حالة منح إعانة إنتاج:** فإذا افترضنا أن إعانة الإنتاج تمنح لسلعة أو خدمة ينتجها منتج في سوق احتكارية ولنفترض أن حالة الاحتكار الكامل كما يوضحها الرسم البياني.

الشكل رقم (01- 19): أثر الإنفاق العام على سلوك المنتج في حالة منح إعانة إنتاج.

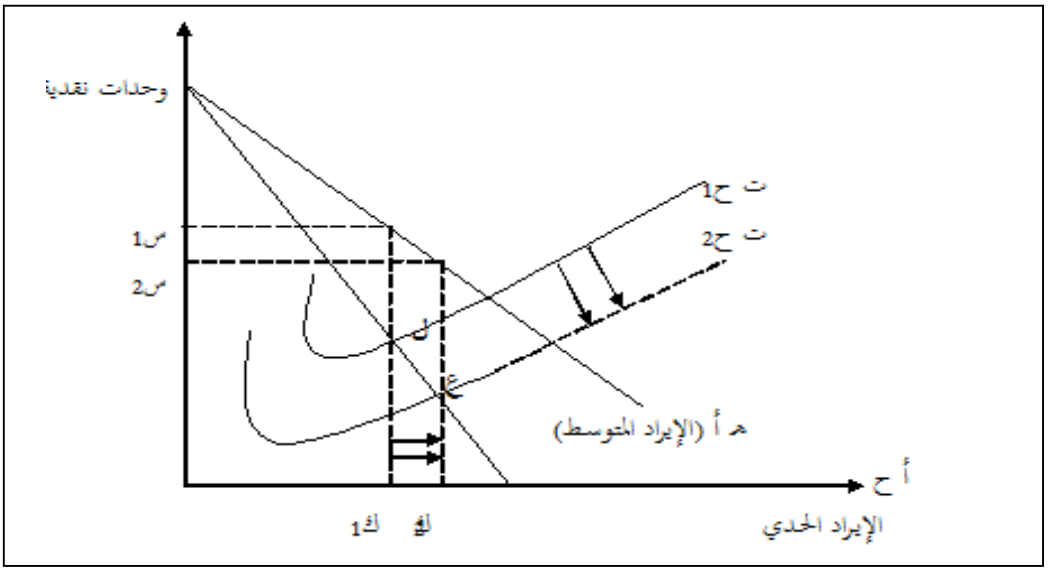

المصدر: : عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات المالية العامة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص205.

[1] عبد الحميد عبد المطلب ، مرجع سابق، ص203.

ويلاحظ من الشكل أن منحنى التكلفة الحدية للإنتاج (ت ح) في حالة تزايد في الحالتين (ت ح1)، (ت ح2)، وفي ضوء منح إعانة الإنتاج تتضح النتائج التالية:

- يتوازن المنتج قبل منحنى إعانة الإنتاج عندما يتعادل (أ ح1) أو الإيراد الحدي مع التكلفة الحدية (ت ح1) وبالتالي تتحدد الكمية التوازنية عند (ك1) ومن ثم سعر البيع (س1).

الوضع التوازني لمنح إعانة الإنتاج في شكل مبلغ ثابت لكل وحدة منتجة، يتحقق عندما يتعادل (أ ح2) أو الإيراد الحدي مع التكلفة الحدية الجديدة (ت ح2) حيث أن إعانة الإنتاج سوف تخفض التكلفة الحدية للإنتاج ويعبر عن ذلك انتقال منحنى التكلفة الحدية إلى وضع جديد (ت ح2)، وعند الوضع التوازني الجديد يتحدد حجم الإنتاج وبالتالي الاستهلاك بالمقدار (ك2) والسعر التوازني الجديد (س2).

وبالتالي يظهر أثر منح إعانة الإنتاج من خلال ما يترتب عليها من زيادة الإنتاج من (ك1) إلى (ك2) وفي نفس الوقت انخفاض سعر البيع في السوق والذي يدفعه المستهلك من (س1) إلى (س2)، وبالطبع مقدار الانخفاض في السعر يتمثل في مقدار استفادة المستهلك من تلك الإعانة، فالمستهلكين بعد الإعانة سوف يستهلكون كميات أكبر من السلعة أو الخدمة ويتم الشراء بأسعار أقل مما يزيد من مستوى الرفاهة الاقتصادية.

ويعبر عن مقدار الإعانة للوحدة من السلعة المنتجة بالمسافة الرأسية بين منحنى التكلفة الحدية الجديد (ت ح2) ومنحنى التكلفة الحدية الأصلي (ت ح1) أي مقدار المسافة (ع ل) أما عن إجمالي الإعانة فإنها تعادل مقدار الإعانة للوحدة مضروبة في حجم الإنتاج الجديد (ك2).[1]

[1] عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص206.

المطلب الثالث: العجز الموازني

يعتبر العجز الموازني من بين المشكلات الاقتصادية التي تعرقل النمو الاقتصادي لأي بلد، باعتباره مؤشرا مهما على تزايد أو تناقص الإنفاق العام، ومن ثم دور الحكومة في النشاط الاقتصادي، ويعتبر هذا العجز مفهوما مقابلا لتوازن الميزانية.

1. تعريف العجز الموازني

يعبر العجز الموازني عن تلك الوضعية التي تكون فيها النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة، وقد يكون هذا العجز مقصود نتيجة إرادة عمومية تهدف إلى زيادة الإنفاق العمومي و/ أو تخفيض الإيرادات العمومية، وقد يكون هذا العجز غير مقصود وإنما قصور الدولة في تحصيلها للإيرادات هو السبب في ذلك.

وقد اعتمدت الميزانيات لمدة طويلة مبدأ التوازن الذي كان يعني في الفكر الكلاسيكي تساوي الإيرادات والنفقات وهو أمر صعب الحصول[1].

2. أسباب العجز الموازني

يمكن تقسيم أسباب العجز الموازني إلى مجموعتين:

2. 1. مجموعة العوامل الدافعة إلى زيادة الإنفاق العام

تتمثل مجموعة العوامل الدافعة إلى زيادة الإنفاق العام فيما يلي:

- اعتماد نظرية العجز المنظم: وهي نظرية تعبر عن أفكار كل من ليندال وكينز وميردال، وتعتمد هذه النظرية على زيادة الإنفاق العام خلال الأزمات الاقتصادية، وبالأخص في فترة الكساد الاقتصادي، وتحدث هذه الزيادة أثار مباشرة على الدخل الوطني، وتكون ايجابية وذلك لان الجهاز الإنتاجي بالدول المتقدمة يتميز بالمرونة ووجود طاقات عاطلة يمكن استغلالها وتنشيطها، ويؤدي استعمال الزيادة في الإنفاق العام من أجل محاربة الكساد الاقتصادي الى زيادة التشغيل، وقد ينتج عن الزيادة في الإنفاق العام الزيادة في التضخم، ولكن هذه النظرية تؤكد بأن التضخم لا يعتبر خطيرا طالما أن الاقتصاد يشغل في حدود دون مستوى التشغيل الكامل، وتعمل الزيادة في الدخل الوطني على زيادة الإيرادات الضريبية على المداخيل والأرباح، وهو ما يؤدي إلى القضاء على العجز في الموازنة العامة مستقبلا.
- زيادة حجم الدولة وزيادة مجالاتها ودورها في النشاط الاقتصادي.

[1] عبد المجيد قدي، **مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)**، ط 3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص201.

2. 2. مجموعة العوامل المؤدية إلى تراجع الإيرادات العمومية

تتجلى هذه العوامل بشكل واضح في الدول النامية، ونذكر منها:

- ضعف الجهد الضريبي الذي يعتمد تحديده أساسا على حجم الدخل الوطني الذي يعتبر ضعيفا في الدول النامية.

- ارتفاع درجة التهرب الضريبي الناجم عن اتساع حجم الاقتصاد الموازي من جهة، ولضعف تأهيل الإدارة الضريبية من جهة أخرى.

- كثرة الإعفاءات والمزايا الضريبية دون أن يقابلها توسع في الأوعية الضريبية.

- اعتماد الضرائب على أوعية غير مستقرة (كأسعار المواد الأولية) وهو ما يعمل على عدم استقرار الإيرادات العامة. [1]

3. أنواع العجز الموازني

هناك عدة أنواع للعجز الموازني، نذكر منها:

3. 1. العجز الجاري: ويعبر عن صافي مطالب القطاع الحكومي من الموارد والذي يجب تمويله بالاقتراض، ويقاس بالفرق الإجمالي بين مجموع النفقات العامة الجارية والإيرادات العامة الجارية*.

3. 2. العجز الشامل: هو مجموع العجز المتعلق بالقطاع الحكومي من حكومة مركزية وحكومة الولايات والأقاليم والمشروعات التابعة للدولة.

3. 3. العجز الأساسي: هو عبارة عن العجز الجاري مطروح منه الفوائد على القروض المتعاقد عليها سابقا.

3. 4. العجز التشغيلي: يعبر عن ذلك العجز الناجم عن ربط الديون وفوائدها بالأسعار الجارية لتفادي آثار التضخم.

3. 5. العجز الهيكلي: يعبر عن العجز الشامل مصححا بإزالة العوامل الظرفية المؤقتة لانحرافات المتغيرات الاقتصادية (إيرادات ونفقات) دون أن تعكس الحقيقة في المدى الطويل، وهو يساوي العجز الشامل مطروح منه العجز الظرفي. [2]

---

[1] عبد المجيد قدي، **مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)**، مرجع سابق، ص205.

* الإنفاق الحكومي الجاري: هو جميع الإنفاق ما عدا الإنفاق الاستثماري، أما الإيرادات الجارية فهي تعكس الإيرادات العادية.

[2] حمدي أحمد العناني، **اقتصاديات المالية العامة ونظام السوق (دراسة في اتجاهات الإصلاح المالي والاقتصادي)**، الجزء الأول، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 1992، ص143.

4. طرق تمويل العجز الموازني

هناك طرق عدة لتمويل العجز المالي، يمكن تقسيمها بشكل عام إلى مصادر التمويل الخارجي والتمويل المحلي، ونظرا لتباين الآثار التي يتركها كل نمط من أنماط التمويل، يحسن التفريق بينهما بشكل واضح، كالتالي:

4. 1. التمويل الخارجي: وهذا التمويل للعجز المالي يمكن أن يأخذ واحدا من الأشكال التالية: المنح، والقروض الميسرة أو التفضيلية، والاقتراض التجاري.

والمنح يمكن أن تكون على شكل نقدي، حيث تقوم الدولة المانحة بتوفير حجم معين من النقد الأجنبي لدولة أخرى تعاني من العجز، كما يمكن أن يأخذ شكل مساعدة سلعية (مواد غذائية أو مواد سلعية)، وهذه السلع تباع محليا، ويتم استخدام المبالغ المتحصل عليها لتمويل العجز، والمنح يمكن أن تكون مخصصة لتمويل مشروعات تنموية أو لاستكمال بعض مشروعات البنية الأساسية، وهذا بدوره يساعد الحكومة المستلمة للمساعدة على تخصيص بعض موارد الميزانية لمعالجة العجز.

أما القروض الميسرة أو التفضيلية، فهي تتميز بكونها تمنح بمعدلات فائدة أقل من تلك السائدة في السوق، وبأن لها فترة سماح طويلة نسبيا، وكذلك بطول فترة السداد، وهذه القروض قد تمنح من قبل دول أو مؤسسات دولية، وغالبا ما تكون مرتبطة بمشروعات محددة، والقروض التجارية تأتي بشكل رئيسي من البنوك التجارية الأجنبية، وهذه القروض قد تستغرق عدة شهور أو فترة طويلة من الزمن، وقد تكون مخصصة لأغراض محددة أو عامة.

4. 2. التمويل المحلي: إذا لم يكن لدولة ما منفذ للتمويل الخارجي، فإن العجز المالي يمكن أن ينشأ إذا كانت هناك قدرة على تمويله محليا، والتمويل المحلي يمكن أن يأتي بأشكال مختلفة.

ويمكن التفريق بشكل أساسي بين الاقتراض من الجمهور، والاقتراض من النظام المصرفي، كما ينبغي التفريق بين الاقتراض الذي يعمل على تخفيض القدرة الشرائية في يد الجمهور، الاقتراض الذي لا يؤدي إلى ذلك، ومن هنا يمكن التفريق بين ثلاثة أنواع من الاقتراض المحلي:

- الاقتراض من المصرف المركزي: القول أن الاقتراض من المصرف المركزي ليس له تأثير انكماشي مباشر على الطلب الكلي، لأن البنك المركزي ليس مضطرا لتخفيض الائتمان في مكان آخر حتى يقوم بتوسيع الائتمان للحكومة، ومن هنا يمكن القول بأن الإنفاق المحلي المصحوب بالاقتراض من البنك المركزي له أثر توسعي في الطلب الكلي.

- الاقتراض من البنوك التجارية: وهذا النوع من الاقتراض لن يكون له أثر في الطلب الكلي إذا كان لدى البنوك احتياطات زائدة، والإنفاق المحلي الذي يمول من هذا الاقتراض سيكون له أثر توسعي شبيه بالإنفاق

الممول من البنك المركزي، وإذا لم يكن لدى البنوك التجارية احتياطات زائدة، فإنه يمكنها إقراض الحكومة من خلال الحد من الائتمان من القطاع الخاص، وهذا سيولد ضغوطا آنية تزيل الأثر التوسعي للزيادة في الإنفاق الحكومي، وبدلا من الحد من الائتمان للقطاع الخاص، يمكن للبنوك التجارية اللجوء للبنك المركزي لمساعدتها، وإذا ما قام هذا الأخير بتوفير الائتمان للمصارف التجارية، فإن النتيجة ستكون مشابهة للحالة التي تحصل فيها الحكومة على هذا الائتمان من المصرف المركزي.

- الاقتراض من القطاع الخاص خارج نطاق البنوك: وهذا النوع من الاقتراض عادة يكون له أثر انكماشي في الطلب الخاص، ويصدق هذا بشكل خاص على الدول النامية التي تكون فيها الموارد المالية لدى القطاع الخاص غير البنكي محدودة.

والطريقة الأولى في التمويل، الاقتراض من البنك المركزي أو خلق النقود، تختلف عن الثانية والثالثة في أنها لا تؤدي إلى أية زيادة في حجم الديون، ولذا فهي تشبه الضرائب من حيث الآثار، وبالمقابل فإن الدين الواقع على الحكومة إذا ما اختارت تمويل العجز من خلال الطريقة الثانية والثالثة سيترتب عليه تحمل مدفوعات الفوائد، ولذا فإن صافي المساهمة التي يقدمها هذا التمويل للعجز تعتبر أقل من المساهمة الكلية.[1]

5. الآثار الاقتصادية للعجز الموازني

تعتبر الآثار الاقتصادية المترتبة على العجز الموازني، واحدة من أكثر الموضوعات إثارة للجدل بين الاقتصاديين، لكن هناك إقرار بأن أهم الآثار، هي ظاهرة التضخم، والأثر هو الأثر الطارد أو التزاحمي، وهذا كالتالي:

5. 1. عجز الموازنة والتضخم

تمويل عجز الموازنة من خلال صك النقود يوفر للحكومات مصدرا مهما للإيرادات، وعملية خلق النقود العالية القوة هذه، والتي تدعى صك النقود تعتبر واحدة من أهم طرق تمويل عجز الموازنة، وأكثرها إثارة للجدل.

وسياسة تمويل الإنفاق الحكومي من خلال خلق النقود يتم إتباعها من قبل العديد من دول العالم، وتكتسب هذه السياسة أهمية خاصة في الدول.

والفرضية السائدة هي أن هذا النوع من تمويل العجز يسبب ضغوطا تضخمية من خلال زيادة الكمية المعروضة من النقود، وكلما ازدادت معدلات التضخم ازداد الإنفاق الحكومي بمعدلات أسرع من الإيرادات الحكومية، مما يدفع الحكومة لإصدار المزيد من النقود، والسبب في ذلك أن إيرادات الحكومة بالقيم الاسمية

[1] عبد الرزاق الفارس، **الحكومة والفقراء والإنفاق العام (دراسة لظاهرة عجز الموازنة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية)**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2001، ص ص 132- 134.

تعتبر ثابتة في المدى القصير، ومن ثم فإن التزامات الحكومة المتمثلة في أوجه الإنفاق العام المختلفة غالبا ما تكون بالقيم الحقيقية، مما يعني أن الإنفاق بالقيم الاسمية يرفع بالتزامن مع الزيادة في الأسعار.

وعجز الموازنة بسبب الارتفاع العام في الأسعار من خلال آلية خلق النقود والعملية التي من خلالها ينجم عن الزيادة في الدين الحكومي زيادة في الكمية المعروضة من النقود تسمى "نقدية الدين"، ويوجد ثلاث قنوات يمكن من خلالها أن يؤدي الدين العام إلى زيادة الكمية المعروضة من النقود، هي:

- القيود الاقتصادية على نسبة الدين للناتج المحلي الإجمالي.
- التضارب الزمني للسياسات الحكومية.
- الضغط السياسية من أجل استقرار سعر الفائدة.

والعلاقة بين زيادة كمية النقود والعجز المالي والتضخم تتجلي عند حدوث صدمة نقدية، مما يقود إلى زيادة الأسعار من خلال نظرية كمية النقود، وارتفاع التضخم سيؤدي إلى زيادة في الإنفاق الحكومي وبدون زيادة مماثلة في الإيرادات، وهذا سينجم عنه عجز في الموازنة يتم تمويله من خلال خلق النقود، مما يؤدي إلى زيادة أكبر في الأسعار.[1]

5. 2. عجز الموازنة ومزاحمة القطاع الخاص

لتوضيح الأثر الذي يحدثه تمويل الإنفاق العام في نشاط القطاع الخاص، سيتم استعراض مختصر لكل نوع من أنواع التمويل، على اعتبار أن النشاط الاقتصادي الحكومي يتم تمويله عن طريق ثلاث وسائل أساسية، هي:

- الضرائب.
- خلق النقود.
- الاقتراض أو الدين العام.

وزيادة الإنفاق الحكومي تتطلب لا محالة زيادة الدخل المتولد من أي نوع من المصادر الثلاثة المذكورة، ويمكن تتبع الآثار على مستوى الاقتصاد الكلي أو على مستوى سلوك المؤسسات الخاصة.

5. 2. 1. الضرائب

تعتبر من أهم وسائل الإنفاق العام، وزيادة الإنفاق العام قد تتطلب زيادة في معدلات الضرائب، وهذه الزيادة في المعدلات الصافية للضرائب إما أن تؤخذ من المعدلات الصافية للأرباح التي تجنيها مؤسسات القطاع الخاص أو من الأجور والمرتبات، وإذا تم تمويل الإنفاق العام من خلال زيادة الضرائب على الأرباح التي يجنيها

[1] عبد الرزاق الفارس، مرجع سابق، ص ص146- 149.

القطاع الخاص، فإن هذا الأخير قد يقرر تحويل هذه التكاليف إلى المستهلكين من خلال رفع الأسعار، وبهذا فإن أرباح القطاع الخاص ستبقى كما هي.

والضرائب قد حمل أعبائها العاملون عن طريق ارتفاع تكاليف السلع والبضائع المستهلكة، وهذا ما يدفعهم للمطالبة بارتفاع معدلات الأجور بنفس مقدار الزيادة في أسعار السلع (معدلات التضخم) وهذا ما قد يقلل من هامش ربح المؤسسات الخاصة، والنتيجة نفسها ستحقق إذا كانت الزيادة في الإنفاق العام ستمول من خلال الضرائب المباشرة على الأجور والمرتبات.

وتمويل الإنفاق العام من خلال رفع معدلات الضرائب ينجم عنه عدة آثار، فمن الواضح أن زيادة الضرائب على الأرباح ستؤدي إلى تخفيض معدلات الأرباح، والمؤسسات الخاصة عادة ما تقوم بتمويل الاستثمارات الجديدة عن طريق إعادة توظيف الأرباح.

والمؤسسات الخاصة لديها مصدران آخران لتمويل الاستثمارات الجديدة، الأول هو الحصول على رأس المال من خلال إصدار أسهم جديدة، إذا كانت مؤسسات مساهمة، ولكن قد لا يمكن تصريف الأسهم الجديدة إذا كان هناك شك في وضعية الشركة، والثاني هو الاقتراض بمعدلات فائدة ثابتة، ولكن انخفاض معدلات الأرباح قد يؤدي إلى تراكم الديون.

5. 2. 2. خلق النقود أو الاقتراض العام

البديل الآخر للضرائب كوسيلة لتمويل الإنفاق العام هو لجوء الدولة إلى التمويل عن طريق القروض العامة أو إلى الإصدار النقدي الجديد، وخلق النقود يقوم به عادة البنك المركزي نيابة عن الدولة، بينما تأخذ القروض العامة، إما شكل سلف وتسهيلات مالية تقدمها البنوك الوطنية أو مؤسسات الاقتراض الدولية، وإما شكل سندات حكومية تصدرها الدولة للاكتتاب.

وبشكل عام فإن تمويل عجز الميزانية عن طريق خلق النقود يتضمن في بعض جوانبه ضرائب مستترة تتمثل في ارتفاع معدلات التضخم، وقد يؤدي التضخم إلى زيادة معدلات الضرائب المقتطعة من دخول الأفراد، أما التمويل من خلال الدين العام فمن المرجح أن له آثار طاردة أو مزاحمة، فالأموال التي اكتتب بها القطاع الخاص كان بالإمكان توجيهها نحو الاستثمار الذي من شأنه حفز الإنتاج، ولتشجيع الاكتتاب في الدين العام، والذي يحوي جزء منه التعويض عن ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض القوة الشرائية للنقود، فإن السلطات العامة قد تلجأ إلى رفع أسعار الفائدة والنتائج المحتملة لذلك هي انخفاض الاستثمار الخاص وارتفاع معدلات التضخم من جديد، وبجانب ذلك فإن لتمويل الإنفاق العام بهذه الوسائل آثار سياسية كبيرة، فهي

تعطي السلطات العامة القدرة على زيادة الإنفاق العام دون الاضطرار لزيادة الضرائب، ومن ثم عدم خضوعها لتساؤل المؤسسات التشريعية ومحاسبتها.

وعند مستوى معين من الناتج الوطني فإن أية زيادة في الاستهلاك العام يجب أن تكون على حساب الاستهلاك الخاص والاستثمارات، وفي المدى القصير فقط يمكن أن يتم ذلك على حساب ميزان المدفوعات أو السحب من المخزون.

وشكل آخر من أشكال المزاحمة يتحقق عندما تؤدي الزيادة في الإنفاق الحكومي الناجمة عن التمويل بالعجز إلى زيادة الثروة السائلة، فإنها ستؤدي أيضا إلى زيادة الطلب على النقود، وارتفاع المستوى العام للأسعار الذي يسببه الارتفاع في الإنفاق العام سيؤدي إلى انخفاض الاستهلاك، وكذلك إلى انخفاض مخزون النقود بالقيم الحقيقية، وصافي أثر هذه العوامل، وفي ظل وجود استثمار حساس للتغيرات في سعر الفائدة، هو بروز الأثر التزاحمي.[1]

المبحث الرابع: أهداف السياسة المالية التوسعية

تلعب السياسة المالية دورا هاما وايجابيا لتعجيل التنمية الاقتصادية وتحقيق الاستقرار في مختلف ربوع الاقتصاد الوطني خاصة في البلدان النامية، نظرا لطبيعة التركيبة الاقتصادية لهذه البلدان، وعند رسم الخطط والمنهجيات الواجب إتباعها لتطبيق هذه السياسة لا بد من الأخذ بعين الاعتبار للمشاكل الحائلة دون السير الحسن لنمو مختلف القطاعات الاقتصادية، لتعويض هذا النقص عن طريق الآليات المختلفة لهذه السياسة.
وبالتالي المراد من هذه السياسة هو الوصول إلى أهداف محددة، ومن أهمها ما يلي:

المطلب الأول: دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتكوين رأس المال

تشارك السياسة المالية في إيجاد رأس المال خاصة في الدول النامية بأسلوب مباشر أو غير مباشر، حيث تؤدي هذه السياسة إلى زيادة تكوين رأس المال عن طريق زيادة معدله بأسلوب مباشر، وذلك من خلال الاستثمارات العامة التي تقوم بدور مهم في تنمية اقتصاديات هذه الدول والتي تأخذ أشكالا متعددة.

وتمارس السياسة المالية آثارا مهمة على تكوين رأس المال في القطاع الخاص وذلك على فرض اندماجه تنسيقا مع القطاع العام، ومن هنا يمكن التمييز بين حالتين:
- الحالة الأولى: تتجه المدخرات فيها إلى الاستثمار وبطريقة آلية ومن ثم فإن كل مل يدخر يستثمر في هذه الحالة، ويقتصر دور السياسة المالية هنا في التأثير على معدل الاستثمار الخاص من خلال تأثيرها في معدل

[1] عبد الرزاق الفارس، مرجع سابق، ص ص150- 161.

الادخار الخاص وتبرز أهمية السياسة المالية بصورة واضحة من خلال استخدامها للتأثير في تقسيم الإنتاج بين الاستهلاك وتكوين رأس المال ويمتد تأثيرها نتيجة لذلك إلى معدل النمو الاقتصادي.

- الحالة الثانية: وتتماشى مع ظروف الدول النامية فلا يمكن يتم الاعتماد على آلية المساواة بين الادخار والاستثمار المتوقعين إذ أن دوافع الادخار تختلف عن دوافع الاستثمار وحينها ينبغي أن يكون تأثير السياسة المالية في التكوين الرأسمالي من خلال التأثير في الميل للاستثمار، ولكن نجد أن الميل للاستثمار ضعيف في الدول النامية بالنظر للانخفاض الكفاية الحدية لرأس المال بالنسبة لمعدل الفائدة، وليس عن طريق زيادة عرض المدخرات كما جاء في الحالة الأولى أما في الحالة الأخيرة فإن السياسة المالية تؤثر في ربحية رأس المال وقد تكون آثارها مشجعة لرأس المال الخاص والعكس صحيح.

وبشكل عام فإن الاستثمارات الخاصة تتأثر كما ونوعا بمستوى الضرائب ونوعها وطبيعتها وبنيتها، كما أن النفقات العامة هي الأخرى تؤثر في الاستثمارات الخاصة ذلك أن إشباع الحاجات العامة الأساسية مسألة هامة لقيام القطاع الخاص بممارسة الاستقرار واحترام العقود وهي أسس لا يمكن الاستغناء عنها للنشاط الخاص علاوة على مشاركة الخدمات العامة كالبحث العلمي لرفع الإنتاجية.

ولا تنحصر وظيفة السياسة المالية في هذه الدول على المشاركة في الموارد المالية اللازمة لتسريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بل إن هذه السياسة تعنى أيضا بتحقيق الاستقرار وهذا الاستقرار ما هو إلا أحد الظروف الأساسية الملائمة لعملية التنمية والذي يجب أن يدعم بغيرة من الظروف الضرورية لنجاح السياسات الخاصة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية.[1]

[1] محمد جمال ذنيبات، **المالية العامة والتشريع المالي**، دار الثقافة للنشر، الأردن، 2003، ص 55.

المطلب الثاني: السياسة المالية ومستوى الأسعار العام والاستهلاك العام

الاستهلاك هو الباعث أو المحرك لكل نشاط اقتصادي، نتيجة المكانة المرموقة التي يحتلها في النظام الاقتصادي ككل، لكن تحكمه مجموعة من العوامل التي قد تكون سببا في زيادته أو تناقصه، ولعل أسعار السلع والخدمات هي من أهم هذه العوامل، وهنا لا بد من تدخل الحكومة لتحقيق التوازن بين هاتين الظاهرتين كلما دعت الحاجة لذلك.

ومن خلال هذا المطلب سيتم اسقط الضوء على دور السياسة المالية في تحقيق ذلك.

1. السياسة المالية ومستوى الأسعار العام

تلعب الأسعار في الاقتصاد الرأسمالي دورا حيويا بالنسبة لتحديد أنواع الأنشطة التي يقبل عليها الأفراد وكذا الكم الكلي للنشاط الاقتصادي في المجتمع، هذا و بالرغم من أن جهاز الثمن يفقد كثيرا من أهميته في البلاد الاشتراكية حيث يتم تحديد أنواع وكميات النشاط الاقتصادي بها بواسطة لجان تخطيط مركزية، فإنه ما زالت لمستويات الأثمان في تلك البلاد أهمية كبرى خاصة بالنسبة لتحديد نمط الاستهلاك ونمط توزيع الدخل فضلا عما لها من آثار بالنسبة لتكاليف برامج التنمية وعبء الدين العام والاقتصاد الوطني بصفة عامة.

وواضح أن النشاط المالي يستطيع أن يغير من العلاقة بين حجم القوة الشرائية وكمية السلع والخدمات مما ينعكس أثره بالتالي على مستوى الأثمان العام، كما يستطيع النشاط المالي أيضا أن يغير من الأثمان النسبية لمختلف السلع والخدمات مما يؤثر في كمية ما ينتج من هذه السلع والخدمات والكيفية التي يتم بمقتضاها استغلال الموارد المتاحة، هذا ويتسنى للنشاط المالي التأثير في مستويات الأثمان عن طريق تكييف عبء الضرائب النسبي على السلع المختلفة وما تدفعه الدولة من إعانات نقدية أو عينية (للمنتجين أو المستهلكين)، وكذا عن طريق التسعير المباشر لما ينتجه القطاع العام من سلع وخدمات، مما له أثر على نمط الاستهلاك وحجم المنتج من السلع والخدمات ودرجة استغلال الموارد في نواحي النشاط الاقتصادي المختلفة فضلا عما له من أثر بيّن على إعادة توزيع الدخل بين مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني.[1]

2. السياسة المالية ومستوى الاستهلاك العام

يعتبر الاستهلاك أنه غاية النشاط الاقتصادي، ويمكن تقويم نمط الاستهلاك ومستوياته النسبية عادة من زوايا ثلاث:

1- درجة مضاعفة الاشباعات المخلفة.

2- حجم المدخرات.

3- مدى كفاية النشاط الإنتاجي الإنساني.

[1] عبد المنعم فوزي، **المالية العامة والسياسة المالية**، دار النهضة العربية، لبنان، بدون سنة نشر، ص ص29- 30.

ولا يمكن تحقيق الحجم والتوزيع الأمثلين للاستهلاك إذا لم تتوفر الأهداف السابقة الذكر، والتي تتوقف بدورها على مدى ملائمة مستويات الأثمان وكفاية توظيف الموارد الإنتاجية ونمط توزيع الدخل في المجتمع.

ويستطيع النشاط المالي عن طريق تكييف الحكومة لسياستها الإنفاقية والإيرادية وكذا سياسة الدين العام أن يساهم بدوره في تكييف نمط الاستهلاك (الأنواع والكميات من السلع والخدمات التي يستهلكها مختلف الأفراد)، وذلك بالحد من الإشباعات الفردية المنخفضة نسبيا والعمل على توسيع دائرة الإشباعات الفردية الأخرى المرتفعة نسبيا، وهكذا يتسنى للنشاط المالي أن يضاعف من الإشباع الاستهلاكي الكلي إذا ما استطاع أن يولد منافع إضافية كافية لتعويض أي نقص على بعض الإشباعات الفردية.

ويعتبر الاحتفاظ بمستوى مناسب من الاستهلاك أمر ضروري لمضاعفة الإشباعات والمحافظة على التوازن بين الادخار والاستثمار والارتقاء بالكفاية الإنتاجية الإنسانية.

وللنشاط المالي آثار هامة على مستويات الاستهلاك الشخصي ونمط الاستهلاك عن طريق تكييف أنواع الضرائب وأسعارها، فيمكن له توسيع قاعدة الاستهلاك الكلي (وبصفة خاصة استهلاك محدودي الدخل واستهلاك السلع شائعة الاستعمال) عن طريق التخفيض من ضرائب المبيعات ورسوم الإنتاج، أو اللجوء إلى الاقتراض للحصول على جانب أكبر نسبيا من إيراداتها، هذا ويمكن تقييد استهلاك سلع معينة (لاسيما الكمالية) بفرض ضريبة مرتفعة عليها، أو بزيادة ضرائب المبيعات ورسوم الإنتاج (فيما يخص تقييد استهلاك السلع شائعة الاستعمال). ويمكن تكييف نمط الاستهلاك عن طريق الإنفاق الحكومي بمنح الإعانات للمنتجين أو ذوي الدخول المنخفضة. [1]

[1] عبد المنعم فوزي، مرجع سابق، ص ص31- 34.

المطلب الثالث: السياسة المالية ومستوى العمالة وتوزيع الدخل

يعد هدف تحقيق العدالة الاجتماعية بين مختلف الطبقات من أسمى الأهداف كونها تسمح بتحقيق فرص متساوية بين مختلف الشرائح في الصول على مناصب الشغل، ما يتطلب ميكانيزمات عالية لتوزيع الدخل بفرص متساوية نسبيا، وتحاول السياسة المالية تحقيق هذا من خلال ما يلي:

1. السياسة المالية ومستوى العمالة

يعتبر التوظيف الكامل للقوى البشرية وكافة الموارد الإنتاجية من أهم العوامل المحددة لمستوى المعيشة في المجتمعات المتقدمة، إذ يتوقف مستوى النشاط الاقتصادي في تلك المجتمعات على حجم العمالة المنتجة بها، فضلا عن الأثر البالغ للتشغيل الكامل في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

والمعروف أن الاستثمار الخاص يعتبر كعامل متحرك في موازنة الاقتصاد الوطني في المجتمعات الرأسمالية، الأمر الذي يجعل دور السياسة المالية يقتصر على تهيئة البيئة المواتية لازدهار الاستثمار الخاص ونموه، وكذا مساندته وسد أية ثغرة انكماشي أو تضخمية قد تطرأ على مستوى الدخل كنتيجة لنقص الطلب الكلي الفعال أو زيادة الإنفاق النقدي الكلي عن القدر الذي يهيئ للمجتمع عمالة كاملة دون ما تضخم (وذلك بتكييفها لمستويات وأنواع النفقات والإيرادات الحكومية مما له أثر في مستويات الدخل الوطني والعمالة).

أما في المجتمعات الاشتراكية حيث تبرز أهمية الدور الذي يلعبه الاستثمار العام كعامل متحرك في موازنة الاقتصاد الوطني وحيث يصير للنشاط الإنتاجي للقطاع العام الصفة الغالبة في النشاط الاقتصاد الكلي للمجتمع، فإن السياسة المالية تلعب هنا دورا ايجابيا بناءا، إذ يصير لزاما عليها أن تعمل بطريق مباشر على التأثير في حجم الطلب الكلي الفعال، كما يصير لزاما عليها أن تسخر كل إمكانياتها لتوفير الموارد المالية اللازمة للاستثمارات العامة، ومن ثم تبرز أهمية إنفاق القطاع العام وكذا إيرادات هذا القطاع في تحقيق التوظيف الكامل والارتقاء بمستوى النشاط الاقتصادي الكلي وإشاعة الاستقرار بين جنباته. [1]

2. السياسة المالية وتوزيع الدخل

يعتبر توزيع الدخل من أهم أهداف السياسة المالية، لما فيه من تقليل التفاوت بين الأفراد في توزيع الدخول والثروات، والتقريب من طبقات المجتمع وتحقيق العدالة الاجتماعية.

ويتجلى أثر النشاط الحكومي المالي في تكييف نمط توزيع الدخل عن طريق إحداث تغييرات في أنواع ونسب الإنفاق لطبقات الدخل المختلفة، وكذا من الضرائب التي تجبى من الأفراد في مختلف شرائح الدخل، فيمكن مثلا العمل على زيادة نسبة دخل أفراد الشرائح الدنيا، وذلك بتخفيض الضرائب المفروضة عليهم،

[1] عبد المنعم فوزي، مرجع سابق، ص35

وزيادة الإنفاقات التي تعمل على تحسين مركزهم الدخلي، هذا للصلة الوثيقة بين توزيع الدخل وحجم الثروة والتكافؤ في فرص كسب الدخل.

ومن المعلوم طبقا لمبدأ تناقص المنفعة الحدية للدخل –الذي يقضي بأن الإشباعات عن الوحدة من الدخل تأخذ في التناقص كلما كبر حجم الدخل- أن الإشباعات الكلية للمجتمع كلما ازدادت رقعة التفاوت في توزيع الدخول وأنها تزداد كلما تزداد كلما قلت درجة التفاوت في توزيع الدخل.

هذا ولحجم الدخل المعد للاستهلاك أثر على النشاط الإنتاجي، فكلما ازداد التفاوت في توزيع الدخل كلما قلت إنتاجية الموارد الإنسانية بصفة مباشرة وهذا لسببين، هما:

- هناك أفرادا قادرين على العمل ولكنهم يؤثرون التعطل طالما أن بوسعهم التمتع بكل مزايا المجتمع المادية دون ما جهد.
- كمية السلع والخدمات التي تشتريها الأجور النقدية أقل مما هو ضروري لاحتفاظ الفرد بصحة طيبة وإنماء قدراته الإنتاجية.

مما سبق يتبين أن أهداف تحقيق مستويات مناسبة من الأثمان والاستهلاك والعمالة وتوزيع الدخل وثيقة الصلة ببعضها، حتى أنه يتعذر تحقيق أي منها على الوجه الأكمل ما لم يتسنى تحقيق الثلاثة الأخرى، فهذه الأهداف الأربعة للسياسة المالية تعمل جميعها متضافرة نحو زيادة أسباب الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية معا.[1]

ويري بعض الاقتصاديين أنه من الضروري أن تعمل الحكومة على تناسق نشاطها مع نشاط الأفراد، وينسجم معه وتتوحد الأهداف والجهود دون أن تتعارض، ولذلك لا بد أن تعمل السياسة المالية على تحقيق التوازن في جوانب الاقتصاد الوطني، وبالتالي تحقيق الأهداف التالية:

1.التوازن المالي

ويقصد به استخدام موارد الدولة على أساس وجيه فينبغي مثلا أن يتسم النظام الضريبي بالصفات التي تجعله يلاءم حاجات الخزانة العامة من حيث المرونة، ويلاءم في الوقت نفسه مصلحة الممول من حيث عدالة التوزيع ومواعيد الجباية والاقتصاد، وأيضا لا تستخدم القروض إلا لأغراض إنتاجية.

2. التوازن الاقتصادي

بمعنى الوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل، وهذا يعني أنه يتعين على الحكومة أن توازن بين نشاط القطاع الخاص والعام للوصول إلى أقصى إنتاج ممكن، فكلما كانت المشروعات أقدر على الإنتاج من المشروعات

[1] عبد المنعم فوزي، مرجع سابق، ص 36- 37.

العامة، كلما وجب على الحكومة أن تمتنع عن التدخل المباشر وأن تقصر نشاطها على التوجيه بواسطة الإعانات والضرائب، فينبغي ألا تقل المنافع التي يحصل عليها المجتمع من الإنفاق الحكومي عن تلك التي كان يمكن الحصول عليها لو ظلت الموارد في أيدي الأفراد.

ويتحقق التوازن بين القطاعين العام والخاص عندما يصل مجموع المنافع الحدية الناتجة عن النشاطات الاقتصادية للحكومة إلى مجموع المنافع الحدية التي تقتطعها الحكومة بتحصيل إيراداتها من الأفراد، فالتوازن هنا يعني استغلال إمكانيات المجتمع على أحسن وجه للوصول إلى حجم إنتاج أمثل.

3. التوازن الاجتماعي

بمعنى أن يصل المجتمع إلى أعلى مستوى ممكن من الرفاهية للأفراد في حدود إمكانيات هذا المجتمع وما تقتضيه العدالة الاجتماعية، وبالتالي لا ينبغي أن تقف السياسة المالية عند حد زيادة الإنتاج، بل يجب أن يقترن هذا الهدف بتحسين طرق توزيع المنتجات على الأفراد إذ يمكن زيادة المنافع التي يحصل عليها المجتمع من مقدار معين من المنتجات، عن طريق إعادة توزيعها على الأفراد توزيعا عادلا ومساويا، ويستلزم ذلك أن تتدخل الحكومة لإعادة توزيع الدخل الوطني بأدوات السياسة المالية.

4. التوازن العام

أي التوازن بين مجموع الإنفاق الوطني (نفقات الأفراد للاستهلاك والاستثمار بالإضافة إلى نفقات الحكومة) وبين مجموع الناتج الوطني بالأسعار الثابتة في مستوى يسمح تشغيل جميع عناصر الإنتاج المتاحة، والأدوات التي تستخدمها الحكومة كثرة ومتنوعة للوصول إلى هذا الهدف وأهمها الضرائب والقروض والإعانات والمشاركة مع الأفراد في تكوين المشروعات وغيرها.

مما سبق نلاحظ انه قد يكون هناك تعارض بين الأهداف لكن الترتيب يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار، فالمفروض أن تهدف السياسة المالية إلى تحقيق التوازن العام أو لا، ثم تسعى إلى توفير التوازن الاجتماعي، على شرط ألا يخل هذا الهدف بالحجم الأمثل للإنتاج، وأخيرا الهدف المالي وتسيير موارد الدولة عل أحسن وجه مع مراعاة هدف الاستقرار والنمو والعدالة.

هذا مع ملاحظة وجود تعارض بين هذه الأهداف، لذا وجب وضع ترتيب منطقي، فالمفروض أن تهدف السياسة المالية إلى تحقيق التوازن العام أولا، ثم تسعى إلى توفير التوازن الاقتصادي، ويلي ذلك التوازن الاجتماعي على شرط ألا يخل هذا الهدف بالحجم الأمثل للإنتاج، وأخيرا الهدف المالي وتدبير موارد الدولة

على أحسن وجه مع مراعاة مقتضيات هدف الاستقرار والظروف الملائمة للإنتاج الأمثل والعدالة الاجتماعية.[1]

[1] عبد الجميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص 41- 42.

خلاصة

من خلال ما سبق اتضح ما يلي:

- أن السياسة المالية ما هي إلا مجموعة من القواعد المتخذة بشأن تدبير الإيرادات العامة الكافية لتغطية نفقات المجتمع المتعددة و المتجددة، وبالاعتماد على هذه القواعد يمكن للحكومة التدخل في الحياة الاقتصادية بمختلف نواحيها الجزئية منها أو الكلية،

- نتيجة للجهود المبذولة من طرف العديد من الاقتصاديين، أصبحت السياسة المالية من أهم الآليات المعتمد عليها لحل المشاكل المعترضة للحياة الاقتصادية، هذا بعد ظهور العديد من المشاكل المالية والاقتصادية، وأهمها أزمة الكساد العظيم، وتعتبر هذه الفترة أول الخطوات لتغيير مسار السياسة المالية.

- تتدخل الحكومة عن طريق السياسة المالية التوسعية لمعالجة حالات الاختلال في الاقتصاد من خلال زيادة مستوى الإنفاق العام، بتخفيض الضرائب أو بإعطاء إعفاءات ضريبية، استخدام مزيج من زيادة الإنفاق وتخفيض الضرائب.

- إمكانية تحقيق التوازن الكلي من خلال التوازن بين سوق السلع والخدمات IS والسوق النقدي LM ويشكل سعر الفائدة حلقة الوصل بين السوقين، ويتم تحقيق التوازن في نموذج IS-LM من خلال الاعتماد على الفترة القصيرة، ثبات المستوى العام للأسعار، الطلب الكلي يحدد العرض الكلي، وهذا وتتحدد فعالية السياسة المالية التوسعية حسب درجة الانحدار لكل منحنى.

- بالنسبة لمنحنى AD- AS فإن عملية التكيف بطيئة وتحتاج إلى فترة طويلة ليعود الاستقرار للاقتصاد، فعندما يكون الاقتصاد عند مستوى أقل من التشغيل الكامل (وجود بطالة) فإن تحرك منحنى العرض الكلي يكون بطيئا، وعندئذ لابد من سياسة تدخلية بإتباع سياسة مالية توسعية.

- وتعمل السياسة المالية على تحقيق الأهداف الكبرى للمجتمع حيث تمس أهم المتغيرات الاقتصادية، فعن طريقها تسعى الحكومات إلى تحقيق التوازن بين القدرة الشرائية للأفراد وأسعار السلع والخدمات، ومن ثم الوصول إلى مستوى الاستهلاك المطلوب، كما لها الدور الفعال في تحقيق مستويات عالية من العمالة، والتقليل من مظاهر البطالة، وهذا من خلال تسخير الإمكانيات لتوفير الموارد المالية اللازمة لخلق الاستثمارات المختلفة وتوفير مناصب شغل، ومحاولة منها لتحقيق العدالة الاجتماعية والتقليل من الفوارق والطبقات بين أفراد المجتمع الواحد تسعى السياسة المالية لتحقيق التوازن في توزيع الدخول، ولتحقيق هذه الأهداف لا بد من توجيه أدوات السياسة المالية المتمثلة في السياسة الضريبية وسياسة الإنفاق العام وكذا سياسة العجز الموازني في الاتجاه الصحيح.

الفصل الثاني

متغيرات المربع السحري لنيكولا كالدور وعلاقتها بالسياسة المالية التوسعية

تمهيد

تعبر متغيرات المربع السحري لصاحبها نيكولا كالدور عن الأهداف الأساسية الأربعة لأية سياسة اقتصادية منتهجة، وهي أساس استقرار كل دولة مهما كان تصنيفها، فهي بمثابة العصب المركزي للبنية الاقتصادية، وتتمثل هذه الأهداف في النمو الاقتصادي الذي يعبر عن قوة الدولة، ومدى رفاهيتها، ومعدل البطالة الذي يعكس الوجه الحقيقي للحالة الاجتماعية، ومدى التحكم في توفير فرص العمل لمختلف الشرائح، أما معدل التضخم فهو دليل على قيمة العملة والقوة الشرائية التي تكون بحوزة الأعوان الاقتصاديين للبلد، وبالإضافة إلى هذه المؤشرات، هناك مؤشر يتعلق بموقف الاقتصاد الوطني تجاه العالم الخارجي، والمقصود بهذا المؤشر ميزان المدفوعات.

والسياسة المالية كونها محرك اقتصادي هام، لا بد من توجيهها وفق سياسة تعمد إلى تحقيق هذه الأهداف بمعدلات تضمن الوصول إلى التوازن الداخلي والخارجي على حد سواء.

وسيتم في هذا الفصل تسليط الضوء على كيفية توجيه أدوات السياسة المالية للوصول إلى معدلات تتوافق مع الحالة الاقتصادية للبلد وإمكانياته، من خلال أربعة مباحث يهتم كل مبحث بهدف معين، وهذا كما يلي:

المبحث الأول: أثر السياسة المالية التوسعية على النمو الاقتصادي؛
المبحث الثاني: أثر السياسة المالية التوسعية على البطالة؛
المبحث الثالث: أثر السياسة المالية التوسعية على التضخم؛
المبحث الرابع: أثر السياسة المالية التوسعية على توازن ميزان المدفوعات؛

المبحث الأول: أثر السياسة المالية التوسعية على النمو الاقتصادي

المقصود بمتغيرات المربع السحري لـNicholas Kaldor تحقيق الأهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية، وسمي بالمربع لوجود أربعة أهداف اقتصادية رئيسية، تتمثل في تحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي،تخفيض البطالة، تخفيض معدلات التضخم، وتحقيق التوازن في رصيد ميزان المدفوعات، وعند تحديد قيم هذه الأهداف بنقاط على معلم متعامد متجانس وربط هذه النقاط يبعضها البعض تعطي شكلا مربعا، وسمي مربعا سحريا لصعوبة تحقيق الأهداف الأربعة بقيم مثلى في نفس الوقت.

ويعتبر النمو الاقتصادي من أهم الأهداف التي تسعى الدول لتحققه، فهو يعكس مدى قوة الدولة وتقدمها، وتختلف النظرة إلى مفهوم النمو الاقتصادي، في مختلف المذاهب الاقتصادية، نظرا لاختلاف القاعدة الفكرية التي تبنى عليها مثل هذه المفاهيم.

فتحديد السلوك الاقتصادي لأي دولة يكون لأجل تعظيم معدل النمو الاقتصادي أو على الأقل تحسينه، يبقى دائما تابعا لقوتها المالية، نظرا للأثر البالغ لهذه القوة على النشاط الاقتصادي ككل.

المطلب الأول: التأصيل النظري للنمو الاقتصادي

من خلال هذا المطلب سيتم إسقاط الضوء على تعريف النمو الاقتصادي، مقاييسه، وأهم مراحله.

1. تعريف النمو الاقتصادي

لقد تعددت تعاريف النمو الاقتصادي، ومن أهمها:

- يمثل النمو الاقتصادي الزيادة المستمرة خلال فترة أو عدة فترات طويلة لمؤشر الإنتاج بالحجم لبلد ما.[1]

- يقصد بالنمو الاقتصادي: "الزيادة في الطاقة الإنتاجية لاقتصاد ما في إنتاج السلع والخدمات مما يؤدي إلى حدوث زيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي أي تحسن القدرة الشرائية"[2].

- يقصد بالنمو الاقتصادي "حدوث زيادة مستمرة وسريعة في الدخل أو الناتج الوطني الحقيقي عبر الزمن بما يسمح بزيادة متوسط نصيب الفرد منه خلال فترة زمنية معينة"[3].

- النمو الاقتصادي هو عملية التوسع في الإنتاج خلال فترة زمنية معينة مقارنة بفترة تسبقها في الأجلين القصير والمتوسط.[4]

---

[1] Paul Massé, **Histoire économique et sociale du monde : de l'orgine de l'humanité au xx^e siècle**, Editions l'harmattan, France, 2011, p357 .

[2] السعيد بريبش، مرجع سابق، ص22.

[3] محمود يونس وآخرون ، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، مصر، 2002، ص73.

[4] Eric Bousserelle**, croissance, crises et cycles**, gualino éditions, France, 2004, p30 .

- "إن النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي، بل لابد وأن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي، بمعنى أن معدل النمو لابد وأن يفوق معدل النمو السكاني، وكثيرا ما يزيد إجمالي الناتج المحلي في بلد ما، إلا أن نمو السكان بمعدل أعلى يحول دون زيادة متوسط دخل الفرد، فعلى الرغم من زيادة الناتج المحلي في هذا البلد إلا أنه لم يحقق نموا اقتصاديا ".

و وفقا لذلك فان: [1]

معدل النمو الاقتصادي= معدل نمو الدخل الوطني- معدل النمو السكاني.

- ويعرف كذلك على أنه "يستخدم للإشارة إلى مظاهر التقدم الاقتصادي أو دلائله، وعلى الأخص الزيادة في الدخل الوطني الحقيقي أو متوسط الدخل"[2].

- يقصد بالنمو الاقتصادي على " أنه عبارة عن معدل زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة". ويعكس النمو الاقتصادي التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية المتاحة في جميع القطاعات الاقتصادية، كلما ازدادت معدلات النمو في الدخل الوطني والعكس صحيح، كلما قلت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية كلما انخفضت معدلات النمو في الدخل الوطني.

ويمكن الاستدلال عن النمو الاقتصادي بطرقتين هما:

- تحديد معدلات النمو (نمو الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي أو الناتج الوطني الصافي).
- أو تحديد معدلات نمو متوسط الدخل الفردي الحقيقي.

هذا ونستخدم الطريقة الأولى لقياس التوسع في الإنتاج، أما الطريقة الثانية فتستخدم للتغيير عن تطور مستوى المعيشة المادي للأفراد في قطر معين ومقارنته بمستويات المعيشة في الأقطار الأخرى[3].

وتشير أغلب التعاريف إلى أن النمو الاقتصادي هو عبارة عن "التغير النسبي في الناتج المحلي الإجمالي (PIB) وهذا الأخير الذي يعبر عن مجموع السلع والخدمات التي يوجدها اقتصاد معين خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة".

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، **التنمية الاقتصادية –دراسة نظرية وتطبيقية-**، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص 73.

[2] إبراهيم متولي حسن المغربي، **دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي**، دار الفكر الجامعي، مصر، 2011، ص 59.

[3] حربي محمد عريقات، **مقدمة في التنمية الاقتصادية والتخطيط الاقتصادي**، دار الكرمل للنشر والتوزيع، ط2، الأردن، 1997، ص 67.

2. مقاييس النمو الاقتصادي

يقاس النمو الاقتصادي عادة باستخدام المؤشرات الاقتصادية، والأكثر شيوعا هو الناتج المحلي الإجمالي **GDP (Groth Domistic Product)** ، والذي يقيس مجموع القيم المضافة للشركات في الدولة، ويضاف في الميزان الخارجي.

ولذلك فهو يعد مقياس كمي لحجم الإنتاج، ويستخدم أيضا لقياس القوة الشرائية للعملة. والمقارنة بين الأوضاع الاقتصادية بين مختلف الدول وفي أوقات مختلفة[1].

كما يعبر الناتج المحلي الإجمالي على قيمة جميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في البلد، و هي تشمل قيمة السلع المنتجة، وقيمة الخدمات، وتقدر قيمة الناتج من كل من هذه في سعر السوق، وتتم إضافة القيم معا لإعطاء الناتج المحلي الإجمالي. [2]

فالتغير الحاصل في حجم النشاط الوطني والذي يعبر عن النمو الاقتصادي، يكون من خلال دراسة مؤشرات الاقتصاد الوطني التي تعبر عن ذلك النشاط، ومن أهما:

2. 1. المعدلات النقدية للنمو الاقتصادي

وهي معدلات النمو التي يتم حسابها استنادا إلى التقديرات النقدية لحجم الاقتصاد الوطني، أي بعد تحويل المنتجات العينية لذلك الاقتصاد إلى ما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة، ورغم العديد من التحفظات على ذلك الأسلوب التي ترجع أغلبها إلى سوء التقدير، أو إغفال أثر التضخم، أو إغفال نسب التحويل فيما بين مختلف العملات، إلا أنه لا يزال أفضل وأسهل الأساليب المتاحة خاصة بعد التعديلات التي تجري على هذه التقديرات، ويمكن إضافة تحذيرات أخرى خاصة عند الدراسات الدولية المقارنة، وهي تلك الخاصة بالأساليب المحابية التي تأخذها الدول عند إجراء التقديرات الخاصة بها، وقد دفعت هذه المشاكل المختصين بمحاولة الاتفاق على نظام محاسبي موحد تلتزم به جميع دول العالم مما يسهل التعامل مع البيانات الاقتصادية المنشورة.

2. 1. 1. معدلات النمو بالأسعار الجارية

عادة ما يتم قياس النمو الاقتصادي باستخدام العملات المحلية، ويتم نشر البيانات الخاصة به سنويا، وبذلك يمكن قياس معدلات النمو السنوية أو معدلات النمو الخاصة بفترات معينة استنادا إلى هذه البيانات، وهذا الأسلوب يصلح عند دراسة معدلات النمو المحلية ولفترة قصيرة، ويتم استخدام معدل نمو الناتج الوطني

[1] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، مرجع سابق، ص100.

[2] محمد صالح تركي القريشي، **علوم اقتصاد التنمية**، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.، ص73.

الإجمال ومعدل نمو الدخل الوطني، ومع بروز ظاهرة التضخم تم اللجوء إلى حساب معدلات النمو بالأسعار الثابتة.

2. 1. 2. معدلات النمو بالأسعار الثابتة

أصبحت الأسعار الجارية لا تعبر عن الزيادة في الإنتاج أو الدخل نتيجة لارتفاع الأسعار وظهور التضخم الاقتصادي، وهذا ما استلزم تعديل البيانات استنادا إلى الأرقام القياسية للأسعار، ويتم تقديرها بالأسعار الثابتة بعد إزالة أثر التضخم ويكون ذلك عند قياس معدلات النمو الاقتصادي طويل الأجل.

2. 1. 3. معدلات النمو بالأسعار الدولية

لا يتم استخدام العملات المحلية عند إجراء الدراسات الاقتصادية الدولية المقارنة، بل يتم استخدام عملة واحدة عادة ما تكون الدولار الأمريكي لحساب المقاييس المطلوب حسابها خاصة في مجال التجارة الخارجية، وبالتالي تقوم العملات المحلية وتحول إلى ما يعادلها من تلك العملة الموحدة دوليا بعد إزالة أثر التضخم.

2. 2. المعدلات العينية للنمو الاقتصادي

مع التأثير الكبير لارتفاع معدلات ازدياد السكان في الدول المتخلفة بدرجة تقارب معدلات نمو الدخل والناتج أصبح من الملائم استخدام مؤشرات معدلات نمو متوسط نصيب الفرد، حيث تقيس هذه المعدلات النمو لاقتصادي في علاقاتها بمعدلات النمو السكاني، ونظرا لعدم دقة استخدام المقاييس النقدية في مجالات الخدمات كان لا بد من استخدام بعض المقاييس العينية التي تعبر عن النمو الاقتصادي، ومن بينها على سبيل المثال: عدد الأطباء لكل ألف نسمة.

3. مقارنة القوة الشرائية

تستخدم المنظمات والهيئات الدولية مقياس قيمة الناتج الوطني مقوما بسعر الدولار الأمريكي عند نشر تقاريرها الخاصة بالنمو الاقتصادي المقارن لبلدان العالم، ثم تقوم بترتيب البلدان من حيث درجة التقدم والتخلف استنادا لذلك المقياس، ومن عيوب ذلك المقياس أنه يربط بطريقة تعسفية بين قوة الاقتصاد في حد ذاته وبين معدل تبادل العملة الوطنية بالدولار الأمريكي، وفي الوقت الذي تضطرب فيه قيمة معظم العملات في أسواق النقد الدولية، وقد تنبه خبراء صندوق النقد الدولي إلى أن هذا المقياس يخفي القيمة الحقيقية لاقتصاديات الدول النامية، لذلك تم إعداد مقياس يعتمد على القوة الشرائية للعملة الوطنية داخل حدودها

بمعنى (حجم السلع والخدمات التي يحصل عليها المواطن مقابل وحدة واحدة من عملته الوطنية مقارنا بالقوة الشرائية للعملات في البلدان الأخرى).[1]

4. معادلة سنجر Singer لحساب النمو الاقتصادي :

عبر **سنجر**عن معادلة النمو بأنها دالة لثلاث عوامل هي :

-الادخار الصافي.

-إنتاجية رأس المال.

-معادلة نمو السكان.

وتتخذ هذه المعادلة الشكل التالي: **D= SP - R**

حيث :

D : معدل النمو السنوي لدخل الفرد.

S : معدل الادخار الصافي.

P : إنتاجية رأس المال.

R : معدل نمو السكان السنوي.

معدل النمو السنوي لدخل الفرد = (معدل الادخار الصافي * إنتاجية الاستثمارات الجديدة) - معدل نمو السكان.

وقد وضع سنجر بعض التقديرات لمعادلته إلا أنه توجد بعض الملاحظات والانتقادات عليها حيث أن معدل الادخار الصافي حسب سنجر= 6٪، من الدخل الوطني. لكن في الوقت الحاضر فإن الدول النامية في مقدورها الادخار نسبة أكبر.

-أن إنتاجية الاستثمارات الجديدة = 0.2٪، وهي نسبة منخفضة، وتقل كثيرا عن المحقق في معظم الدول النامية.

-أن معدل النمو السنوي للسكان =1.25٪، وهذا الرقم أكبر بكثير من المعدلات السائدة في الدول النامية.[2]

[1] محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 2000، ص ص 118- 119.

[2] محمد صالح التركي القريشي، مرجع سابق، ص73.

3. مراحل النمو الاقتصادي

في محاولة لتحديد درجة النمو الاقتصادي عند الدول المتقدمة، قام البروفيسور "والت ريتمان رستو"، أستاذ التاريخ الاقتصادي بجامعة كمبرج، بإعطاء نظرية "مراحل النمو الاقتصادي" التي استنبطها من تاريخ النمو الاقتصادي التي شهدتها جميع دول العالم،بمعنى أن هذه النظرية ليست إلا نتائج عامة مستنبطة من الأحداث الضخمة التي شهدها التاريخ، وتتلخص هذه المراحل في الآتي[1]:

3. 1. مرحلة المجتمع التقليدي

تكون الدولة في هذه المرحلة شديدة التخلف اقتصاديا حيث يتسم اقتصادها بالطابع الزراعي التقليدي، ويتبع أفرادها وسائل بدائية للإنتاج، كما يسود فيها نظام الأسرة والعشيرة حيث يلعب دورا رئيسيا في التنظيم الاجتماعي السائد فيها.

ومن أهم مظاهر هذه المرحلة تمسك المجتمع بالتقاليد، وانخفاض مستوى الإنتاجية، وانخفاض متوسط حصة الفرد من الناتج الوطني،كما أن هذه المرحلة حسب رستو غالبا ما تكون طويلة نسبياً.

3. 2. مرحلة التهيؤ للانطلاق

وفيها تكون الدولة أيضا متخلفة اقتصاديا، إلا أنها تحاول ترشيد اقتصادها، والتخلص من البطء الشديد الذي يتسم به تطور مجتمعها، ومن مظاهر هذه المرحلة: نبذ الوسائل العتيقة للإنتاج، قيام بعض الصناعات البسيطة للإنتاج إلى جانب الزراعة، البدء بانتشار الطرق والسكك الحديدية ...الخ، بالإضافة إلى ظهور طبقة ممتازة من المفكرين والمصلحين الاجتماعيين.

3. 3. مرحلة الانطلاق

تتصف الدولة في هذه المرحلة بأنها تسعى للقضاء على أسباب التخلف وتحاول الانطلاق نحو التقدم من خلال تنمية مواردها الاقتصادية والنهوض بالقطاعات الاقتصادية المتخلفة والمباشرة بإنشاء الصناعات الأساسية.

من أهم مظاهر هذه المرحلة أن مدتها قصيرة نسبيا (بين 20- 30 سنة) ومعدلات الاستثمار فيها تفوق معدلات الزيادة في السكان، وباختصار يتم في هذه المرحلة تحول كبير في مجالي الإنتاج والتوزيع، وهي بحق من أصعب المراحل –كما يقول رستو– لأنها تتطلب جهدا وتنمية شاقة.

[1] محمد مروان السمان وآخرون، **مبادئ التحليل الاقتصادي (الجزئي والكلي)**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص390-391.

4.3. مرحلة النضوج

وفيها تعتبر الدولة متقدمة اقتصاديا لأنها تكون قد استكملت نمو جميع قطاعاتها الاقتصادية من زراعة وصناعة وتجارة وخدمات، وتكون قد حققت مستوى جيد في إنتاجها المادي، إلا أن أهم ما يميز مرحلة النضوج هو زيادة معدلات الاستثمار عن معدلات الاستهلاك، أما عن أهم مظاهر هذه المرحلة فهو قيام العديد من الصناعات الأساسية كصناعة الحديد والصلب، والصناعات الميكانيكية والصناعات الكيميائية، وغيرها، إضافة إلى أن الدولة في هذه المرحلة تتمتع بازدهار كبير في حركة التجارة الخارجية، وكذا تمتع المجتمع بالنضوج الفكري الفني.

5.3. مرحلة الاستهلاك الوفير

تبلغ الدولة في هذه المرحلة درجة كبيرة من التقدم الاقتصادي حيث يزيد الإنتاج فيها عن حاجتها، ويصبح متوسط دخل الفرد فيها مرتفعا مما يمّكنه من رفع متوسط استهلاكه من السلع الاستهلاكية وخاصة السلع المعمرة كالسيارات والثلاجات ومعظم الموارد الكهربائية.

المطلب الثاني: العوامل المحددة للنمو الاقتصادي

هناك عدة عوامل تلعب دور أساسي في تحديد النمو الاقتصادي، ويمكن ذكر بعض هذه العوامل فيما يلي:

1. كمية ونوعية الموارد البشرية

يمكن قياس معدل النمو الاقتصادي بواسطة معدل الدخل الفردي الحقيقي، ويمكن استخراج هذا المؤشر من المعادلة التالية:

$$\text{معدل الدخل الحقيقي للفرد} = \frac{\text{الناتج الوطني الإجمالي}}{\text{عدد السكان}}$$

يتضح من هذه المعادلة أن معدل النمو الاقتصادي يزداد كلما ازداد الحد الأيمن من المعادلة (معدل الدخل الحقيقي للفرد)، ويعتمد هذا الحد على الحد الأيسر من المعادلة، فكلما كان معدل الزيادة في الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي اكبر من معدل الزيادة في السكان، كلما كانت الزيادة في معدل الدخل الحقيقي أكبر، وبالتالي تحقيق زيادة أكبر في معدل النمو الاقتصادي، أما إذا تضاعف الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي ورافق ذلك زيادة في عدد السكان إلى الضعف أيضا فمعنى هذا أن الدخل الفردي الحقيقي سوف لا يتغير،

ويدل هذا إن زيادة السكان تعتبر من المشكلات الرئيسية التي تواجه النمو والتنمية الاقتصادية في الدول النامية، وخاصة تلك التي تعاني من الضغط السكاني[1].

والجدير بالذكر أن المعادلة السابقة تستخدم السكان مؤشراً كميا فقط، إلا انّه توجد هناك اعتبارات كمية ونوعية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار، فمثلا تؤدي زيادة السكان إلى زيادة حجم القوة العاملة وهذا بزيادة عدد السكان القادرين والراغبين في العمل، وتؤثر إنتاجية العمل على معدل النمو الاقتصادي، ومن العوامل الرئيسية المحددة لإنتاجية العمل نجد:

- مقدار الوقت المبذول في العمل، أي معدل ساعات العمل في الأسبوع.
- نسبة التعليم، المستوى الصحي، والمهارة الفنية للعمال.
- كمية ونوعية المكائن الحديثة المستخدمة في الإنتاج والمواد الأولية المتوفرة.
- درجة التنظيم والإدارة والعلاقات الإنسانية في العمل.

ويبدو أن الدول الصناعية قد شهدت خلال العشرين سنة الماضية انخفاضا مستمرا في العامل الأول وزيادة مستمرة في بقية العوامل الأخرى، ويلاحظ أيضا أن معدل الدخل الفردي الحقيقي ينمو بنسبة اقل من معدل الطاقة الإنتاجية للفرد، ويعود السبب إلى أن الأفراد يميلون عادة إلى الاشتغال ساعات عمل اقل كلما تحسن مستواهم المعيشي، أي كلما ارتفع المستوى المعيشي للأفراد، كلما قل حجم القوة العاملة الفعالة في سوق العمل وذلك بسبب زيادة حجم السكان على التعليم، تقليل أيام العمل، زيادة الرغبة في التمتع بالعطل، وكذلك زيادة حجم السكان غير الفعال حيث أن نسبة كبيرة من الأفراد تفضل ترك العمل في سن مبكرة نسبيا (الإحالة على التقاعد). [2]

2. كمية ونوعية الموارد الطبيعية

يعتمد إنتاج اقتصاد معين وكذلك نموه الاقتصادي على كمية ونوعية موارده الطبيعية: درجة خصوبة التربة، وفرة المعادن، المياه، الغابات...الخ، ويعتقد بعض الاقتصاديين بأنه لا يوجد هناك ما يعرف بالموارد الطبيعية، فالموارد التي زودتنا بها الطبيعة لا قيمة لها بالنسبة للمجتمع، إلا إذا استطاع الإنسان أن يستغلها لتحقيق الأهداف والغايات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.

وعندما يحدث ذلك، فان هذه الموارد عندئذ ستفقد تسميتها "بالطبيعية" وتصبح كأنها من صنع الإنسان، لذلك فمن المحتمل أن يكون البلد غنيا بموارده الطبيعية إلا أن مستواه المادي أو معدل نموه الاقتصاد سوف لا يتأثر مطلقا إذا بقيت هذه الموارد غير مستغلة.

---

[1] حربي محمد موسى عريقات، **مبادئ الاقتصاد الكلي (التحليل الكلي)**، دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص269.

[2] حربي محمد موسى عريقات، مرجع سابق، ص270.

ومعنى هذا أن شروط الطلب والتكاليف يجب أن تكون مشجعة لأجل تحويل مورد معين من حالته الطبيعية (غير المستغلة) إلى حالة اقتصادية (مستغلة)، ويتطلب ذلك ما يلي:

- أن يكون الطلب على السلعة التي يستخدم المورد في إنتاجها في مستوى يبرر استغلال هذه الموارد.
- أن يكون عرض رأس المال والمهارات الفنية تلاءم تحويل الموارد إلى استعمالات مربحة.

والجدير بالملاحظة أن كمية ونوعية الموارد الطبيعية لبلد معين ليست بالضرورة ثابتة، فمن الممكن للمجتمع أن يكشف أو يطوّر موارد طبيعية جديدة بحيث تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي في المستقبل، بتحويل جزء من الموارد الاقتصادية المتاحة: رأس المال، العمل...الخ، نحو مجالات الأبحاث، ويعني الاقتصاد الوصول إلى مستوى أعلى من القدرات الإنتاجية في المستقبل، أي بعبارة أخرى لتحقيق انتقال منحنى حدود إمكانيات الإنتاج القصوى إلى الأعلى.[1]

3. تراكم رأس المال

يمكن تعريف رأس المال بأنه المخزون من العوامل المادية المعدة للإنتاج[2]، بالتالي لا بد للمجتمع أن يضحي بجزء من الاستهلاك الجاري لإنتاج السلع الرأسمالية مثل: المعامل، الجسور، المستشفيات...الخ، فالمعدل الذي يضيفه المجتمع إلى كمية رأس المال يؤثر على معدل النمو الاقتصادي لذلك المجتمع.

أما العوامل المحددة لمعدل تراكم رأس المال فهي تلك التي تؤثر في الاستثمار وأولها:

- توقعات الأرباح.
- السياسات الحكومية تجاه الاستثمار.

ويختلف تأثير هذه العوامل من بلد لآخر، ومع ذلك فان أول مظهر لعملية تراكم رأس المال بالنسبة لجميع الدول هي ضرورة التضحية.

لذلك فان تراكم رأس المال يتعلق بصورة مباشرة بحجم الادخار: نسبة دخل المجتمع الذي لا ينفق على الاستهلاك، أي انه لأجل الإضافة إلى الحجم المتراكم من السلع الرأسمالية، لا بد للمجتمع أن يمتنع عن استهلاك جزء من الإنتاج الحالي لتحويل جزء من الدخل للأغراض الاستثمارية، ويمكن إيجاز هذا المبدأ بصورة عامة كما يلي: أن كلفة (أو ثمن) النمو الاقتصادي بالنسبة للمجتمع هو الاستهلاك الذي يجب أن يضحي به المجتمع من أجل الادخار لغرض تراكم رأس المال.[3]

---

[1] حربي محمد موسى عريقات، مرجع سابق، ص 271.

[2] T .R . Jain , O.P. KHanna Vir Sen, **Dévelopment and Environmental Economics and international trade**, V.K publication; New York; 2010; p 17.

[3] حربي محمد موسى عريقات، مرجع سابق، ص 272.

4. التخصيص والإنتاج الواسع (الكبير)

يعتبر آدم سميث من أوائل الاقتصاديين الذي أبرز أهمية التخصص أو تقسيم العمل في كتابه المشهور "ثروة الأمم" الذي نشر سنة 1776م فقد أوضح أن التحسين في القوى الإنتاجية ومهارة العامل يؤدي إلى تقسيم العمل، ويؤكد سميث بأن تقسيم العمل يتحدد بحجم السوق، فإذا كان حجم السوق صغيرا (كما هو الحال في معظم الدول النامية)، فان تقسيم العمل سيكون أقل وبالتالي يقل حجم العمليات الإنتاجية.

ويكون حجم الإنتاج عادة في المراحل الأولى للنمو الاقتصادي ضئيلا وكذلك الحال بالنسبة لمستوى التخصص، كما أن معظم الإنتاج يكون لأغراض الاستهلاك العائلي وليس من أجل السوق، وبعد أن يتوسع حجم السوق ويزداد التقدم التكنولوجي، عندئذ يزداد التخصص في العمليات الإنتاجية، الذي يؤدي بدوره إلى زيادة حجم الإنتاج وتقليل التكاليف.

يتضح إذن بأن معدل النمو الاقتصادي ليس مجرد زيادة في كمية عوامل الإنتاج، وإنما يتضمن تغيرات أساسية في تنظيم العمليات الإنتاجية، لذلك يتحدد النمو الاقتصادي لبلد معين بمدى قدرات البلد على زيادة التخصص في موارده الاقتصادية.

5. معدل التقدم التقني

بالإضافة إلى الاعتبارات الكمية، فان هناك عوامل نوعية تساهم في تحديد النمو الاقتصادي، ومن بين هذه العوامل النوعية هو معدل التقدم التكنولوجي، ومعناه السرعة في تطوير وتطبيق المعرفة الفنية من أجل الزيادة في مستوى المعيشة للسكان، ولعل المخترعات التي حدثت في القرنيين الثامن عشر والتاسع عشر خير دليل على مدى التطور الاقتصادي لبعض البلدان كالولايات المتحدة مثلا.

والتقدم التكنولوجي لا ينحصر في ظهور المخترعات فقط، بل يشمل أيضا الجهود المستمرة التي يبذلها المجتمع كله في زيادة استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وتطوير واكتشاف موارد أخرى جديدة وهذا يكون عن طريق التحسين في مستويات التعليم والإدارة والتسويق.

6. عوامل بيئية

تحقيق النمو الاقتصادي يتطلب توفر مجموعة من العوامل المشجعة: السياسية، الاجتماعية، الثقافية والاقتصادية، وهذا يعني انّه لا بد من وجود قطاع مصرفي قادر على تمويل متطلبات النمو، ونظام قانوني لتثبيت قواعد التعامل التجاري، ونظام ضريبي لا يعيق الاستثمارات الجديدة، واستقرار سياسي وحكم يدعم التقدم الاقتصادي.

والجدير بالذكر انّه من الصعوبة تحديد مدى تأثير العوامل السابقة في تحديد النمو الاقتصادي لبلد معين، وذلك لأن بعض تلك العوامل هي نوعية أكثر من كونها عوامل كمية، لذا يفضل معظم الاقتصاديين التأكيد على ثلاثة عوامل هي:[1]

أ. زيادة القوة العاملة.

ب. زيادة رأس المال.

ت. التقدم التكنولوجي.

المطلب الثالث:دور السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي

اختلفت نتائج الدراسات المبينة للعلاقة التي تربط الإنفاق العام بالنمو الاقتصادي، نتيجة لاختلاف الأسس والفرضيات المنطلق من خلالها لتحديد العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي.

1. العلاقة السلبية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي

أشار "كنوب knob" (1990) في دراسة له حول الاقتصاد الأمريكي مستعملا سلاسل زمنية لبيانات ممتدة على طول الفترة من سنة (1970) إلى غاية سنة (1995) إلى أن الانخفاض في حجم التدخل الحكومي مشارا إليه بانخفاض حجم الإنفاق العام له تأثير على النمو الاقتصادي والرفاهية وهذا ما أكده " فولستر Folster " و "هنركسون Henrikson" (1999- 2001) في دراسة امتدت في نفس الفترة، ونفس النتيجة توصل إليها "بارو Barro" (1991) في دراسة شملت 98 دولة خلال الفترة الممتدة من سنة 1985، مستعملا متوسط معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج الوطني لتحديد علاقته مع معدل الاستهلاك العام الحقيق الوطني، وتوصل من خلالها إلى وجود علاقة سلبية مؤثرة تدعم إلى حد كبير عدم ضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد بشكل متزايد، ومن جهته يؤكد " قوسا Guessa" من خلال دراسته التي شملت 59 دولة من الدول النامية المتوسطة الدخل خلال الفترة من سنة 1960 إلى 1985 ، بأن نمو حجم القطاع العام في الاقتصاد ممثلا في زيادة الإنفاق العام يؤثر سلبيا علة النمو الاقتصادي، وأن الأثر السلبي للإنفاق العام على الناتج الوطني يرتفع ثلاث مرات في الدول ذات النظام الاشتراكي غير الديمقراطي مقارنة بما هو عليه في الدول ذات النظام الرأسمالي الديمقراطي.[2]

[1] حربي محمد موسى عريقات، مرجع سابق، ص273.

[2] Contantinos alexiou**, government speding and economic growth**, journal of economic and social research, vol 11, London, 2009, p2, (www. Fatih. Edu. Tr/jers. Alexiou. Pdf) . (12/05/2018 15;09)

وتتلخص أهم الأسباب المؤدية إلى وجود علاقة سلبية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي فيما يلي:[1]

- تكلفة التمويل:

إن زيادة الإنفاق العام يتطلب وجود مصادر لتمويل ذلك، لكن كل الخيارات المطروحة أمام الدولة لتمويل تلك الزيادة لها أثار سلبية على الاقتصاد المحلي، فاللجوء إلى اقتطاع الضرائب سواء من الأفراد أو المؤسسات يؤدي إلى الحد من الادخار ومن ثم انخفاض الاستثمار بشكل يوحي إلى انخفاض الإنتاجية في الاقتصاد، كما أن اللجوء إلى الاقتراض يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة وإزاحة القطاع الخاص، أما اللجوء إلى الإصدار النقدي فيصطدم بهاجس وقوع الاقتصاد في حالة تضخم وبالتالي فإن أول هاجس يواجه الزيادة في الإنفاق هو مصدر التمويل الذي يطرح أثار سلبية على الاقتصاد أيا كان نوعه.

- أثر الإزاحة

إن أكبر أثر سلبي لزيادة الإنفاق العام في أي اقتصاد هو أثر إزاحة القطاع الخاص من النشاط الاقتصادي وذلك بحكم ندرة الموارد، وهذا ما يؤدي بدوره إلى انخفاض في الناتج المحلي وذلك بسبب انخفاض فعالية وكفاءة القطاع العام في استعمال الموارد مقارنة بالقطاع الخاص.

- تكاليف الإعانات

تؤدي العديد من البرامج وخطط الإنفاق التي تضم بالخصوص إعانات حكومية بمختلف أنواعها إلى أثر عكسي على النمو الاقتصادي، إذ أن إعانات الفيضانات والزلازل تحد من رغبة أرباب العمل في تحسين وتطوير نوعية البنايات والطرق، حيث أن نفسية الفرد سواء كان منتجا أو مستهلكا تؤثر على سلوكه نتيجة تلك الإعانات التي تؤثر فيها وهذا ما يؤدي إلى سلبية ذلك النوع من الإنفاق العام في التأثير على النمو الاقتصادي.

- عدم الكفاءة

يعتبر الإنفاق العام الأداة الأقل كفاءة في استعمال الموارد المتاحة في الاقتصاد، حيث أن الدولة ورغم توفيرها لخدمات الصحة، التعليم والنقل إلا أن القطاع الخاص يمكنها توفيرها بجودة وكفاءة أعلى وبتكلفة أقل، حيث أن رغبة القطاع الخاص في التوسع والمنافسة تؤدي به إلى الرفع من كفاءة الخدمات المقدمة بشكل يفوق ما يقدمه القطاع العام.

- غياب الإبداع والابتكار

إن أهم عنصر يفتقده النشاط الاقتصادي للقطاع العام هو الإبداع والابتكار سواء كان ذلك في الطرق الإنتاجية أو نوعية المنتجات، وذلك نتيجة غياب حافز المنافسة الذي يؤدي إلى الركود الفكري والتكنولوجي بشكل ينعكس سلبا على النمو الاقتصادي.

[1] Daniel Mitchel, **the impact of government spending on economic growth**, the heritage foundation, n [0]1831, 2005, London,; p5. (www. Heritage. Org/ research/ budget/ bg 1831. Cfm). (12/05/2018 21;15)

2. العلاقة الموجبة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي

لقد تطرقت عدة نظريات إلى دراسة النمو الاقتصادي ومسبباته، وبالتالي لكل واحدة منها رأي مخالف للآخر ، فقد ركز الكلاسيك على فرضيات عديدة أهمها الملكية الخاصة والمنافسة التامة وسيادة حالة الاستخدام الكامل، ومن ذلك رأي "آدم سميث" بأن العمل هو مصدر لثروة الأمة، وتقسيم العمل، كما اعتبروا الإنتاج كدالة لعوامل عديدة هي العمل ورأس المال والموارد الطبيعية والتقدم التكنولوجي، والتغير في نمو الإنتاج يتحقق عندما يحصل ثغر في أحد العوامل أو جميعها.

كما ظهر نموذج " Harrod - Domar" كتوسعية ديناميكية لتحليلات التوازن الكينزية، ويستند هذا النموذج على تجربة الدول المتقدمة، ويبحث في متطلبات النمو المستقر في هذه البلدان، وقد توصل إلى استنتاج مفاده أن للاستثمار دورا رئيسيا في عملية النمو.

يعتبر (Daniel Landau) الاقتصادي الذي قام بدارسة لاختبار درجة النمو في البلدان النامية لفترة ما بين 1960- 1980، وكانت هذه الدراسة بالنسبة له لشرح الاختلافات في أداء هذه البلدان من حيث النمو من سماتها الخاصة: مستوى الدخل الأولي للفرد، معدل النمو السكاني لهذه الفئة من السكان، والاستثمار الخاص ومعيار أو أكثر فيما يخص الرأس المال البشري*، وحصة النفقات العامة في الناتج المحلي الإجمالي.

الاستنتاج الذي يبرز هو أن حصة الاستهلاك العام، باستثناء الإنفاق العسكري والتعليم، يخفف كثيرا من النمو الاقتصادي، أما الإنفاق العسكري والتعليم، لا يبدو أن له أثر واضح على النمو إلا إذا كان له مخرج ذو فعالة كبيرة. [1]

يؤكد رام (1986) بأن القطاع العام له تأثير إيجابي وهام على النمو الاقتصادي، حيث أنه علاوة على ذلك يعرف الناتج المحلي الخام على أنه مجموع الناتج من القطاع العام والناتج من القطاع الخاص[2]،كما يشير "أشاور" (1990) إلى أن الإنفاق العام وخصوصا من خلال الاستثمار العام يؤثر بصفة كبيرة على حجم الناتج المحلي، أما "أليكسيو" (2009) في دراسة له حول 7 دول من أوروبا الشرقية خلال الفترة (1995- 2005)، فقد أكد على أن الإنفاق العام على تكوين رأس المال يؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي.[3]

كما بدأت بعض النماذج الاقتصادية تدخل الخدمات العامة كأحد العناصر المؤثرة في النمو ومن أهم النماذج: "نموذج السلع العامة للخدمات الحكومية المنتجة" ونموذج "التكدس للخدمات الحكومية المنتجة" ،

* ويقصد برأس المال البشري، مجموع المهارات والخبرات اللازمة لاستغلال الرأس المال المادي، وكذلك المستوى الصحي الذي يسمح بالمحافظة على القوة العاملة.

[1] عبد القادر محمد عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص 150.

[2] Eric Engen, jonathan skinner, **fiscal policy and economic growth**, national bureau of economic research, working paper n^{0}4223, 1992; p7 (www. Nber. Org/ paper/ w 223). (27/06/2018 10;45)

[3] Contantinos alexiou, op_ cit, p5.

ويشير هذان النموذجان إلى أن العلاقة بين حجم الحكومة مقاسا بنسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو الاقتصادي هي علاقة غير خطية، ووفقا لذلك عندما يكون حجم الحكومة صغيرا فإن توسع هذا الحجم يصاحبه تزايد في معدل النمو لما يؤدي إليه من توسع في البنية الأساسية، وهناك حد إذا زاد عنه حجم الحكومة فإن التدخل الحكومي يصاحبه انخفاض في معدل النمو، ويرجع ذلك إلى أن التدخل الحكومي الزائد يصاحبه زيادة في التعقيدات الروتينية مما يعرقل الإنتاج، كما يصاحب الزيادة في الإنفاق زيادة مماثلة من الضرائب وهو ما يقلل من الحافز على العمل ويبطئ في زيادة الطلب الكلي وبالتالي يعيق النمو.[1]

ومن جهة أخرى فإن العديد من الاقتصاديين يرون الأثر الايجابي للإنفاق العام على النمو الاقتصادي له حدود و لا يستمر مع الزيادة في الإنفاق العام، حيث يشير "شيهي" (1993) إلى أن الإنفاق العام يؤثر بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي إذا كان حجم القطاع العام مقاسا بنسبة الاستهلاك العام إلى الناتج المحلي لا يتجاوز 15%، أما إذا تجاوز 15% فإن ذلك الأثر يتحول إلى أثر سلبي.[2]

وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

[1] عبد القادر محمد عطية، مرجع سابق، ص 151.

[2] Martha pascual saez, santiago garcia**, government spending and economic growth in the European union countries**, p4. انظر الموقع (www. Papers. Ssrn. Com). (29/06/2018 16;20)

الشكل رقم (02-01): العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي

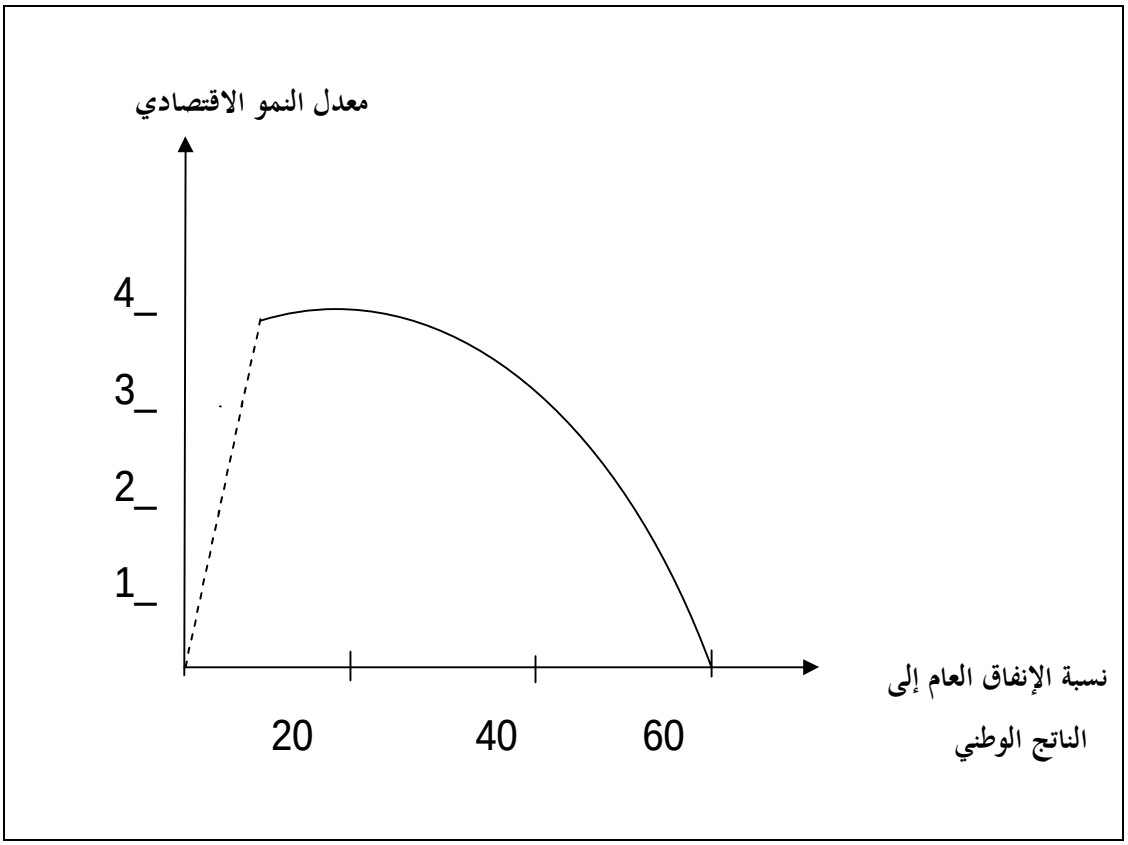

المصدر:

Martha pascual saez, santiago garcia, op_ cit, p05.

ويظهر من الشكل السابق انه إذا لم يكن هناك إنفاق عام فان معدل النمو الاقتصادي يكون منخفضا جدا وغير بعيد عن الصفر، لأن الاقتصاد بحاجة إلى بنى تحتية تسهل حركة عوامل الإنتاج كشبكة الاتصالات، حماية الملكية، الدفاع عن ملكية الأفراد والمؤسسات وتنظيم السوق وفق قوانين وأنظمة محددة، وذلك يظهر من خلال المنحنى الذي يبدأ في الارتفاع مشيراً إلى تزايد معدل النمو الاقتصادي كلما ارتفع حجم الإنفاق العام إلى الناتج الوطني إلى غاية بلوغ الحد الأقصى من النمو الاقتصادي الذي يقابله حجم الإنفاق العام إلى الناتج الوطني حوالي 15%، وبعدها فان أي ارتفاع في نسبة الإنفاق العام إلى الناتج الوطني يفوق 15% فان ذلك يؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي بشكل يعكس وجود علاقة سلبية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي.

ويظهر لنا أن العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي تكون موجبة إذا كان يعبر عنها في شكل التغيير النسبي السنوي[1]، وعموما فان اثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي يتأثر بخصائص البلد المعني بالدراسة ومنها: الكفاءة التكنولوجية، المقدرة التنظيمية والتخصص الإنتاجي، ويتأثر كذلك بفترة الدراسة والمتغيرات التي تعكس حجم القطاع العام.[2]

[1] Contantinos alexiou, op_ cit, p7.
[2] Martha pascual, , op_ cit, p9.

3. دور السياسة الضريبية في تحفيز النمو الاقتصادي

يمكن تفعيل السياسة الضريبية لتحفيز النمو الاقتصادي، من خلال ما يلي:

- اشتمال السياسة الضريبية على مجموعة من الحوافز الضريبية لتشجيع الاستثمارات الخاصة في اتجاه الأنشطة الاقتصادية المرغوبة، والمناطق التي ترغب الدولة في تنميتها، ونظرا لتعدد وتنوع الحوافز الضريبية المتاحة فالأمر يستلزم ضرورة دراسة ايجابيات وسلبيات استخدام كل حافز من هذه الحوافز، ومدى فعالية كل منها في تحقيق أهداف هذه السياسة.

- لا ينبغي أن نصمم السياسة الضريبية في معزل عن جوانب السياسة الاقتصادية الأخرى (كالسياسة النقدية وسياسة سعر الفائدة وسياسة الأسعار والأجور)، حيث يوجد تكامل وتشابك بين مختلف جوانب السياسة الاقتصادية الأخرى، ولذا فإنه لنجاح السياسة الضريبية في تحقيق الأهداف المشار إليها ينبغي أن تعمل كافة جوانب السياسة الاقتصادية في نفس الاتجاه وإلا سوف تفشل السياسة الضريبية في تحقيقها.

- يصعب جدا فصل دور السياسة الضريبية عن جوانب السياسة المالية الأخرى كالسياسة الانفاقية، وسياسة القروض العامة، وذلك كون الضرائب مورد هام للخزينة يجب تنميته.

- لا تصمم السياسة الضريبية من أجل تحقيق النمو الاقتصادي أو الاستقرار أو تحقيق العدالة التوزيعية فقط، وإنما تصمم عادة من أجل تحقيق أهداف إضافية أخرى قد تكون أ÷مية للمجتمع، كأهداف تمويل البرامج الإنفاقية العامة، وتشجيع أفراد المجتمع على إعادة انتخاب الحزب الحاكم مرة أخرى، واحد من بعض الأنشطة المرغوب فيها اجتماعيا كالأنشطة التي يترتب عليها تلوث البيئة أو التي يترتب عليها مضار صحية أو أخلاقية.

- يؤدي زيادة العبء الضريبي على أفراد المجتمع إلى عرقلة النمو الاقتصادي، خاصة إذا ما تجاوز هذا العبء الضريبي الطاقة الضريبية لأفراد المجتمع، وهنا يتطلب الأمر من الحكومات المختلفة ضرورة ترشيد الإنفاق العام، والذي يمول أساسا من الضرائب من أجل عدم تجاوز عدم الطاقة الضريبية.

- ينبغي أن تتوفر في النظم الضريبية البساطة والوضوح بقدر الإمكان، ليس من أجل تحقيق سهولة ويسر في إدارة الضرائب فحسب، بل لأن إدارة الضرائب تؤثر بطريقة مباشرة وغير مباشرة في التكاليف التي يتحملها المجتمع في ربط وتحصيل الضرائب، والتي قد تشمل على موارد وطاقات كبيرة من جانب مصلحة الضرائب ومن جانب الممولين في تجنب التهرب من الضرائب وفي محاولة مصلحة الضرائب اكتشاف هذه الثغرات وإغلاقها، وكل ذلك ينشأ من تعقد القانون الضريبي.

- تؤدي التغيرات السريعة للسياسة الضريبية إلى التأثير بصورة سيئة في محددات النمو الاقتصادي، ويرجع ذلك إلى الوقت الذي يضيعه دافعوا الضرائب في التفهم والاستجابة للقانون الجديد، ولذا ينصح دائما بإدخال

التعديلات الضريبية بصورة متدرجة بعد المشاركة والتشاور الكامل من جانب الأفراد خارج الجهاز الحكومي، حتى تقل الآثار السيئة لتعديل القانون الضريبي قدر الإمكان.[1]

المبحث الثاني: أثر السياسة المالية التوسعية على البطالة

تمثل ظاهرة البطالة في الوقت الحالي احدي المشكلات الأساسية التي تواجه معظم الدول باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على حد سواء، ويعتبر التزايد المستمر والمطرد في معدلات البطالة من أبرز سمات الأزمة التي تعانى منها معظم الدول النامية، لذا وجب وضع برامج ترسم من خلالها إستراتيجية فعالة للحد من هذه الأزمة.

المطلب الأول: مفهوم البطالة

سوف يتم التطرق من خلال هذا المطلب لتعريف البطالة، قياسها وأهم أسبابها في البلدان النامية.

1. تعريف البطالة

هناك عدة تعاريف للبطالة، كل حسب نظرته نذكر منها:

1. 1. التعريف العام

- يكون الشخص عاطلا عن العمل عندما يكون في سن العمل ويبحث بنشاط عن عمل ويقبل بأجر السوق، ولكنه لا يجد عملا، والبطالة تعتبر مقياسا لصحة الاقتصاد ككل.[2]

1. 2. التعريف الاقتصادي الإحصائي

البطالة في هذا المفهوم لها شروط معينة تحتسب بموجبها معدلات البطالة إحصائيا، وهي أن تتوفر في الشخص العاطل عن العمل الشروط التالية:[3]

- أن يكون العامل قادرا على العمل أي أن لا يكون مريضا أو عاجزا عن العمل ذهنيا أو بدنيا.
- أن يكون العامل راغبا في العمل.
- أن يكون العامل مستمرا بالبحث عن العمل.

---

[1] أحمد ضيف ، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989- 2012)**، أطروحة الدكتوراه، تخصص نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2014/ 2015، ص 139.

[2] عبد الرحيم فؤاد الفارس، وليد إسماعيل السيفو، **الاقتصاد الكلي**، دار وائل، الأردن، 2015، ص 259.

[3] نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف، **الاقتصاد الكلي (مبادئ وتطبيقات)**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 243.

1. 3. التعريف العلمي

- تعرف البطالة وفقا لهذا المفهوم بأنها الحالة التي لا يستخدم المجتمع فيها قوة العمل استخداما كاملا و/أو أمثلا، ومن ثم يكون الناتج الفعلي في هذا المجتمع أقل من الناتج المحتمل، مما يؤدي إلى تدني مستوى رفاهية أفراد المجتمع عما كان يمكن الوصول إليه.

ومن هذا التعريف يمكن التمييز بين بعدين للبطالة، **البعد الأول** يتمثل في عدم الاستخدام الكامل للقوة العاملة، ويتمثل **البعد الثاني** في الاستخدام غير الأمثل للقوة العاملة، مما يترتب عليه أن تكون الإنتاجية المتوسطة للفرد أقل من حد أدنى معين، ومن ثم فإن هذا النوع من البطالة يتحقق عندما تكون إنتاجية الفرد منخفضة عن الإنتاجية المتوسطة المتعارف عليها.[1]

- " العاطلين عن العمل هم المجموعة التي تضم عدد من الأفراد غير العاملين والذين يبحثون وبفاعلية عن منصب شغل أو ينتظرون العودة لعملهم"[2]

1. 4. التعريف الرسمي

- تتمثل البطالة وفقا للمفهوم الرسمي في الفرق بين حجم العمل المعروض وحجم العمل المستخدم في المجتمع خلال فترة زمنية معينة، عند مستويات الأجور السائدة، ومن ثم فإن حجم البطالة يتمثل في حجم الفجوة بين كل من الكمية المعروضة من العمل والكمية المطلوبة منه في سوق العمل عند مستوى معين من الأجور.[3]

1. 5. التعريف الإسلامي للبطالة

وردت عدة تعاريف إسلامية للبطالة، ومن بينها:

- البطالة حسب أبي حامد الغزالي، يذكر أبو حامد الغزالي رحمه الله "أن الأنشطة الاقتصادية والصناعات تحتاج إلى تعليم ومكابدة في الصغر، وإذا غفل بعض الناس عن القيام بذلك في بداية عمرهم أو منعهم من ذلك مانع، فالنتيجة أنهم يصبحون عاجزين عن العمل فيأكلون من عمل غيرهم، فيكنون عالة على الغير، وإذا هم عاطلون"

- البطالة حسب ابن سينا، يقول ابن سينا في كتابه "الشفاء" إن من واجب الحاكم أن يحرم البطالة، والتعطل، فلا يكون في المدينة إنسان عاطل ليس له مقام محدود بل يكون لكل واحد منهم منفعة.

- كما يذكر محمد بن عبد الرحمان اليمني الحبشي الوصابي حديثين شريفين عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم- يتصلان بالبطالة.

---

[1] السيد محمد أحمد السريتي، علي عبد الوهاب النجا، مرجع سابق، ص 319.

[2] Samuelson Paul, william nordhaus, Economics; 14 th edit, U.S.A, MC Graw – hill, inc, London, 1992, p75.

[3] علي عبد الوهاب النجا، **مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها**، ، الدار الجامعية، مصر، 2015، ص 10.

- الأول: "إن الله لا يحب الفارغ الصحيح لا في عمل الدنيا ولا في عمل الآخرة".

ويفسر الفارغ الذي لا عمل له، فتشبيه المتعطل بالفارغ هو أدق تكييف لهذه الحالة من الضياع الاقتصادي والاجتماعي بل والضياع الديني.

- الثاني "البطالة تقسي القلب".

والمعنى من هذا الحديث يشرح لنا سلوك المتعطلين في المجتمعات الحديثة، هو الذي نراه ونسمعه عن الاضرابات الكثيرة التي يقومون بها من تدمير وتخريب ومن تعطيل للانتاج، كل هذا صور من قسوة القلب التي أشار إليه حديث الرسول –صلى الله عليه وسلم-.

- وقال عمر بن الخطاب – رضي الله عنه- " أرى الرجل فيعجبني، فإذا قيل لا صناعة له سقط من عيني"

مما سبق يمكن الحكم أن تعريف البطالة عام وبسيط، فالتعريف لا يضم الفئة التي لا ترغب في العمل رغم قدرتها عليه، وكذلك المرضى في الوقت الحالي وبعد مدة يتعافون فهم بطالون، وكذلك الأفراد الذين لا يبحثون بجدية عن عمل هم كذلك يعدون بطالين.[1]

2. قياس البطالة

يعد حجم البطالة أو عدد المتعطلين في دولة ما مؤشرا ضعيفا للخطورة النسبية لمشكلة البطالة وبخاصة في الدول التي ينمو فيها عدد المتعطلين بمعدل أسرع من معدل نمو العمالة، ولتسهيل المقارنة عبر الزمن أو فيما بين الدول يتم حساب ما يسمى "معدل البطالة" ومثلما تمت التفرقة بين مفهومي البطالة الرسمي والعلمي، فإنه يتعين التفرقة بين مقياسين للبطالة هما المقياس الرسمي والمقياس العلمي، كما يلي:

2. 1. المقياس الرسمي للبطالة

يعرف معدل البطالة وفقا لهذا المقياس كنسبة بين عدد العمال العاطلين إلى العدد الكلي للعمال المشاركين في القوة العاملة في فترة زمنية معينة، أي أن:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين}}{\text{قوة العمل}} \times 100$$

يشير مصطلح قوة العمل هنا إلى جميع الأفراد العاملين والعاطلين الذين يرغبون في العمل بالطبع في ظل الأجور السائدة، أي أن:

[1] إبراهيم محمود الراضي، **حلول إسلامية فعالة لمشكلة البطالة**، المكتب الجامعي الحديث، لبنان، 2005، ص 42- 43.

قوة العمل = حجم العمالة + حجم البطالة.

وبالتالي، تتضمن مكونات قوة العمل في المجتمع ما يلي:

- **العاملون:** يتضمن هذا المكون كل الذين يعملون لدى غيرهم أو يقومون بأي أعمال ذاتية خاصة لكل الوقت أو لبعضه، سواء كانت عمالة مؤقتة أو عمالة دائمة، وساء كان ذلك في مجالات مدنية أو مجالات عسكرية.
- **المتعطلون:** يتضمن هذا المكون كل الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه، ولا يجدون فرص عمل متاحة لهم في ظل الأجور السائدة.

يلاحظ أن هناك بعض الفئات لا تدخل ضمن القوة العاملة، وهي:

- الأفراد خارج الفئة العمرية المحددة وهو الأمر الذي يختلف من دولة إلى أخرى، ووفقا لذلك يستبعد من قوة العمل الأفراد دون سن معينة، وكذلك الأفراد فوق سن معينة وهي سن التقاعد أو المعاش.
- الأفراد غير القادرين على العمل، مثل المرضى والعجزة، وكذلك غير المتاحين للعمل لأسباب مختلفة، مثل الطلبة.
- الأفراد الذين لا يطالبون المجتمع بوظائف رغم مقدراتهم على العمل، مثل ربات البيوت، أو الأفراد الذين لا يبحثون عن عمل ولا يرغبون فيه، وذلك باختيارهم في ظل الأجور المتاحة.

وهنا يمكن الإشارة إلى الملاحظات التالية:

أ. اختلاف طريقة قياس معدل البطالة من دولة لأخرى، وتتمثل أوجه الاختلاف فيما يلي:

- الفئة العمرية المحددة في التعريف، وذلك لوجود تباين في السن المحددة لقياس السكان النشطين اقتصاديا.
- الفترة الزمنية المحددة للبحث عن عمل، وذلك أن بعض الدول تحددها بأربعة أسابيع كما في الولايات المتحدة الأمريكية، مثلا، بينما تحدد بأسبوع واحد في اليابان، وأسبوعين في كندا، حتى يحسب الفرد متعطلا. كيفية لتعامل إحصائيا مع الخرجين الجدد، وكذلك مع الأفراد الذين لا يعملون بصفة منتظمة أو ما يعرف بالعمالة الموسمية أو المؤقتة.
- تباين مصادر البيانات المستخدمة في قياس معدل البطالة، حيث تعتمد بعض الدول على تعداد السكان فيها، بينما يعتمد بعضها الآخر مسح العمل كعينات، ودول أخرى تلجأ إلى إحصائيات مكاتب العمل من خلال إعانات البطالة المقدمة للعاطلين.

ب. قياس معدل البطالة يكون أكثر صعوبة في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة، وذلك للأسباب التالية:

- عدم توافر بيانات سليمة لدى الجهات الرسمية التي يستدل منها على حجم البطالة، وذلك بسبب عدم وجود بطالة تحفز الأفراد المتعطلين على تسجيل أنفسهم هذا من ناحية، أو لعدم توافر وسائل ملائمة لجمع المعلومات على نحو يسمح بتكوين قواعد بيانات يمكن الاعتماد عليها بدرجة ثقة معقولة من ناحية أخرى.

- الوزن النسبي لما يسمى بالاقتصاد الخفي أو الأسود أو الموازي غير القانوني حيث يكون أكبر في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة، ولا تدخل أنشطة هذا الاقتصاد في الإحصاءات الرسمية، ومن ثم فإن البيانات المتعلقة بهذا القطاع في الدول النامية تكون أقل من حقيقتها.

- عدم وجود إحصاءات وبيانات دقيقة عن القطاع السليم غير المنظم في الدول النامية، وهو عادة قطاع حضري يضم المشروعات الصغيرة والحرفيين العاملين لحسابهم الخاص ومحلات الإصلاح والمقاهي وما شابه ذلك، رغم زيادة الوزن النسبي لهذا القطاع في الدول النامية.

ج. يؤخذ على هذا المقياس الرسمي أنه يركز على البطالة الصريحة – أي السافرة فقط- ويهمل كافة الأنواع الأخرى غير الصريحة للبطالة، كما لا يؤخذ في حسبانه الأفراد الذين توقفوا عن البحث عن العمل بعد أن يئسوا من الحصول عليه.

غير أنه على الرغم من بساطة هذا المقياس واتصافه بعدم الدقة إلا أنه أكثر مقاييس سوق العمل انتشارا، وهو المقياس الذي سوف يتم الاعتماد عليه لأنه هو المقياس الذي تأخذ به الدول كافة، وكذلك منظمة العمل الدولية عند المقارنة بين معدلات البطالة فيما بين الدول المختلفة، وفي داخل الدولة الواحدة على مدى الفترات الزمنية المختلفة رغم مختلف المآخذ السابقة.[1]

2. 2. المقياس العلمي للبطالة

وفقا لهذا المقياس، فإن العمالة الكاملة تتحقق في المجتمع عندما يكون الناتج الفعلي في الاقتصاد معادلا للناتج المحتمل، وبالتالي، يكون معدل البطالة الفعلي مساويا لمعدل البطالة الفعلي الطبيعي غير التضخمي، بينما إذا كان الناتج الفعلي في الاقتصاد أقل من الناتج المحتمل، يكون معدل البطالة الفعلي أكبر من معدل البطالة الطبيعي، وفي هذه الحالة يعاني المجتمع من وجود بطالة بالمفهوم العلمي، ويحدث ذلك إما بسب عدم الاستخدام الكامل لقوة العمل و/أو بسبب عدم الاستخدام الأمثل لها.

والاستخدام الأمثل لقوة العمل يتطلب ألا تقل إنتاجية العامل عن حد أدنى معي يطلق عليه الإنتاجية المتوسطة المحتملة، وتعرف بأنها أعلى متوسط للإنتاجية. فيما بين قطاعات المجتمع.

وإذا كان معدل البطالة الطبيعي والمسموح به ذلك الذي يحافظ على استقرار الأسعار وليكن 5% مثلا.

[1] علي عبد الوهاب نجا ، مرجع سابق، ص ص 17- 20.

- قوة العمل وفقا للمفهوم العلمي = 0.95 (من قوة العمل الكلية).

$$\text{معدل البطالة} = 1 - \frac{\text{الإنتاجية المتوسطة الفعلية}}{\text{الإنتاجية المتوسطة المحتملة}}$$

حجم البطالة= معدل البطالة× قوة العمل وفقا للمفهوم العلمي.

وهذا المقياس يأخذ في حسبانه كل أنواع البطالة في المجتمع سواء كانت بطالة سافرة أو جزئية أو مقنعة وغيرها، أو بمعنى آخر كل من البطالة الصريحة (السافرة) والبطالة غير الصريحة.

معدل البطالة غير الصريحة= معدل البطالة وفقا للمفهوم العلمي- معدل البطالة الصيحة (السافرة).

حجم البطالة غير الصريحة= حجم البطالة وفقا للمفهوم العلمي- حجم البطالة الصريحة (السافرة).[1]

3. أسباب البطالة في البلدان النامية

يمكن تلخيص أهم أسباب البطالة في البلدان النامية فيما يلي:

- نمو السكان بمعدلات أكبر من البلدان المقدمة ومن ثم نمو قوة العمل بمعدلات أكبر مما يستلزم خلق فرص عمل متزايدة باستمرار، وهذا لا يحقق في غالبية البلدان النامية، ذلك لأن فرص العمل لن تزيد إلا بتنمية النشاط الإنتاجي الحقيقي وهذه التنمية لظروف كثيرة تتحقق بمعدلات منخفضة في معظم البلدان النامية، هذا السبب يفسر نمو البطالة الإجبارية في البلدان النامية على مدى الأجل الطويل.

- بعض السياسات الاقتصادية المرتبطة بعملية التنمية تؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة، فقد اهتمت بلدان نامية كثيرة خلال الستينات والسبعينات بتنمية الصناعات الكبيرة التي تعتمد على تقنيات حديثة مكثفة لرأس المال (أي موفرة للعمل)، وبالتالي كانت مشكلة البطالة تزداد حدة مع عملية تنمية النشاط الإنتاجي بدلا من انخفاضها.

[1] السيد محمد أحمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، مرجع سابق، ص 323.

- تنتاب البلدان حالات من الركود الاقتصادي في بعض السنوات بسبب ظروف أو سياسات اقتصادية، فمثلا يؤدي الركود الاقتصادي في البلدان المتقدمة دائما إلى ركود اقتصادي في البلدان النامية، فالبلدان المتقدمة تستورد جانبا كبيرا من السلع الأولية من البلدان النامية.

وحينما يحدث ركود اقتصادي في البلدان المتقدمة سيقل دخل البلدان النامية من تصدير السلع الأولية إليها وهو دخل هام جدا لها، ولهذا يلاحظ أنه حينما يحدث الركود في البلدان المتقدمة وترتفع معدلات البطالة يحدث ركود أيضا في البلدان النامية وترتفع معدلات البطالة فيها عن المعدلات السائدة في غير هذه الظروف. كذلك فإن بعض السياسات الاقتصادية تتسبب في الركود الاقتصادي وبالتالي ترفع معدلات البطالة.

- البطالة الاحتكاكية والبطالة الهيكلية لهما أسباب مستمرة في البلدان النامية فهي ليست ظواهر عارضة أو معتادة كما هو الحال في البلدان المتقدمة، وأحد الأسباب الرئيسية لاستمرار ارتفاع معدلات البطالة الاحتكاكية تزايد أعداد الخرجين من المدارس الفنية والمعاهد العليا والجامعات في كل عام (المد السكاني والتعليم الرخيص)، ومع غياب تخطيط علمي أو سياسة واضحة لتشغيل القوى العاملة الجديدة، ومع ضآلة المعلومات أو انعدامها عن فرص التوظيف المتاحة في الاقتصاد الوطني يظل عدد كبر من الخرجين في كل سنة يبحث عن الوظيفة لفترة طويلة قد تمتد لسنوات وبالتالي تتراكم أعداد الخرجين المتعطلين في السنوات المتتالية.

أما البطالة الهيكلية فإن ارتفاع معدلاتها يرجع إلى عدم وجود برامج كافية للتدريب وإعادة التأهيل المهني، ومع نمو أعمال حديثة تطلب خبرات خاصة تزداد الفجوة بين خصائص العمل المعروض وخصائص العمل المطلوب، وتزداد المشكلة حدة مع التقدم التقني المستمر الذي يأتي مع الاستثمارات الجديدة في البلدان النامية ويستلزم معرفة فنية متطورة وتدريب على مستوى أفضل.

- ظاهرة البطالة المقنعة ارتبطت بالنشاط الزراعي في كثير من البلدان النامية لأن العلاقات الاجتماعية السائدة في الريف تسمح بتزايد الأفراد العاملين على الرقعة الزراعية المحدودة بغض النظر عن الحاجة الحقيقية إليهم، فالزيادة في أعداد العمال الزراعيين على قطعة أرض صغيرة تحدث لأن هؤلاء العمال إما أبناء الرجل أو أقاربه، وهو ملزم أو مسئول عنهم، أما البطالة المقنعة التي ظهرت في الأجهزة الحكومية وفي الشركات العامة المملوكة للدولة فكانت بسبب سياسة التوظيف الرسمية التي اتبعتها بعض الحكومات في البلدان النامية بالنسبة للخرجين من المعاهد العليا والجامعات.

فكانت هذه السياسات تسمح بتعيين هؤلاء الخرجين دون الحاجة الحقيقية إليهم، وبالتالي ارتفعت نسبة البطالة المقنعة في الأجهزة الحكومية، وفي شركات القطاع العام.[1]

[1] عبد الرحمن يسرى أحمد، السيد محمد أحمد السريتي، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص ص 290- 293.

المطلب الثاني: أنواع البطالة وآثارها

للبطالة عدة أنواع، تختلف حسب وقت وأسباب حدوثها، كما أن آثارها تتباين وتتفاوت من مجتمع لآخر.

1. أنواع البطالة

تأخذ البطالة أشكالا متعددة طبقا لمسبباتها، مما يترتب عليه اختلاف إجراءات مواجهتها، ونميز بين نوعين رئيسيين للبطالة، هما البطالة السافرة والبطالة المقنعة.

1.1. البطالة السافرة (الصريحة)

تتمثل في وجود أفراد قادرين على العمل ولا يشغلون أية وظائف، ويمكن التمييز بين نوعين للبطالة السافرة هما: البطالة الإجبارية، والبطالة الاختيارية.

1. 1. 1.البطالة الإجبارية:

يتمثل هذا النوع في البطالة السافرة أي الأفراد القادرين عن العمل، والراغبين فيه، ويبحثون عنه ولا يجدون فرصا للعمل في ظل الأجور السائدة، ويمكن التمييز بين عدة أشكال للبطالة الإجبارية، وفقا للأسباب المؤدية إلى كل كلها، وهي:

أ- البطالة الاحتكاكية: تشير البطالة الاحتكاكية إلى وجود أفراد قادرين على العمل، ويبحثون عن وظيفة مناسبة أو يبحثون عن وظيفة أفضل من السابقة عليها علما بأن هناك وظائف تناسب خبراتهم وأعمارهم ومهاراتهم، إلا أنهم لم يلتحقوا بها بسبب عدم معرفتهم بهذه الوظائف وأماكن وجودها، هذا في الوقت الذي يحاول فيه أصحاب الأعمال البحث عن العمالة البديلة للمتقاعدين لديهم أو لشغل الوظائف المترتبة على توسع المنشآت الخاصة بهم، وبالتالي تنشأ بسبب قصور المعلومات في سوق العمل.

ومن أهم العوامل التي تؤثر في طول مدة البحث عن الوظيفة، ومن ثم، في حجم البطالة ومدتها: مدخرات العامل أو إمكانية الاقتراض، وكانت الحكومة تقدم إعانات لهم كان العامل أقدر على مواجهة أعباء البطالة لفترة أطول، وتطول فترة البحث عن الوظيفة، والعكس صحيح.

يتضح من ذلك، أن البطالة الاحتكاكية تمثل بطاقة مؤقتة واختيارية تتوقف فترتها عموما على مدى توافر المعلومات في سوق العمل، وجدير بالذكر هنا، أن البطالة الاحتكاكية ليست مؤقتة وليست بالنسبة للظروف

السائدة في الدول النامية، وإنما هي بطالة مزمنة وإجبارية نظرا لاستمرارها لفترات زمنية طويلة.

وتعالج البطالة الاحتكاكية من خلال تحسين شبكة المعلومات الخاصة بسوق العمل والمتاحة لكل من العمال ورجال الأعمال.

ب- البطالة الهيكلية: تظهر البطالة الهيكلية بسبب عدم التوافق بين مؤهلات العاطلين ومتطلبات الوظائف الشاغرة، وتنشأ البطالة الهيكلية لأسباب متعددة لعل أهمها:

- **التغيرات في هيكل الطلب،** المصاحبة للنمو الاقتصادي وزيادة الدخول الحقيقية للأفراد وزيادة الطلب على السلع الكمالية والحديثة وتراجعه على السلع التقليدية أو زيادته بمعدل أقل، مما يترتب عليه تراجع الطلب على العمالة في مجال إنتاج السلع التقليدية، وبالتالي، الاستغناء عن عدد من العاملين في إنتاج هذه السلع، ولا يمكن استيعابها في إنتاج السلع الحديثة والكمالية.

- **التقدم الفني،** واستخدام فنون إنتاجية حديثة مكثفة لرأس المال وموفرة للعمالة، فضلا عن إدخال سلع جديدة، ويترتب على ذلك الاستغناء عن عدد من العاملين في مجال الفنون الإنتاجية والسلع القديمة، وهؤلاء العمال المستغنى عنهم ليست لديهم القدرة على الالتحاق بالوظائف التي استحدثها التقدم التقني، ويطلق على هذه البطالة الهيكلية في بعض الأحيان البطالة التقنية، وهي ناجمة عن عدم الإلمام بالتقدم الحديث.

- **التغير في الهيكل العمري للسكان وزيادة نسبة صغار السن والإناث في القوة العاملة،** وهي فئات قليلة الخبرة تزداد مع النمو السكاني، مما يترتب عليه زيادة البطالة الهيكلية بين تلك الفئات لعدم توافر الخبرات والمؤهلات اللازمة لديهم لشغل الوظائف الشاغرة.

وعلاج البطالة الهيكلية يتم من خلال إعادة التدريب والتأهيل للأفراد العاطلين ويتطلب هذا الأمر مزيد من الموارد والوقت الكافي لذلك.

- **البطالة الدورية:** وتظهر بسبب التقلبات في النشاط الاقتصادي، حيث تظهر في حالة الانكماش أو الركود، ذلك أنه عندما ينخفض الطلب الكلي على السلع والخدمات، يقوم أصحاب الأعمال بتسريح جزء من العمال، وتعالج البطالة الدورية من خلال إتباع سياسات اقتصادية توسعية تهدف إل زيادة مستوى الطلب الكلي من خلال تشجيع زيادة كل من الاستثمار والصادرات والإنفاق الحكومي و/ أو إنقاص كل من الواردات والضرائب.

- **البطالة الموسمية:** تنشأ البطالة الموسمية بسبب قصور الطلب على العمال في مواسم معينة، مثل النشاط الزراعي، حيث يزداد الطلب على العمال في مواسم الزراعة والحصاد، وما بين تلك الفترتين يكون جزء من العمال في حالة تعطل،ويواجه قطاع الساحة أيضا هذه المشكلة في فترات انخفاض الإقبال السياحي.

ويلاحظ وجود تشابه بين **البطالة الدورية والبطالة الموسمية** في أن السبب في كل منهما يرجع إلى انخفاض الطلب على العمالة، إلا أن البطالة الدورية ترجع لانخفاض الطلب الكلي، بينما يتمثل سبب البطالة

الموسمية في انخفاض الطلب على العمال في مواسم معينة، وفي قطاعات محددة، ومن ثم، تكون أكثر انتظاما، ويمكن توقعها خلال أوقات معينة في السنة.

ويمكن الحد من البطالة الموسمية عن طريق إيجاد أعمال معينة يمكن للأفراد ممارستها، مثل اشتغال المزارعين بالأعمال العامة المتعلقة بالأعمال العامة المتعلقة بالبنية الأساسية في فترات نقص الطلب على العمل في النشاط الزراعي، هذا فضلا عن تنويع المنتج الزراعي بدرجة أكبر مع التوسع في الاستثمار في الصناعات المرتبطة بالزراعة في تلك المناطق.[1]

1. 1. 2. البطالة الاختيارية

وتحدث البطالة الاختيارية عندما يقوم الفرد القادر على العمل والراغب فيه برفض فرص العمل المتاحة أمامه، أملا في الحصول على وظيفة أفضل، ويقصد بالوظيفة الأفضل، دخل أكبر أو وظيفة تتناسب مع مستوى تعليمه وتدريبه ومهاراته.[2]

ويمكن توضيح البطالة الإجبارية والبطالة الاختيارية بيانيا كما يلي في الشكل التالي:

الشكل رقم (02- 02): البطالة الإجبارية والبطالة الاختيارية

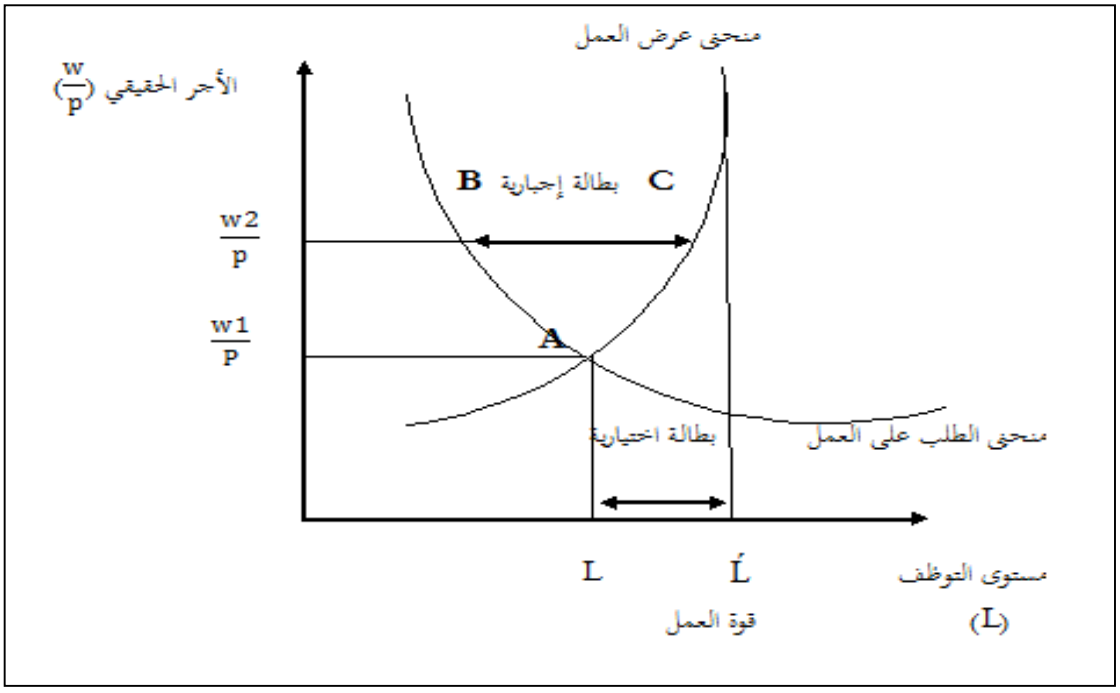

المصدر: السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2008، **ص** 325.

[1] السيد محمد أحمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا ، مرجع سابق، ص 324.

[2] حمدي أحمد العناني ، **اقتصاديات المالية العامة ونظام السوق (دراسة في اتجاهات الإصلاح المالي والاقتصادي)**، مرجع سابق، ص ص287- 293.

2. البطالة المقنعة

تتمثل البطالة المقنعة ي وجود أعداد من العاملين في بعض القطاعات دون أن يترتب على وجودهم ناتج صافي أو إضافي، كما قد يترتب على توظيفهم نقص الناتج الكلي، وبالتالي، تكون إنتاجياتهم الحدية في الحالة الأولى صفرا وسالبة في الحالة الثانية، أي أنهم في حالة عمالة ظاهريا فقط، ويمكن توضيح ظاهرة البطالة المقنعة هذه من خلال دالة الإنتاج في الأجل القصير، وذلك كما هو موضح في الشكل التالي.

الشكل رقم (02- 03): البطالة المقنعة من خلال دالة الإنتاج قصيرة الأجل

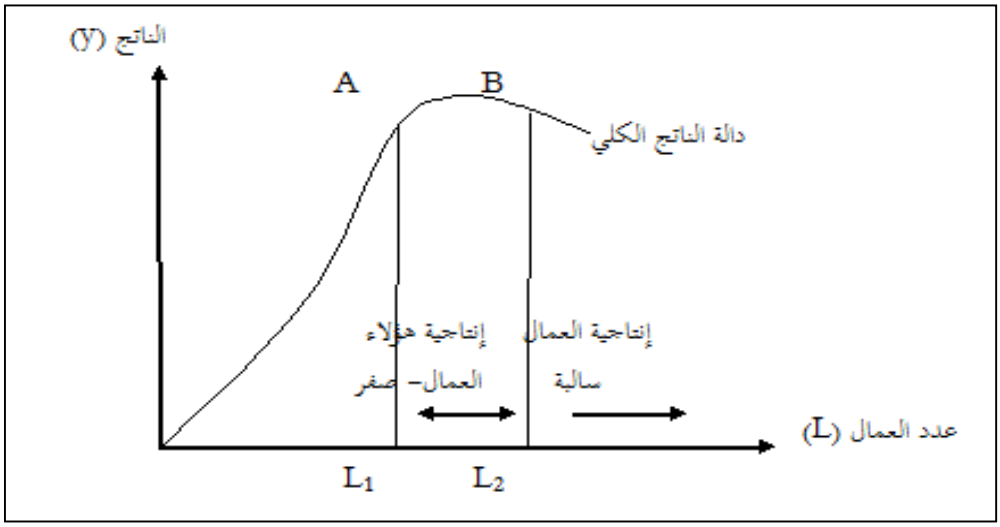

المصدر: السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2008، ص 326.

يتضح من هذا الشكل، أنه مع زيادة وحدات عنصر العمل وفي ظل ثبات عوامل الإنتاج الأخرى أو زيادتها بمعدل أقل يزداد الناتج الكلي في البداية بمعدل متزايد، ثم بعد ذلك يزيد بمعدل متناقص حتى يصل الناتج الكلي إلى أقصاه عند المستوى (L_1) من التوظيف، وبعد هذا لمستوى فإن أي زيادة في عدد العمال لا تضيف إلى الناتج الكلي أي شيء، وبالتالي تكون إنتاجية العمال الإضافيين مساوية للصفر وذلك من خلال المسافة (A-B) على دالة الإنتاج أ فيما بين عدد العمال (L_2 -L_1) وأي زيادة في عدد العمال عن ذلك يقل الناتج الكلي، ولذا تكون الإنتاجية الحدية للعمال الإضافيين بعد (L_2) سالبة، وسحب هؤلاء العمال يترتب عليه زيادة الناتج الكلي، ولذا تتمثل البطالة المقنعة في العمال الذين يعملون ولكن إنتاجيتهم صفر خلال المسافة (A B)أو سالبة فيما بعد النقطة (B) على دالة الناتج الكلي.

وتزداد البطالة المقنعة في البلاد النامية في القطاع الزراعي بسبب الزيادة السكانية في الريف ونظام العائلة الممتدة فيه، وكذلك في قطاع الخدمات الحكومية لأسباب اجتماعية وسياسية.

وتعد ظاهرة البطالة المقنعة من أصعب أنواع البطالة من حث التعامل معها أو علاجها، وذلك أنه لا سبيل لعلاجها إلا بخلق مجالات جديدة للإنتاج يصاحبها فرص عمل حقيقية تستوعب فائض العمل في الأعمال المنتجة، وذلك من خلال إجراء تغيير في بنيان الاقتصاد الوطني والتنويع في هيكله الإنتاجي.[1]

2. آثار البطالة

يترتب على البطالة العديد من الآثار السلبية سواء على مستوى الأفراد العاطلين أو على مستوى المجتمع ككل، ولعل أهم هذه الآثار يتمثل في: [2]

2. 1. الآثار الاقتصادية

يترتب على البطالة إهدار لجزء من المجتمع، ومن ثم انخفاض مستوى الناتج بمقدار ما كان يساهم به هؤلاء العاطلين، فضلا عن أن زيادة حجم البطالة بالمجتمع يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات بدون أن تقابله زيادة ملموسة في لعرض الكلي منها، مما يؤدي إلى زيادة معدلات التضخم، وهذا الأمر بدوره يعوق عملات التنمية بسبب عدم الاستقرار الاقتصادي، كما يترتب على البطالة زيادة حدة العجز في ميزانية الدولة بسبب انخفاض إيرادات الدولة من الضرائب نتيجة لانخفاض الدخول، فضلا عن زيادة مدفوعاتها في صورة تقديم إعانات البطالة أو الدعم لتوفير الضروريات لهؤلاء العاطلين.

2. 2. الآثار الاجتماعية

يشعر المتعطلون باليأس والإحباط وعدم الانتماء، مما يترتب عليه العديد من الانحرافات الاجتماعية والأخلاقية وارتفاع معدلات الجريمة مثل: القتل والسرقة وخاصة في الدول النامية التي لا تقدم إعانات بطالة للعاطلين خلال فترة تعطلهم، بالإضافة إلى فقدان العاطلين للخبرات والمعرفة التي اكتسبوها خلال فترة التعليم والتدريب أو الخبرة من الأعمال السابقة وبخاصة في حالة استمرار التعطل لفترة زمنية طويلة، كما أنها تؤدي إلى مزيد من الاختلال في توزيع الثروات فيما بين الأفراد، ومن ثم زيادة حدة التفاوت الطبقي بين أفراد المجتمع.

2. 3. الآثار السياسية

يترتب على انتشار البطالة وتزايدها في أي مجتمع تهديدا لاستقراره السياسي والاجتماعي، وخاصة عندما تطول فترة التعطل، مما يساعد مع انخراط المتعطلين في مجموعات إرهابية بهدف الضغط على الحكومات حتى توفر لهم العمل والحياة الكريمة، وتوجد علاقة طردية بين زيادة معدلات البطالة في المجتمع ومستوى الإرهاب والانقلابات السياسية كما هو مشاهد حاليا في العديد من الدول النامية.

---

[1] السيد محمد أحمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، مرجع سابق ، ص 327.

[2] محمد فوزي أبو السعود، علي عبد الوهاب النجا، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، مكتبة الوفاء القانونية، 2006، مصر، ص 273.

المطلب الثالث: دور السياسة المالية في الحد من البطالة

للسياسة المالية أثر واضح وجلي في التأثير على معدلات البطالة، فمن خلالها أدواتها يمكن التأثير في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، وبالتالي توفير مناصب شغل حسب احتياجات السوق، مع مراعاة الظروف الاقتصادية الحالية للبلد.

1. أثر النفقات العامة على البطالة (التوظيف التشغيل)

تهدف معظم السياسات الاقتصادية في عصرنا الحاضر إلى محاربة البطالة، وزيادة التشغيل بغية الوصول إلى العمالة الكاملة، وتتحقق هذه الأخيرة إذا لم ترتفع البطالة عن المعدلات الطبيعية لها، ويرجع السماح بهذه النسبة إلى سوء تنظيم العمل، مما يتطلب فترة معينة ليجد العامل الوظيفة التي تتفق وكفاءاته، ويختلف معدل البطالة الطبيعية من اقتصاد إلى آخر حسب ظروف كل اقتصاد، ويمكن إبراز اثر النفقات العامة على التشغيل (التوظيف) من خلال استعمال هذه النفقات في التوظيف في القطاع العمومي، وهذه النفقات تكون على شكل أجور أو مرتبات، وذلك يؤدي إلى تنامي حجم القطاع العام، وزيادة التكاليف المالية للدولة.

كما يمكن التأثير على التشغيل من خلال النفقات العامة عن طريق استثمار هذه الأموال، وبالتالي خلق مناصب شغل جديدة وزيادة الإنتاج الوطني، وهذا ما اهتم به كينز في معالجته لموضوع البطالة وأسبابها، حيث انتقد الفكر الكلاسيكي القائم على أن العرض هو الذي يخلق الطلب، وأن علاج البطالة لا يأتي إلا بمضاعفة الإنتاج، داعيا إلى التركيز على زيادة الإنفاق الحكومي الكفيل حسب رأيه بزيادة الإنفاق الكلي، ودفع المنتجين إلى التفاؤل في توقعاتهم، وهذا ما ينعكس إيجابا في مواجهة انخفاض الطلب وانتشار البطالة.[1]

ويمكن للحكومة تحقيق هذه الزيادة عن طريق إحداث تغيرات في سياسة الإنفاق العام تبعا لتغير سياسة الإنفاق الخاص الفردي بما يكفل تحقيق المزيد من العمالة، ففي فترة الرخاء عندما يزداد الإنفاق الخاص إلى درجة تهدد بالتضخم، تلجأ الدولة إلى الحد من إنفاقها، لكن في فترة الكساد تلجأ الدولة إلى زيادة الإنفاق العام لتعويض النقص الحاصل في الإنفاق الخاص، وتوجد عدة نظريات للإنفاق العام التي تهدف إلى زيادة التشغيل وتحقيق التوظيف الكامل والتي نذكر منها:

1. 1. نظرية المشروعات العامة

وتستند هذه الفكرة ذات الصيغة الإنتاجية إلى أن الكساد هو انحراف أو عدم توازن مؤقت، وأن مستوى الاستثمار العام يجب أن يتكيف تبعا لحجم الاستثمار الخاص، ودعاة فكر المشروعات العامة يرون ضرورة إعداد دراسات لمختلف المشاريع في فترات التوظيف الكامل، كي يمكن تنفيذها في فترات الكساد، كما

[1] عبد المنعم فوزي، مرجع سابق، ص ص 60- 63.

تستند هذه النظرية على أن الاستثمار الخاص يتعرض إلى موجات من عدم الاستقرار الطبيعي التي يمكن تفاديها، ولذلك يلزم مقابلتها وتعويضها بزيادة الاستثمار العام بحيث يضاد الاتجاه الأول (نقص الاستثمار الخاص)، فلو زاد الاستثمار الخاص لجأت الدولة إلى تخفيض الاستثمار العام، وبالعكس إذا نقص الاستثمار الخاص لجأت إلى زياد الاستثمار العام.

ولو تم التمعن فيما تنطوي عليه فكرة المشروعات العامة لتوضح أن تأجيل التوسع في الاستثمار العام مسألة يكتنفها الكثير من الصعاب، إذ قد تدعو الحاجة أحيانا إلى القيام ببعض المشروعات الإنشائية أو الإنتاجية العامة في فترة يسودها مستو عال من مستويات التوظيف، بل إن معظم الإنفاق على المشروعات العامة يتم في فترات الرخاء، كذلك فإنه قد يكون من المتعذر إيقاف المشروعات العامة لو كانت فترة الكساد قصيرة، ومن ثم يتحتم الاستمرار في تنفيذها.[1]

2.1 . دفع قوة شرائية عامة في الاقتصاد الوطني (إنفاق المضخة)

والدعاة لهذا النوع من الإنفاق يؤمنون أيضا بأهمية المشروعات العامة، ولكنهم يرون- نتيجة لبطء تحقق آثار المشروعات العامة على مستويات استهلاك والعمالة – ضرورة قيام الحكومة بتدبير الأموال فورا ومنحها لأولئك الأفراد الذين هم على استعداد تام لإنفاقها دون تردد، ويضيفون إلى ذلك أنه متى أخذ برنامج المشروعات العامة يشق طريقه نحو النور فإنه يمكن حينئذ تخفيض حجم الأرصدة النقدية المباشرة للمستهلكين.

وتقوم فكرة دفع قوة شرائية عامة في الاقتصاد الوطني على الاعتقاد بأن كما صغيرا من الإنفاق الحكومي في الوقت المناسب وبالكيفية المناسبة سوف يزيد من تيار الدخل في القطاع الخاص، فالكساد فترة مؤقتة يمكن تقصير أمدها ومتاعبها عن طريق التوسع في الإنفاق الحكومي، وهكذا فتيار الدخل الإضافي الذي يتولد عن دفع الحكومة لقوة شرائية عامة في الاقتصاد الوطني يمكن القطاع الخاص من توظيف كل عوامل الإنتاج.

وهذا النوع من الإنفاق لا يقتضي بالضرورة أي يكون صغير الحجم، فقد يكون إنفاقا ضخما، وإنما يشترط قصر المدة التي تقوم فيها الحكومة بالتوسع في الإنفاق.[2]

[1] عبد المنعم فوزي، مرجع سابق، ص61.

[2] المرجع نفسه، ص 62.

3.1 . الإنفاق التعويضي

نشأت فكرة الإنفاق التعويضي نتيجة فشل برامج الإنفاق السابقة –الاستثمارية والاستهلاكية- في توليد الشعلة التي تمكن القطاع الخاص من استمراره في توظيف عوامل الإنتاج دون مساعدة ما يتلقاها من توسع الحكومة في إنفاقها العام، وعادة ما يقاس الحجم المرغوب فيه من الإنفاق التعويضي بالفرق بين مقدار المدخرات المتوقعة من الدخل الوطني الذي يمثل توظيفا كاملا للموارد في المجتمع ومقدار فرص الاستثمارات الجديدة المتوقعة، ففي كل الظروف نجد أن تيار الإنفاق الكلي غير كاف للإبقاء على حجم العمالة ومن ثم تكون عوامل الإنتاج غر موظفة توظيفا كاملا ما لم يتم زيادة الدخل عن طريق الإنفاق الحكومي التعويضي.

وهكذا يتضح أن برامج الإنفاق الحكومية من النوع السابق ذكره قد تستمر لمدة غير محدودة، وجدير بالذكر أن هذه البرامج قاصرة عن مشكلة تضخم المدخرات بالنسبة لفرص الاستثمار خلال فترات التوظيف الكامل.

وإنه لا يبدو أن الإنفاق الحكومي التعويضي يجب أن يعمل على زيا الحكومي التعويضي يجب أن يعمل على زيادة القوة الشرائية في أيدي ألئك الأفراد في فئات الدخل الدنيا، إن أردنا لهذا الإنفاق أن يؤتي أكله ويحقق الأهداف المرجوة منه، وعيه فلإنجاح برامج الإنفاق التعويضي، وكذا برامج المشروعات العامة وإنفاق المضخة، أن يتم تمويل هذه البرامج عن طريق عمليات الاقتراض الحكومي.[1]

2. أثر الضرائب في تحقيق مستويات عالية من التوظيف

من المعلوم أن حجم العمالة الكلية في المجتمع مرتبط ارتباطا وثيقا بحجم الإنفاق الكلي على الاستثمار والاستهلاك، مما يترتب عليه أن أية ضريبة تقلل من الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي الكلي تعمل على خفض العمالة والأثمان بالتالي، وواضح أن الحكومة تستطيع فرض العديد من أنواع الضرائب، والتي ربما يتعذر على الحكومة –مهما بلغ حرصها- أن تدرأ عن المجتمع ما قد يتبعها من آثار غير مرغوب فيها على حجم العمالة في القطاع الخاص، ويمكن توضيح ذلك بتحليل طائفتين من أنواع الضرائب تبعا لمستوى الدخل الذي ينصب عليه عبؤها.

فالضرائب على الأفراد في فئات الدخل الدنيا تعمل على الإقلال من الإنفاق الخاص على السلع والخدمات التي جرت العادة على استهلاكها في ظل مستوى معيشي معين، ولو أن الحكومة غالبا ما تسارع في مثل هذه الحالة إلى إنفاق حصيلة هذه الضرائب بكيفية مماثلة للأفراد فيما لو قدر لهم الاحتفاظ بتلك الأموال.

[1] عبد المنعم فوزي، مرجع سابق، ص63.

أما الضرائب على الأفراد في فئات الدخل العليا فإنها تعمل على الإقلال من المدخرات الخاصة مما قد يؤدي بدوره إلى رفع أسعار الفائدة، وخفض الإنفاق الاستثماري الخاص (وذلك مع افتراض بقاء الكفاية الحدية لرأس المال على ما هي عليه)، هذا ومن المحتمل أن تسارع الحكومة في مثل هذه الحالة أيضا إلى زيادة حجم إنفاقها بما يعوض ولو قليلا من هبوط في مستوى النشاط الاقتصادي الكلي.

وواضح أن الضرائب إذا ما فرضت بأسعار مرتفعة على نواتج صناعة معينة، فإنها تنقص ولا شك من حجم العمالة في تلك الصناعة، كذلك فإن الضرائب التي تزيد من تكلفة العمل قد تشجع على الإكثار من استخدام الآلات وإحلالها محل العمال، خاصة إذا ما كان هناك تفاوت في أسعار الضريبة من صناعة إلى صناعة أو من مؤسسة إلى أخرى، وأنه ليس بخفي أن الضرائب التي تزيد من تكاليف إنتاج سلع معينة تعمل على تشجيع العمالة في الصناعات التي تنتج سلعا بديلة في الوقت الذي تعمل فيه على خفض العمالة في الصناعات الخاضعة للضريبة.[1]

المبحث الثالث: أثر السياسة المالية على التضخم

التضخم هو عبارة عن مشكلة قد تصيب البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء، وهو حصيلة لمجموعة من العوامل والأسباب التي تساهم في تغذية الضغوط التضخمية، والتي تتباين من دولة إلى أخرى تبعا لدرجة تقدم هذه الدولة وكذا أرضيتها الاقتصادية، وهذا الاختلاف في الأسباب المنشئة للتضخم يؤدي بدوره إلى اختلاف أثاره.

المطلب الأول: عموميات حول التضخم

من خلال هذا المطلب سيتم تعريف التضخم، قياسه، بالإضافة إلى الأسباب المؤدية لحدوثه.

1. تعريف التضخم

- التضخم في معناه البسيط هو "الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار، ويقصد بالمستوى العام للأسعار متوسط أسعار جميع السلع والخدمات في المجتمع مقارنة بمتوسط أسعار هذه السلع في سنة معينة يطلق عليها **سنة الأساس**، لذا يعتبر المستوى العام للأسعار مؤشرا لاتجاهات الأسعار هبوطا وصعودا".[2]

- يشير مفهوم التضخم إلى "الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار عبر الزمن، أما معدل التضخم فيعبر عن معدل (نسبة) التغير في المستوى العام للأسعار".[3]

---

[1] عبد المنعم فوزي، مرجع سابق، ص 205.

[2] حمدي أحمد العناني، **اقتصاديات المالية العامة ونظام السوق (دراسة في اتجاهات الإصلاح المالي والاقتصادي)**،مرجع سابق، ص 281.

[3] طالب محمد عوض، مرجع سابق، ص 163.

- التضخم هو الارتفاع في المستوى العام للأسعار وليس ارتفاع أسعار بعض السلع (ارتفاعا يولد ارتفاعات أخرى).[1]

- يعرّف التضخم على أنّه: "حركة صعودية ذاتية للأسعار ناجمة عن فائض الطلب الكلي عن قدرة العرض الكلي، وعن الاختلالات التي تحدث في الاقتصاد الوطني"[2].

- ينشأ التضخم: "نتيجة عدم التوازن بين الإنتاج العام والاستهلاك والادخار والاستثمار، ونتيجة لضعف الطاقات الإنتاجية في الاقتصاد الوطني"[3].

- للتضخم شرطين أساسين لا بد من توافرهما في المجتمع هما:

- ضرورة ارتفاع أسعار معظم السلع والخدمات في المجتمع، بما يضمن ارتفاع المستوى العام للأسعار، بينما إذا كان هناك ارتفاع في أسعار بعض السلع أو عدد محدود منها فأنه لا يعد تضخما، لأنه قد يكون هذا الارتفاع خاص بظروف تتعلق بإنتاج هذه السلع لظروف طبيعية مؤقتة كما هو الحال في ارتفاع أسعار بعض السلع الزراعية بسب وجود عجز في إنتاجها، وسرعان ما يختفي هذا الارتفاع باختفاء سببه، كما أن ارتفاع أسعار بعض السلع قد يقابله انخفاض في أسعار مجموعة أخرى من السلع، ومن ثم لا يرتفع المستوى العام للأسعار.
- أن يتسم الارتفاع في المستوى العام للأسعار بصفة الاستمرارية، أي يكون على المدى الزمني الطويل، وبالتالي، فإن ارتفاع المستوى العام للأسعار بسبب ظروف طارئة أو عارضة في أحد الفصول أو أحد السنوات لا يعد تضخما لأنه يتسم بصفة الاستمرارية.

2. قياس التضخم

لقياس التضخم يمكن يمكن الاعتماد على بعض المؤشرات، والتي منها:

1.2 . مؤشر سعر المستهلك

ويسمى هذا المؤشر أيضا بمؤشر تكلفة المعيشة، وذلك لربطه بالدخول الحقيقية للمستهلكين.

يمكن تعريف هذا المؤشر على أنه الرقم الذي يعكس التغير في مستوى أسعار السلع والخدمات التي تقوم بشرائها الأسر في المناطق الحضرية.[4]

---

[1] Janine Bremoud, Alain Geledan, **Dictionnaire Economique et sociale**, hatier, France, 1981 p 212.

[2] محمد مروان السمان وآخرون، مرجع سابق، ص320.

[3] حسين بن سالم جابر الزبيدي، **التضخم والكساد** ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص33.

[4] حمدي أحمد العناني، **اقتصاديات المالية العامة ونظام السوق (دراسة في اتجاهات الإصلاح المالي والاقتصادي)**، مرجع سابق، ص 282.

ويعكس مؤشر سعر المستهلك التغيرات التي تحدث في أسعار سلة السوق، وبذلك يمكن وضع وبذلك يمكن وضع مؤشر واحد لكافة السلع والخدمات التي تضمها السلة، كما ويمكن بناء عدة مؤشرات، يعكس كل واحد منها مجموعة من هذه السلع والخدمات، سواء كانت هذه المجموعة تدل على تشكيلة قطاعية لمجوعة من النشاطات كسلع زراعية أو خدمات توزيعية، أو تتناول تصنيفا إقليميا، أو حسب المدن حيث يعطى مؤشر واحد لكل إقليم أو لكل مدينة.

ويحدد مؤشر سعر المستهلك، كما يلي:

$$\text{معدل التضخم} = \frac{\text{المستوى السنوي العام لأسعار لسنة المقارنة} - \text{المستوى السنوي العام للأسعار لسنة الأساس}}{\text{المستوى السنوي العام للأسعار لسنة الأساس}} \times 100$$

وينتقد هذا المؤشر لأنه ينحصر في أسعار عدد من السلع والخدمات، ولا يشمل كافة السلع والخدمات التي تدخل في مشتريات غالبية المستهلكين، وبالتالي فإن الناتج لا يعكس حركات أسعار تتباين من حيث الاتجاه و/أو المعدل، وبذلك ينفصل التحليل الجزئي لواقع أسعار بعض المنتجات أو الأسر مع التحليل الكلي لحركة المستوى العام للأسعار، وبالتالي لا يساعد (المؤشر المعتمد) على استخدام تغييرات السعار لتمييز مستويات التفاوت في الكفاءة النوعية للمنتجات بالقياس.[1]

2 .2 . مؤشر السعر المرجح

جاءت أهمية تقدير الرقم القياسي المرجح كونه يعطي أوزانا نسبية مختلفة لكل سلعة تدخل في حساب التضخم من خلال قياس التغير في المستوى العام للأسعار، ويمكن التعبير عن الوزن النسبي إما بتقدير الكميات المستهلكة من كل سلعة أو بتقدير الأهمية النسبية في ميزانية الأسرة لجميع السلع والخدمات بحسب بيانات الدخل ونفقات الأسرة.[2]

2 .3. مؤشر سعر المنتج

ويطلق عليه أيضا بمؤشر سعر الجملة وهو يشبه مؤشر سعر المستهلك إلا أنه يختلف عن الأخير في إهمال أسعار الخدمات وعدم قياس أسعار الاستلام من قبل أصحاب الأعمال، وزيادة في الدقة يعتمد الأوزان الثابتة حسب الأهمية النسبية للنشاطات المختلفة أو التشنجات المنتجين ضمن قطاعات معينة.

[1] هوشيار معروف، **تحليل الاقتصاد الكلي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص 197.

[2] جهاد أحمد أبو السندس، عبد الناصر طلب نزال الزيود ، مرجع سابق، ص211

2. 4. مخفض السعر الضمني للناتج GDP

ويحتسب هذا المؤشر الناتج الحقيق باستخدام العلاقة التالية:

$$\frac{\text{GDP الاسمي}}{\text{مؤشر السلاسل الزمنية}} \times 100$$

أو يحدد من خلال نسبة الإنتاج بالعملة الجارية إلى الناتج بالعملة الثابتة، فيتم تخفيض مستقل لكل مكون من مكونات الناتج بمؤشر سعري ملائم (لهذا المكون) ثم يتم تجميع المكونات المخفضة.

وعليه يكون المؤشر متوسط متحرك مخفض يحسب بمتتاليات هندسية لسلاسل أوزان لمقارنة كافة السلع النهائية خلال سنة معينة مع أسعار هذه السلع في سنة الأساس.[1]

3. أسباب التضخم

توجد أسباب عديدة تفسر موضوع التضخم، فالبعض يرى أن التضخم هو ظاهرة نقدية، والبعض يرى أن زيادة الطلب الكلي في ظروف التوظف الكامل من أهم أسباب التضخم، بينما يرى البعض الآخر أن نقص العرض الكلي هو من أهم أسباب التضخم، وسوف يتم عرض هذه الأسباب بشيء من التفصيل كالتالي:

1.3 . زيادة العرض النقدي

يرى الاقتصادي الشهير "ميلتون فريدمان" أن التضخم دائما وفي كل الأحوال ظاهرة نقدية، فيرى فريدمان أن التغيرات في العرض النقدي هي المصدر الرئيسي للتغيرات في الأسعار ومن ثم حدوث التضخم، وبالتالي فإن علاج التضخم من وجهة نظر فريدمان إنما يتمثل في محاولة تخفيض معدلات نمو العرض النقدي إلى مستويات منخفضة، ويقرر فريدمان بأنه في كل حالة يمر فيها بلد ما بمعدل تضخم غاية في الارتفاع ولفترة ممتدة من الزمن فإن معدلات النمو في العرض النقدي لهذا البلد يكون أيضا غاية في الارتفاع.[2]

[1] هوشيار معروف، مرجع سابق، ص 197.

[2] محمدي فوزي أبو السعود، مرجع سابق، ص 202.

2.3 . زيادة الطلب الكلي

ويطلق على هذا النوع من التضخم "تضخم جذب الطلب" فالمعلوم أن أهم مكونات الطلب الكلي، إنما تتمثل في كل من الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري والإنفاق الحكومي، والإنفاق الخارجي (صادرات – واردات).

فإذا حدثت زيادة معينة من الإنفاق الحكومي مثلا، فسوف يترتب عليها انتقال منحنى الطلب الكلي بالكامل إلى جهة اليمين ومع ثبات منحنى العرض الكلي ترتفع الأسعار ومن ثم يحدث التضخم.[1]

ويمكن توضيح مفهوم تضخم جذب الطلب بيانيا كما في الشكل التالي:

الشكل رقم (02- 04): تضخم جذب الطلب

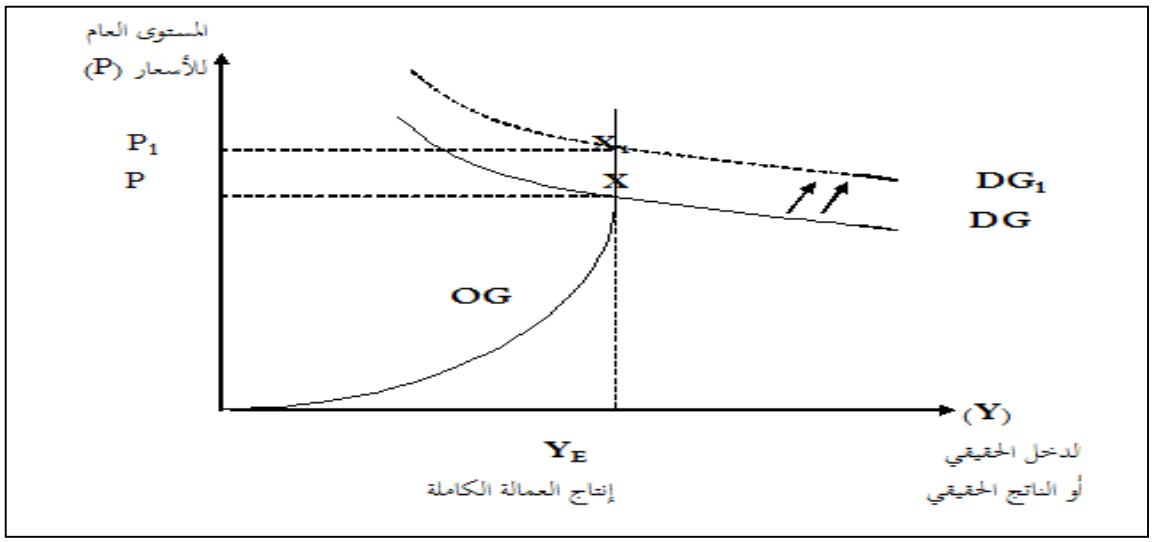

- **المصدر:** هوشيار معروف، **تحليل الاقتصاد الكلي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص 198.

في الشكل السابق يتحقق التوازن المبدئي للاقتصاد الوطني عند النقطة (X) وهي نقطة تقاطع منحنى الطلب الكلي (DG) ومنحنى العرض الكلي (OG)، وعند ذلك الوضع التوازني تحدد لنا كل من المستوى التوازني للأسعار (P) ومستوى الناتج التوازني (X) المقابل لمستوى إنتاج العمالة الكاملة.

وإذا تم افتراض حدوث زيادة في الإنفاق الحكومي فإن أثر ذلك سيتمثل في انتقال منحنى الطلب الكلي إلى جهة اليمين متخذا الوضع DG_1 ويتحقق التوازن عند مستوى أسعار أعلى (P_1) ولكن مع ثبات مستوى الناتج عند (Y_E)، ومن هنا فإن تضخم جذب الطلب يعني زيادة الطلب الكلي عند مستوى التوظيف الكامل أو العمالة الكاملة.[2]

[1] هوشيار معروف، مرجع سابق، ص 197.

[2] المرجع نفسه، ص 199.

3. 3. نقص العرض الكلي

ويطلق على هذا النوع من التضخم "تضخم دفع التكاليف"، ويمكن توضيح هذا المفهوم بالشكل البياني التالي:

الشكل رقم (02- 05): تضخم نقص العرض الكلي (تضخم دفع التكاليف)

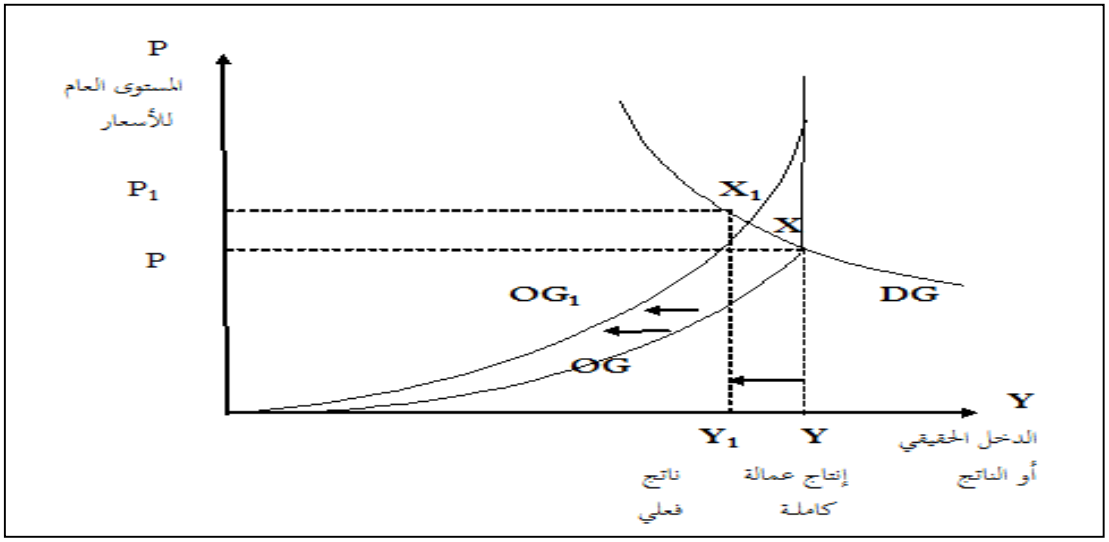

المصدر: محمد فوزي أبو السعود، **الاقتصاد الكلي مع التطبيقات**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2014، ص20.

في الشكل السابق بفرض أن التوازن المبدئي للاقتصاد الوطني قد تحقق عند النقطة التوازنية (X) حيث تقاطع منحنى العرض الكلي مع منحنى الطلب الكلي وتحدد لنا بالتالي مستوى الأسعار التوازني (P) ومستوى الناتج التوازني (Y) والذي يمثل إنتاج العمالة الكاملة، فإذا افترضنا حدوث ارتفاع في تكاليف الإنتاج أدى ذلك إلى نقص العرض الكلي ومن ثم انتقاله إلى جهة اليسار وتقاطعه مع منحنى الطلب الكلي عند النقطة التوازنية الجديدة (X_1) والتي تحدد مستوى توازني مرتفع للأسعار (P_1) ولكن مع انخفاض مستوى الناتج عن مستوى العمالة الكاملة بما يعني زيادة معدلات البطالة، وهنا نكون بصدد ظاهرة الكساد التضخمي والتي تعني أن الاقتصاد يعاني من وجود بطالة وتضخم في آن واحد، فهناك معدل تضخم مرتفع متمثل في ارتفاع المستوى العام للأسعار في نفس الوقت الذي يوجد فيه معدل بطالة مرتفع متمثل في زيادة معدلات البطالة عن المعدلات الطبيعية.[1]

[1] محمدي فوزي أبو السعود، مرجع سابق، ص 204.

3. 4. التضخم الخارجي أو المستورد

ولا ينشأ هذا التضخم داخل حدود اقتصاد الدولة ولا يكون نتيجة للتفاعلات الاقتصادية المحلية، وإنما يستقبل الاقتصاد المحلي التضخم من خلال الاقتصاد الخارجي، والذي غالبا ما تتأثر به الدول الصغيرة والضعيفة وذات الاقتصاد المفتوح والتي تعتمد في معظم سلعها النهائية على الاستيراد.[1]

3. 5. التضخم المشترك

ينتج عن ارتفاع القوة الشرائية بزيادة حجم السيولة لدى الأفراد ويقابله عجز في حجم الناتج الكلي من السلع والخدمات أو ثباته عن تلبية الطلب الكلي المتزايد هذا من ناحية، ويشترك بنفس الوقت حصول زيادة في تكلفة عنصر أو أكثر من عناصر الإنتاج مما تزيد من ارتفاع المستوى العام للأسعار بشكل كبير ومستمر.[2]

المطلب الثاني: أنواع التضخم والتأثيرات الاقتصادية له

يمكن التمييز بين أنواع مختلفة من التضخم، وهي مترابطة ومتشابكة، ويمكننا الاعتماد على عدد من المعايير والأسس لتبيين الاختلاف الجوهري بينها، ويتبع هذه الأنواع من التضخم آثار متباينة تلقي بظلها على الاقتصاد.

1. أنواع التضخم

للتضخم أنواع كثيرة ومتعددة، وهي تختلف حسب القطاع، أو حسب درجة التشغيل في الاقتصاد الوطني، او إشراف الدول أو مصدر التضخم ...الخ، وهذا كالتالي:

1. 1. حسب القطاع الذي يحدث فيه التضخم

يفرق الاقتصادي كينز، وفقا لهذا المعيار، بين نوعين من التضخم، ويستند في إجراء هذا التمييز إلى القطاع الذي يحدث فيه التضخم، فهو يقسم التضخم إلى نوعين:[3]

- التضخم السلعي

وهذا النوع من التضخم يصيب قطاع صناعات الاستهلاك، وهو يعبر عن زيادة نفقة إنتاج السلع الاستثمارية على الادخار.

---

[1] هيثم الزعبي، حسن أبو الزيت، **أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص141.

[2] جهاد أحمد أبو السندس، عبد الناصر طلب نزال الزيود،مرجع سابق، ص 218.

[3] وضاح نجيب رجب، **التضخم والكساد الأسباب والحلول**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 38.

- التضخم الرأسمالي

وهو التضخم الذي نشأ في سوق أو قطاع سلع الاستثمار، عندما يحقق المنتجون في صناعات سلع الاستثمار أرباحا عالية.

1. 2. التضخم حسب درجة التشغيل في الاقتصاد الوطني

حسب هذا المعيار يمكن التمييز بين نوعين من التضخم، هما: [1]

- التضخم غير الحقيقي

هو ذلك الارتفاع في الأسعار، الذي يحدث قبل الوصول إلى مرحلة التشغيل الكامل في الاقتصاد، حيث ترتفع الأسعار مع زيادة الطلب الفعلي، وزيادة حجم التشغيل، أي أن زيادة الطلب الفعلي تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات المتاحة للشراء، مصحوبة بارتفاع في مستوى الأسعار، وهذا الارتفاع في الأسعار ليس ضارا، ولذلك يطل عليه أحيانا التضخم الجيد، الذي يشجع المستثمرين ورجال الأعمال على زيادة الاستثمار.

- التضخم غير الحقيقي

ويطلق على الارتفاع في الأسعار، الذي يحدث بعد وصول الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل، حيث لا يصاحب الزيادة في الطلب الفعلي، زيادة في الناتج الوطني وفي التشغيل، أي زيادة في السلع والخدمات، المتاحة للشراء، وذلك لانعدام مرونة عرض المنتجات، مما يسبب ارتفاعا ضارا في مستوى الأسعار.

ويكمن الفرق الجوهري بين نوعي التضخم، في أن التضخم الحقيقي يحمل في طياته ضررا كبيرا، يصيب الأفراد ذوي الدخل المنخفض والثابت، ويعيد توزيع الدخل الوطني لصالح الطبقة ذات الدخل غير المحدود، إذ لا يصاحب الزيادة في الأسعار أية زيادة في حجم التشغيل والناتج، أما شبه التضخم، أو التضخم غير الحقيقي، فلا يحمل في طياته ضررا كبيرا، حيث يعتبر الارتفاع في مستوى الأسعار، هو الثمن الذي يدفعه المجتمع ، إذا ما أراد مزيدا من الإنتاج والعمالة والتشغيل.

[1] محمد مروان السمان وآخرون، مرجع سابق، ص 326.

1. 3. حسب درجة إشراف الدولة على الأسعار

يفرق الاقتصاديين بين نوعين من التضخم، وفقا لهذا المعيار:[1]

- التضخم الصريح

وهو يتمثل في الشكل الظاهر للتضخم المتمثل في الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، ولا توجد أي محاولات لمنعه أو الحد من سرعته من قبل الحكومات.

- التضخم المكبوت

وهنا يكون الطلب الكلي على السلع والخدمات أكبر من العرض الكلي منها، ولكن تتدخل الحكومة وتثبت الأسعار بصورة قانونية، وبالتالي، لا يعبر عن نفسه في صورة ارتفاع في الأسعار بسبب التدخل الحكومي وتقييد الأسعار، وينعكس هذا النوع من التضخم في مظاهر عديدة لعل أهمها: اختفاء السلع من الأسواق، وظهور الطوابير أمام منافذ التوزيع، وظهور السوق السوداء، وإتباع نظام التقنين في توزيع السلع، والتدهور المستمر في تدهور السلع.

1. 4. حسب مصدر التضخم:

وفق هذا المعيار، يمكن التمييز بين:[2]

- التضخم المحلي

غالبا ما يحدث التضخم المحلي نتيجة للإفراط في الإنفاق المحلي مقارنة بما هو متاح من سلع، ويحدث الإفراط في الإنفاق المحلي نتيجة لعوامل مختلفة أهمها السياسات الحكومية التوسعية سواء المالية منها أو النقدية، فقد تلجأ الحكومة إلى الاقتراض المحلي (بيع السندات في السوق المفتوحة) لمقابلة التوسع في نفقاتها المتكررة والرأسمالية أو لتغطية العجز في ميزانيتها، وقد يكون مصدر التزايد في الإنفاق المحلي المغالاة في الاستهلاك الخاص أو التوسع في خطط الاستثمار بشكل مبالغ فيه نتيجة لقراءة خاطئة من قبل رجال الأعمال للمؤشرات السوقية.

- التضخم المستورد

في المقابل فإن التضخم المستورد يتغير بتغيرات الطلب الأجنبي على السلع المحلية، فالاقتصاديات المعاصرة مفتوحة على بعضها، وتلعب التجارة الخارجية فيها دورا رئيسيا متزايدا، وتؤثر تدفقات السلع عبر الدول وتغيرات حجمها مباشرة على الأسعار من خلال التأثير في الطلب الكلي، كما أن تدفقات رأس المال الدولية تؤثر بشكل غير مباشر على الأسعار المحلية، من خلال قنوات أسعار الفوائد وأسعار الصرف الأجنبي.

[1] محمد أحمد السريتي، على عبد الوهاب النجا، مرجع سابق، ص 302.

[2] طالب محمد عوض، مرجع سابق، ص 164.

1. 5. حسب حدة التضخم

حسب هذا المعيار، ينقسم التضخم إلى ما يلي:

- التضخم الجامح

في هذه الحالة فإن معدلا التضخم تخرج عن نطاق السيطرة وتصل إلى معدلات عالية جدا، مما يؤدي إلى أثار اقتصادية مدمرة، حيث يفقد الناس الثقة بالنقود والاقتصاد ويتوقف الناس عن استخدام النقود لأي غرض، ويتحول التبادل جزئيا أو كليا لنظام المقايضة.[1]

- التضخم المتقلب

ويتمثل هذا النوع، عندما ترتفع الأسعار بمعدلات كبيرة لفترة معينة، ثم تتدخل السلطات الحكومية والنقدية لتحد من هذا الارتفاع لفترة تالية أخرى ثم تعود الأسعار لترتفع من جديد بحرية وبمعدلات كبيرة فترة تالية أخرى ...وهكذا.[2]

- التضخم المعتدل

ويشمل المجالات التي تتزايد فيها الأسعار بشكل بطيء ومتوقع، حيث يأخذ معدل التضخم رقما منفردا، (أي أقل من 10%)، في هذه الحالة تحافظ النقود على قيمتها (قوتها الشرائية) وبالتالي يستخدمها الناس في تعاملاتهم متوسطة الأجل، وكذا في خزن القيمة (الادخار) وذلك لاطمئنانهم باستقرار قوتها المستقبلية.[3]

2. التأثيرات الاقتصادية للتضخم

ينظر الاقتصاديون إلى التضخم على أنه آفة اقتصادية خطيرة تستدعي المكافحة بكل الوسائل والسياسات الاقتصادية المتاحة، ويعود ذلك إلى ما يتركه التضخم من آثار اقتصادية سيئة على المؤشرات الاقتصادية الكلية وعلى المجموعات الاقتصادية المختلفة، وتنتج آثار التضخم عن التغيرات التي يسببها في هيكل الأسعار، مما يعني أن هذه الظاهرة يرافقها تغير في الأسعار النسبية الأمر الذي ينتج عنه آثار توزيعية وأخرى تتعلق بالإنتاج والكفاءة الاقتصادية ...الخ، وهذا كالتالي:

2. 1. الآثار التوزيعية

يحدث التضخم أثارا على الدخول والثروات من خلال تأثيره على القوة الشرائية لوحدة الدخل أو الثروة، فمن المعروف أن القوة الشرائية لوحدة الدخل أو الثروة السائلة تتناسب عكسيا مع معدلات التغير في الأسعار، وحيث أن الأفراد في الاقتصاد يمثلون دخولا وثروات على أشكال مختلفة (من حيث درجة السيولة)،

[1] طالب محمد عوض، مرجع سابق، ص163.

[2] محمد مروان السمان وآخرون، مرجع سابق ، ص 330.

[3] طالب محمد عوض، مرجع سابق، ص 164.

فإن التضخم يتضمن إعادة توزيع للدخل والثروة من فئة إلى أخرى، وعلى وجه التحديد فإن التضخم يؤثر على قيمة الثروة والدخل الحقيق بشكل يكسب المدنيين ويلحق الضرر بالدائنين، فالشخص المدين يترتب عليه إعادة دفع أقساط قرضه في المستقبل للدائن، وحيث أن التضخم يعني تزايد الأسعار عبر الزمن فإن المدين سيدفع أقساط قرضه في المستقبل للدائن، وحيث أن التضخم يعني تزايد الأسعار عبر الزمن فإن القيمة الحقيقية للديون والأقساط ستكون أقل في نهاية الفترة بسبب التضخم، مما يعني أن المدين سيدفع أقساطا أقل مقدرة بالسلع.

وفي نفس الوقت فإن الدائن سيقبض مدفوعات حقيقية أقل مقيمة بالسلع أيضا، لذلك فإن الأفراد يحجموا عن التعامل بالائتمان في حالات التضخم الشديد، ولكن إذا ما استمر التضخم لفترات طويلة بحيث يصبح متوقعا، فإن مؤسسات الائتمان (البنوك) تتوقع معدل التضخم وتضمنه في أسعار الفوائد التي تفترض أو تفرض على أساسها. [1]

2. 2. أثر التضخم على تدني كفاءة العملة

من المتعارف عليه أن للنقود وظائف متعددة، وأن من أهم وظائفها، ما يلي:

- وسيط للتبادل بما يحقق سرعة وسهولة المعاملات التجارية.
- مقياس لقيمة الأشياء.
- وسيلة للمدفوعات الآجلة.

والتضخم يؤثر تأثيرا كبيرا على أداء النقود وظائفها بكفاءة، وكلما كان التضخم مرتفعا كلما فقدت النقود أهليتها للقيام بوظائفها، وبالتالي عدم مقدرتها على قيامها كوسيط للمبادلة أو مخزون للقيم، أو وسيلة للمدفوعات الآجلة.

وعندما يجمح التضخم كثيرا يفقد العملة قوتها الشرائية العامة، وقد ينتهي الأمر بإبطال العملة وإصدار عملة جديدة محلها، وهذا ما حصل كثيرا على مر التاريخ.

إذن إذا اشتد الغلاء انخفضت قيمة النقود وسببت اضطرابا بين الدائنين والمدنيين، وبين البائعين والمشترين وبين المنتجين والمستهلكين، وشاعت الفوضى داخل الاقتصاد المحلي.

وقد يلجأ الناس إلى التخلي عن العملة المحلية الفاقدة للقيمة واللجوء إلى مقاييس أخرى للقيمة كالذهب وغيره، ذلك أن التضخم يعبث بمنظومة الأسعار النسبية بمعنى أن ارتفاع الأسعار لا يشمل السلع والخدمات جميعا بنسبة واحدة، فقد ترتفع أسعار طائفة من السلع والخدمات بسرعة كبيرة، في حين تتغير

[1] طالب محمد عوض، مرجع سابق، ص ص 173- 179.

أسعار طائفة ببطء، وتبقى أسعار بعض السلع والخدمات جامدة، على وفق مرونات الطلب السعرية، ولذلك هناك من يستفيد من التضخم المستمر وهناك من يتضرر.[1]

2. 3. أثر التضخم في تدني كفاءة الاقتصاد الوطني

يشوه التضخم هيكل الاستثمار من خلال تأثيره السلبي وأنواعه، وامتناع المستثمرين عن الاستثمار، والتوجه إلى بلاد أكثر أمنا اقتصاديا.

وبالتالي ينحاز الاستثمار إلى أشكال غير مفيدة حيث يتم توجيه الاستثمارات في غير مصلحة الاقتصاد الوطني. ويقتضي التضخم أن يلجأ الأفراد إلى استخدام مدخراتهم في غير مصلحة الاقتصاد الوطني، وذلك عن طريق الابتعاد عن توجيه الاستثمارات إلى القطاعات المنتجة واستثمارها في قطاعات المضاربة المالية أو العقارية، مما يضعف مجالات الاستثمار وأحجامه، بسبب ما يحدثه التضخم من تأثير سلبي على كل من التكاليف والإيرادات.

ويقلل التضخم من حجم المدخرات، وهي الأساس في الاستثمارات، كما أن التضخم يشوه الموارد، عن طريق التغيير في الأسعار بشكل كبير.

كما أن التضخم يعطي صورة غير حقيقية لحجم الأرصدة النقدية، وبالتالي يقدم صورة مغشوشة حول النمو في الاقتصاد الوطني، مما يضعف كفاءة الاقتصاد الوطني.

هذا عدا أن التضخم يفتح شهية الحكومات على المديونية، بما في ذلك من آثار سلبية على الاقتصاد، وأما تأثير التضخم على الدخل الوطني فإنه يعيد توزيع الدخل الوطني ين طبقات المجتمع وبطريقة عشؤائية، فأصحاب الدخول الثابتة والمحدودة هم المتضررون من التضخم، حيث أن دخولهم عادة ما تكون ثابتة، حتى وإن تغيرت فإنها تتغير ببطء شديد وبنسبة أقل من نسبة ارتفاع المستوى العام للأسعار، وأما أصحاب الدخول المتغيرة فدخولهم عادة ما تزيد من موجة التضخم، بل إنها في كثير من الحالات ترتفع بنسبة أكبر من نسبة ارتفاع المستوى العام للأسعار، هم المستفيدون من التضخم.[2]

2. 4. أثر التضخم على الإنتاج

ينتج عن التضخم آثار سلبية على الإنتاج، حيث أن التضخم أن التضخم يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وزيادة معدلات الأرباح للمنتجين، ولكن يلاحظ وجود تراجع في الأرباح الصناعية مع تزايد أرباح التجارة، مما يدفع المنتجين إلى التوجه نحو التجارة أكثر من الصناعة، فيعمدون إلى تخصيص قسم كبير من فوائضهم المالية للمضاربة، بدلا من الاستخدام المنتج للادخار.

[1] حسين سالم جابر الزبيدي، مرجع سابق، ص 85.

[2] المرجع نفسه، ص 86.

وكذلك انخفاض حجم القروض وثبات أسعار الفائدة، وزيادة الإصدارات النقدية، بسبب عجز الميزانية، يساهم بشكل مباشر في زيادة التضخم.

كما أن إجراءات الاستثمار لا تساهم في زيادة الإنتاج المادي الملموس، بل تزداد الخدمات والعمل التجاري، ويؤدي هذا إلى:

- نشوء صناعات استهلاكية خفيفة.
- زيادة الواردات على الصادرات.
- اختلال ميزان المدفوعات والاعتماد على القروض الخارجية.
- المتاجرة بالذهب والعملات الصعبة بدلا من الإنتاج الصناعي.[1]

2. 5. أثر التضخم على الأجور

يتفق أغلب الاقتصاديين أن أصحاب الدخول ينقسمون إلى:

- أصحاب الدخول الثابتة.
- أصحاب الأجور والمرتبات.

أما الفئة الأولى: أصحاب الدخول الثابتة: فهذه الفئة من أكثر فئات المجتمع، لذلك يتأثر القسم الكبير من أفراد المجتمع بالتضخم وانخفاض القوة الشرائية للعملة.

وأما أصحاب الفئة الثانية: أصحاب الأجور والمرتبات

تختلف هذه الفئة عن سابقتها، بأن أجورها ومرتباتها تتغير قليلا مع ارتفاع الأسعار، لأن أصحاب هذه الفئة يحصلون على زيادة مرتباتهم، إما بشكل ثابت، أو بشكل طارئ عند زيادة الأسعار والمطالبة بزيادة الأجور "وستؤدي زيادة الأجور إلى ارتفاع التكاليف المتغيرة للإنتاج، لذلك سيحاول المنظمون رفع الأسعار، وهذا سيؤدي إلى رفع معدلات التضخم، وهكذا تطارد الأسعار الأجور بعضها، وهذا ما يسمى بدوامة التضخم".[2]

[1] حسين سالم جابر الزبيدي، مرجع سابق، ص 87.

[2] المرجع نفسه، ص 88.

وفقا للمخطط التالي:

الشكل رقم (02-06): أثر التضخم على الأجور

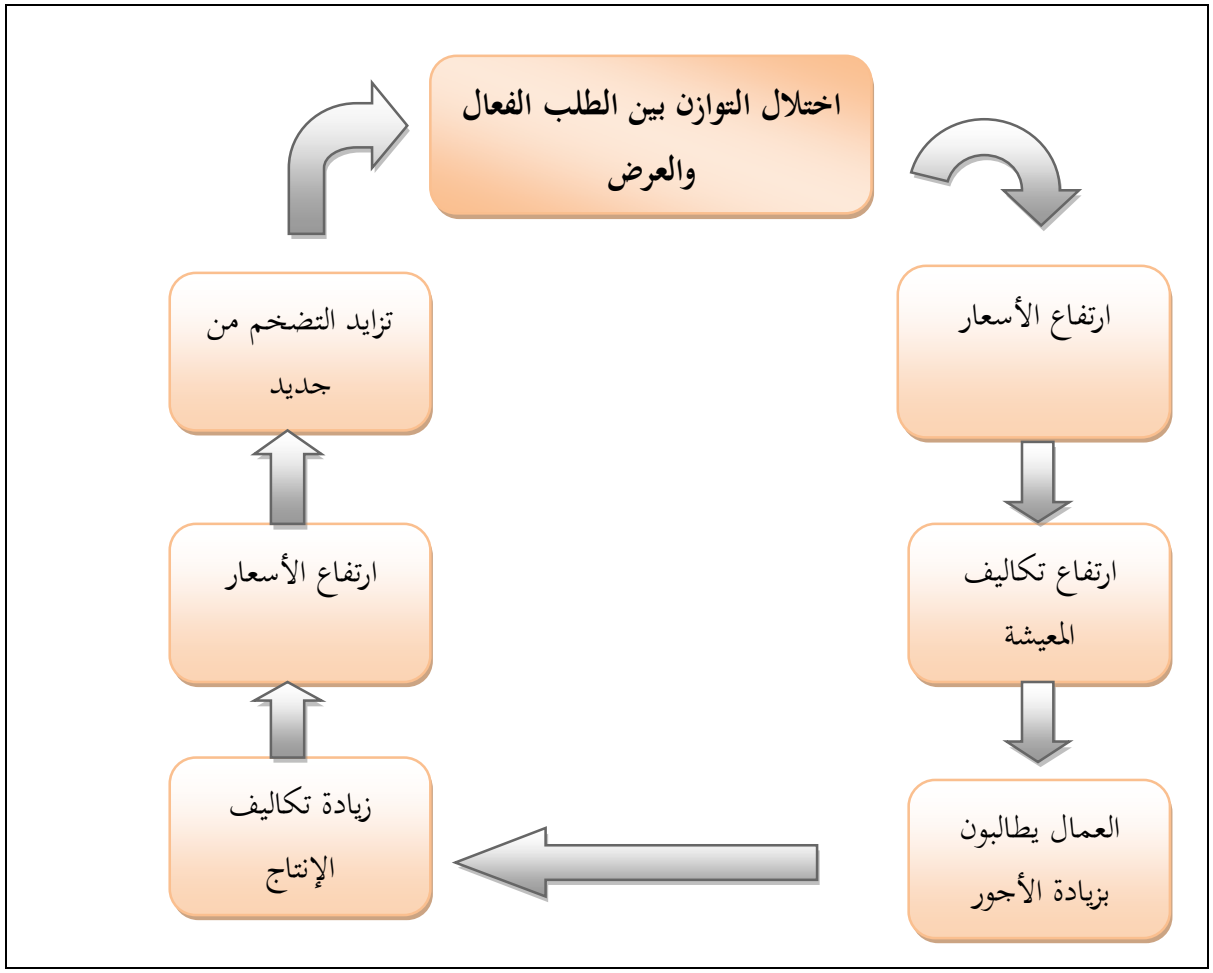

المصدر: حسين بن سالم جابر الزبيدي، **التضخم والكساد** ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 100.

ولكن الضرر الذي يلحق بأصحاب الأجور الثابتة والمرتبات، لا تحدده تلك الزيادة إلا قليلا، وبالتالي تتضرر هذه الفئة عند انخفاض القوة الشرائية للعملة كثيرا.

2. 6. أثر التضخم على النمو الاقتصادي

يؤدي التضخم إلى تخفيض حجم المدخرات إلى تخفيض المدخرات الاختيارية الممكنة في ظل استقرار النقود، ولكن سوء استخدام المدخرات الإجبارية يؤثر على النمو الاقتصادي وبالأخص في ظل أوضاع البلدان النامية.

كما لا يخفى التأثير السلبي للتضخم على الاستثمار وأنواعه، حيث تزداد التكاليف ويضطر المستثمر لرصد مبالغ إضافية لتغطية الفروقات في الأسعار، ويتجه المستثمرون إلى القطاعات الخدمية، هذا إذا لم يمتنعوا عن الاستثمار أو التوجه إلى البلدان الأكثر أمنا اقتصاديا.

كما يؤدي التضخم إلى اضطرابات البورصة، وزيادة عجز الموازنة العامة واختلال ميزان المدفوعات، ويؤدي إلى تشويه هيكل الأسعار، وإلى ارتفاع أسعار الصادرات، ناهيك عن المنافسة الشديدة التي يمكن أن تتعرض لها الصناعة المحلية بسبب المنتجات المستوردة، مما يؤدي إلى تعطيل الطاقات، ويؤدي التضخم أيضا إلى التخلي عن العملة الوطنية واللجوء إلى عملة أجنبية أكثر ثباتا في قيمتها، وهو أمر ينعكس على تدهور سعر الصرف للعملة الوطنية. [1]

2. 7. الأثر على ميزان المدفوعات

يترتب على ارتفاع معدل التضخم في دولة ما مقارنة بمعدلات التضخم العالمية آثار سلبية على ميزان المدفوعات، حيث يحدث عجز (أو تزيد حدته) في هذا الميزان، فمن جهة يترتب على زيادة معدلات التضخم المحلية انخفاض حجم الصادرات التي أصبحت أغلى نسبيا مما قد يؤدي بدوره إلى انخفاض حصيلة الصادرات إذا كان الطلب عليها كبير المرونة.

ومن جهة أخرى تصبح الواردات أرخص نسبيا وبالتالي يزيد الطلب عليها مما قد يؤدي إلى زيادة قيمة الواردات (أيضا إذا كان الطلب المحلي عليها كبير المرونة)، وحيث تنخفض قيمة الصادرات قيمة الصادرات وترتفع قيمة الواردات فإن الحساب الجاري يحقق عجزا (أو تزيد حدة هذا العجز إذا كان من الأصل في حالة عجز).

ومن جهة ثالثة يؤدي التضخم إلى تحويل رؤوس الأموال الوطنية إلى عملات أخرى أو هروبها إلى دول أخرى أكثر استقرار وذات معدلات فائدة حقيقية أعلى، وفي المقابل تحجم رؤوس الأموال الأجنبية عن التدفق إلى الدولة نظرا لانخفاض أسعار الفائدة الحقيقية على الاستثمارات المالية من جهة، وانخفاض حجم الأرباح على الاستثمارات المحلية في ظل زيادة تكاليف الإنتاج من جهة.

ويترتب على كل من الأمرين (هروب رؤوس الأموال الوطنية للخارج وإحجام رؤوس الأموال الأجنبية عن التدفق إلى الداخل) حدوث عجز في حساب رأس المال (أو زيادة حدته)، وفي ظل وجود عجز في كل من الحساب الجاري وحساب رأس المال تنخفض التدفقات المالية إلى الداخل وتزيد التدفقات المالية إلى الخارج مما يؤدي إلى زيادة حدة العجز في ميزان المدفوعات وبالتالي تدهور مركز الاحتياطات الرسمية للدولة (من الذهب والعملات الأجنبية). [2]

[1] حسين سالم جابر الزبيدي، مرجع سابق، ص102.

[2] محمدي فوزي أبو السعود ، مرجع سابق، ص238.

المطلب الثالث: دور السياسة المالية في ضبط التضخم

تجمل السياسة المالية في مجال الرقابة على التضخم في ثلاثة نقاط هي الرقابة الضريبية، الرقابة على الدين العام، ورقابة الإنفاق العام.

1. الرقابة الضريبة

تسيطر فكرة الرقابة الضريبة على أهم بنود نظرية الضريبة كجزء من سياسات المالية العامة في التحكم بعوامل الإنفاق العام، وكإحدى المتغيرات التي تستخدمها سياسة الميزانية في الرقابة على التضخم والكساد، بحيث تشكل سياسة الرقابة الضريبية دعامة كبرى من دعائم سياسة الميزانية في مواجهة التقلبات الاقتصادية، والسيطرة على حركات الضغوط التضخمية في الاقتصاد الوطني، تحقيقا لاستقرار والنمو المتوازن في الاقتصاديات النامية.

وتعتبر سياسة الرقابة الضريبية ذات أثر فعال في ضبط حركات التضخم، والانكماش، وخاصة في الدول النامية، والتي تتصف أجهزتها المالية والمصرفية بالبدائية والتخلف، وذلك من حيث كونها أداة فعالة في تحقيق معدلات أعلى من الرقابة على مستويات الإنفاق الوطني من جهة ومن جهة أخرى كأداة تجميع لفوائض الميزانية، ومن ثم تكييف العلاقة ما بين مستويات الإيراد العام وبين الإنفاق العام بحيث يمكن تلاقي قصور الإنفاق الخاص أو جموحه، ففي الحالة الأولى –قصور الإنفاق الخاص- تقتضي سياسة الرقابة على الضريبة زيادة الإنفاق العام –الطلب الفعلي- بخفض معدلات الضريبة سواء على الأرباح.

لرفع معدلات الأنفاق الاستثماري، أو على الاستهلاك، لرفع معدلات الإنفاق الاستهلاكي، وذلك بترك المزيد من الدخول النقدية بيد الأفراد لاستخدامها في حفز عناصر الطلب الفعلي من استهلاك واستثمار.

وبالمقابل ففي الحالة الثانية –جموح الإنفاق الخاص- يقتضي سحب جزء من القوة الشرائية بالوسائل الضريبية الكفيلة بإضعاف محددات الاستهلاك والاستثمار أي برفع معدلات الضريبة التصاعدية على الدخول فيقع الأفراد تحت ظل معدلات أعلى من الضريبة، فيجمحون عن الإنفاق إلى الادخار، لانخفاض مستويات دخولهم مما يلطف من حدة الطلب، وفي نفس الوقت يزيد من متحصلات الضريبة، وهذا ما يحدث في عهد التضخم، ويكون من المرغوب فيه في نفس الوقت حيث يقل الإنفاق الحاضر على الاستهلاك لانخفاض مستويات الدخول، وعلى هذا تستحدث سياسة الرقابة على الضريبة موارد لتمويل التنمية، وكذلك تحويل الفوائض من الاستهلاك إلى الاستثمار المنتج.[1]

[1] غازي حسين عناية، **التضخم المالي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2006، ص 163.

وقد تقتضي ديناميكية الرقابة الضريبية في التخفيف من جموح الإنفاق العام ربط السياسة الضريبية الموضوعة بعمليات التخطيط والحساب الدقيق لعوامل الدخل، والإنفاق الوطني، لضمان تحقيق التعادل ما بين الإنفاق الكلي المتوقع، وقيمة الناتج الكلي المتوقع بعيدا عن التضخم والانكماش، وكذلك باختيار النوع الأمثل والأجدى من الضرائب في معالجة الضغوط التضخمية مما يتطلب تحديد الأوعية الضريبية مسبقا، كفرض الضريبة أو رفع معدلاتها على حجم الصادرات المتزايدة، تخفيفا لتأثير الطلب الفعلي الخارجي على مستويات الحركة الإنتاجية الداخلية، وزيادة المتحصلات الضريبية من النقد المحلى والأجنبي.

والضريبة على الدخل تخفض الضغوط التضخمية عن طريق الاقتطاع من الأفراد قوة شرائية كانت ستنفق لولا ذلك، والكثير من الاقتصاديين يفضلون الاعتماد على تغيير المتحصلات الضريبية كحل أولي ضد الانكماش أو التضخم، وجوهر عمل السياسة الضريبية في هذا المجال أنه إذا نشأت قوى تدفع نحو الكساد فان تشجيع الأسواق يمكن أن يتوفر بواسطة خفض الضرائب، أما إذا كان التضخم سائدا فيمكن محاربته بزيادة الضرائب، ولا يمكن للتغيرات الضريبية أن تحارب كلا من التضخم والكساد في آن واحد.[1]

وإذا كان التوظيف ينخفض بينما الأسعار ترتفع فان الأمر يتطلب ضوابط مباشرة على الأجور والأسعار أو برنامجا يؤثر مباشرة على التوظيف مثل الأشغال العامة، وهذا لا يعني أن الهيئات النقدية والمالية لا تستطيع أن تحارب التضخم أو الكساد بواسطة التغيرات الضريبية.[2]

ولكن قد تتعارض فعالية سياسة الرقابة الضريبية مع الطبيعة البنيانية للاقتصاديات النامية كبدائية الأنظمة المالية، والمصرفية، وتخلف التراكيب الخاصة بالأجهزة الضريبية، وقصور أوعيتها، فضلا عن عدم مرونتها، وعدم اكتمال العادات، والنظم الضريبية فضلا عن عوامل التأخر والتخلف، والتي تشكل في حد ذاتها ضغوطا تضخمية تعيق من نجاح تطبيق السياسات الضريبية كارتفاع الميول الحدية للاستهلاك، والإنتاج الاستهلاكي الشخصي، بحيث لا يخضع لعمليات الإنتاج الضرورية عبر الأسواق النقدية، والمالية.[3]

ويمكن ذكر بعض القيود التي تتعرض لها سياسة الرقابة الضريبية كما يلي:

1.1. القيود الإحصائية:

فالمدلولات الإحصائية للأسس والقواعد التي يتبنى عليها السياسة الضريبية في رقابتها قد لا تكون دقيقة كحسابات الإنفاق الكلي، أو الإنتاج الكلي المتوقع أو غير الموجود فعلا مما يخل بالطابع السليم للتخطيط

[1] غازي حسين عناية، مرجع سابق، ص 164.

[2] السيد عطية عبد الواحد، مرجع سابق، ص556.

[3] غازي حسين عناية، مرجع سابق، ص 164.

المالي التوازني، ومن ثم تقديرات الاستهلاك، والاستثمار، فضلا عن أن التغيرات الاقتصادية قد تخضع في حساباتها لعوامل أخرى تخضع للرقابة الضريبية المباشرة، كالتقديرات الخاصة بالفجوات التضخمية والانكماشية.

2.1: وكذلك ومهما بلغت تلك الإحصائيات من دقة فقد تبقى فعالية سياسة الرقابة الضريبية محدودة، لانعدام تلك الرقابة في بعض القطاعات الاقتصادية الأخرى، ففي قطاع الاستثمار، وعند انخفاض حجم الاستثمار الخاص في ظل الكساد تنعدم فاعلية الاستثمار الحكومي من زيادة ذلك الاستثمار، فضلا جعله متوازنا ومنسقا مع المستوى المحدد للدخل والإنتاج.

وكذلك عند ارتفاع حجم الاستثمار الخاص في ظل التضخم، فقد يمكن تخفيضه إلا أنه لا يضمن وجود وسيلة رقابة ضريبية وملائمة تفرض على ذلك الاستثمار الخاص.

3.1: ارتباط الرقابة الضريبية بمتغيرات متحركة كالأجور:

مما يقلل من فاعلية سياسة الرقابة الضريبية، حتى ولو أمكن التوفيق في الربط بين التغيرات في الإنفاق العام وبين الضريبة في مجالي الاستثمار والاستهلاك، فارتفاع الدخول النقدية لارتفاع الأجور يضعف من فاعلية سياسات التخطيط المالي، والحسابي كإحدى الأسس السليمة، والتي تبنى عليها الرقابة الضريبية، فليس لتلك السياسة أي تأثير تمارسه على حركات مستويات الأجور بحيث يمكن القول بأن فاعلية الرقابة الضريبية تصبح تعتمد إلى حد كبير على المواقف النهائية. لرؤساء النقابات العمالية والمهنية.

4.1: عدم مرونة الرقابة الضريبية نسبيا

ما يعيق من فاعلية النظم الضريبية، وعدم قدرتها التلاؤم مع تعدد الميزانيات وتغيراتها لأكثر من مرة في العام الواحد فضلا عن تطور الظروف، والأوضاع في القطاعات التي لا تخضع للرقابة الضريبية، كالتغير في معدلات الأجور، وتأثير النواحي السياسية في عدم توفير الاستقرار للطلب الكلي، وتحقيق سياسة ضريبية متوازنة ما يؤثر بدوره على فاعلية السياسة الضريبية في مجال الرقابة.

5.1: ارتفاع التكلفة الضريبية قد يضعف من حواجز الإنتاج الاستهلاكي والاستثماري على حد سواء

فقد يعزف المنتجون عن الاستثمارات الجديدة، ذات التكاليف العالية، والغير مضمونة النتائج، أو عدم العمل لساعات إضافية ما دام الناتج من الأرباح سيفقدونه في شكل ضرائب مقتطعة، فضلا عن تحولهم نحو الإنتاج الاستهلاكي بدلا من الاستثماري مما يساعد على تفشي الضغوط التضخمية.

6.1: طبيعة التركيب الإداري للاقتصاديات النامية كاقتصاديات زراعية تفتقد لأساليب الإدارة الضريبية في الرقابة وعدم مسك دفاتر حسابية خاضعة للضريبة وعدم الوعي الضريبي، أو الشعور بالمسؤولية من قبل الممولين .

لهذا على السلطات الحكومية في البلدان النامية في اختيارها للسياسة الضريبية الملاءمة الأخذ بعين الاعتبار بالاعتبارات الهيكلية، والموضوعية لأنظمتها الاقتصادية، والاقتصار على نوع الرقابة الضريبية الصادرة على زيادة الإنتاجية بإنتاج صناعات إنتاجية جديدة، واختيار أمثل الوسائل لحمايتها، وإعطاء الأولوية في تحقيق التوازن، لمضاعفة الإنتاج الاستهلاكي بجانب الإنتاج الاستثماري، والتوسع في النظم الضريبة المناسبة، لتشجيع حوافز الإنتاج كالادخار، والاستثمار في تعبئة الموارد الرأسمالية، وتوفير الضمانات الضريبية للاستثمار الخاص والعمل على تكييف سياسة الميزانية ، والتي تمارس السلطات المالية بواسطتها رقابتها على تغيرات الطلب الكلي الفعلي للتحكم في النشاطات الإنتاجية والاقتصادية، ضمانا لتحقيق التوازن والاستقرار المحلي، بالإضافة إلى توفير الاستقرار، والتوازن للطلب الكلي الفعال.[1]

2. الرقابة على الدين العام

إلى جانب الرقابة الضريبية تساهم الرقابة على الدين العام في إدارة التحويلات المالية، وتوجيه الإنفاق الإنتاجي بتجميد القوة الشرائية الزائدة في الأسواق، واستخدامها في تمويل الميزانية –فالسياسة المالية في رقابتها على الدين العام تعمل على سد العجز في منابع التمويل، فهي تقوم بتحويل الموارد المالية أو القوة الشرائية الزائدة من القطاع الخاص للعام، وبالقدر الكافي لتثبيت الاستقرار للطلب الكلي الفعال عند مستوى التوظيف لكامل.

وغالبا ما تلجأ السلطات الحكومية إلى عقد القروض وطرح الأسهم والسندات للاكتتاب من قبل الجمهور، تعضيدا لوسائل الرقابة المالية الأخرى: كاستنفاذ الضريبة لطاقتها، أي عندما تزيد نفقاتها عن النفقات الحدية للاقتراض فضلا عن كونها وسيلة أسرع تجاوبا في تحقيق الموارد للميزانية، والعدل في توزيع الثروات.

ويرى البعض إمكانية تطبيق الأفكار الكينزية بالنسبة لرقابة الدين العام في البلدان النامية، نظرا لضعف معدلات الإنتاج فيها، أو عدم التوظيف الكامل للعناصر الإنتاجية فتتحقق الزيادات المطلوبة في مستويات الإنتاج الكلي باستخدام سياسة تمويل العجز المنظم بالقروض، إلا أنه قد يترتب على مثل هذه السياسة نشوء التضخم، وارتفاعات الأسعار خاصة إذا مولت القروض بالإصدار النقدي.

[1] غازي حسين عناية، مرجع سابق، ص 165.

فضلا عن زيادة جوانب الخصوم من الميزانية – بند نفقات الميزانية من أقساط استهلاك، وفوائد – يتطلب سدادها من حصائل الضريبة مما يعتبرها البعض بأنها ضريبة مؤجلة إلا أنها تختلف عن الضريبة في أنها لا تشكل في الحقيقة زيادة في المديونية العامة للدولة كما يتوهم البعض نظرا لما تتصف به القروض عادة من صفة الاستهلاك الذاتية نظرا لاستمرار هبوط القيمة النقدية، واستمرار الزيادة السكانية، والثروات الوطنية بحيث تقضي على نفسها مما يحد من فاعلية هذه السياسة في الرقابة على العرض النقدي.

إلا أن مما يحد من فعالية سياسة القروض في البلدان النامية ضيق الأسواق المالية ، وما يجري فيها من معاملات ومبادلات للسندات الحكومية بيعا وشراء وبالقدر الكافي مما يتطلب زيادة في تجمعات الادخار الاختياري الغير متوفرة، وانصراف القادرين على توظيف مواردهم وأصولهم المالية في توسيع مشاريعهم، أو في مشاريع جديدة أكثر ربحا من توظيفها في قروض حكومية.[1]

3. الرقابة على الإنفاق العام

تباشر سياسة الميزانية تأثيرها في الرقابة على التضخم والانكماش من خلال الإنفاق الحكومي، سواء الاستهلاكي أو الاستثماري برفع معدلاته، أو تخفيضها حسب الأحوال الاقتصادية السائدة، ونعني بالإنفاق الحكومي في هذا المجال الإنفاق المباشر، والذي يختلف عن الإنفاق غير المباشر،والذي تمارسه السلطات الحكومية عن طريق الضريبة.

إلا أن ذلك لا ينفي وجود علاقة بين الآثار الايجابية للإنفاق الحكومي بنوعيه وبين الآثار السلبية للضريبة المباشرة وغير المباشرة، وعلى فرض أن المتحصلات الضريبية من الأفراد، أو المشروعات تكون أهم مصادر الإنفاق الحكومي، وتتكرس سياسة الإنفاق الحكومي في إحداث عجز أو فائض في الميزانية، للتحكم في الضغوط التضخمية أو الانكماشية.

على أنه يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار ظروف الأوضاع الخاصة لحركة النشاط الاقتصادي في البلدان النامية من حيث ممارسة الحكومة لسياستها الإنفاقية، وكذلك طبيعة ما يحكمها من ضغوط، واتجاهات تضخمية أو انكماشية تحدد نوعية الإنفاق الحكومي، بل وحجمه أيضا، ومن ثم تتحدد المشكلة في نوع الرقابة المستحدثة على الإنفاق الحكومي، ففي أحوال الكساد يمكن الاعتماد على سياسة التوسع الإنفاق من قبل السلطات الحكومية، للتأثير في حجم الإنفاق الخاص وتعويض الانخفاض الطارئ في مستوياته باستحداث

[1] غازي حسين عناية، مرجع سابق، ص 167.

عجز في الميزانية يمول عن طريق الاقتراض أو الإصدار النقدي وكذلك الحال في أحوال التضخم وذلك بإنقاص الإنفاق الحكومي باستحداث فائض في الميزانية يؤثر به على أوجه الإنفاق الأخرى.

وهنا يجب التفريق بين نوعي الإنفاق العام بحيث تكون الرقابة بالتقليل من حجم الاستهلاك أقوى أثرا، وأكثر مفعولا من التأثير في حجم الاستثمار، وتقليله في الاقتصاديات المتخلفة، وقد تعمل سياسة الرقابة على الإنفاق الحكومي على تفعيل آليات مضاعفة مستويات الإنتاج الكلي، والدخول بتوفير معدلات الطلب الفعلي بالقدر اللازم لتحقيق مستويات مقبولة من التوظيف الكامل.

إلا أن سياسة التوسع الإنفاقي قد تؤدي إلى مضاعفة معدلات الارتفاع في الأسعار بسبب الطبيعة الهيكلية للعمليات الإنتاجية وخاصة في الاقتصاديات النامية، كطول الفترة الزمنية ما بين بدء الإنتاج وتحقه، وهنا لا بد من الاعتماد على المدخرات أو التخفيف من حدة العجز في الميزانية، فضلا عن صعوبة تعديل سياسة الإنفاق الحكومي ارتفاعا وانخفاضا لسنوية الميزانية، فقد يحدث تباينا في بنود الميزانية من حيث التوقع والتحقق، مما يرفع من حدة تكلفتها التنموية، ومن المناسب القول أن سياسة تقييد الإنفاق الحكومي في معالجة التضخم تتعارض مع السياسات التنموية، وضرورات التنمية الملحة في البلدان النامية.

وبغض النظر عما تتعرض له السياسة المالية من انتقادات إلا أنها أثبتت فعاليتها كوسيلة علاجية للأزمات الاقتصادية المختلفة، لما تتمتع به أدواتها من تأثير مباشر وفعال في التحكم بالظواهر التضخمية أو الانكماشية، والسيطرة عليها في تثبيت الاستقرار والتوازن الاقتصادي وذلك من خلال تأثيرها في مستويات الطلب الفعال، وتوازنه مع حجم العمالة المتحققة، فالسياسة المالية تباشر عملها من خلال الإنفاق الحكومي بتحكم في هيكله، وحجمه، وكذلك من خلال الإنفاق الفردي الخاص بالأفراد والمشروعات عن طريق تأثير الإنفاق الحكومي في مختلف أوجه إنفاق أولئك الأفراد.

ولعله من المفيد القول بأن السياسة المالية وهي أكثر السياسات الأخرى، وأقواها فعالية في مجال الرقابة على التضخم، أو الانكماش إنما هي من نتاج الافكار الكينزية، حيث أوضح كينز ولأول مرة فعالية أدوات الرقابة المالية من نفقات حكومية، وضرائب، وقروض عامة في مكافحة البطالة، والكساد، حيث يستلزم أمرين لعلاج البطالة، هما:

إما زيادة الميل الاستهلاكي، أو زيادة الإنفاق الحكومي – ونظرا لصعوبة تحقيق الأول فإنه لا بد من زيادة الإنفاق الحكومي، لرفع حجم الطلب الاستهلاكي عند مستوى التوظيف الكامل، وهذا ما يتجلى في زيادة الإنفاق الاستثماري وما يدره من فوائض ترفع من حجم الدخل الوطني ومن مستويات الإنتاج الكلية.[1]

[1] غازي حسين عناية، مرجع سابق، ص ص168- 169.

ولكي يكون الإنفاق ذا فعالية فيتعين أن يوجه في المقام الأول إلى[1]:

- ✓ القطاعات الاقتصادية التي يوجد بها موارد عاطلة.
- ✓ القطاعات التي يكون فيها الميل لإعادة الإنفاق مرتفعا نسبيا، وقد يحدث أنه بالرغم من وجود كساد عام فان قطاعات معينة من الاقتصاد تظل قوية.

المبحث الرابع: أثر السياسة المالية التوسعية على توازن ميزان المدفوعات

تنطوي العلاقات الاقتصادية الدولية على الكثير من المعاملات الاقتصادية بين دول العالم، مثل الصادرات، الواردات، وحركة رؤوس الأموال بأصنافها المختلفة، إضافة إلى التحويلات الرأسمالية من جانب واحد، ولا بد أن تتبع هذه المعاملات بحقوق والتزامات فيما بين هذه الدول، على أن جميع هذه المعاملات تدوّن في سجل يدعى ميزان المدفوعات الدولية.

المطلب الأول: عموميات حول ميزان المدفوعات

يهتم ميزان المدفوعات بتنظيم العلاقة بين الدولة و العالم الخارجي، وسيتم من خلال هذا المطلب التعرف على بعض المفاهيم المرتبطة به.

1. تعريف ميزان المدفوعات

- يعرف ميزان المدفوعات على أنه "سجل حالي منتظم يتم فيه تسجيل جميع المعاملات التي تتم بين المقيمين في دولة ما وبين المقيمين في دول العالم الخارجي خلال فترة زمنية عادة سنة".[2]

- "ميزان المدفوعات هو عبارة عن سجل لمجمل المعاملات الاقتصادية بين المقيمين في دولة معينة وغير المقيمين فيها، وذلك لمدة زمنية غالبا ما تكون سنة واحدة".[3]

- يعرّف ميزان المدفوعات بأنه: "وثيقة يسجل فيها مجموع العمليات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة، وغير المقيمين خلال مدة معينة وتكون عاماً واحداً غالبا"[4].

- "ميزان المدفوعات هو سجل منظم لجميع العمليات التجارية، المالية والنقدية، بين المقيمين وغير المقيمين في دولة معينة، ولفترة زمنية عادة ما تكون سنة".[5]

---

[1] السيد عطية عبد الواحد، مرجع سابق، ص556.

[2] محمدي فوزي أبو السعود، **الاقتصاد الكلي مع التطبيقات**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2014، ص 327.

[3] Antoine parent, **balance des paiements et politique économique**. Nathan, France , 1996 , p05 .

[4] طارق فاروق الحصري، **الاقتصاد الدولي**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2010، ص49.

[5] Samuelson alain, économie internationale contemporaine, OPU, Alger , 1993, p27 .

ينقسم ميزان المدفوعات إلى قسمين رئيسيين هما[1]:

1. الجانب الدائن: وتسجل فيه كل عملية يترتب عنها دخول للعملة الأجنبية (الصادرات) وكل ما من شانه خلق حقوق للدولة من قبل المستوردين الأجانب.

2. الجانب المدين: وتسجل فيه كل عملية يترتب عليها خروج العملة الصعبة من دولة إلى أخرى (الواردات) وكل ما من شانه خلق التزام للدولة قبل دولة أخرى.

يلاحظ من التعاريف السابقة ما يلي:

- أن ميزان المدفوعات عبارة عن كشف حساب سنوي.
- أنه يهتم بالقيمة النقدية لكافة العمليات الاقتصادية فقط.
- أنه يهتم بالعمليات الاقتصادية التي تتم بين الأشخاص المقيمين في الدولة وغير المقيمين، ويعتبر الشخص الطبيعي مقيما في بلد معين إذا كان يعيش فيه بصفة دائمة، بالإضافة إلى الأشخاص غير الطبيعيين مثل المؤسسات العامة والخاصة...الخ، فهي تعتبر مقيمة في البلد الذي توجد فيه سواء كانت هذه المؤسسات وطنية أو أجنبية، ويستثنى من ذلك المنظمات الدولية التي لا تعتبر مقيمة في البلد الذي توجد فيه ولكن في إقليم دولي.

2. مكونات ميزان المدفوعات

يتألف ميزان المدفوعات، بصورة عامة من الحسابات الرئيسية التالية:

2. 1. الحساب الجاري أو ميزان المدفوعات الجارية

ويشمل المبادلات التي يمكن نسبتها للدخل الوطني مثل الصادرات والواردات وهو يتألف من عنصرين هما:

أ. الميزان التجاري: ويشتمل على الصادرات والواردات من السلع المنظورة، حيث تقيّد الصادرات في الجانب الدائن والواردات في الجانب المدين.

ب. ميزان الخدمات: ويشتمل على الصادرات والواردات من السلع الغير منظورة أي الخدمات مثل: خدمات الملاحة، السياحة، والخدمات المالية والمصرفية، والفوائد والأرباح التي تحصل عليها الدولة مقابل خدمات رؤوس أموالها المستثمرة في الخارج أو التي تدفعها عن خدمات رؤوس الأموال المستثمرة في بلادها.

[1] فتحي أحمد ذياب عواد، **اقتصاديات المالية العامة**، دار الرضوان للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص212.

وتسجل الصادرات في الجانب الدائن، والواردات في الجانب المدين، وغني عن البيان أنه إذا زادت صادرات الدولة عن وارداتها كان الميزان موافقا أي في صالح الدولة، أما إذا زادت الواردات عن الصادرات كان الميزان غير موافق أي في غير صالح الدولة المعنية.[1]

2. 2. حساب رأس المال (طويل الأجل أو قصير الأجل)

يضم حساب رأس المال جميع المعاملات الدولية التي يترتب عليها انتقال رأس المال سواء كان أصولا حقيقية أو مالية.[2]

ويميز عادة بين نوعين من حركات رؤوس الأموال، هي:

أ. حركة رؤوس الأموال طويلة الأجل: وتتمثل هذه التحركات في شراء الأسهم والسندات الأجنبية، أو القيام باستثمارات المباشرة في الخارج، وبديهي أن استثمار رؤوس الأموال في الخارج يقتضي أداء مدفوعات للخارج، وعليه فان رؤوس الأموال المحولة من الخارج في الجانب الدائن.

ب. حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل: ويقصد بها أدوات الائتمان المستحقة الدفع لدى الطلب (مثل الودائع الجارية) أو التي لا يتجاوز استحقاقها سنة واحدة (مثل الودائع لأجل)، أي أنها تتضمن التغيرات التي تطرأ على حجم أرصدة البنوك المحلية في الخارج، أو في السندات الأجنبية في الداخل.

ويقيّد انسياب رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل في الجانب الدائن، وانسيابها للخارج مع الجانب المدين، ويستدل عادة على صافي حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل بمقارنة مقدارها في آخر السنة (أصول والتزامات)، فإذا أسفرت المقارنة على أن مقدار الزيادة في الأصول يزيد على مقدار الزيادة الصافية في الالتزامات دّل الفرق بين العنصرين على مقدار نمو في تمويل رؤوس الأموال قصيرة الأجل إلى الخارج.

2. 3. حساب المدفوعات من طرف واحد

ويشتمل على العمليات الاقتصادية الدولية أو حركات رؤوس الأموال التي لا تنطوي على أخذ وعطاء أي لا ينتظر منها الحصول على مقابل في الحال أو في المستقبل مثل الهبات و المساعدات الأجنبية التي تدفع دون مقابل والتعويضات، كتعويضات الحروب، وقد اصطلح على تسمية هذه المدفوعات بالمدفوعات من طرف واحد أو مدفوعات بدون مقابل.

هذا والجدير بالذكر أن البعض يطرحها في حساب المدفوعات الجارية، كما أن البعض الآخر يدرجها في حساب رؤوس الأموال طويلة الأجل.

[1] فتحي أحمد ذياب عواد ، مرجع سابق، ص، 214.

[2] Brahim guendouzi**, relations économiques internationales**, EL Maarifa, alger, 1998, p28 .

2. 4. حساب الذهب

إن علاقة الدولة بالخارج قد تتمخض عن خروج الذهب (وتصديره) أو دخوله (استيراده)، فان المراد بحساب الذهب هو معرفة التغيرات التي تطرأ على موجودات البنك المركزي من هذا العنصر، ولهذا العنصر أهميته وليس فقط لما له من أثر على الأموال النقدية والمصرفية في البلاد ولما له من دور هام في موازنة الدولة، ويستدل عادة على خروج الذهب أ دخوله بالتغيرات التي تطرأ على رصيد البلاد من خلال الفترة محل الحساب، هذا ولا يشترط في هذه الحالة انتقال الذهب بشكل مادي وإنما ينظر فقط إلى التغيير في أرصدة الداخلة منه، فزيادة الذهب المدفوع لحساب أجنبي في الدولة يعتبر كتصدير للذهب والعكس صحيح في حالة النقصان. [1]

ويمكن تلخيص التحليل السابق بالشكل التالي:

[1] فتحي أحمد ذياب عواد، مرجع سابق، ص ص، 215- 216.

الشكل(02-07): مكونات ميزان المدفوعات

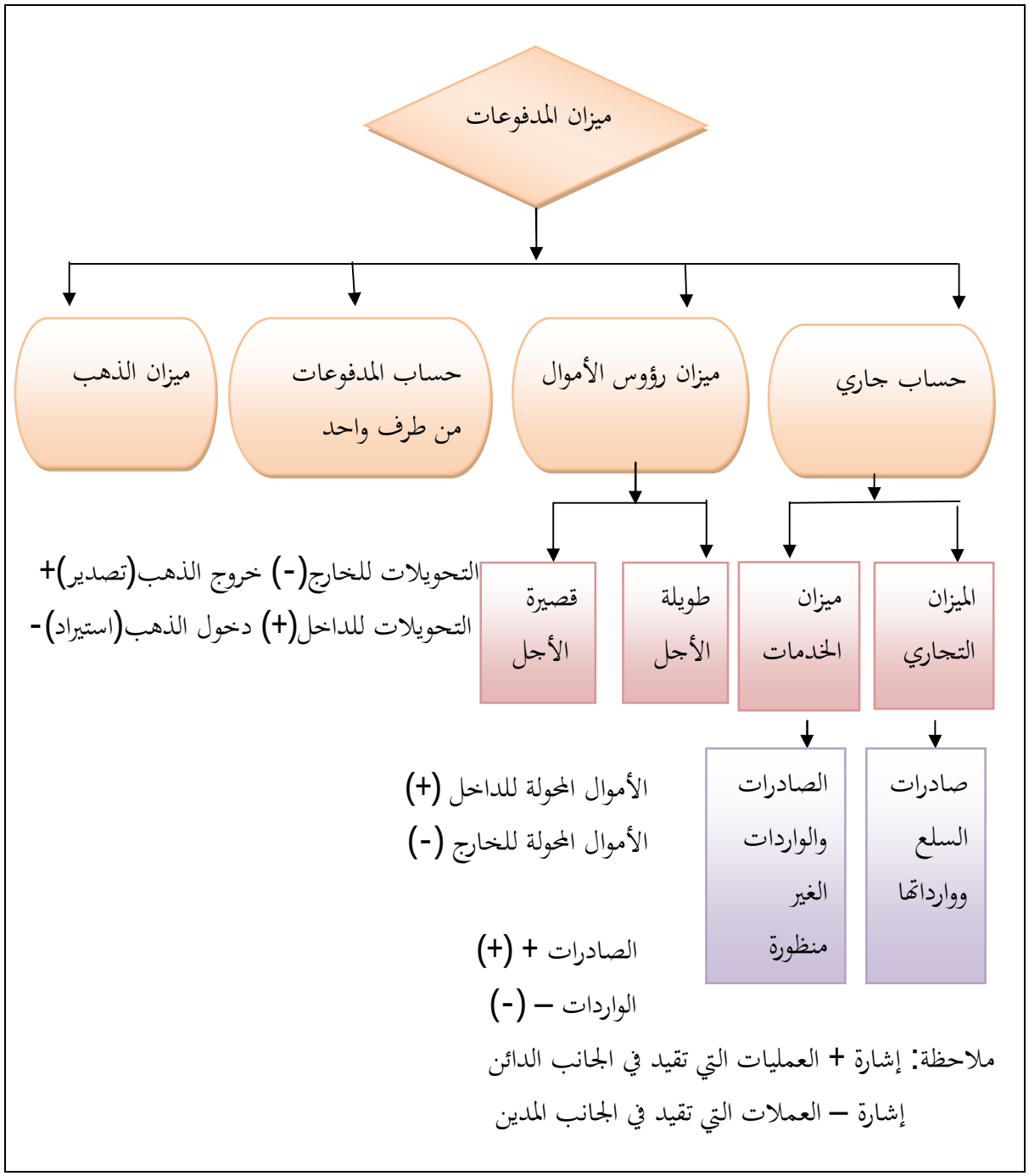

المصدر: فتحي أحمد ذياب عواد، **اقتصاديات المالية العامة**، دار الرضوان للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص215.

3. كيفية تسجيل القيود في ميزان المدفوعات

يقوم ميزان المدفوعات على أساس القيد المزدوج، بحيث يتألف من جانبين جانب دائن وجانب مدين، وتندرج تحت الجانب الدائن جميع العمليات التي تحصل الدولة بواسطتها على إيرادات من العالم الخارجي (الصادرات مثلا)، كما تندرج تحت الجانب المدين جميع العمليات التي تؤدي الدولة بموجبها مدفوعات إلى العالم الخارجي (الاستيراد).[1]

وتطبيقا لذلك فإن تسجيل القيود في ميزان المدفوعات يتم على الشكل التالي:[2]

3. 1. في ميزان المدفوعات الجارية

إن صادرات الدولة، سواء كانت منظورة أم غير منظورة، تقيد في الجانب الدائن من ميزان المدفوعات نظرا لأنه يتولد عنها إيرادات للدولة وتحصل عليها نتيجة ما يقدمه الأفراد المقيمون فيها من سلع وخدمات لغير المقيمين، أمل مستوردات الدولة سواء أكانت منظورة أم غير منظورة، فتقيد في الجانب المدين من ميزان المدفوعات نظرا لأنه يتولد عنها مدفوعات تؤديها الدولة لغيرها نتيجة ما تلقاه الأفراد المقيمون فيها من سلع وخدمات من غير المقيمين.

3. 2. في ميزان رؤوس الأموال

العبرة هنا باتجاه المدفوعات وليس بالمركز القانوني للدائنية والمديونية، ومن ثم فإن تصدير رأس المال يقيد في الجانب المدين من ميزان المدفوعات، كما أن استيراد رأس المال يسجل في الجانب الدائن من ميزان المدفوعات.

وذلك رغم أن تصدير رأس المال يؤدي إلى أن تصبح الدولة من مركز دائن تجاه العالم الخارجي، كما أن استيراد رأس المال يؤدي إلى أن تصبح الدولة في مركز مدين اتجاه العالم الخارجي.

3. 3. في ميزان حركات الذهب

إن تخصيص قسم خاص في ميزان المدفوعات لحركات الذهب لا يغير من طبيعة الذهب من كونه سلعة، ولذلك فإن قواعد تسجيل الذهب هي نفس قواعد تسجيل قيود السلع والخدمات، ومن ثم تسجل صادرات الذهب في الجانب الدائن من ميزان المدفوعات، كما تسجل المستوردات من الذهب في الجانب المدين منه، أما تسجيل حركات الذهب كنقد فتتم كما هو الحال بالنسبة لحركات رؤوس الأموال.

---

[1] محمد مروان السمان وآخرون، مرجع سابق، ص 382.

[2] المرجع نفسه، ص382.

المطلب الثاني: العجز في ميزان المدفوعات

يعتبر العجز في ميزان المدفوعات من أهم المشاكل التي تعاني منها الدول خاصة النامية منها، نظرا لبنيتها الاقتصادية الهشة ، ومن خلال هذا المبحث سوف يتم تعريف هذا العجز، أهم الأسباب المؤدية له، وكيفية تمويله.

1. تعريف العجز ميزان المدفوعات

يقصد بالعجز بصفة عامة، الوضع الذي يزيد فيه الإنفاق على الدخل خلال فترة محدودة، وبالنسبة للعجز في ميزان المدفوعات فيقصد به " زيادة الجانب المدين على الجانب الدائن في العمليات المستقلة في ميزان المدفوعات، والمقصود بالعمليات المستقلة تللك العمليات التي تجري لذاتها وبغض النظر عن الوضع الإجمالي للميزان، مثل تصدير السلع أو استيرادها، تقديم الخدمات أو الحصول عليها، تلقي استثمارات أجنبية أو القيام بها".

ومن هنا يجب أن نفرق بين العجز في ميزان المدفوعات بهذا المفهوم وبين الخلل فيه، فهذا الأخير يشمل حالتي العجز والفائض في ميزان المدفوعات، ويقصد بالفائض زيادة الجانب الدائن عن الجانب المدين في العمليات المستقلة.[1]

2. أسباب العجز في ميزان المدفوعات

من السهل إجراء إصلاح اقتصادي كلما كانت أسباب العجز مؤقتة أما إذا كانت هذه الأسباب غير مؤقتة فإن العبئ يزيد ويحتاج الإصلاح الاقتصادي إلى جهود مضيئة، ويرجع العديد من الاقتصاديين ظاهرة العجز في موازين المدفوعات إلى مجموعة من الأسباب الخارجية والداخلية.

2. 1. الأسباب الخارجية: تتمثل أهم الأسباب الخارجية لظاهرة العجز في موازين المدفوعات للبلدان النامية فيما يلي:[2]

[1] عبد الله بلوناس، **الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف السياسة الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه دولة، تخصص نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004- 2005، ص208.

[2] سمير فخري نعمة، **العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص ص 77- 79.

- الركود الاقتصادي العالمي

ترتب على الزيادة الكبيرة التي حدثت في أسعار النفط في بداية السبعينات ونهايتها، أثارا انكماشية على البلدان المتقدمة، فقامت الولايات المتحدة الأمريكية بتنفيذ السياسات الاقتصادية الكلية، وكان ذلك بصفة أساسية لتخفيض معدلات التضخم المرتفعة.

وترتب على ذلك أثارا ركودية في النشاط الاقتصادي حيث ارتفعت معدلات البطالة وانخفض معدل النمو، مما أثر بدوره على حركة التجارة الدولية، فانخفض معدل النمو السنوي في حجم الصادرات العالمية، وكان معدل هبوط الصادرات في البلدان النامية أكبر من البلدان المتقدمة وهذا الانخفاض في صادرات البلدان النامية يرجع أيضا إلى السياسات الحمائية التي طبقتها البلدان المتقدمة كرد فعل لارتفاع أسعار النفط في تلك الفترة، وبسبب هذا الركود العالمي واجهت القيمة الحقيقية لصادرات البلدان النامية خسارة بحوالي 25 مليار دولار في فترة الثمانينات، ومما لا شك فه أن هذه الخسائر في صادرات البلدان النامية كان لها أثر كبير في تزايد العجز في موازين مدفوعات هذه البلدان.

- تدهور معدلات التبادل التجاري الدولي للبلدان النامية

يلاحظ أن معدلات التبادل التجاري الدولي لم تكن في صالح البلدان النامية، خاصة غير المصدرة للنفط منذ السبعينات وحتى الآن، وإن معدلات التبادل التجاري الدولي كانت أفضل من المصدرة لغير الوقود، وكان متوسط خسارة البلدان النامية من معدلات التبادل التجاري لفترة الثمانينات والتسعينات حوالي (-0.4)، وكان متوسط مكاسب البلدان المتقدمة في نفس الفترة حوالي (0.8) سنويا هذا فضلا عن التقلبات في الأسعار العالمية للنفط حيث الارتفاع في هذه الأسعار يزيد من تكلفة استيراد النفط بالنسبة للبلدان النامية غير النفطية، وانخفاض أسعار النفط يزيد من عجز ميزان مدفوعات البلدان النامية للبلدان النفطية التي تعتمد بصفة أساسية على الصادرات النفطية والتي تشكل أكثر من 90% من دخلها الوطني.

2. 2. الأسباب الداخلية

تتمثل أهم الأسباب الداخلية فيما يلي: [1]

- اتساع فجوة الموارد المحلية

يلاحظ أن البلدان النامية تعاني من فجوة كبيرة بين معدل الاستثمار الوطني ومعدل الادخار، وهذه الفجوة تتزايد لأسباب متعددة منها تزايد السكان بنسبة أكبر من تزايد الإنتاج الأمر الذي يؤدي إلى تزايد الاستهلاك في الميل الحدي والمتوسط، والذي ينعكس على الادخار المحلي من حيث الانخفاض، الأمر الذي يؤثر على نسبة المكون المحلي بالاستثمار، ويزيد من الاعتماد على المكون الأجنبي الذي ينعكس على

[1] سمير فخري نعمة، مرجع سابق، ص ص 80- 82.

الاقتراض بالزيادة، مما يؤدي إلى زيادة الاستيراد من العدد والآلات، وهذا من شأنه أن يزيد من العجز في ميزان المدفوعات، وقد يتزايد الاعتماد على الاستثمار الأجنبي وهذا قد يؤدي إلى تزايد العجز ف ميزان المدفوعات ب التحويلات والأرباح والفوائد والعوائد.

- **نمط التنمية والتصنيع**

لجأت العديد من البلدان النامية بعد حصولها على الاستقلال إلى إتباع أنماط مختلفة للتنمية، كان من بينها تركيز الجهود على القطاع الصناعي على حساب القطاعات الأخرى خاصة القطاع الزراعي، وذلك عن طريق سحب الفائض الاقتصادي من هذا القطاع الأخير لصالح القطاعات الأخرى بشكل توفير الغذاء الرخيص للعمال ولسكان المدينة، وباستخدام الصادرات الزراعية لتمويل الاستيراد، وتوفير المواد الخام الرخيصة للصناعة المحلية، ترتب على ذلك تدهور مستويات المعيشة في الريف وتزايد الهجرة إلى المدن، وتدني إنتاجية الأرض، الأمر الذي أدى إلى تزايد الحاجة إلى المواد الغذائية، والمواد الخام اللازمة للصناعات المحلية، بالإضافة إلى تناقص حجم الفائض الزراعي المخصص للتصدير.

وكل ذلك انعكس على ميزان المدفوعات، حيث تزايدت الاستيرادات من المواد الغذائية والمواد الخام اللازمة للصناعة، مما أدى إلى تزايد العجز في موازين المدفوعات للبلدان النامية، فضلا عن ذلك فإن استراتيجيات التصنيع التي اتبعتها هذه البلدان، كان من شأنها أيضا أن تزيد من العجز في موازين المدفوعات سواء كانت إستراتيجية الإحلال محل الاستيراد أم إستراتيجية تشجيع الصادرات.

- **تزايد معدلات التضخم**

من الواضح أن التضخم له تأثير سلبي على ميزان المدفوعات، وذلك لأنه يضعف الموقف التنافس لصادرات البلد التي تعاني من ارتفاع معدلات التضخم ف السوق العالمي مما يؤدي إلى انخفاض الصادرات، وفي نفس الوقت فإنه يؤدي إلى تزايد الطلب على السلع الأجنبية نظرا لانخفاض أسعارها مما يؤدي إلى زيادة الاستيراد، الأمر الذي يؤدي إلى تزايد العجز في موازين المدفوعات، ويلاحظ إذا تم علاج هذا العجز عن طريق الاقتراض من الخارج فإن ذلك يعني العجز في ميزان المدفوعات منذ وقت الذي يبدأ فيه سداد القرض.

- **هروب الأموال إلى الخارج**

مما شك فيه أن ظاهرة هروب الأموال في البلدان النامية إلى الخارج تؤثر بصورة مباشرة على ميزان المدفوعات، لأنها تجعل البلد الذي يهرب منه رأس المال في عوز دائم لرؤوس الأموال اللازمة للقيام بالاستثمارات، ولاستيراد السلع الضرورية، والوفاء بأعباء خدمة الدين، وقد تودي هذه الظاهرة إلى انخفاض

معدلات الإنتاج والدخل والاستهلاك، ومما يؤثر بدوره على الوضع في ميزان المدفوعات الأمر الذي يؤدي إلى زيادة العجز فيه.

ويلاحظ أن هناك خلافا في تفسير سبب هروب رأس المال من البلدان النامية للخارج، فالمؤسسات الدولية ترى سبب هذه الظاهرة هو المغالاة في تحديد سعر صرف العملة الوطنية، وانخفاض أسعار الفائدة الحقيقية في البنوك الوطنية، فضلا عن ارتفاع معدلا ت التضخم في هذه البلدان.

3. طرق تمويل العجز في ميزان المدفوعات

عادة ما تلجأ البلدان التي تعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها، إلى تمويل هذا العجز من خلال أحد المصادر التالية:[1]

- استخدام الأرصدة النقدية والذهب الذي تحتفظ به السلطة النقدية لهذا البلد.
- الاقتراض من الخارج.
- ضغط الاستيراد.

[1] سمير فخري نعمة، مرجع سابق، ص 83.

المطلب الثالث: دور السياسة المالية في ميزان المدفوعات

الهدف المطلوب من السياسة المالية هو كبح تصاعد الدخل الوطني بغية تخفيض حجم الواردات، إن الصلة بين تدني الواردات هي مؤمنة بواسطة الميل الحدي للاستيراد $\frac{\Delta M}{\Delta Y}$، تدل هذه العلاقة على النسبة التي على أساسها تكون كل زيادة في الدخل الوطني مخصصة لشراء السلع المستوردة بمقدار ما يكون هذا الميل ثابتا وايجابيا فانه يدل دون أي غموض على أن تدني (أو كبح ارتفاع) الدخل الوطني يمارس تأثيرا معيدا لتوازن الميزان التجاري.

على السلطات العامة في سبيل كبح الدخل الوطني أن تستعمل أدوات السياسة المالية، وسوف نركز اهتمامنا على سياسة الضرائب وسياسة الإنفاق العام.[1]

1. **استعمال السياسة الضريبية:** سوف يتم الاستعانة بالشكل التالي لتبيين أثر السياسة الضريبية.

الشكل(02- 08): استعمال السياسة الضريبية

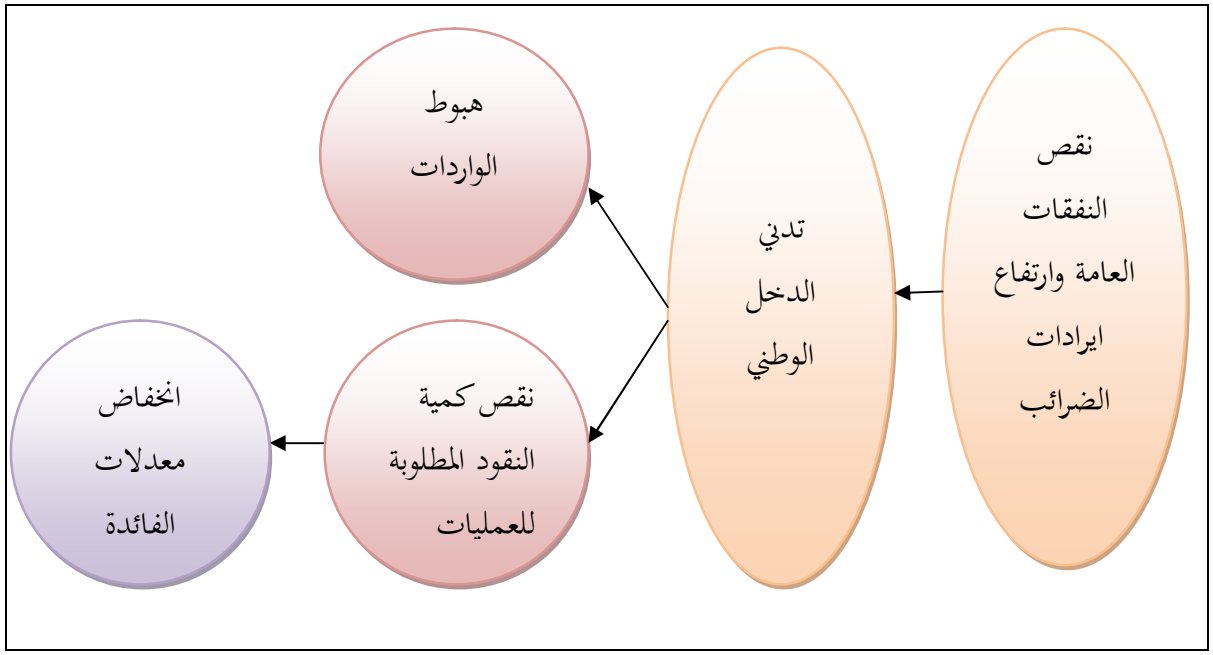

المصدر: سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف والفائدة وإنعاسها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 420.

يصور الرسم البياني أساليب تأثير سياسة الضرائب والإنفاق العام، تتجسد هذه السياسة بإنقاص النفقات العامة (كما هو مألوف بإنقاص تزايدها لأنه من الصعب إنقاص المبلغ الإجمالي للنفقات العامة من سنة لأخرى)، أو بزيادة الايرادات من الضرائب.

يولد إنقاص النفقات العامة وزيادة واردات الضرائب انخفاض في الدخل الوطني الذي يجر معه تأثيرين:

- تخفيض الواردات بواسطة الميل الحدي للاستيراد.

[1] سمير فخري نعمة، مرجع سابق، ص420.

- هبوط الطلب على العملة لداعي العمليات الذي يولد هبوطا في معدلات الفائدة في أصل خروج محتمل لرؤوس الأموال.

يمارس تخفيض الواردات تأثير ايجابي على إعادة توازن الميزان التجاري، لكن خروج رؤوس الأموال يولد على العكس تأثير سلبي على ميزان المدفوعات.[1]

التحليل السابق يبين أثر السياسة المالية الانكماشية على ميزان المدفوعات، والعكس عند استعمال السياسة المالية التوسعية أين يتم زيادة النفقات العامة وتخفيض إيرادات الضرائب.

2. دور الإنفاق العام في تحقيق التوازن الخارجي (توازن ميزان المدفوعات)

إن اختلال ميزان المدفوعات التي يعبر عن حالة عجز، يؤدي إلى زيادة مديونية البلاد مما يجعلها تعيش فوق إمكانياتها، وإلى تدهور قيمة عملتها، وعلى العكس من ذلك فإن توازن ميزان المدفوعات يسمح بالحصول على استقرار العملة وتنمية المبادلات الاقتصادية، حيث أن التقلبات المفاجئة في العملة تحمل مخاطر هامة للبلدان ذات العملات الضعيفة.

ويرى الكثير من الاقتصاديين أن سياسة الإنفاق العام لها دور كبير في معالجة إختلالات ميزان المدفوعات وذلك من خلال ما يلي:

1. زيادة رؤوس الأموال الأجنبية عن طريق تشجيع الاستثمار الأجنبي بتقديم الإعانات من طرف الدولة والنفقات الجبائية في سبيل التحفيز على الاستثمار.
2. تخفيض الطلب الداخلي (للتقليل من الاستيراد) عن طريق تحقيق الاكتفاء الذاتي.
3. ترقية الصادرات عن طريق الإنفاق الجبائي والإعانات الموجهة للمستثمرين الأجانب والمحليين.

كما أن النفقات الاستثمارية والمتعلقة بالمنشآت القاعدية، والنفقات الموجهة لإنعاش الاستثمار العمومي، خاص أو أجنبي على غرار الإنفاق الجبائي الذي تقدمه الدولة للمؤسسات في شكل نفقات عامة غير مباشرة من أجل التحفيز على الاستثمار وبالتالي دفع عجلة التصدير، بالإضافة إلى الإعانات المباشرة المقدمة من طرف الدولة للمستثمرين في سبيل دفع عجلة الإنتاج، تساهم بدرجة كبيرة في توازن ميزان المدفوعات.

ولقد أسهمت النظرية الكينزية في هذا المجال من خلال الاعتماد على السياسة المالية وخاصة الإنفاق العام للتأثير على الدخل تحت تأثير مضاعف الإنفاق من أجل الوصول إلى توازن ميزان المدفوعات، فمن خلال تركيز الإنفاق العام على الاستثمار فإن هذا يساهم في رفع إنتاج البلد وذلك من خلال الإنفاق الجبائي والإعانات الموجهة للمستثمرين، تساهم هذه الأدوات بدرجة كبيرة في رفع الإنتاج وبالتالي ارتفاع معدل

[1] سمير فخري نعمة، مرجع سابق، ص421.

التصدير مما يزيد من مستوى الاستخدام في تلك الصناعات التصديرية فتواكبها زيادة في معدل الأجور ومن ثم الدخول الموزعة وسيترتب على زيادة الدخل تنامي في الطلب على السلع والخدمات بنسبة أكبر نتيجة لعمل المضاعف فترتفع الاستيرادات مما يؤدي إلى عودة التوازن إلى ميزان المدفوعات.[1]

كما هناك اتجاه آخر فيما يتعلق بدور السياسة المالية في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، والذي يعتمد على أسلوب الاستيعاب (الامتصاص)، والناتج أساسا من التحليل الكينزي، ويعود استخدام مصطلح الاستيعاب إلى سنة 1952م، من طرف مجموعة من الاقتصاديين، ويقوم هذا الأسلوب على عدة مبادئ أهمها[2]:

- إن معادلة الدخل في اقتصاد مفتوح تأخذ الشكل التالي: $Y = C + I + X - M$

بحيث: Y : الإنتاج أو الدخل.

M: الواردات من السلع والخدمات.

X: الصادرات من السلع والخدمات.

C: الاستهلاك الخاص.

I: الاستثمار المحلي الخاص.

- ينطلق هذا الأسلوب من مبدأ إجراءات أو سياسات تغيير الإنفاق العام، عن طريق السياسة المالية.
- يهتم الأسلوب بسوق السلع، ويهمل سوق النقد وسوق رأس المال، فهو يهتم بالميزان التجاري، والذي يعبر عن الأداة التي من خلالها يتأثر ميزان المدفوعات.
- يركز الأسلوب على المتغيرات المشكلة لمعادلة الدخل الوطني لدى كينز.

كما يقوم الأسلوب على جملة من الافتراضات، أهمها:

- يمكن للاقتصاد أن يتوازن عند مستوى أقل من مستوى التوظيف الكامل.
- ثبات أسعار السلع والأجور الاسمية وأسعار الفائدة.
- اعتماد الصادرات على الإنتاج الجاري وليس المخزونات، أي بمعنى وجود حركية في الاقتصاد.
- وجود احتياطات من الذهب والعملات الأجنبية.

[1] عبد المجيد قدي، **مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية –دراسة تحليلية وتقييمية-** ، مرجع سابق، ص 41.

[2] برنيه إسيمون، **أصول الاقتصاد الكلي**، ترجمة عبد الأمير إبراهيم شمس الدين، المؤسسة الجامعية، القاهرة، 1989، ص414.

- تحليل الأسلوب

انطلاقا من معادلة الدخل: $Y = C + I + X - M$ ..... (01)

نلاحظ أن المعادلة تتكون من شقين أساسين، هما:

$A = C + I$ .....(02)

$B = X - M$ ..... (03)

بحيث أن: A: هي الطلب الداخلي (الاستيعاب)، وتمثل الاستهلاك الخاص والحكومي، بالإضافة إلى الإستثمار.

B: تمثل الطلب الخارجي.

وعليه من المعادلات (01)، (02)، (03) نجد أن: $Y = A + B$ ..... (04)

من المعادلة (04) نجد:

$B = Y - A$ .....(05)

ومن هنا يمكن التمييز بين ثلاث حالات:

أ- الطلب الخارجي أكبر من الصفر (B>0): أي أن الدخل (Y) أكبر من قيمة الطلب المحلي(A).

ب. الطلب الخارجي أق من الصفر(B<0): أي أن الدخل (Y) أقل من قيمة الطل المحلي (A).

ج. الطلب الخارجي يساوي الصفر(B=0): أي تساوي الدخل الوطني (Y) مع قيمة الاستيعاب (A).

مما سبق نخلص أن سبب الاختلال في الميزان التجاري ومن ورائه اختلال ميزان المدفوعات، سببه الاختلال ما بين الدخل (Y)، والطلب الداخلي أو الاستيعاب (A).

- كيفية مواجهة الاختلال وفق هذا الأسلوب

عادة ما يأخذ ميزان المدفوعات إحدى الحالتين التاليتين*:

أ. حالة عجز ميزان المدفوعات: بمعنى أن الدخل أقل من الطلب الداخلي(Y< A).

ولتصحيح هذا الوضع أمام الدولة صاحبة العجز، التأثير عن طريق سياسة مالية تستهدف التأثير على أحد المتغيرين، إما الدخل، أو الطلب الداخلي، وهذا كما يلي:

- زيادة الدخل، أي إتباع سياسة مالية توسعية تمكن من زيادة الطلب الكلي، الذي يؤدي بدوره إلى زيادة حجم الإنتاج، وبالتالي زيادة الصادرات ومن ثم الزيادة في الدخل.

* يعتمد صندوق النقد الدولي بشكل كبير على أسلوب الاستيعاب في معالجة الاختلالات في ميزان المدفوعات للدول التي تقبل على الاقتراض من الصندوق، مقابل تطبيق الوصفات التي يقدمها الصندوق بغرض معالجة الاختلالات في ميزان المدفوعات.

- العمل على تخفيض قيم مكونات الطلب الكلي باعتماد سياسة مالية انكماشية، والتي تؤدي إلى التأثير على الاستهلاك والاستثمار، كأن تقوم مثلا برفع الضرائب أو الرسوم.

ب. حالة الفائض في ميزان المدفوعات: أي أن الدخل أقل من الطلب الداخلي(Y> A)، وفي هذه الحالة يمكن التصرف أيضا من خلال المتغيرين السابقين، أي الدخل والطلب الداخلي، وذلك بما يلي:

- التأثير على الدخل الوطني، من خلال قيام القائمين على السياسة المالية بإتباع سياسة انكماشية، ويتم ذلك عن طريق تخفيض مستويات الإنتاج، وبالتالي يتقلص حجم الصادرات وينخفض مستوى الدخل.

- التأثير على الطلب الكلي بزيادته، أي تطبيق سياسة توسعية، وذلك بتشجيع الأفراد على الاستثمار والاستهلاك.

يعتبر هذا الأسلوب خطوة متقدمة، من حيث قدرته على تسليط الضوء على جوانب التحليل الكلي، لإحداث التسوية أو التصحيح في ميزان المدفوعات عن طريق التسوية في الميزان التجاري، إلاّ أن هذا الأسلوب تعتريه مجموعة من النقائص، نذكر منها:

- اعتماده على النموذج الكينزي البسيط.

- إهمال الجوانب الأخرى المكونة لميزان المدفوعات، والاقتصار على الميزان التجاري.

- عدم واقعية بعض الفرضيات التي يبنى عليها الأسلوب، مثل ثبات الأسعار ووجود كميات كافية للدفع الخارجي.

خلاصة

تلعب الدولة دور رئيسي في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي، من خلال خلق استثمارات على الصعدين المحلي والأجنبي، كما أن النفقات العامة تساعد بدرجة كبيرة في ارتفاع معدل النمو، لكن بمعدلات معقولة، فالزيادة في النفقة العامة بشكل موسع يصاحبه انخفاض في معدل النمو، ويرجع ذلك إلى عرقلة الإنتاج، والزيادة المماثلة من الضرائب وهو ما يقلل من الحافز على العمل ويبطئ في زيادة الطلب الكلي وبالتالي يعيق النمو.

وعلاج البطالة لا يأتي إلا بمضاعفة الإنتاج، وهذا عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي الكفيل بزيادة الإنفاق الكلي، ودفع المنتجين إلى التفاؤل في توقعاتهم، وهذا ما ينعكس إيجابا في مواجهة انخفاض الطلب وانتشار البطالة، كما أن الضرائب لها وقعها في تحقيق مستويات عالية من التوظيف كون أن أية ضريبة تقلل من الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي الكلي وهذا ما يعمل على خفض العمالة، بالتالي لا بد من تسيير الضرائب حسب التقلبات الاقتصادية.

أما في مجال الرقابة على التضخم فإن دور السياسة المالية يتمحور في ثلاثة نقاط هي الرقابة الضريبية، الرقابة على الدين العام، ورقابة الإنفاق العام، فالرقابة الضريبة تشكل دعامة كبرى من دعائم سياسة الميزانية في مواجهة التقلبات الاقتصادية، والسيطرة على حركات الضغوط التضخمية في الاقتصاد الوطني، تحقيقا لاستقرار والنمو المتوازن في الاقتصاديات النامية، وذلك من حيث كونها أداة فعالة في تحقيق معدلات أعلى من الرقابة على مستويات الإنفاق الوطني من جهة ومن جهة أخرى كأداة تجميع لفوائض الميزانية.

وإلى جانب الرقابة الضريبية تساهم الرقابة على الدين العام في إدارة التحويلات المالية، وتوجيه الإنفاق الإنتاجي بتجميد القوة الشرائية الزائدة في الأسواق، واستخدامها في تمويل الميزانية، وتباشر سياسة الرقابة على الإنفاق الحكومي، سواء الاستهلاكي أو الاستثماري برفع معدلاته، أو تخفيضها حسب الأحوال الاقتصادية السائدة، ولكي يكون الإنفاق ذا فعالية يتعين توجيهه في المقام الأول إلى القطاعات الاقتصادية التي يوجد بها موارد عاطلة، والقطاعات التي يكون فيها الميل لإعادة الإنفاق مرتفعا نسبيا.

أما دور السياسة المالية في ميزان المدفوعات فالملاحظ أن لسياسة الضرائب والإنفاق العام تأثير هام وهذا بإنقاص النفقات العامة، أو بزيادة الواردات من الضرائب،وهذا ما يولد انخفاض في الدخل الوطني الذي يجر معه تخفيض الواردات بواسطة الميل الحدي للاستيراد، وهبوط الطلب على العملة لداعي العمليات الذي يولد هبوطا في معدلات الفائدة في أصل خروج محتمل لرؤوس الأموال.

الفصل الثالث

هيكلة الاقتصاد الجزائري وسياسات تحقيق التوازن الاقتصادي

تمهيد

تعرض الاقتصاد الجزائري خلال الثمانينات إلى أزمة اقتصادية بسبب انخفاض أسعار المحروقات أثرت سلبا على تحقيق التوازنات الداخلية منها والخارجية وتجلت مظاهرها في تحقيق معدلات محتشمة للنمو الاقتصادي، زيادة معدلات البطالة، ارتفاع الضغوط التضخمية، الاختلال في ميزان المدفوعات، زيادة المديونية الخارجية، تراجع أسعار الصرف، ... الخ.

كل هذه العوامل وأخرى أجبرت الحكومة بداية من الثمانينات التفكير في إيجاد إستراتيجية تنموية بديلة، للخروج من هذا الوضع المتأزم، والبحث عن بدائل اقتصادية لتعزيز القاعدة الإنتاجية الوطنية، من خلال السير وفق المنهج الاقتصادي الصحيح.

وعليه تم ضبط مجموعة من الإصلاحات لتغيير النظام والتوجه نحو اقتصاد السوق، بما يتماشى مع المتطلبات الدولية، من خلال فتح المجال أمام القطاع الخاص، ضبط أرضية تشريعية ملائمة، تعديل السياسات الاقتصادية، وتشجيع الاستثمارات الخارجية ...الخ، كل هذه الإجراءات جاءت لتحقيق التوازن الداخلي والخارجي.

ومن خلال هذا الفصل سيتم التعرف على أهم التدابير المتخذة من خلال ثلاث مباحث مقسمة كالأتي:

المبحث الأول: هيكلة الاقتصاد الجزائري وخصائص تنميته؛

المبحث الثاني: إجراءات تحقيق النمو الاقتصادي ومواجهة البطالة؛

المبحث الثالث: إجراءات ضبط التضخم وتحقيق التوازن لميزان المدفوعات في الجزائر؛

المبحث الأول: هيكلة الاقتصاد الجزائري وخصائص تنميته

يتمتع الاقتصاد الجزائري بمؤهلات ومقومات هائلة، تمكنه من الرفع من مؤشرات التنمية الاقتصادية، نظرا للمكان الجغرافي المتميز، والثروات الباطنية، إضافة إلى العامل البشري الذي تمتلكه الجزائر والذي يلعب دور رئيسي في تحقيق التنمية الاقتصادية إذا ما تم استغلاله أحسن استغلال.

ومن خلال هذا المطلب يمكن تبيان هيكلة الاقتصاد الجزائري، وأهم الجوانب البارزة في تنميته والتي تعتبر نقطة هامة في مسار الاقتصاد الوطني.

المطلب الأول: هيكلة الاقتصاد الجزائري

من أهم أهداف السياسة الانفاقية في الجزائر هو النهوض بمختلف القطاعات للرفع من مساهمة القيمة المضافة لكل قطاع في الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى تحقيق الترابط بين هذه القطاعات لضمان الدفع المستمر والمتواصل للتنمية الاقتصادية.

ويمكن التعرف على أهم القطاعات المكونة للاقتصاد الجزائري من خلال هذا المبحث، إضافة إلى القيمة المضافة للناتج الوطني لكل قطاع.

1. قطاع الزراعة

بلغت المساحة الزراعية الصالحة للزراعة 44.9كلم^2 لسنة 1962وهو ما يعادل نسبة 18,9% من إجمالي المساحة الكلية، إلا أنها خلال العقدين الأخيرين لم تتوقف عن الانخفاض حيث انتقلت إلى38.6 كلم^2 سنة 1991، لتعاود الارتفاع إلى 41.3كلم^2 سنة 2010.[1]

واتخذت الجزائر برامج لإصلاح القطاع الزراعي، حيث خصصت مبالغ استثمارية هامه للنهوض بهذا القطاع.

ويمكن توضيح مساهمة هذا القطاع في إجمالي الناتج الوطني كما يلي:

الجدول رقم (03- 01): مساهمة القطاع الزراعي في الجزائر في إجمالي الناتج الوطني. **الوحدة: نسبة مئوية**

السنوات	2001	2004	2005	2009	2010	2014	2015	2016	2017
نسبة مساهمة الزراعة في الناتج الوطني	9,8	9,9	7,7	9,3	8,4	10,6	11,6	12,1	12,3

المصدر:

- Banque d'Algérie, les Rapports sur l'évolution économique et Monétaire en Algérie 2003-2005, 2010, 2013, 2016 , (situation des opérations du trésor).

من الجدول السابق نلاحظ أن نسبة مساهمة قطاع الزراعة في الناتج الوطني في تذبذب مستمر نظرا لارتباط قطاع الزراعة في الجزائر بالظروف المناخية والبيئية.

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، على الموقع: www.aoad.org (20/ 06/ 2018 20: 09)

وحاولت السلطات العمومية تدارك هذا الأمر من خلال سياستها التنموية، فاستفاد هذا القطاع من مخصصات المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) المنطلق سنة 2000، الذي وجه لتطوير القطاع الزراعي ومعالجة مشاكله من خلال حماية الأراضي، ودعم إنتاج المواد الغذائية، الضرورية، الاهتمام أكثر بالري ...الخ، إضافة إلى برنامج دعم إنعاش النمو الاقتصادي حيث دعم قطاع الفلاحة بمبلغ قدر بـ55,89 مليار دج من إجمالي المشروع ككل، وهذه النسبة تعتبر كدعم إضافي للبرنامج السابق.

وحرصا منها على النهوض بهذا القطاع استمرت الحكومة في دعمه من خلال البرامج المكملة للبرنامج الأول، حيث استفاد هذا القطاع من مبلغ 300 مليار دج، لإنشاء وتطوير المستثمرات الفلاحية والتشجيع على الإنتاج الزراعي، كما استفاد من مبلغ 1000مليار دج من إجمالي الغلاف المالي المخصص للبرنامج الخماسي (2010- 2014)، لتحقيق التنمية الفلاحية والنهوض بالقطاع الزراعي.[1]

يمكن القول أن نمو القطاع الزراعي دون المستوى المطلوب، مقارنة بالمبالغ الضخمة المسخرة في هذا الجانب، إذ يلاحظ أن الإنتاج الحالي لا يغطي سوى نسبة 70% من احتياجات السوق، كما يواجه القطاع كثرة الطلب المتزايد والذي يشهد نموا متضاعفا، وذلك في بيئة اقتصادية متأزمة أكثر فأكثر، فالجزائر هي أول بلد مستهلك للحليب في المغرب العربي تستهلك حوالي 6 مليارات لتر من الحليب سنويا (جميع أنواع الحليب) بما في ذلك 4 مليارات لتر منتوجات محولة، وما يقارب 2 مليار لتر هي للاستهلاك وتغذية العجول، حيث يتم استيراد 3 مليار لتر على شكل مسحوق و250 مليون على شكل أجبان و150 مليون على شكل حليب الأطفال، وهذا ما يعني المزيد من التبعية الغذائية.[2]

2. قطاع الصناعة

سعت الجزائر ومنذ الاستقلال إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال تبني مخططات مع نهاية الستينات من القرن الماضي، حيث تجسدت بداية بإستراتيجية الصناعات المصنعة، ومنحت إمكانيات كبيرة للصناعات البترولية وصناعات الحديد والصلب، كان يمكن أن تكون منطلقا لبناء اقتصاد قوي لو أنها استغلت استغلالا أمثلا، فبرغم المكانة الممنوحة للتصنيع من خلال المخططات التنموية إلا أنه لم يحقق الأهداف المرجوة، ويرجع ذلك لمجموعة من الأسباب، من أهمها: نقص المهارات والكفاءات، ضيق السوق المحلي، عدم التمكن من المنافسة الخارجية، غياب التكامل بين القطاعات، فالواقع كشف عن اقتصاد هش، لارتباطه بمصدر البترول والذي يكون عرضة للتذبذب وعدم الاستقرار.

[1] بناء على إحصائيات المقدمة من اجتماع مجلس الوزراء.

[2] أوضايفية حدة، خوني رابح، **"الاقتصاد الجزائري وآثار التبعية للنفط: ضرورة التنويع الاقتصادي"**، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، العدد السابع، 2017، ص55.

وكنتيجة للأزمة الاقتصادية العالمية التي بدأت في الثمانيات، والتي تجلت في الانخفاض المستمر لأسعار البترول سنة 1986، إضافة إلى انخفاض سعر صرف الدولار بعد سنة 1985، مما عمق مشكلة أخرى وهي تقليص إيرادات الصادرات، والذي نجم عنه ارتفاع ثقل ديون المؤسسات بشكل خاص، والاقتصاد بشكل عام، على المستويين الداخلي والخارجي، وبالتالي اختلال الجهاز الصناعي.

وانطلاقا من هذه الظروف كان لا بد من اعتماد مخطط إصلاح اقتصادي، تمثل هذا الإصلاح في سياسة اقتصادية أطلق عليها بـ"استقلالية المؤسسات الاقتصادية العامة "، تبعتها بعد ذلك سياسة أخرى تمثلت في "إعادة الهيكلة الصناعية"، إلا أن هذه المخططات لم تنجح في تحقيق الغاية المرجوة، مما استدعى التوجه نحو المنظمات الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك العالمي)، فكان تطبيق "برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي" خلال المدة 1994- 1998 الذي يجعل من الخوصصة المحور الأساسي لكل الدعم والمساعدات.

وبداية من سنة 1999 شهدت المحروقات ارتفاعا في أسعارها، مما ساعد على إعادة بناء رصيد الاحتياطات الخارجية، فضلا عن بداية تنفيذ برامج لدعم وتوطيد النمو، والتي خصصت مبالغ هامة لتطوير القطاع الصناعي.[1]

الجدول رقم (03- 02): نسبة مساهمة الصناعة في إجمالي الناتج الوطني.

النسبة: وحدة مئوية

السنة	2001	2004	2005	2009	2010	2014	2015	2016	2017
المحروقات	33,8	37,7	45,1	31,0	34,9	27,0	18,9	17,4	19,1
الصناعة خارج المحروقات	7,3	6,3	5,2	5,7	5,1	5,0	5,4	5,6	5,5

-Source : **Banque d'Algérie, Op- cit.**

من خلال الجدول السابق نلاحظ الارتفاع الطفيف لمعدل الصناعة خارج المحروقات لسنتي 2015 و2016 نتيجة للسياسة المتبعة للرفع من مردودية هذا القطاع المعول عليه كركيزة أساسية للتحول نحو التنوع الاقتصادي، والخروج من دائرة التبعية لقطاع المحروقات الذي ورغم نتائجه السلبية إلا أنه لا يزال يهيمن على مستوى الصناعة في الجزائر، نظرا لاستحواذه على أهم نسبة في الناتج الداخلي الإجمالي.

[1] السعيد بريكة، نور الهدى عمارة، **"استثمار العوائد النفطية لتطوير قطاع الصناعة في الجزائر"** مجلة العلوم الإنسانية، العدد الرابع، جامعة ام البواقي، الجزائر، ديسمبر 2015، ص 281.

وفي إطار النظرة الجديدة للاقتصاد الوطني التي سطرتها الحكومة والتي تندرج تحتها جملة من الإجراءات التي تهدف إلى توسيع القاعدة الإنتاجية، من خلال تنويع الاقتصاد الوطني بترشيد النفقات العمومية، وتشجيع الإنتاج، وتأهيل الموارد البشرية، ومنح التسهيلات للاستثمارات الوطنية والأجنبية من خلال تطوير الأرضية الضريبية والجمركية...الخ.

الهدف من هذه الإستراتيجية للحكومة الجزائرية هو التنويع الاقتصادي، نظرا للمقومات الهامة والعناصر التنافسية والتي يمكنها المساهمة في الرفع من القيمة المضافة للناتج الوطني الإجمالي، على غرار الإمكانيات الزراعية والبشرية والسياحية القدرة على بناء اقتصاد إنتاجي متنوع.[1]

3. قطاع الخدمات

فيما يخص قطاع الخدمات فإن القطع الخاص فيها يلعب دور كبيرا، ويمكن تبيان نسبة هذا القطاع في إجمالي الناتج الوطني في الجدول التالي.

الجدول رقم (03- 03): مساهمة قطاع الخدمات في إجمالي الناتج الوطني

الوحدة: نسبة مئوية.

السنة	2001	2004	2005	2009	2010	2014	2015	2016	2017
مساهمة قطاع الخدمات خارج الإدارة العمومية	22,4	21,1	19,9	23,8	21,6	25,1	27,2	27,8	27,3
مساهمة قطاع خدمات الإدارة العمومية	11,0	9,8	8,0	12,2	13,2	16,4	17,4	17,3	16,8

-Source : Banque d'Algérie, Op- cit.

من خلال الجدول السابق نلاحظ التذبذب في نسب قطاع الخدمات والتي تعود لأسباب متباينة، أهمها الظروف الأمنية التي مرت بها الجزائر والتي لاحت بظلها على السنوات اللاحقة، لكن ومع الجهود المتواصلة للنهوض بهذا القطاع إلا أن النتائج لا تعكس الأهداف المسطرة، فلا يزال القطاع يعاني نوعا ما من تباطؤ في النمو.

يرتبط تباطؤ وتيرة توسع نشاط هذا القطاع، أساسا، بتراجع النشاط في الفرعين الرئيسيين "التجارة" و"النقل والاتصالات" اللذان شهد نموهما سلسلة من الانخفاضات المتتالية.[2]

[1] أوضايفية حدة، خوني رابح، مرجع سابق، ص 56.

[2] Banque d'Algérie , Rapport 2016 sur l'évolution économique et monétaire en Algérie ,septembre 2017, P25.

المطلب الثاني: الجوانب البارزة في تنمية الاقتصاد الجزائري

عملت السلطات الجزائرية على تغيير النظام القائم بنظام آخر قادر على مجابهة التحديات الممكن حدوثها على الصعيدين الداخلي والخارجي من خلال سلسة من الإصلاحات.

وسيتم من خلال هذا المطلب عرض أهم التعديلات التشريعية، مما يلي:

- قانون النقد والقرض

هو القانون 90- 10المؤرخ في 14 أفريل 1990، والذي نص على إلغاء كل الفوارق بين المستثمر المحلي والأجنبي حيث أنه يهدف في مجمله إلى تنظيم سوق الصرف وحركة رؤوس الأموال، كما أنه ينص على إمكانية تحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل أنشطة اقتصادية مع مراعاة أولويات السياسة التنموية في الجزائر، حدد القانون شروط تحويل رؤوس الأموال إلى الخارج.[1]

وقد تم تعديله بالأمر رقم 03- 11 المؤرخ في 26/ 08/ 2003 الذي كرس شروط إصدار ومراقبة الأوراق النقدية من طرف البنك المركزي، وتشكيلة مجلس النقد والقرض وأهم صلاحياته، تنظيم سوق الصرف وحركات رؤوس الاموال[2] ،كما تم تعديله سنة 2010 بالأمر رقم 10- 04 المؤرخ في 26/ 08/ 2010.[3]

- قانون الاستثمار

هو القانون المؤرخ في أكتوبر 1993 المتعلق بتشجيع وترقية الاستثمار في الجزائر، والذي جاء في سياق التوجه نحو اقتصاد السوق والاستعداد للاندماج في الاقتصاد العالمي، إذ فتح هذا القانون المجال أما القطاع الخاص الوطني والأجنبي من أجل الاستثمار، ولم يعد هناك فرق بين الاستثمار العام والخاص، ولا بين المستثمر المقيم وغير المقيم، كما منح العديد من الحوافز والامتيازات المستثمرين قصد تشجيع وتطوير حجم الاستثمار.

ونظرا لمجموعة من الصعوبات التي واجهت المستثمرين تم تعديل هذا القانون في 20 أوت 2001 حيث أصبح دور الدولة بموجب هذا التعديل يتلخص في تقديم الامتيازات.

وأهم ما يميز نظام الاستثمار في الجزائر قيامه على العناصر التالية:

- المجلس الوطني للاستثمار الذي يرأسه رئيس الحكومة، وتتمثل أهم صلاحياته في رسم الإستراتيجية الوطنية لتطوير الاستثمار، تحديد المناطق ذات الأولوية في الاستفادة من الامتيازات، وشروط الاستفادة من الحوافز الخاصة بالاستثمار.

---

[1] محمد إبراهيم مادي، **فعالية السياسة المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر(2000- 2010)**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2012/ 2013، ص ص 133- 134.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الحكومة، الجريدة الرسمية، العدد 52، الصادر بتاريخ 28 جمادى الثانية 1424، الموافق لـ 27 أوت 2003، أمر رقم 03-11، ص ص4- 21.

[3] الأمر رقم 10- 04 المؤرخ في 16 رمضان 1431، الموافق لـ 26 أوت 2010.

- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، وتتمثل مهمتها الأساسية في تطوير ومتابعة عمليات الاستثمار وتسهيل الإجراءات الخاصة بانطلاق المشاريع.

- إنشاء شباك وحيد لا مركزي يتم فيه تجميع كل الإدارات ذات العلاقة بالاستثمار، ويملك هذا الشباك كل الصلاحيات من أجل الاستجابة العاجلة لانشغالات المستثمرين.

- صندوق دعم الاستثمار الذي يعمل على تمويل الأنشطة الخاصة بتحسين مناخ الاستثمار، وتهيئة الشروط اللازمة لانطلاق المشاريع، كتهيئة المناطق الصناعية وتوصيل المرافق الضرورية كالكهرباء، والغاز، والماء...الخ.[1]

كما نص القانون 16- 09 المؤرخ في 03 أوت 2016، والمتعلق بترقية الاستثمار على مجموعة من المزايا والتخفيضات في مختلف مراحل الاستغلال زيادة على التحفيزات الجبائية والجمركية المنصوص عليها، وتحديد مهام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لدعم المستثمرين ومرافقتهم.[2]

- قانون المنافسة

تمت المصادقة على مشروع قانون تضمنه الأمر 95/ 06 المؤرخ في 25/ 01/ 1995 المتعلق بالمنافسة، والذي جاء لإرساء قواعد وأسس المنافسة حسب متطلبات النسق العام، الذي تتطلبه البلاد والمرحلة، فمحاوره تتضمن مجموعة من المقتضيات القانونية المنظمة للمسار التنافسي كالاتفاقيات والممارسات التي من شأنها الإخلال بقواعد المنافسة، وتحديد الأجهزة التي تتولى السهر على تنفيذها، فضلا عما يهم مبدأ تحرير الأسعار.

وهو ما يضمن لكل شخص النفوذ إلى الأسواق الجزائرية دون أن يكون ضحية لممارسات غير مشروعة، فضلا عن تأهيل المؤسسة الجزائرية، وتمكينها من اكتساب مناعة وطنية للتصدي لكل الانعكاسات السلبية.[3]

أما الأمر رقم 03- 03 المؤرخ في 19/ 07/ 2003 فقد كرس حرية الأسعار كأهم مبدأ للمنافسة مع إمكانية تقنينها وتحديدها بموجب مرسوم لمدة أقصاها 6أشهر، بعد موافقة مجلس المنافسة الذي نص على كيفية نشأته وسيره وأهم صلاحياته.[4]

---

[1] مفتاح صالح، بن سمينة دلال، **" واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية –دراسة حالة الجزائر-** المجلة الالكترونية بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، العددان 43/ 44، ص 117. أنظر الموقع www.caus.org.lb (02/ 07/ 2018 13:09)

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الحكومة، الجريدة الرسمية، العدد 46، الصادر بتاريخ 29 شوال1437، الموافق لـ 03 أوت 2016، قانون رقم 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار، ص ص 18- 24.

[3] تيور سي محمد، **قواعد المنافسة والنظام العام الاقتصادي**، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم القانونية، كلية العلوم القانونية والإدارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010،2011، ص 52.

[4] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الحكومة، الجريدة الرسمية، العدد 43، الصادر بتاريخ 20 جمادى الأولى 1424هـ، الموافق لـ 20جويلية 2003، أمر رقم 03- 03 المتعلق بالمنافسة، ص ص 25- 33.

- القانون التجاري

تم تعديل القانون رقم 88- 04 بالمرسوم القانوني رقم 93- 08 المؤرخ في 25 أفريل 1993، والذي جاء بأحكام جديدة موجهة لمجال التنمية والتي تنعكس في تقليص تدخل الدولة، وإعادة تنظيم القطاع الاقتصادي العمومي، والتطرق لتوسيع نشاط المؤسسات العمومية الاقتصادية وإعادة هيكلتها، تم وضع الأساس التشريعي لبورصة القيم المتداولة.[1]

- قانون الصفقات العامة

في إطار المرسوم الرئاسي رقم 02-250 المؤرخ في 13 جمادى الأولى عام 1423 الموافق ل 24 يوليو سنة 2002 تم تعريف وتنظيم الصفقات العمومية[2]، والذي عدل في 20/ 03/ 2013 بنص المرسوم رقم 349.12.2 الذي بين مختلف أنواع الصفقات العمومية، وكيفية إبرامها وتنفيذها والرقابة عليها.[3]

[1] محمد إبراهيم مادي، مرجع سابق، ص133.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الحكومة، الجريدة الرسمية، العدد 52، الصادر بتاريخ 17 جمادى الأولى 1423هـ، الموافق لـ 20جويلية 2002، مرسوم رقم 02- 250.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الحكومة، الجريدة الرسمية، العدد 6140، الصادر بتاريخ 23 جمادى الأولى 1434هـ، الموافق لـ 04 أفريل 2013، مرسوم رقم 349. 12. 2 الصادر في 20/ 03/ 2013، المتعلق بالصفات العمومية، ص ص 3024.

المبحث الثاني: إجراءات تحقيق النمو الاقتصادي ومواجهة البطالة

يعتبر تحقيق معدلات عالية للنمو الاقتصادي الهدف المرجو من وضع السياسات المختلفة لأي اقتصاد، فهو يعكس الناتج الداخلي للسلع والخدمات، والتي على أساسها يتم التمييز بين حالات التقدم الاقتصادي من عدمه.

ومن أبرز معوقات تحقيق هذا الهدف هو النسب العالية لمعدلات البطالة، وعليه تسعى الدول لتخفيض هذه المعدلات من خلال الإجراءات المختلفة للنهوض بالاقتصاد، وشرعت الجزائر في تطبيق برامج مهمة لتحقيق النمو الاقتصادي والتقليل من معدلات البطالة بما يتماشى مع القدرات المتاحة والظروف المعاشة.

المطلب الأول: إجراءات تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر

نتيجة لانتعاش أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، شرعت الجزائر منذ سنة 2001، في اتباع سياسة مالية قائمة على أساس التوسع في نفاقاتها العامة، وهذا من خلال برامج الاستثمارات العمومية، للرفع في معدلات النمو الاقتصادي، باعتباره مؤشرا هاما يعكس الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للبلد.

وتمحورت سياسة الإنفاق العام، في ثلاث برامج امتدت من سنة 2001 إلى غاية سنة 2014، وهي ممثلة ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي.

1. برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، هو عبارة عن برنامج متوسط الأجل امتد لأربع سنوات (2001-2004) خصص له مبلغ 525 مليار دج (حوالي 7 ملايير دولار أمريكي)، والذي وجه أساسا لدعم نفقات التجهيز على مستوى الموازنة العامة خلال فترة تنفيذ البرنامج.

1.1. خصائص برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

من خصائص هذا البرنامج ما يلي:

- يتبنى هذا البرنامج النظرة الكينزية الخاصة بالطلب الكلي الفعال، إذ أنه في حالة الركود الاقتصادي بافتراض حالة عدم التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج فإن زيادة الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار سيؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الفعال والذي يؤدي بدوره إلى زيادة العرض الكلي ورفع مستوى التشغيل، مما ينتج عنه رفع معدل النمو الاقتصادي وتقليص حجم البطالة.

- لا يمكن اعتبار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي مخططا رباعيا شبيها بالمخططات التي عهدتها الجزائر في السبعينات باعتبار أن الجزائر تخلت نهائيا عن الاقتصاد الموجه و التزمت اقتصاد السوق الذي لا يتنافى مع فكرة التخطيط المركزي ، ولا مع تمويل التجهيزات الاجتماعية والمنشآت القاعدية من قبل الدولة.

- إن نجاح هذا البرنامج مرهون بتطبيق إصلاحات رئيسية تتضمن إصلاح القطاع المصرفي والقطاع المالي وقطاع الطاقة " المحروقات و المناجم و الكهرباء "والمواصلات السلكية واللاسلكية ، والقطاع الاقتصادي العام، والإدارة الجبائية والتعريفة الجمركية والعقار الصناعي وتنظيم الاستثمار و إجراءاته.

-لن تؤثر المبالغ المرصودة للبرنامج في التوازنات المالية للدولة إذ أن حاجات التمويل من الخزينة لعامي 2002 و 2003 لن تتسبب في مشاكل أساسية بالنسبة للتمويل ،إذ يمكن ضمان تغطيتها بتعبئة القروض الخارجية ، وتحسين مدخولات الجباية العادية وتدخلات الخزينة العمومية في الأسواق المالية والنقدية، كما أن البرنامج لن يؤثر في حجم المديونية الخارجية حيث تنوي السلطات تقليصها إلى حدود 22 مليار دولار أمريكي عام 2004 في حين أن خدمات الديون ستترل إلى أقل من % 20 من إيرادات الصادرات خلال نفس السنة.

- كما لن يؤدي البرنامج إلى ارتفاع معدلات التضخم باعتبار أن للاقتصاد الوطني قدرات غير مستخدمة ومواطن إنتاج غير مستثمرة، وبالتالي فإن تزايد الطلب الكلي سيكون مصحوبا بنمو في الإنتاج يحول دون ارتفاع الأسعار بالتزامن مع إتباع سياسة نقدية صارمة حيال قيمة العملة ومستوى الأسعار.

- يمكن تكييف وتحجيم البرنامج وفقا للظروف السائدة حيث أن البرنامج أعد وفقا للقدرات الحقيقية التمويلية للجزائر، كم تم الشروع فعليا في تنفيذ البرنامج من خلال التكفل بالشطر الأول للبرنامج ضمن قانون المالية التكميلي لسنة2001 .[1]

1. 2. أهداف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

تتمثل أهداف سياسة برنامج الإنعاش الاقتصادي فيما يلي[2]:

- تنشيط الطلب الكلي.
- دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة و مناصب الشغل، عن طريق رفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي و في المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة و المتوسطة.
- تهيئة و إنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية و تغطية الاحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية.

1. 3. مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001- 2004

إن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي جاء أساسا للعمليات والمشاريع الخاصة بدعم النشاطات الإنتاجية، إعادة تأهيل المرافق الاجتماعية، إعادة ترقية المرافق الاجتماعية، النهوض بقطاع الزراعة ، الري،

[1] www.cg.gov.dz/dossier/plan-relance.htm (11/07/2018 14 : 30)

[2] بيان اجتماع مجلس الوزراء، المنعقد في 25 أفريل 2001.

النقل تنمية الموارد البشرية، ...الخ، ويمكن تقسيم برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي حسب القطاعات كما يلي:

جدول رقم (03- 05): توزيع المبالغ المالية لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي حسب القطاعات

الوحدة : مليار دج

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع	النسبة %
دعم الاصلاحات	6	11	13	15	45.0	8.5
دعم النشاطات المنتجة	10.6	20.2	22.5	12.0	65.3	12.8
التنمية المحلية	32.4	42.9	35.7	3.0	114.0	21.7
الاشغال الكبرى	93.0	77.9	37.6	2.0	210.5	40
تنمية الموارد البشرية	39	29.9	17.4	3.9	90.2	17
المجموع	181	181.9	126.2	36	525.2	100

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (CNES)، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني 2002.

.

من خلال الجدول أعلاه يمكن قراءة الأرقام التالية:

- دعم الإصلاحات: قدر المبلغ المخصص لدعم الإصلاحات بـ 45 مليار دينار، أي بنسبة 8,5% من المبلغ الكلي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، والهدف من هذا هو تحسين المناخ الاقتصادي الذي تعمل ضمنه المؤسسة، من خلال مجموعة من التحديثات على غرار الإدارة الجبائية، تهيئة المناطق الصناعية، تطوير التنافسية الصناعية، ...الخ.

- دعم النشاطات المنتجة: يتضمن دعم النشاطات المنتجة كل من قطاع الفلاحة والصيد البحري والموارد المائية، وقد حظيت بمبلغ 65.3 مليار دج، وهو ما يمثل نسبة 12.8% من المجموع الكلي، وهي نسبة ضئيلة نوعا ما بالنظر إلى أهمية هذين القطاعين باعتبارهما من بين القطاعات المنتجة للثروة، ويعود ذلك للاستفادة المسبقة من البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية، الذي يهدف إلى زيادة الإنتاج الفلاحي وهو برنامج مستقل عن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، وبالتالي يعتبر المبلغ المخصص في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بمثابة دعم للبرنامج السابق.

- التنمية المحلية: قدر المبلغ المالي المخصص لهذا القطاع بـ 114 مليار دج، ونسبته تعادل 21.7% وهو ما يعكس حرص الحكومة على تحسين الحياة اليومية للمواطنين، وتحقيق التوازن الجهوي، تأهيل المناطق النائية والمعزولة، ورفع المستوى المعيشي.

- الأشغال الكبرى والمنشآت القاعدية: حظي هذا القطاع بأكبر نسبة من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج، والتي تعادل 40%، أي بمبلغ 210.5 مليار دج، وهو دليل على عزم الحكومة لتدارك التأخر في هذا القطاع والذي عكس الأزمة التي مرت بها البلاد في فترة الثمانينات من القرن الماضي، وسياسة التقشف الناتجة عن الإصلاحات المطبقة، كما أن الاستثمار في هذا القطاع يعد محفزا لرفع معدلات الاستثمار المحلية والأجنبية.

- تنمية الموارد البشرية: قدر الغلاف المالي لهذا القطاع بـ 90.2 مليار دج، أي ما يعادل نسبة 17% من المبلغ الإجمالي، موجهة إلى مجموعة من القطاعات على غرار التربية الوطنية، التكوين المهني، البحث العلمي، الثقافة، الإعلام والاتصال، ...الخ، وقد تم اختيار هذه المشاريع وفقا لانعكاسها المباشر على حاجيات السكان.

والملاحظ من خلال توزيع برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي أن أهم القيم النقدية كانت من نصيبي السنتين الأوليتين لتطبيق هذا البرنامج (2001- 2002)، بمجموع كلي يقدر بـ 181 مليار دج، و181.9 مليار دج لسنتي 2001 و2002 على التوالي، ما يعكس رغبة الحكومة وحرصها على تنفيذ البرنامج خلال أقصر مدة زمنية ممكنة، لتخفيف انعكاسات الأزمة التي مرت بها البلاد، وخلق ظروف ملائمة لإستراتيجية حقيقية للتنمية المستدامة.

2. البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005- 2009).

يستلزم برنامج الاستثمارات العمومية الذي وضع للفترة الممتدة من 2005- 2009 مبلغ 4202.7 مليار دج، تم تقسيمها على خمسة برامج فرعية.

2. 1. أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو لتحقيق جملة من الأهداف: [1]

- تحديث وتوسيع الخدمات العامة: حيث أن ما مرت به الجزائر خلال فترة التسعينات سواء كانت الأزمة السياسية أو الأزمة الاقتصادية أثر سلبا على نوع وحجم الخدمات العامة، بشكل جعل من تحديثها وتوسيعها ضرورة ملحة قصد تحسين الإطار المعيشي من جهة، ومن جهة أخرى كتكملة لنشاط القطاع الخاص في سبيل ازدهار الاقتصاد الوطني.

- تحسين مستوى معيشة الأفراد: وذلك من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط معيشة الأفراد، سواء كان من الجانب الصحي، الأمني أو التعليمي.

[1]World Bank : a puplic expenditur ereview ; Report N : 36270; Vol 1; 2007; Page: 2; http:// Siteresources.Worldbank.org/INTALGERIA/Rousources/ALGERIA.PER_ENG_Volume pdf (10/07/2017 13.23)

- تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية: وذلك راجع للدور الذي يلعبه كلا من الموارد البشرية والبنى التحتية في تطوير النشاط الاقتصادي، إذ تعتبر الموارد البشرية من أهم الموارد الاقتصادية في الوقت الحالي، حيث أن تطويرها المتواصل يجنب مشكلة الندرة التي تتميز بها الموارد التقليدية عن طريق ترقية المستوى التعليمي والمعرفي للأفراد والاستعانة بالتكنولوجيا في ذلك، كما أن البنى التحتية لها دور هام جدا في تطوير النشاط الإنتاجي وبالخصوص في دعم إنتاجية القطاع الخاص من خلال تسهيل عملية المواصلات وانتقال السلع والخدمات وعوامل الإنتاج.

- رفع معدل النمو الاقتصادي: يعتبر رفع معدل النمو الاقتصادي الهدف النهائي للبرنامج التكميلي لدعم النمو، وهو الهدف الذي تصب فيه كل الأهداف السابقة الذكر، حيث أنه نتيجة لعدد من العوامل والظروف والتي من بينها تحديث الخدمات العامة، تحسين المستوى المعيشي وتطوير الموارد البشرية والبنى التحتية.

2.2. خصائص برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

يمكن ذكر أهم خصائص برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي فيما يلي: [1]

- **تحسين إطار الاستثمار:** من خلال التعديل لتشريعية والتنظيمية التي سبق إجراءها او الواجب استكمالها في إطار التحضير لشراكة الفعلية مع الاتحاد الأوروبي والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وكذا قانون الاستثمارات الذي تمت مراجعته لتوفير اطار قانوني ملائم لترقية الاستثمار ، كما تسهر دائما الحكومة على تحسين جهودها لجلب الاستثمار والشراكة الأجنبيين.

-**تسوية مسألة لعقار:** فيما يخص العقار الصناعي الذي غالبا ما يشار إليه على أنه عائق أمام ترقية الاستثمار، فقد سبق وأن كان محل إصلاح لتسيير المناطق الصناعية ومناطق النشاط وهو الإصلاح الذي سوف يتم استكماله على المدى القصير.

هذا الإصلاح يسمح بتثمين المناطق الموجودة، وتطوير مناطق جديدة ، وجمع الخدمات الضرورية للمستثمر في هذه الفضاءات وإتاحة هذه الممتلكات، في ظل الشفافية وعلى مستوى آليات ترقية الاستثمار؛كما سيتكفل هذا الإصلاح بفائض العقار العمومي على مستوى المؤسسات العمومية سيتم استصلاحه وتثمينه.

[1] بودلال علي،عبد الصمد سعودي،**"إصلاحات السياسة النقدية في ظل برامج الاستثمار العمومية وانعكاساتها على التضخم والكتلة النقدية وسعر الصرف في الجزائر (2001-2014) دراسة تحليلية كلية"**، الملتقى الدولي الثامن حول:إدارة الاتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية، جامعة20 أوت 1955، سكيكدة، يومي:07-08 ماي 2013، ص ص 2- 6.

وستعمل الحكومة أيضا على استكمال عملية مسح الأراضي على المستوى الوطني، واستكمال مخططات التهيئة والتعمير عبر الوطن، وكذا العمل على احترام التشريع المتعلق بتهيئة الإقليم، وذلك بغية مضاعفة العرض في مجال أراضي البناء لفائدة الاستثمار في ميادين الترقية العقارية والسياحة.

أما بالنسبة للعقار الفلاحي، فإن الحكومة تقترح ضمن هذا البرنامج ، تشريعا يؤسس نظام الامتياز الذي سيضبط بكيفية واضحة حقوق مانح وصاحب الامتياز وواجبات كل منهما .إن اللجوء إلى منح الامتياز بالنسبة للأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة، سيسمح بإقامة صلة متينة بين الأرض ومستغلها ، وسيفضي إلى حماية هذه الثروة الوطنية من تحويلها عن طابعها الأصلي، وسيسهل للفلاح في نهاية المطاف ، عملية الحصول على القرض الضروري لتنمية النشاط الفلاحي .

- **مكافحة الاقتصاد غير الرسمي:** إن تطوير الاستثمار يتطلب احترام جميع المتعاملين قواعد الشفافية والمقاييس والقوانين ، غير أنه ينبغي أن نلاحظ أن ظهور اقتصاد السوق في بلادنا مؤخرا صاحبته ظواهر طفيلية وضارة عقدت الحكومة العزم على محاربتها، وتعزم الحكومة دعم مكافحة الاقتصاد غير الرسمي الذي صار مصدر ريع مرده إلى الغش، يعرقل تطوير الاستثمار ويعرض المؤسسات العمومية والخاصة التي تمارس نشاطها في ظل احترام القوانين.

د- عصرنه المنظومة المالية: تعد عصرنه المنظومة المالية ورشة مفتوحة ينبغي استكمالها في الوقت الحاضر على ضوء الظروف الاقتصادية الكلية الملائمة أكثر وفي سياق المسار الشامل للإصلاحات الذي يتحكم في نجاحها، وستحقق الحكومة الأهداف التالية:

-استكمال عصرنة أدوات وأنظمة الدفع الجارية حاليا.

-تحسين إدارة البنوك والمؤسسات العمومية للتأمين بما في ذلك عن طريق الترقية النشيطة للشراكة.

-تعزيز سوق رؤوس الأموال وضبطها الفعال ، سواء تعلق الأمر بالفروع أو المنتجات ، من أجل حشد مكثف للموارد الداخلية لتطوير الاستثمار ، وتسيير نشيط أكثر للأصول المالية.

-التطوير المؤسساتي للقطاع المالي لاسيما من خلال إقامة صندوق ضمان القروض لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وصناديق الاستثمارات الأخرى.

-التطوير المنظم للموارد البشرية في القطاع المالي سواء تعلق الأمر بالبرامج أو بالمؤسسات، لاسيما من أجل التحكم في المهن الجديدة.

- **سياسة تهيئة الإقليم:** إن سياسة تهيئة الإقليم من شانها أن توفر على المدى المتوسط تصور التنمية الوطنية وإطارا توجيهيا للأعمال الواجب إنجازها ومن شانها أيضا أن تقوم جهود التنمية نحو تحقيق انسجام وتوازن بين

المناطق والقضاء على اللامساواة المتفاقمة، إن إستراتيجية تهيئة الإقليم هذه سبق أن كانت محل دراسة استشرافية تمتد حتى أفق 2020 حيث تتوفر لها أدوات الإسناد من خلال صندوقين، أحدهما مخصص لجنوب البلاد والآخر لمناطق الهضاب العليا، وفي هذا الإطار يجب أن تعزز سياسة البنى التحتية الكبرى والأشغال الكبرى قصد تحسين الظروف المعيشية والنشاط الاقتصادي لهذه المناطق.

- **البنى التحتية الخاصة بالطرق:** فضلا عن المشروع الضخم الخاص بالطريق السريع شرق/غرب ، فإن حافظة الدراسات والإنجازات تتضمن ما يأتي:

-الطريق العرضي للهضاب العليا.

-الطريق العرضي الثاني للجزائر العاصمة.

-استكمال الطريق العابر للصحراء.

-تهيئة الطرق الساحلية.

-بناء منشآت التخفيف من ازدحام المدن الكبيرة.

-وضع برنامج هام ومتواصل لصيانة شبكات الطرق الموجودة.

- **البنى التحتية للمطارات والموانئ البحرية:** العمليات الكبرى الواجب التقدم في انجازها واستكمالها هي:

-مواصلة إنجاز المطار الجديد لمدينة الجزائر.

-توسيع قدرات استيعاب مطارات وهران ، عنابة ، سطيف وبرج باجي مختار وكذا انجاز مطاري الشلف والبيض.

-تحويل مطار حاسي مسعود إلى خارج المنطقة البترولية.

-صيانة الهياكل القاعدية وتطويرها.

-تطوير الموانئ النفطية وتأهيلها.

-انجاز مرفأ ثاني للحاويات وتجهيزه على مستوى ميناء الجزائر وكذا توسيع مرفأ ميناء وهران، وتهيئة مرفأ لمساحة الحاويات بميناء جن جن ، وانجاز مرفأ متعدد الخدمات بميناء بجاية ؛ في مجال تحديث الموانئ.

- **قطاع المحروقات والمناجم** :ستقوم الحكومة باستكمال الترتيبات التشريعية والتنظيمية والمؤسساتية من أجل جلب الاستثمار الخاص الوطني، والمزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو الاستثمارات في شكل شراكة في قطاعات المحروقات والطاقة والمناجم بما في ذلك الأنشطة مثل تلك الواقعة في المراحل اللاحقة لإنتاج المحروقات وأنشطة إنتاج الطاقات المتجددة.

إضافة إلى هذا ستعمل الحكومة على تكييف وعصرنة المنشآت الأساسية المعدة لتصدير المحروقات لتتماشى مع تطور الإنتاج .

وستعمل كذلك على ضبط تسعيرة الكهرباء والغاز، لاسيما بالنسبة إلى المناطق والفئات المحرومة، وكذلك احتياجات النمو والتنمية في ميدان الاستثمار وفي القطاعات الاقتصادية مثل النمو والتنمية في ميدان الاستثمار وفي القطاعات الاقتصادية مثل الصناعة والفلاحة والسياحة والمؤسسة الصغيرة والمتوسطة.

وستواصل كذلك وبشكل ملموس على تشجيع إيصال الغاز وغاز البروبان المميع والطاقات المتجددة وجعله في مستوى هام عبر البلاد،كما أنه سيتم تطوير سياسة في مجال تحقيق هوامش الربح في المنتجات النفطية قصد ترقية الاستثمار الوطني.

وأخيرا ستسهر الحكومة على إزالة الاحتكارات الفعلية تدريجيا وعلى إيجاد أدوات لضبط أنشطة الاحتكار الطبيعي.

- **الفلاحة** :إن هذا الميدان الذي يمثل مكمنا معتبرا للنمو والتشغيل عرف تقدما معتبرا خلال السنوات الأخيرة بفضل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وبفضل الموارد المالية الكبرى التي خصصتها له الدول .

تحققت حالات تقدم كبيرة في مجال الإنتاج الفلاحي واستصلاح الأراضي واستحداث مناصب الشغل، وكما سبقت الإشارة إلى ذلك، فإن الحكومة تعتزم تزويد الفلاحة بتشريع ملائم لتنميتها، وهكذا ستواصل تقديم دعمها المالي لهذا القطاع مع السهر أكثر فأكثر على استعماله.

2. 3. مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005- 2009).

يمكن توضيح مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي من خلال الجدول رقم (03- 06).

الجدول رقم(03- 06): التوزيع القطاعي البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005- 2009).

الوحدة: مليار دج

القطاعات	المبلغ	النسبة المئوية
1. برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	%45.5
- السكن	555	
- التربية، التعليم العالي، التكوين المهني.	399.5	
- البرامج البلدية للتنمية.	200	
- تنمية مناطق الهضاب العليا والمناطق الجنوبية.	250	
- تزويد السكان بالماء، الكهرباء، والغاز.	192.5	
- باقي القطاعات.*	311.5	

* تضم هذه القطاعات كل من: قطاع الشباب والرياضة، الثقافة، قطاع الصحة العمومية، عمليات التهيئة العمرانية، تطوير وسائل الاعلام.

2. برنامج تطوير الهياكل القاعدية - قطاع الأشغال العمومية والنقل. - قطاع المياه. - قطاع التهيئة العمرانية.	1703.1 1300 393 10.15	%40.5
3. برنامج دعم التنمية الاقتصادية. - الفلاحة والتنمية الريفية، والصيد البحري. - الصناعة وترقية الاستثمارات. - السياحة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرف.	337.2 312 18 72	%8
4. برنامج تطوير الخدمات العمومية. - العدالة والداخلية. - المالية والتجارة وباقي الإدارات العمومية. - البريد والتكنولوجيا الحديثة للاتصال.	203.9 99 88.6 16.3	%4.8
5. برنامج تطوير التكنولوجيا الحديثة. - الإعلام والاتصال.	50	% 1.2
المجموع	4202.7	100

المصدر: رئاسة الحكومة، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة 2005- 2009، أفريل 2005، على الموقع www. Premierministre.gov.dz (26/ 06/ 2018 25; 13)

من خلال الجدول السابق يمكن القول أن القطاعات المستفيدة من البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي تتمثل في:

- برنامج تحسين ظروف معيشة السكان: أهم حصة من البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي جاءت لتحسين ظروف معيشة السكان بغلاف مالي قدر بـ 1908.5 مليار دج، والذي يمثل نسبة 45.5% من المبلغ الكلي للبرنامج، استفاد فيها قطاع السكن من أكبر حصة، وهذا ما يعكس دور الحكومة على مواصلة العمل ببرامج السكن التساهمي الموجهة للفئات الاجتماعية المتوسطة الدخل، إضافة إلى قطاعات التربية والتعليم العالي، التكوين المهني، البرامج البلدية للتنمية، تنمية مناطق الهضاب العليا والمناطق الجنوبية، إمداد الأرياف بالكهرباء والغاز، وهي قطاعات تعمل على تحسين الأوضاع الاجتماعية.

- برنامج تطوير الهياكل القاعدية: خصص لهذا القطاع مبلغ مالي يقدر بـ 1703.1 مليار دج، برمجت لتعزيز البنى التحتية والأشغال الكبرى قصد تحسين الظروف المعيشية والنشاط الاقتصادي، ورفع التحدي في مجال الموارد المائية بالتسير والتوزيع الراشدين لهذا المورد.

- برنامج دعم التنمية الاقتصادية: خصص له مبلغ 337.2 مليار دج، وهو ما يمثل نسبة 8% من إجمالي مبلغ البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، وهو يشمل عدة قطاعات، والهدف منه هو النهوض بمقومات التنمية الاقتصادية، على غرار تحسين إطار الاستثمار، التي تسمح بتحسين الخدمات الضرورية للمستثمر، رسم خطة تشريعية لتنمية القطاع الفلاحي، ترقية ميدان المنتوج السياحي الوطني في الخارج من خلال المعارض، تطوير الصناعات التقليدية من خلال الآليات المختلفة للاستثمارات المصغرة، تشجيع الاستثمار في ميادين الصيد البحري من خلال رسم خرائط بتحديد الموارد، ودعم تكوين الشباب لهذه المهنة، ومواصلة الدعم بمنح القروض.

- برنامج تطوير الخدمات العمومية: استفاد هذا البرنامج من مبلغ إجمالي قدر بـ 203.9 مليار دج، بنسبة تعادل 4.8 % ، خصصت لتطوير مختلف إدارات الهيئات الحكومية، وكانت الأولوية لقطاع العدالة والداخلية الذي استفاد من مبلغ إجمالي يقدر بـ 99 مليار دج، وباقي الإدارات استفادت من مبلغ 88.6 مليار دج.
- برنامج تطوير التكنولوجيا الحديثة: خصص له غلاف مالي يقدر بـ 50 مليار دج، وهذا من أجل تحسين مردودية قطاع المواصلات السلكية واللاسلكية، لجذب المزيد من الاستثمارات، من خلال مخطط عمل لتطوير استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

3. برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010- 2014)

يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت قبل عشر سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001، على قدر الموارد التي كانت متاحة، وتواصلت الدينامية هذه ببرنامج فترة 2004- 2009 الذي تدعم هو الآخر بالبرامج الخاصة التي رصدت لصالح ولايات الهضاب العليا وولايات الجنوب، وبذلك بلغت كلفة جملة عمليات التنمية المسجلة خلال السنوات الخمس الماضية ما يقارب 17500 مليار دج، من بينها بعض المشاريع المهيكلة التي ما تزال قيد الانجاز.

يستلزم برنامج الاستثمارات العمومية الذي وضع للفترة ما بين 2010 و 2014 من النفقات 21.214 مليار دج (أو ما يعادل 286 مليار دولار)، وهو يشمل شقين:
- استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9.700 مليار دج أو ما يعادل 130 مليار دولار.
- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.543 مليار دج.

يخصص برنامج 2010- 2014 أكثر من 40% من موارده لتحسين التنمية البشرية وذلك على الخصوص من خلال:

- ما يقارب 5000 منشأة للتربية الوطنية (منها 1000 إكمالية و850 ثانوية) و600.000 مكان بيداغوجي جامعي و400.000 مكان إيواء للطلبة وأكثر من 300 مؤسسة للتكوين والتعليم المهنيين.

- أكثر من 1500 منشأة قاعدية صحية منها 172 مستشفى و45 مركبا صحيا مخصصا و377 عيادة متعددة التخصصات بالإضافة إلى أكثر من 70 مؤسسة متخصصة لفائدة المعوقين.

- مليوني وحدة سكنية منها 1.2 مليون وحدة سيتم تسليمها خلال الفترة الخماسية على أن يتم الشروع في أشغال الجزء المتبقى قبل نهاية سنة 2014.

- توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي وتزويد 220.000سكن ريفي بالكهرباء.

- تحسين التزويد بالماء الشروب على الخصوص من خلال إنجاز 35 سدا و25 منظومة لتحويل المياه وإنهاء الأشغال بجميع محطات تحلية مياه البحر الجاري وانجازها.

- أكثر من 3.100 مليار دج موجهة لقطاع الأشغال العمومية لمواصلة توسيع وتحديث شبكة الطرقات وزيادة قدرات الموانئ.

- أكثر من 2.800 مليار دج مخصصة لقطاع النقل من أجل تحديث ومد شبكة السكك الحديدية وتحسين النقل الحضري (على الخصوص من خلال تجهيز 14 مدينة بالترامواي) وتحديث الهياكل القاعدية بالمطارات.

- ما يقارب 500 مليار دج لتهيئة الإقليم والبيئة.

- ما يقارب 1.800 مليار دج لتحسين إمكانيات وخدمات الجماعات المحلية وقطاع العدالة وإدارات ضبط الضرائب والتجارة والعمل.

وعلاوة على حجم النشاطات التي سيفيد بها أداة الإنجاز الوطنية يخصص هذا البرنامج أكثر من 1500مليار دج لدعم تنمية الاقتصاد الوطني على الخصوص من خلال:

- أكثر من 1000 مليار دج يتم رصدها لدعم التنمية الفلاحية و الريفية.

- و ما يقارب 150 مليار دج لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال إنشاء المناطق الصناعية والدعم العمومي للتأهيل و تسيير القروض البنكية التي قد تصل إلى 300 مليار دج لنفس الغرض.

ستعبئ التنمية الصناعية هي الأخرى أكثر من 2000 مليار دج من القروض البنكية الميّسرة من قبل الدولة من أجل إنجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء و تطوير الصناعة البتروكيمياوية و تحديث المؤسسات العمومية.

أما تشجيع إنشاء مناصب الشغل فيستفيد من 350 مليار دج من البرنامج لموافقة الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني ودعم إنشاء المؤسسات المصغرة وتمويل آليات إنشاء مناصب الشغل، كل ذلك سيسمح بتحقيق الهدف المتمثل في إنشاء 3ملايين منصب شغل خلال السنوات الخمسة المقبلة.

وعلى صعيد آخر يخصص البرنامج 250 مليار دج لتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي و تعميم التعليم و استعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم كلها و في المرافق العمومية[1].

يحتوي برنامج التنمية الإقتصادية والإجتماعية على ستة محاور وهي كالتالي:

- التنمية البشرية؛
- المنشأت الأساسية؛
- تحسين الخدمة العمومية؛
- محور التنمية الإقتصادية؛
- مكافحة البطالة؛
- محور البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للإتصال؛

والشكل التالي يبين نسب تخصيصات البرنامج الخماسي للتنمية الاقتصادية؛

الشكل رقم (03- 01): التوزيع النسبي لتخصيصات برنامج توطيد النمو الاقتصادي حسب المحاور الأساسية.

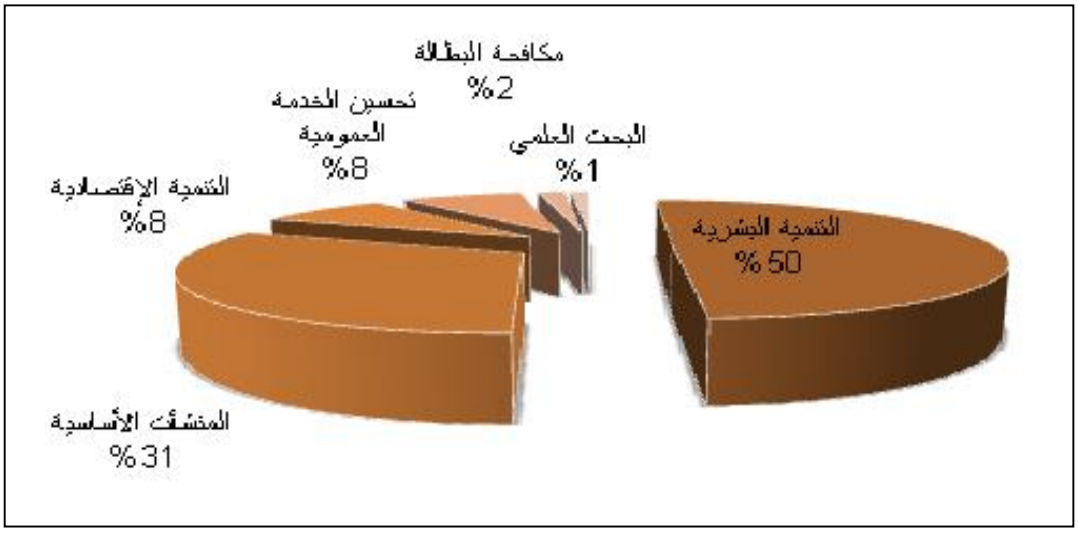

المصدر: عبد الرحمن تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والأفاق، دار الخلدونية، الجزائر،2011،ص ص309-320.

إن الغلاف المالي الذي رصد لمحور التنمية البشرية لوحده، فقد بلغ عتبة 10122 مليار دج، أي ما يعادل 138.66 مليار دولار، وهو ما يمثل تقريباً 50% من مجموع الغلاف المخصص للفترة، أما محور المنشآت الأساسية فقد استفاد بمبلغ مالي 6448 مليار دج أي ما يعادل 88 مليار دولار أمريكي ويمثل تقريبا 31%، أما محوري التنمية الاقتصادية وتحسين الخدمة العمومية فقد خصص لهما مبلغ1666 و1566 مليار

[1] بيان مجلس الوزراء، المنعقد في 24 ماي 2010.

دج أي ما يمثل تقريبا 8% من المبلغ المخصص، أما محوري مكافحة البطالة وتطوير البحث العلمي فقد خصص لهما مبلغ 360و250 مليار دج أي بنسبة 2%و1%.[1]

المطلب الثاني: إجراءات مواجهة البطالة في الجزائر

عاني الاقتصاد الجزائري ولا يزال يعاني من ظاهرة البطالة التي تتذبذب معدلاتها بين ارتفاع وانخفاض نتيجة للتأثيرات الداخلية والخارجية التي تجتاح الاقتصاد، وعملا منها على التحكم في معدلات البطالة ضبطت السلطات العمومية مجموعة من الإجراءات الرامية إلى التقليل من معدلات هذه الظاهرة.

ومن خلال هذا المطلب سيتم التعرف على أهم الإجراءات المتخذة لتقليل البطالة مع إعطاء لمحة حول أهم أسباب ظهورها وأهم أشكالها في الجزائر.

1. أسباب ظهور البطالة في الجزائر

تعود مشكلة البطالة في الجزائر إلى عدة أسباب، يمكن إجمالها في مجموعتين هما:

1.1. الأسباب الخارجة عن إرادة الدولة

وهي التي أضعفت معدلات الاستثمار المحلي، ومنها عدم توفر فرص العمل والتي كانت خارج نطاق الحكومة في تصرفاتها من خلال أبعاد مسؤولياتها سواءا كانت مباشرة أو غير مباشرة، ومن أهم هذه الأسباب ما يلي:[2]

- **انخفاض أسعار البترول:** الجزائر بلد طاقوي يحتل فيه قطاع المحروقات أهمية كبيرة بحيث يعتمد الاقتصاد بالدرجة الأولى على تصدير المحروقات، إلا أن انخفاض أسعار البترول بصورة مستمرة خلال فترة الثمانينات من حوالي 35 دولار للبرميل في سنة 1980 إلى 15 دولار في عام 1986 أدى إلى انكماش اقتصادي في الجزائر نتيجة إتباع سياسة تقييدية بسبب تدهور الريع البترولي، وهذا ما أدى إلى تقليص حجم الاستثمارات المحلية ومن ثم تقلص إيجاد مناصب عمل جديدة.

- **انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في الدول الصناعية:** وترتب عن ذلك إتباع سياسة انكماشية في فترة الثمانينات من قبل الدول المتقدمة لأن نمو الناتج المحلي الإجمالي في تلك الدول قد انخفض، مما أدى إلى تناقص واردات هذه الدول النامية ومنها الجزائر، وبالتالي فان ظاهرة الركود الاقتصادي العالمي كان له الأثر على مستوى الدخل، ومن ثم على مستوى قطاع التشغيل خاصة في قطاعات التصدير.

---

[1] **عبد الرحمن تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، الواقع والأفاق، دار الخلدونية، الجزائر،2011،ص 321.**

[2] مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (تجربة الجزائر)**، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص253.

- **تدهور شروط التبادل الدولي:** أدى انخفاض أسعار الصرف لعملية التبادل الدولي أي الدولار، إلى إضعاف الجزائر لقوتها الشرائية، لأن الجزائر تتعامل في بيع محروقاتها بالدولار الأمريكي وبالتالي تأثير استيرادها من السلع، وعليه فان أي انكماش في أطراف التبادل التجاري يؤثر في مستوى الدخل الوطني وقدرة الجزائر على خلق فرص عمل جديدة.

- **القضية السكانية:** يلعب السكان في أي مجتمع دورا أساسياً في تحديد حجم المعروض من القوى العاملة، حيث تؤدي الزيادة الكبيرة في عدد السكان إلى انخفاض مستوى المعيشة وانتشار البطالة.

1. 2. الأسباب الناتجة من اتجاهات الدولة الجزائرية

إن السياسات المتعاقبة بينت مدى هشاشة القرارات الحكومية في زيادة حدة البطالة بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة، وتتمثل هذه السياسات فيما يلي:[1]

- **التوقف عن تعيين المتخرجين:** إن سياسة التعيين المباشر لحاملي الشهادات العليا والجامعية، وكذلك خريجي المعاهد والمدارس المتخصصة كانت من أهم مهام الحكومة الجزائرية، حيث كانت تتكفل الدولة بتعيينهم في القطاعات المختلفة ضمن سياسة اجتماعية متكاملة.

- **عدم التنسيق بين التعليم والتكوين وسوق العمل:** السياسة التعليمية المطبقة في الجزائر عاجزة عن تلبية حاجات سوق العمل، ويظهر ذلك في نقص المهارات وأيضا في الزيادات غير العادلة التي تدفع بها الجامعات والمعاهد والمدارس سنويا من الخريجين دون أن يكون هناك طلب حقيقي لسوق العمل، ويرجع ذلك إلى غياب التخطيط والتنسيق السليم بين الوزارات المعنية.

- **قوانين العمل وتشريعاته:** إن محتوى التشريعات الخاصة بقانون العمل قد أسهمت بطريقة مباشرة في ارتفاع معدلات البطالة، فمن بين هذه التشريعات نجد من لها علاقة بالتزامات الجزائر مع اتجاه الهيئات والمنظمات الدولية كمنظمة العمل الدولية، والحرية النقابية للعمال وأرباب العمل، حق الإضراب...الخ، كل هذه العوامل وأخرى أدت إلى تغيير سياسة التوظيف، إضافة إلى الأجور التي تتحدد وفقا لهذه التشريعات بصرف النظر عن حسابات الكفاءة الإنتاجية مما أدى إلى انخفاض إنتاجية العامل في القطاع الحكومي، كما أن نظام الأجور في القطاع الخاص اتسم بالجمود مما يجعله مسئولا عن تزايد معدلات البطالة.

- **قلة المؤسسات البحثية:** إن الاعتماد على استخدام الطرق التقليدية في الإنتاج يؤدي إلى ضعف القدرة التصديرية للاقتصاد الوطني والتأثير على مستوى الدخل والعمالة معا، بالإضافة إلى عدم وجود مخابر البحث لدى هذه المؤسسات وعدم تخصيص مبالغ مالية من أجل تطوير البحث لديها، كما أنه لا يوجد تناسق بين

[1] مدني بن شهرة، مرجع سابق، ص 254.

مراكز الدراسات والبحوث التطبيقية وبين المؤسسات الاقتصادية مما أدى إلى ضآلة في التدفقات الاستثمارية الخارجية إلى الجزائر.

- **تخطيط القوى العاملة:** إن سوء تخطيط القوى العاملة يعتبر سببا جوهريا في زيادة حدة البطالة، حيث أن هدف تخطيط القوى العاملة تكمن في معرفة وتقدير الأعداد المطلوبة من العمالة في مختلف المجالات، والقدر المتوفر منها في المجتمع والتعرف على الفجوات فيما بين المطلوب والمتوفر، أو من خلال العمل على تغيير بعض الأساليب الإنتاجية وبالتالي تحديد الحجم الأمثل اللازم من العمالة كماً ونوعاً وصولاً إلى أفضل إنتاج.

- **التوزيع الجغرافي للسكان:** شهدت الجزائر نمواً سريعاً في إنشاء عدد المدن وهذا بسبب الهجرة الداخلية المرتبطة أساساً بالبحث عن العمل، ذلك لأن الهجرة تؤدي إلى تفوق معدل نمو الباحثين عن العمل عن معدل النمو الطبيعي للسكان في المناطق الأكثر جذبا، وذلك بسبب غياب سياسة توزيعية واضحة للإنفاق العام وتمركز المؤسسات الإنتاجية في المدن الشمالية.

- **برنامج الخوصصة:** من أبرز التحولات المميزة للسياسات الاقتصادية في الجزائر، برنامج الخوصصة كأسلوب وأداة للتنمية بعد عجز المؤسسات الاقتصادية العمومية، وارتباط برنامج الإصلاح الاقتصادي بغرض الاعتماد الأكبر على السوق والقطاع الخاص بهدف تحقيق أعلى فائدة ممكنة في التنمية الشاملة والتوظيف الكامل.

2. أشكال البطالة في الجزائر

لا تختلف أشكال البطالة في الجزائر عن غيرها من أشكال البطالة المتواجدة عند مختلف الدول والمتمثلة في:[1]

- **بطالة ظرفية (دورية):** تتعلق بانخفاض النشاط الاقتصادي في فترة ما، بحيث يتم معالجتها بتعافي الاقتصاد، وهي تتعلق خاصة بالأزمات حال الجزائر في إطار الإصلاحات الاقتصادية والانتقال إلى الاقتصاد المفتوح.

- **بطالة هيكلية (تقنية):** تتعلق بتغير المسار التقني للإنتاج كما تعرف على أنها التعطل في القوة العاملة نتيجة تغير الهيكل الاقتصادي أو بمعنى أدق تغير الهيكل الإنتاجي كالتغير في هيكل الطلب على المنتجات أو تغير تقنيات الإنتاج بسبب استعمال تكنولوجيا جديدة.

- **بطالة موسمية:** تتعلق ببعض النشاطات التي تتميز بارتباطها بتغيرات زمنية معينة، مثل القطاع الزراعي.

[1] Emmanuel Combe**, Précis d'économie,** 8e édition, Collection Major, France, 2004, p :184 .

- **بطالة إرادية:** يظهر هذا الشكل من البطالة عندما تكون مناصب الشغل متوفرة في حين أن الأفراد لا يريدون العمل، وهذا النوع موجود في المجتمع الجزائري وبخاصة لدى الشباب ذوو العائلات الغنية لأن العمل بالنسبة إليهم يتعلق بالمال فقط وهم لديهم ما يكفل لهم ذلك.

- **بطالة غير إرادية:** تنتج عند تسريح العمال رغم رغبتهم في العمل ومقدرتهم عليه وقبولهم له عند مستوى الأجر السائد، كما حدث في الجزائر في سنوات التسعينيات أين اضطرت بعض المؤسسات العمومية إلى تسريح جزئي ثم كلي لمعظم عمالها، ما أحدث اختلالات واضحة على مستوى السياسة الاقتصادية. وكذا الوافدين الجدد إلى سوق العمل بحثا عن العمل ولم يحصلوا عليه بعد.

- **بطالة غير منسقة:** ناتجة عن عدم توافق متطلبات عارضي العمل ومؤهلات طالبي العمل، وهذا راجع لنقص الكفاءات فقد تجد العديد من خريجي الجامعات الجزائرية في جمع التخصصات، لكن بعد الرصيد المتحصل عليه من الجامعة عن الواقع العملي يصعب من إمكانية إدماج هؤلاء الشباب في التخصصات والمراكز التي تناسبهم.

3. إجراءات مواجهة البطالة في الجزائر

لقد سعت الجزائر من خلال السياسة التنموية المنتهجة، منذ الاستقلال، إلى تحقيق التنمية الشاملة، ويأتي التشغيل على رأس الأولويات للحد من البطالة، وقد عرفت مرحلة المخططات التنموية نتائج ايجابية بسبب التركيز على عنصر الاستثمار المولد لفرص العمل.

3. 1. الإجراءات المعتمدة قبل تطبيق برنامج التعديل الهيكلي

لقد شملت هذه الإجراءات الجانب المتعلق بتوزيع المهام والصلاحيات بين مختلف الأجهزة المكلفة بإدارة وتنظيم وتسيير عالم الشغل، بغية استحداث وتوفير فرص عمل إضافية للتخفيف من البطالة.

3. 1.1 تنظيم سوق العمل

اعتمدت الدولة في تنظيمها لسوق العمل على إنشاء إدارات مركزية وفرعية توكل لها مهام محددة بما يتناسب والأهداف التي أنشئت لأجلها، فمع بداية سنة 1989 تم اتخاذ قرارات إعادة هيكلة سوق العمل على مستوى الإدارات المركزية للتشغيل، من خلال استحداث أجهزة إدارية مكلفة بذلك، تتمثل في:

- **إحداث الوزارة المنتدبة للتشغيل في أفريل 1991:** والتي أدت إلى إنشاء مديرية ترقية التشغيل(MDE)، من بين مهامها: ترقية النشاطات في الإدماج المهني (professionnel Insertion)،

من خلال جهاز الإدماج المهني للشباب (AIPG)، حيث تشرف هذه المديرية على مراقبة تنفيذ برامج خلق مناصب الشغل بالموازاة مع النشاطات الاقتصادية التي تم استحداثها.

- **إنشاء مديرية تنظيم الشغل (DRE):** والتي من مهامها الأساسية: معرفة سوق العمل والتدخل في آلياته، من أجل الوصول إلى تحقيق التوازن بين عرض وطلب العمل من الناحية الكمية والكيفية على المدى المتوسط أو الطويل، كما توكل لها مهمة الحفاظ على الوظائف الحالية وتحسين شروط العمل في المدى القصير.
- **إحداث مديرية التشغيل والتكوين على المستوى المحلي الولائي (DEEP):** نتيجة لإعادة تنظيم الجماعات الإقليمية، قصد تسيير وتنظيم مجال التشغيل، وبالتالي فهي تشكل على مستوى الولاية وسيلة لتطبيق سياسة الحكومة في مجال التشغيل والتكوين المهني والتمهين، وكل ما له علاقة بتأهيل العمل ، كما تسعى المديرية إلى خلق ديناميكية في مجال الحركات الجمعوية قصد الوصل إلى أفضل توازن بين عرض وطلب العمل.[1]

- **الوكالة الوطنية لتشغيل " ANEM":** وهي مؤسسة عمومية تأسست بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 90-259 بتاريخ 8 سبتمبر 1990، وجاءت هذه الهيئة عوضا عن الديوان الوطني لليد العاملة (ONAMO)، وهي تحت وصاية وزارة العمل والضمان الاجتماعي، تكمن مهامها فيما يلي:

- التنظيم والتأكد من معرفة وضعية وتطور سوق العمل، وكذلك اليد العاملة.
- لعب دور الوسيط بين عارضي العمل والطلب عليه.
- تسجيل الخرجين الجامعيين في إطار عقود ما قبل التشغيل.
- تسيير ملفات العمال الأجانب.

ونظرا للدور الهام الذي يلعبه هذا الجهاز كنقطة وصل أساسية بالنسبة لطالبي العمل، وكذا من أجل تعزيز الخدمة العمومية حول سوق العمل، ثم تأهيل وتحديث هذه الوكالة ضمن البرنامج الثلاثي (2006-2008)، والذي أسفر عن تحسن ملموس بالنسبة للتأطير وتوسع شبكة الوكالات (25 وكالة جديدة) علاوة على تطوير تسيير هذه الوكالات.[2]

[1] ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، **البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد-** من خلال حالة الجزائر-، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2010، ص 172.

[2] شيخي بلال، فقير سامية، **" مدى نجاح السياسات والبرامج المعتمدة من طرف الحكومة في إطار سياسات التشغيل للحد من ظاهرة البطالة"**، الملتقى الوطني الثالث حول" سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2001- 2014، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية، وعلوم التسيير، جامعة آكلي محند اولحاج، البويرة، يومي 02 و03 ديسمبر 2014، ص 13.

- **إنشاء الوكالة الوطنية لتنمية التشغيل(ANDE):** بموجب المرسوم 90_ 3382 المؤرخ في 24نوفمبر 1990 خلفا للوكالة الوطنية لتنمية الموارد البشرية (ANDRH)، تقوم الوكالة بالدراسات في مجال تنمية وترقية التشغيل بجميع أشكاله، من خلال إيجاد علاقة بينه وبين التكوين اعتمادا على المجالات التالية:

- إنشاء بنك معلوماتي يمد ممثلي التشغيل بأفكار واقتراحات خاصة بالمشاريع التي توضع تحت تصرف الشباب من خلال عملية الإدماج (DIPJ) .
- إعداد دليل لتقييم عمليات المؤسسات في إطار (DIPJ)، موجهة للمثلي التشغيل على المستوى المحلي، قصد تسهيل عملية التمويل بواسطة لجنة القروض لدى البنوك.
- إعداد نظام معلوماتي يقوم بإدارة وتسيير المعلومة المتعلقة بالوظائف الجديدة تبعا لمستويات التأهيل من جهة، وآفاق التشغيل لطالبي وعارضي العمل من جهة أخرى.
- معرفة ديناميكية وحركة الجمعيات التي تنشط في مجال التكوين المهني وتشغيل الشباب.
- دراسة إمكانية تعديل معدل العمل، إذ أن التقليص منها يمكن أن يمتص جزءا من مخزون البطالة.
- متابعة المشاريع المولدة لفرص عمل إضافية. [1]

3. 1. 2. إحداث فرص عمل جديدة

نظرا للصعوبات المالية التي تعرفها الجزائر في العقدين الأخيرين من القرن الماضي، وما نتج عنها من انخفاض في العائد الاقتصادي وتفاقم للازمة الاجتماعية، تبنت الحكومة برنامج تشغيل موجه أساساً إلى إحداث فرص عمل تمس الشباب سعيا منها لتخفيض البطالة، ومن أجل تحقيق هذا المسعى تم تبني ما يلي:

_ العمل على إنشاء وتشجيع نظام التعاونيات الشبابية.

_ إنشاء المؤسسات المتوسطة والصغيرة.

_ إنشاء مناصب العمل المأجور عن طريق الجماعات المحلية.

_ الاهتمام بمجال التكوين المهني والتمهين.

لتحقيق هذا المسعى خصص صندوقا يستمد موارده من الغلاف المالي المخصص لتشغيل الشباب، والذي يتكون جزء منه من حساب خاص على مستوى الخزينة العمومية بموارد وإعانات الدولة، والباقي تموله البنوك التجارية عن طريق القروض.

[1] ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، مرجع سابق، ص ص 173.

وقد كان لهذا الإجراء نتائج هامة لا يمكن إغفالها حيث حقق (DEPG) 27702 عملية إدماج بمختلف أشكالها لسنة 1991، وتقدر الوظائف الفعلية التي تم إنشائها ب 128088وظيفة.

وتجدر الإشارة إلى أن الوظائف الجديدة تتألف أساساً من النشاطات الحرفية والخدمية والتي تمثل 73% من إجمالي حجم التشغيل الجديد، ثم تأتي باقي الأنشطة مثل الزراعة بنسبة 20% والبناء والأشغال العمومية بنسبة7% ...الخ، مما يدل على أن الاقتصاد الجزائري يميل إلى الأنشطة الخدمية غير المنتجة عكس فترة السبعينات، التي ارتكزت على إستراتيجية التصنيع والتراكم الإنتاجي.

وإذا ما أرادت الجزائر معالجة البطالة، فانه من الضروري تبني إستراتيجية متوسطة وطويلة المدى من خلال تنمية المشاريع الاقتصادية بالنسبة للمؤسسات العمومية أو الخاصة، قصد امتصاص جزء كبير من البطالة ولو بصفة مؤقتة، بالإضافة إلى كل هذا فان نظام التعاونيات من شانه أن يساهم في التخفيف من حدة البطالة من خلال مشاريع جماعية تساهم في تأمين دخل البطالين.[1]

3. 1. 3. سياسة التشغيل

لقد عرف عالم الشغل تطورا ملحوظا خلال سنوات ما بعد الاستقلال خصوصا فترة السبعينات والنصف الأول من الثمانينات، لكن بداية من النصف الأخير لنفس الفترة تدهورت أوضاع الشغل، وزادت حدة البطالة وقلت مناصب الشغل.

ولقد كان لسياسة التشغيل المعتمدة حينها دور بارز في تحقيق ذلك، إذ كانت تقوم على توسيع مجال التشغيل في إطار سياسة تنموية تشمل الجانبين الاجتماعي والاقتصادي، إلا إن مغالاة هذه السياسة في الاهتمام بالجانب الاجتماعي أكثر من اللازم، قد حال دون تحقيق أهدافها، وتأكد أن المبدأ الذي تقوم عليه والمتمثل في توفير العمل لكل طالب له، قد بات غير قابل للتحقيق بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية.

وإذا كانت سياسة التشغيل في كل بلد تقوم على مجموعة من المحددات والركائز الأساسية، والتي يشترط فيها الموضوعية والواقعية والقابلية للتحقيق، فإنها ببلادنا لم تراعي موضوعية الركائز التي تقوم عليها، وإذا كان مستوى التنمية الوطنية أحدها، فان حجم الاستثمارات لا يعبر بالضرورة عن الاتجاه الصحيح لها، كما أن زيادتها لا تؤكد استيعاب اليد العاملة ، خصوصا إذا كانت ذات تركيز على عامل رأس المال.

وإذا كانت طبيعة التشريعات المعمول بها في مجال التشغيل ثاني هذه الركائز، فان عدم مرونتها أو عدم قابليتها للتكيف مع الأوضاع الاقتصادية التي تتغير من حين لآخر، جعل منها نصوصا جامدة غير قادرة على مواكبة الإصلاحات الاقتصادية السابقة لبرنامج التعديل الهيكلي، كما أن عدم اعتماد أساليب التسيير الفعالة

[1] ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، مرجع سابق، ص ص 174.

وطرق التنبؤ المثلى لإعداد وتنفيذ الخطط المستقبلية، من حيث اليد العاملة بصفة خاصة والموارد البشرية بشكل عام، قد ساهم أيضا في قصور سياسة التشغيل بالجزائر، وعدم فعالية تسيير موارد الدولة من حيث الحجم ومصادر التمويل، أي الموازنة بين ما هو متاح وما هو مستهدف.

وإذا كانت مسالة التكوين ثالثها، فان اعتماد الكم فيها دون النوع، ودون مراعاة الجانب التقديري لقدرة الاستيعاب بالمؤسسات، خاصة في القطاع العام، مقارنة بما هو متاح من إمكانيات مادية وبشرية، بالنظر إلى متطلبات سوق العمل من حيث العدد، درجات التأهيل والتخصصات المطلوبة، كل ذلك أدى إلى انحراف سياسة التشغيل عن مسارها الصحيح.

لقد ساهمت كل هذه العوامل بشكل أو بآخر في قصور سياسة التشغيل، ومما زادها قصوراً عدم اعتمادها على أساليب علمية حديثة كالمعمول بها في الدول المتطورة، إذ أنها ترتبط بالأشخاص أكثر من ارتباطها بأجهزة الدولة المكلفة بإعدادها وتنفيذها، وعلى الرغم من ذلك فقد حققت الجزائر من خلالها نتائج مقنعة في مجال التشغيل قبل بداية الأزمة الاقتصادية، التي عقدت أكثر، وقد استدعى ذلك حلولا تتناسب مع مرحلة الإصلاح الهيكلي.[1]

3. 2. الإجراءات المعتمدة بموجب تطبيق برنامج التعديل الهيكلي

من بين أهم الإجراءات المتبعة لتحسين وضعية الشغل والتخفيف من البطالة، نجد:

3. 2. 1. برنامج الشبكة الاجتماعية

لقد تم الشروع في برنامج الشبكة الاجتماعية منذ سنة 1992، ليتدعم أكثر خلال مرحلة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، وذلك من خلال تخصيص إعانات وتعويضات مالية تهدف في مجملها إلى تدعيم الفئات الأكثر فقرا.

ويتكون برنامج الشبكة الاجتماعية المعتمد في الجزائر، من مجموعة من الإجراءات الهادفة إلى توفير مداخيل لفائدة الفئة التي تأثرت ببرنامج التعديل الهيكلي، من حيث اشتغالها وتعطلها، ذلك أن انخفاض حجم ومستويات التشغيل كان نتيجة لتراكمات في اختلال سوق العمالة من جهة، ونتيجة لموجة التسريحات التي عرفتها اليد العاملة الوطنية نتيجة لبرنامج الخوصصة.

نتيجة لهذا الاختلال ظهرت مفارقة كبيرة من حيث الأجور والمداخيل المتاحة، وهو ما أدى إلى تدهور القدرة الشرائية واتساع جيوب الفقر، الذي أصبح يمس أكثر من 25%من الجزائريين.[2]

[1] ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، مرجع سابق، ص ص 175- 176.

[2] المرجع نفسه، ص 177.

3. 2. 2. التعويض مقابل نشاطات ذات منفعة عامة LAIG

يتعامل هذا الفرع مع الأشخاص الذين بلغوا سن العمل ولا يعملون، حيث يتم تشغيلهم في نشاطات ذات منفعة عامة في ورشات البلديات ضمن نفس شروط التشغيل العادي فيما يخص المدة القانونية للعمل والاستفادة من الحماية الاجتماعية، ويعتبر هذا النوع من الشغل حل مؤقت وشكل من أشكال التضامن، كما تحدد الاستفادة من البرنامج لشخص واحد من كل عائلة بأجر قيمته 3000 دج شهريا.

3. 2. 3. المنحة الجزافية للتضامن (AFS)

تم بموجب هذا الإجراء تقديم منح مالية تتراوح بين 600 إلى 1200دج شهريا للفئات التي بدون دخل كالذين تجاوزوا 60 سنة، الفئة غير القادرة على العمل ...الخ.

وعليه فان كل من (IAIG) و(AFS) قد ساهمتا في توفير مداخيل وإن كانت منخفضة للحد من الآثار السلبية الناجمة عن البطالة، علاوة على المنحة التكميلية (ICSR) والمقدرة ب 120دج شهريا لكل شخص تحت الكفالة.

3. 2. 4. برنامج عقود ما قبل التشغيل (CPE)

أنشأت سنة 1998 وموجهة أساسا إلى الشباب الجامعي و التقنيين الساميين المتخرجين من معاهد التكوين المهني(19- 35) سنة، والذين كانوا يشتغلون في إطار(ESIL) أو أشغال المنفعة العامة أو الذين يطلبون العمل لأول مرة، مدة العقد سنة قابلة للتجديد مرة واحد إلى ستة أشهر وممول من طرف حساب التخصيص الخاص للخزينة العمومية الموجه لتشغيل الشباب ممول من طرف حساب التخصيص الخاص للخزينة العمومية الموجه لتشغيل الشباب (FNSE) و يستفيد من دعم وكالة التنمية الاجتماعية (ADS)، و يهدف البرنامج إلى معالجة بطالة فئة خاصة من الشباب التي لم تحظى بالعناية في البرامج السابقة للتشغيل، و تمكينه من اكتساب خبرة عملية في إطار تخصصه وتؤهله للاندماج في سوق العمل بصفة دائمة مستقبلا. [1]

3. 2. 5. جهاز الإدماج المهني

لقد تم إقرار هذا الجهاز بموجب المرسوم التنفيذي رقم 08- 126 المؤرخ في 19 افريل 2008 وهو جهاز تشرف على تسييره الوكالة الوطنية للتشغيل وذلك بالتنسيق والتعاون مع مختلف مديريات التشغيل بالولاية لاسيما في مجال:

- تعيين المستفيدين من عقود الإدماج في إطار هذا الجهاز في مناصب عمل تتوافق مع تأهيلهم وتكوينهم.

[1] ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، مرجع سابق، ص 178.

- تأطير المستفيدين من عقود إدماج حاملي الشهادات في الوسط المهني وذلك من خلال قيام الهيئة المستخدمة بتعيين مؤطرين مؤهلين يتكفلون بمتابعة المستفيد خلال فترة الإدماج وتقييمهم.

وقد جاء هذا الجهاز لتحقيق **الأهداف** التالية :

- تشجيع الإدماج المهني للشباب طالبي العمل المبتدئين.
- تشجيع كافة أشكال النشاط والتدابير الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب لاسيما عن طريق برامج تكوين- تشغيل التي يوفرها هذا الجهاز.

- الفئات المستهدفة وطبيعة عقود الإدماج:

يوجه الجهاز إلى ثلاث (03) فئات من طالبي العمل المبتدئين وهي:

- الفئة الأولى: الشباب خريجي التعليم العالي والتقنيين السامين خريجي المؤسسات الوطنية للتكوين المهني.
- الفئة الثانية: الشباب خريجي التعليم الثانوي للتربية الوطنية ومراكز التكوين أو الذين تابعوا تربصا تمهينيا.
- الفئة الثالثة: الشباب بدون تكوين أو تأهيل.

أما الجهات المستقبلة لهذه الفئات، فبالنسبة للفئتين الأولى و الثانية أي للمستفيدين من عقود إدماج حاملي الشهادات وعقود الإدماج المهني فينصبون لدى المؤسسات العمومية والخاصة والإدارات العمومية، أما بالنسبة للفئة الثالثة والتي تمثل فئة المستفيدين من عقود تكوين- إدماج فينصبون في ورشات الأشغال المختلفة التي تبادر بها الجماعات المحلية وكذا مختلف قطاعات النشاط أو لدى حرفيين معلمين لمتابعة تكوين.

أما بالنسبة لمدة العقد فإنها تختلف حسب طبيعة العقد الذي يربط المستفيد بالمؤسسة فإذا كان المستفيد من الفئتين الأولى والثانية فإن مدة العقد 03 سنوات قابلة للتجديد في قطاع المؤسسات والإدارات العمومية والهيآت والمؤسسات ذات التسيير الخاص، وسنة واحدة قابلة للتجديد في القطاع الاقتصادي.

أما إذا كان المستفيد من الفئة الثالثة التي تستفيد من تكوين لدى الحرفيين فإن مدة العقد تتحدد بسنة واحدة غير قابلة للتجديد[1]

[1] أسماء بودربالة، **" سياسة التشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر- دراسة حالة جهاز المساعدة على الإدماج المهني خلال الفترة (2008- 2012)"**، الملتقى الوطني الثالث حول" سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2001- 2014، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية، وعلوم التسيير، جامعة آكلي محند اولحاج، البويرة، يومي 02 و03 ديسمبر 2014، ص15.

3. 2. 6. الأشغال ذات المنفعة العامة وذات الاستعمال المكثف لليد العاملة: أنشأ هذا الجهاز سنة 1997، ويهدف إلى: المعالجة الاقتصادية للبطالة خاصة بطالة الشباب، والمساعدة الاجتماعية لفئات المجتمع المحرومة و/ أو الضعيفة.

ويتميز هذا الجهاز بنشاطات بسيطة لا تستدعي مستوى عال من التقنية ولا معدات ضخمة، ويبقى عامل اليد العاملة أهم عامل، ويأخذ التقسيم الجغرافي بعين الاعتبار (المناطق التي تكون فيها البطالة مرتفعة).

وتم تطبيق برامج الأشغال ذات المنفعة العامة وذات الاستعمال المكثف لليد العاملة على مرحلتين:

المرحلة الأولى: 97-2000

حيث قام البنك الدولي لإعادة الإنشاء والتعمير بتمويل هذه البرامج من خلال قرض خارجي قيمته 50 مليون دولار لـ: 3846 ورشة، وتخص المشاريع الميادين الكبيرة المستعملة لليد العاملة:

- الأشغال العمومية (الطرقات): 24.0 %.
- الزراعة (الري): 30.0 %.
- منشآت الري الصغرى : 24.3 %.
- العمران و أشغال التهيئة: 3.5 %.

المرحلة الثانية: 2001-2004

وفي هذا الصدد، استفادت وكالة التنمية الاجتماعية من غلاف مالي تكميلي قدره: 9 مليار دج لإنشاء حوالي 22000 منصب شغل ثابت سنويا باعتبارها الوكالة المسيرة لهذا البرنامج، وأهم مميزات الأشخاص الذين تم إدراجهم في هذا الجهاز هي:

1- ثلثي الأشخاص الموظفين تتراوح أعمارهم ما بين 18 و 30 سنة، و أن مستوى التعليم لديهم جيد.

2- 60 % من الأشخاص الموظفين يعانون من البطالة منذ أكثر من سنة (سبق و أن دخلوا سوق العمل)، أما الباقي فهم يبحثون عن عمل لأول مرة و 50 % منهم يبحثون عن عمل منذ أكثر من سنتين.

3- 70 % من عمال الورشات لا يتجاوز سنهم 40 سنة.[1]

3. 2. 7. برنامج تنمية البلديات(Développement communtaire)

[1] بختي فريد، مولاي بوعلام، **" مدى نجاح السياسات والبرامج المعتمدة من طرف الحكومة في إطار سياسات التشغيل للحد من ظاهرة البطالة"**، الملتقى الوطني الثالث حول" سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2001- 2014، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية، وعلوم التسيير، جامعة آكلي محند اولحاج، البويرة، يومي 02 و03 ديسمبر 2014، ص 06.

تم الشروع في هذا البرنامج خلال السنة الأخيرة من برنامج التعديل الهيكلي بهدف إنشاء مناصب شغل جديدة، وقد تم الشروع فيه لمرحلتين كما يلي:

المرحلة الأولى:(1998- 2000)

تضمنت انجاز 116 مشروع بغلاف مالي 203,004,472دج، إذ تتكفل مصالح (ADS) 86% من التمويل والباقي في شكل مساهمات يقدمه المستفيد من المشروع، الشيء الذي سمح باستحداث 790وظيفة، 95منها دائمة.

المرحلة الثانية

تم الشروع فيها في جويلية 2001 شملت 33 ولاية بمجموع 82 بلدية، إذ خصص لذلك 91 مشروع بتكلفة متوسطة 2.787 مليون دج للمشروع الواحد، وقد قدرت التكلفة المتوسطة لإنشاء منصب شغل واحد بـ 164000 ليصل بذلك عدد الوظائف الجديدة 2600 منها 540 فقط دائمة.

3. 2. 8. برنامج الإنعاش الاقتصادي

يهدف هذا البرنامج إلى إعادة تنشيط الطلب الكلي وحماية وترقية الأنشطة التي بإمكانها خلق مناصب شغل، كما يسعى أيضا إلى تهيئة البنية التحتية للاقتصاد الوطني بما يتلاءم والتحولات الجديدة إلى تميز المسار التنموي.

وقد خصص لهذا البرنامج 525 مليار دولا وهو ما يعادل 7مليار دولار أمريكي للفترة (2001- 2004) من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي، والذي دعم ابتداء من سنة 2005 إلى غاية سنة 2009 بالبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي والذي خصص له مبلغ 4202,7 مليار دج ، وبرنامج جديد تحت مسمى برنامج توطيد النمو الاقتصادي يمتد للفترة ما بين (2010- 2014)، بغلاف مالي إجمالي قدر بـ 21.214 مليار دج (ما يعادل 286 مليار دولار).

3. 2. 9. الاستثمار الأجنبي

دفعت سياسة التحرير الاقتصادي المعلنة، منذ بداية التسعينيات السلطات العمومية إلى إصدار نصوص قانونية وتنظيمية وإلى تحديد إجراءات تترك للمؤسسة العمومية مبادرة كبيرة في الإبداع وتعطي حرية عمل أكبر للمبادرة الخاصة، ومن المقبول عامة من طرف السياسات النشيطة لمكافحة البطالة دعم الاستثمار والمساعدة على إنشاء المؤسسات، وتم اتخاذ عدة إجراءات في هذا الاتجاه، تهدف إلى تحسين محيط المؤسسة وترقية الاستثمار خاصة.

وللقيام بترقية الاستثمار، أصدرت السلطات العمومية في سنة 2001 الأمر رقم 01/03 المؤرخ في 20 أوت 2001، المنوط بتنمية الاستثمار وقانون التوجيه في ترقية المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة.

تعد المؤسسات المصغرة والمؤسسات والصناعات المتوسطة والصغيرة مكامن كبيرة للتشغيل وللقيمة المضافة، حيث يشير القانون الحديث حول المؤسسة والصناعة المتوسطة والصغيرة إلى أنه لتلبية الحاجيات الوطنية ينبغي إنشاء على المدى المتوسط 600,000 مؤسسة وصناعة متوسطة وصغيرة تولد ما يقارب 6 ملايين منصب شغل في مدة عشر سنوات.

الاستثمار الذي تم في إطار وكالة ترقية ودعم الاستثمار (الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار) (*APSI*) خلال الفترة الممتدة بين 13-11-93 و31-12-2000، يقدر بأكثر من 3,344 مليار دج التزام باستثمار، حيث يوافق هذا المبلغ 43213 مشروع استثمار من شأنه إنشاء أكثر من 1605000 منصب عمل.[1]

3. 2. 10. المؤسسات والصناعات الصغيرة والكبيرة (PMI - PME)

من اجل ترقية هذا النوع منها في الجزائر تم إنشاء صندوق ضمان القروض البنكية، والعمل على إرساء بنك للمعلومات تساعد المستثمر والمستفيد على الاختيار والمفاضلة بين المشاريع في ظل الأوضاع الاقتصادية السائدة ، بالإضافة إلى ذلك تم أيضا إنشاء مجلس وطني خاص بالاستثمار (CNI) والمجلس الوطني لترقية المناولة.

ونلاحظ أن هذه المؤسسات تساهم بحوالي 10% في توفير مناصب عمل إلى غاية سنة 2001.[2]

3. 2. 11. برنامج القرض المصغر والمؤسسات المصغرة

- القروض المصغرة

يسير برنامج القروض المصغرة من طرف الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية (ANDS) و دخل هذا البرنامج حيز التنفيذ في شهر نوفمبر من سنة 1999 و هو موجه للأشخاص الذين ليس لهم منصب شغل و الذين تتراوح أعمارهم ما بين 18 و 60 عاما و يتمثل أساسا في منح قرض بنكي للمساعدة في إنشاء نشاط يختاره طالب القرض المصغر، و يتراوح المبلغ الذي يمكن منحه بين 5,000 و 350.000 دج و للحصول على هذه المساعدة يتعين على طالبها لزوما أن يتوفر من ماله الخاص ما لا يقل عن 05% من مبلغ القرض المطلوب و تقدم هذا القرض البنوك لمدة تمتد من سنة إلى 05 سنوات وفقا لمبلغ القرض المطلوب، و تتولى الخزينة تخفيض سعر الفائدة على هذا القرض حيث لا يدفع المستفيد سوى 02% من الفوائد البنكية و زيادة

[1] بختي فريد، مولاي بوعلام، مرجع سابق، ص 06.

[2] ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، مرجع سابق، ص 180.

على ذلك تقرر إنشاء صندوق ضمان برأس مال 4 ملايير دج (منها 2.5 تدفعها الخزينة من أجل ضمان البنوك و تسهيل منح القروض).[1]

- المؤسسات المصغرة

دخل هذا البرنامج حيز التنفيذ في السداسي الثاني لسنة 1997 و هو موجه للمواطنين الشباب الراغبين في إنشاء مقاولاتهم الخاصة كما يتوجه إلى الإطارات التي شملتهم إجراءات تخفيض عدد العمال، و هذا البرنامج ممول من طرف الصندوق الوطني لدعم و تشغيل الشباب (FNSEJ) و المسير من طرف الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب (ANSEJ) و في نهاية سنة 1998 بلغ عدد الملفات الموزعة لدى هذه الوكالة 4500 ملف و استفادت نحو 7500 من مخططات التمويل، و حرصا على تسهيل منح القروض البنكية للراغبين في إنشاء مقاولتهم الخاصة، تم إنشاء صندوق ضمان استثمارات المقاولات الصغرى من تمويل عمومي بهدف إنشاء صندوق ضمان استثمارات المقاولات الصغرى إلى امتصاص الفائض من العمالة الزائدة في سوق العمل و لو بنسب ضئيلة بالنسبة لكل مقاولة.

3. 2. 12. البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية PNDA

هو إستراتيجية تهدف إلى زيادة فعالية القطاع الفلاحي و هو مبني على سلسلة من البرامج المتخصصة و المكيفة مع المناخ الفلاحي الجزائري حيث قامت الدولة بوضع عدة آليات تمحورت في برامج تنموية على شكل سياسات دعم و تطوير الإنتاج الفلاحي، و هذا ما يفرض ضرورة الاهتمام بهذا القطاع في إطار كل البرامج التنموية المسطرة.

3. 2. 13. تجربة صندوق الزكاة

في سنة 1991، استحدثت الحكومة الجزائرية مؤسسة دينية لجمع أموال الزكاة، ومن ثم منح جزء منها كقروض متناهية الصغر لمساعدة الفقراء على إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم' وأطلق على المشروع اسم صندوق الزكاة، ويعتبر صندوق الزكاة مؤسسة دينية اجتماعية تعمل تحت اشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، والتي تضمن له التغطية القانونية بناء على القانون المنظم لمؤسسة المسجد.

[1] ماضي بلقاسم، أمال خدادمية، " **أسباب مشكلة البطالة في الجزائر وتقييم سياسات علاجها**"، الملتقى الوطني الثالث حول" سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2001- 2014 ، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية، وعلوم التسيير، جامعة آكلي محند اولحاج، البويرة،، يومي 02 و03 ديسمبر 2014 ، ص 20.

ويتشكل صندوق الزكاة من ثلاث مستويات تنظيمية هي: (اللجنة القاعدية)، والتي تكون على مستوى كل دائرة، مهمتها تحديد المستحقين للزكاة على مستوى كل دائرة، (اللجنة الولائية) وتكون على مستوى كل ولاية، وتوكل إليها مهمة الدراسة النهائية لملفات الزكاة على مستوى الولاية، وهذا بعد القرار الابتدائي على مستوى اللجنة القاعدية، (اللجنة الوطنية) ونجد مكوناتها المجلس الأعلى لصندوق الزكاة، والذي يتكون من: رئيس المجلس، رؤساء اللجان الولائية لصندوق الزكاة، أعضاء الهيئة الشرعية، ممثل المجلس الإسلامي الأعلى، ممثلين عن الوزارات التي لها علاقة بالصندوق، كبار المزكين، وفيه مجموعة من اللجان الرقابية التي تتابع بدقة عمل اللجان الولائية وتوجهها.

ثم إن مهامه الأساسية تختصر في كونه الهيئة المنظمة لكل ما يتعلق بـ (صندوق الزكاة) في الجزائر، وسيتم صرف أموال صندوق الزكاة بناء على المداولات النهائية للجنة الولائية إلى العائلات الفقيرة حسب الأولوية.[1]

المبحث الثالث: إجراءات ضبط التضخم وتحقيق التوازن لميزان المدفوعات في الجزائر

تعرف الضغوط التضخمية بأثرها البليغ على القدرة الشرائية للمواطنين، وبالتالي تراجع الطلب واختلال قوى السوق، وما يترتب عليه من عراقيل للتنمية الاقتصادية، من هنا وجب على الحكومات وضع الخطط المناسبة لمواجهة هذه الضغوط للرفع من قيمة النقود ومحاولة تحقيق التوازن بين العرض والطلب، بما يخدم الاقتصاد.

كما أن الوضعية الخارجية للاقتصاد والمعبر عنها من خلال ميزان المدفوعات تعتبر من المحاور التنموية الكبرى لتحقيق كفاءة وفاعلية الاقتصاد في الأسواق العالمية وتحسين منافسته.

المطلب الأول: الإجراءات المنتهجة لضبط التضخم في الجزائر

قامت السلطات الجزائرية بإصلاحات هامة وإجراءات موسعة لضبط ظاهرة التضخم التي اجتاحت الاقتصاد الجزائري منذ بداية عشرية الثمانينات، والتي كانت نتيجة لمجموعة من العوامل المختلفة الداخلية منها أو المستوردة، وللتقليل من هذه الظاهرة وما ينجم عنها لعبت السياسة المالية دور هام وبالغ من خلال أدواتها للتأثير في مكونات النشاط الاقتصادي.

[1] زرواط فاطمة الزهراء ، بورجة صارة، **"انعكاسات الترتيبات الخاصة بسياسات التشغيل على البطالة في الجزائر"**، الملتقى الوطني الثالث حول" سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2001- 2014، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية، وعلوم التسيير، جامعة آكلي محند اولحاج، البويرة ، يومي 02 و03 ديسمبر 2014، ص 14 – 15.

1. عوامل ظهور التضخم في الجزائر

هناك عدة عوامل أدت إلى ظهور التضخم في الجزائر، نذكر منها ما يلي:

1. 1. العوامل الداخلية

- **تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها:** بعد الاستقلال انتهجت الجزائر نهج التسيير المركزي كما أقامت تنمية اقتصادية شاملة وسريعة في جميع القطاعات الأمر الذي دفعنا إلى الإصدار النقدي في الكثير من الأحيان بهدف تمويل الاستثمارات وقد نتج عن ذلك زيادة مطردة في الكتلة النقدية على حساب الناتج المحلي الإجمالي (PIB) وهو ما مثل خطرا حقيقيا على التوازن الاقتصادي الكلي نظرا لان التدفقات النقدية اكبر من التدفقات الحقيقية من السلع والخدمات وهذا ما نجم عنه تضخم حقيقي فعلي أثر على القوة الشرائية للعملة وبالتالي على الشرائية للفرد.[1]

- **تطور النفقات العامة:** إن النفقات تعبر عن حجم التدخل الحكومي، وتكفله بالأعباء العمومية سواء من طرف الحكومة المركزية أو حكومة الولايات، وتشمل جميع مدفوعات الحكومة غير واجبة السداد سواء كانت بمقابل أو بدون مقابل، سواء كانت الأغراض جارية أو رأسمالية.

ولقد عرفت النفقات العامة في الجزائر تطورات متباينة تماشت مع مخططات التنمية الشاملة التي تبنتها الجزائر حث بلغت خلال (1968-1986) حوالي 3.405 مليون دج و 1.296 مليون دج على التوالي، أما خلال 1986 سجلتا نمو قدر بـ 67.000 مليون دج و 61.000 مليون دج، وذلك من أجل تمويل المشاريع الضخمة التي سطرتها الجزائر من خلال المخططات الثلاثية والرباعية والخماسية.

أما على مستوى العلاقات الدولية فالجزائر تنفق الكثير على الهيئات الدبلوماسية، وتسدد مستحقات المنضمات الدولية التي تكون عضوا فيها مثل صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي للتعمير والإنشاء.

إن ارتفاع أسعار البترول خلال الفترة 1974 -1980 زاد من إيرادات الجزائر وهو ما زاد أيضا من نفقاتها، حيث زادت نفقات التجهيز من 4.002 مليون دج خلال 1974 إلى 17.227 مليون دج خلال سنة 1980 إلا أن سرعة إنجاز الاستثمارات وتفاوتها أدى إلى إختلالات في الطلب على السلع والخدمات المحلية، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار حيث بلغت نسبتها 17.4 % سنويا وهو ما يعبر عن ظاهرة التضخم النقدي التي امتدت آثارها إلى أقاليم مختلفة.[2]

[1] أحمد هني، **اقتصاد الجزائر المستقلة**، الدار الجامعية، الجزائر، 1999، ص57.

[2] عبد المجيد قدي، **مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، مرجع سابق، ص179.

- **تطور الأجور والأسعار:** تحديد مؤشر سعر الاستهلاك يرتكز على سلة من السلع والخدمات الخاصة بالأسر لمدينة أو بلد ما، وهو يقيس التغير المتوسط للأسعار خلال فترة معينة، ولأجل التحكم في القوى التضخمية أنشأت الدولة نظاما للأسعار يعتمد على المراقبة والإدارة، لأن التذبذب في نسبة نمو مؤشر أسعار الاستهلاك، يؤدي غلى التضخم، نظرا للأسباب التالية:

- زيادة الطلب الداخلي المتولدة عن عن الزيادات المستمرة للآجور دون تحسن الإنتاجية.
- زيادة تكاليف الإنتاج المتأتية بعد الزيادة في الأجور وفي أسعار سلع التجهيز والسلع الوسيطية.
- الخلق النقدي غير المراقب وذلك في شكل قروض الاستغلال والاستثمار.

- **ضعف الإنتاجية:** إن ضعف الإنتاجية في الجزائر يعود إلى عوامل لعل أهمها:

- ضعف عملية مساءلة الأجهزة الإدارية في مؤسسات القطاع العام، واقتصارها على حالة تحركها على قروض الإنتاج عن مستوى الأهداف الكمية المعلنة.
- ضعف نظام الحوافز في مستوى الحلقة الإدارية العليا، وذلك لأن الفائض الاقتصادي يعود للدولة في حالة وجوده بصفتها مالكة لرأس المال، كما أن أية خسارة تتحملها الدولة.
- ضعف تحسين مسئولي مؤسسات القطاع العام.
- معاناة الاقتصاد الوطني من الفوضى والابتعاد عن قوانين الاقتصاد بسبب تعيين أسعار المنتجات إداريا.
- غياب الاهتمام بجميع المعلومات عن أوضاع العمالة والتطورات في إنتاجية العمل.
- غياب الاهتمام الكافي بدراسة التكاليف، ومتابعة التطورات في التكاليف الفعلية، وتقضي أسباب انحرافها عن التكاليف المعيارية.[1]

- **النمو الديموغرافي:** يعد النمو الديموغرافي من أهم العوامل المؤدية إلى ظهور التضخم في الجزائر، حيث تشكل ضغطا على الخدمات العامة خاصة التعليم، الصحة، فالدولة تزيد من نفقاتها على الاستثمارات غير المنتجة للسلع المادية لسد حاجيات الأعداد المتزايدة من السكان، ولكن تطور السكان ليس مشكلا في حد ذاته، لكن المشكلة أن يقابل هذه الزيادة نقص في الإنتاج.[2]

1. 2. العوامل الخارجية

- **التبعية التجارية:** ونعني بها ارتباط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي، ومدى تبعيته له في وسائل الإنتاج، ونتيجة لهذه التبعية ظهرت مشكلة تتعلق بالميزان التجاري الجزائري الذي سجل عجزا وصل سنة 1978 إلى 9,402 دينار جزائري وتواصل هذا العجز خلال فترة السبعينات، مما دفع بالسلطات الجزائرية إلى الاعتراف

[1] أحمد هني، مرجع سابق، ص 30.

[2] Hamid bali **,inflation et mal développement en Algérie**, édition dar echirifa, Alger, 2000, p145 .

بالظواهر التضخمية بعدما كانت تنفي وجودها، أما خلال الخماسي الأول فقد عرف الميزان التجاري رصيدا قدر بحوالي 12,129 مليون دينار جزائري، وفي سنة 1985 قدر بحوالي 15,073 مليون دينار جزائري. [1]

- **التبعية المالية:** إن الجزائر كغيرها من الدول النامية تعاني من أزمة المديونية الخارجية والتي تعد من بين إحدى أهم الأسباب الخارجية لتزايد معدل التضخم فيها، ويعود ذلك لعدة أسباب هي [2]:

- ضخامة الجهود الاستثمارية.
- عدم التحكم في سياسة الاقتراض الخارجي.
- النمو الديموغرافي المرتفع.
- تقلبات أسعار الصرف.

2. إجراءات مكافحة التضخم في الجزائر

واجهت السلطات الجزائرية ظاهرة التضخم من خلال مجموعة من التدابير الرامية إلى استخدام أدوات السياسة المالية للحد من هذه الظاهرة، وفق ما يلي:

2. 1. سياسة الإنفاق العام

يعبر الإنفاق العام عن حجم تدخل الدولة والتكفل بالأعباء العمومية للتأثير المباشر على الواقع الاقتصادي والاجتماعي وقد عرف حجم النفقات العامة ارتفاعا مستمرا بين سنة 1990 و1995 لمجموعة من الأسباب أهمها:

- تقديم المنح والمساعدات لبعض الشرائح (برامج الشبكة الاجتماعية بموجب قانون المالية لسنة 1992، وصندوق مساعدة الفئات الاجتماعية المحرومة سنة 1993) من تخصيصات ميزانية الدولة.
- الشروع في برنامج إعادة هيكلة المؤسسات العامة بمساعدة من البنك الدولي.
- توسع الدولة في حجم النفقات العسكرية بسبب الظروف الأمنية الصعبة التي مرت بها البلاد، الأمر الذي نتج عنه زيادة نفقات التسيير على نفقات التجهيز.

ونتيجة لهذه الأسباب ارتفعت التضخم، إلا أن القدرة الشرائية لم تتدهور بسبب دعم الدولة لمختلف السلع والخدمات.

وابتداء من سنة 1996 بدأت معدلات التضخم في الانخفاض نتيجة للانخفاض في حجم النفقات العامة، وهذا راجع للعوامل التالية:

---

[1] عيساوي ليلي، زغيب شهرزاد، **آفاق انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة**، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الرابع، ماي 2003، ص83.

[2] Mourad ben achenhou, **inflation, dévaluation, marginalisation**, edition dar echirifa, alger, 2000, pp 27-39.

- تخفيض رواتب عمال الوظيف العمومي من 42% من ميزانية التسيير لسنة 1993، إلى 40% سنة 1998 نتيجة تخفيض التعيينات في المناصب العليا للدولة.

- رفع الدعم عن المواد الغذائية الأساسية.

- الحد من عجز الخزينة، نتيجة لمراقبة الدولة لجميع نفقاتها بالتعاون مع البنك العالمي بداية من سنة 1966.

وفي نفس السنة بدأت نفقات التجهيز في الانخفاض بسبب السياسة الإنفاقية الحذرة، بينما حققت نفقات التسيير ارتفاعا مستمرا بسبب زيادة التحويلات الاجتماعية، كمنح الجاهدين.

وعليه انخفض متوسط التضخم من 25% خلال الفترة (1990- 1994) إلى 12,4% مابين (1995- 1999) نتيجة انخفاض متوسط النفقات.

وبداية من سنة 2000 شهدت النفقات العامة ارتفاعا هائلا لانتهاج الدولة الجزائرية لسياسة انفاقية توسعية نتيجة للانفراج المالي الراجع أساسا إلى ارتفاع أسعار النفط، ورغم تبنى الجزائر خلال الفترة (2000-2014) لسياسة الإنعاش الاقتصادي من خلال برامجها الثلاث (برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، البرنامج الخماسي لدعم التنمية الاقتصادية)، إلا أن معدلات التضخم خلال هذه الفترة كانت منخفضة إذ بلغت في المتوسط 3%، بسبب ضغط الدولة الجزائرية على الإنفاق الاستهلاكي (نفقات التسيير)، مع عدم إهمالها للجانب الاجتماعي كالنفقات الموجهة للسكن الاجتماعي، والإعانات الخاصة بالقطاع الصحي والزراعي.[1]

2. 2. السياسة الضريبية

من أجل التحكم في معدلات التضخم وللرفع من حصيلة الإيرادات العامة قامت السلطات الجزائرية بمجموعة من الإصلاحات الضريبية يمكن عرضها فيما يلي:

- زيادة معدل الضريبة على الأرباح المعاد استثمارها من 5% إلى 33%.

إدخال ضريبة على القيمة المضافة بـ04 معدلات تتراوح بين 0% و 40% ابتداء من سنة 1994 والتي لعبت دورا كبيرا في توسيع القاعدة الضريبية.

- إعادة هيكلة معدلات ضريبة الدخل على الأفراد والشركات سنة 1994 بهدف التخفيف من العبء الضريبي، حيث تم تخفيض معدل ضريبة الشركات من 42% إلى 38%، كما خفضت المعدل الحدي للضريبة على دخول الأفراد من 70% إلى 50%.

[1] تقار عبد الكريم، **آليات السياسة المالية في ضبط ظاهرة التضخم مع دراسة خاصة لمؤسسات الزكاة –حالة الجزائر -** أطروحة الدكتوراه، تخصص تسيير المنظمات، فسم العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2013/ 2014، ص ص 106- 108.

- إدخال تعريفة جمركية جديدة *بـ 08 معدلات تتراوح بين 0% و60%.
- تحديث قيمة الضريبة على القيمة المضافة وتحديدها بنسبة 12% كأقصى حد.
- إعادة هيكلة تعريفة الاستيراد خلال عامي 1996 و1997 حيث خفضت عدد المعدلات حتى وصل إلى 5 معدلات تتراوح بين 0% و 40%.

وكنتيجة للبرامج التنموية الكبرى التي اتخذتها السلطات الجزائرية بمطلع الألفية كان لا بد من سياسة ضريبة مصاحبة لهذه الإصلاحات، والملاحظ حول الإيرادات الضريبية خارج المحروقات هو الارتفاع المسجل الحصيلة الضريبية، نتيجة لما يلي:

- تحسن إدارة الضرائب في مكافحة الغش والتهرب الضريبي.
- الاهتمام بالإيرادات غير البترولية ومن ثم تكييفها والظروف الاقتصادية والاجتماعية، من خلال التعديلات الضريبية ما بين تعديل، إلغاء وإتمام.
- زيادة بـ 10% لمنتجات الجباية العادية والتي تجلت في ارتفاع ناتج الضريبة على الدخل الإجمالي.
- ارتفاع منتجات الضريبة على الأعمال خصوصا الرسم على القيمة المضافة المطبق على المنتجات المستوردة.

سعت السياسة الضريبية إلى تحقيق التوازن الداخلي من خلال العمل على ضبط معدلات التضخم من جهة وتحريك العجلة الاقتصادية بمنح التسهيلات للمستثمرين، وزيادة حصيلة الإيرادات العامة، ومن ثم تخفيض عجز الموازنة العامة.[1]

2. 3. سياسة العجز الموازني

لجأت الدولة الجزائرية إلى الاقتراض لتمويل العجز الموجود بميزانيتها العامة، ويمكن التمييز بنوعين من القروض هما:

- **القروض الداخلية:** تميزت الفترة من 1990- 1999 بارتفاع كبير في حجم الديون الداخلية بسبب سياسة الديون للاقتصاد لإعادة تطهير المؤسسات، وهذا ما أدى إلى ارتفاع الأسعار وبالتالي انتشار وتوسع القوى التضخمية.

وكنتيجة لارتفاع مداخيل المحروقات وتحسن احتياطات الصرف، تقلص لجوء الدولة إلى البنك المركزي لإعادة تمويلها، فضلا عن تراكم الادخار المالي.

* خصصت هذه الضريبة للواردات والإنتاج المحلي، وقد قدمت موارده لصندوق التعويض، وهو صندوق خارج نطاق الميزانية مهمته إدارة إعانات دعم الاستهلاك والإنتاج.

[1] تقار عبد الكريم، مرجع سابق، ص ص 101- 103.

- **القروض الخارجية:** مرت الجزائر بظروف اقتصادية واجتماعية صعبة ما جعلها تقيم اتفاقيات مع مؤسسات دولية، قصد تخفيض العجز في ميزانتها العامة، وعليه شرعت الجزائر في تطبيق إصلاحات هيكلية بالاعتماد على القروض الخارجية بدرجة كبيرة، فعرفت المديونية الخارجية بداية من 1989 تزايدا مستمرا بسبب الاتفاقيات الائتمانية الموقعة مع كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للتعمير والإنشاء، انعكس هذا بتزايد معدلات التضخم، بسبب التأثير المباشر على إضعاف قدرة الدولة على الاستيراد.

وبداية من سنة 1999 أخذت الديون الخارجية في الانخفاض الناتج عن الانفراج المالي المتولد من انتعاش أسعار النفط، ما نتج عنه انخفاض المديونية الخارجية، إلا أنها ارتفعت سنتي 2002 و2003 نتيجة إلى تراجع قيمة الدولار أمام اليورو (20%)، الذي ألحق بالجزائر خسائر في الصرف قدرت بـ 1,9 مليار دولار مع نهاية ديسمبر 2003، واستمر الانخفاض بشكل قياسي في مخزون الدين الخارجي في نهاية 2005، إضافة إلى توقيع الدولة الجزائرية على مذكرة بين الجزائر وروسيا حول إلغاء الديون الروسية المترتبة على الجزائر والمقدرة بحوالي 4,7 مليار دولار، وفي مقابل ذلك التزمت الجزائر بشراء سلع وخدمات من روسيا تعادل مبلغ الدين كما تم الاتفاق على صفقة بقيمة 3,5 مليار دولار تقتنيها الجزائر من روسيا في شكل عتاد عسكري.[1]

المطلب الثاني: تدابير الحفاظ على التوازنات الخارجية

يمكن ذكر أهم الإجراءات المتخذة للحفاظ على التوازنات الخارجية فيما يلي:

1. تنظيم التجارة الخارجية

إن الإصلاحات التي خضع لها قطاع التجارة الخارجية من خلال إجراءات الدفع الذاتي بعد سنة 1986 أو من خلال تأثير المؤسسات المالية والتجارية الدولية، لم تتمكن من تغيير نمط التجارة الخارجية في الجزائر، التي عانت من تشوهات هيكلية منذ بداية تجربة التنمية سنة 1967، إلى المحاولات المستمرة للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة مرورا بالشروط القاسية التي فرضها برنامج التعديل الهيكلي لصندوق النقد الدولي من أجل تحريرها وتفعيل أدواتها في سبيل الاندماج الفعلي والايجابي في الاقتصاد العالمي.[2]

وقد قامت الحكومة الجزائرية من سن مجموعة من النصوص القانونية والتنظيمية لكيفيات وشروط ممارسة عمليات التجارة الخارجية، أهمها:

- القانون رقم 90- 10 حول النقد والقرض، الصادر في 14/ 10/ 1990.
- القانون رقم 90- 16 المؤرخ في 07/ 08/ 1990 المتضمن للنظام الخاص بعمل تجار الجملة والوكلاء.
- المنشور التنفيذي رقم 91- 37 المؤرخ في 13/ 02/ 1991 والمتعلق بإزالة احتكار الدولة للتجارة الخارجية.

[1] تقار عبد الكريم، مرجع سابق، ص ص 104- 108.

[2] يوسف بيبي، **"الثابت والمتغير في إصلاح التجارة الخارجية"**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، العدد 16، 2007، ص44.

- التعليمة رقم 03/ 91 الصادرة عن بنك الجزائر المتضمنة تحرير التجارة وقواعد تمويل واردات القطاعين العام والخاص شرط فتح حسابات بالعملة المحلية أو الصعبة تسمح للبنك باقتطاع قيمة الصفقة المسقفة بمليوني دولار أمريكي، والتي تم استبدالها بالتعليمة رقم 12/ 04/ 1994 التي أكدت حرية الاستيراد بدون قيد.[1]

وفي إطار تنظيم النشاطات التجارية، أحدثت الحكومة الجزائرية ممثلة في وزارة التجارة جملة من التغيرات التي مست النصوص التشريعية المؤطرة للتجارة منذ سنة 2003، تمثلت في:

- تعديل القانون التجاري، ومراجعة القانون المتعلق بالسجل التجاري (القانون رقم 04- 08 المؤرخ في 14/ 08/ 2004).
- تخفيف إجراءات التسجيل في السجل التجاري (سارية المفعول منذ 2003).
- تأطير النشاطات التجارية التي تتطلب تنظيما خاصا بواسطة القانون 04- 02 المؤرخ في 23 جوان 2004 والذي أرسى قواعد التعمير التجاري.

وقد مكنت هذه الإصلاحات السلطات العمومية من ممارسة دورها في ضبط العرض والعرض، وتكييف النشاطات الاقتصادية مع معايير التعمير التجاري بالتنسيق مع القطاعات المختصة، وكذا ضمان أمن المستهلكين بفضل تنظيم النشاطات والحرف التي تتطلب عناية.

أما في إطار الإصلاحات الموجهة لتشجيع التصدير خارج المحروقات فقد قامت الحكومة بما يلي:

- إنشاء الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية من خلال المرسوم التنفيذي رقم 04- 174 المؤرخ في 12/ 06/ 2004، ومن أهم مهامها، ما يلي:
  - المساهمة في إعداد إستراتيجية لترقية الصادرات خارج المحروقات.
  - جمع وإعداد المعلومة التجارية، الاقتصادية، والتقنية الضرورية لمسار التجارة الخارجية.
  - وضع بوابة معلوماتية تمكن المتعاملين الاقتصاديين من الاستعلام عبر الشبكة الالكترونية حول كل جوانب التجارة الخارجية.
  - مرافقة ومساعدة المؤسسات الاقتصادية المشاركة في التظاهرات الدولية.
- إنشاء المؤسسة الوطنية للمعارض والتصدير (SAFEX) سنة 2006، التي عادل رأسمالها 450 مليار دج.
- إنشاء الصندوق الخاص بترقية الصادرات بموجب قانون المالية لسنة 1996، والموجه لتقديم المالي للمصدرين في إطار إدماج منتجاتهم في الأسواق الدولية.
- تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في مجال التصدير.
- برنامج ترقية الإمكانيات التجارية المطبق بصفة مشتركة بين وزارة المالية والوكالة الفرنسية للتنمية.

[1] M . Ben achenhou . Op_Cit, p41.

- برنامج التأهيل والتنسيق مع المنظمة العالمية للجمارك، المطبق من طرف الجمارك الجزائرية بداية من 2007، لتسهيل الإجراءات التجارية وتسيير المخاطر.[1]

2. إصلاح نظام سعر الصرف

يعتبر نص المادة 04 لقانون المالية التكميلي لسنة 1990 اعتراف من السلطات بوجود قيمتان للدينار من حيث المعاملات الأجنبية، هي:

- معدل الصرف الرسمي.
- معدل الصرف للسوق الموازية (وهو معدل الصرف الذي يتحدد في السوق وفقا لقوى العرض والطلب).

وتبعا لصدور التعليمة 94- 13 القاضية بتحرير التجارة دون قيود أصدر البنك المركزي التعليمة 94-20 في 12/ 04/ 1994 التي بموجبها أصبح كل شخص معنوي وطبيعي يمارس النشاط التجاري ومسجل في السجل التجاري إمكانية الحصول على العملة الأجنبية فتم تحرير مدفوعات المعاملات الجارية، وتم إلغاء القاعدة التي تقضي بتمويل الواردات من موارد المستورد الخاصة، كما ألغيت شروط الحدود الدنيا على آجال السداد بالنسبة لتسهيلات تمويل الواردات باستثناء واردات السلع الرأسمالية، وأصبحت عمليات الاستيراد تخص فقط المتعامل والبنك الذي يتعامل معه.

وابتداءا من شهر ماي 1994 إلى غاية أوت من نفس السنة منح البنك المركزي 4.3 مليار دولار أي ما يساوي معدل 1 مليار دولار في الشهر للبنوك التجارية خاصة بعد أن عادت مداخيل المحروقات إلى البنك المركزي وأصبح بذلك بمثابة خزينة للعملة الأجنبية، وبحلول منتصف عام 1995 أزيلت كل الضوابط على أسعار الصرف في تجارة السلع، وكان من المنتظر إلغاء القيود على المدفوعات السلع غير المنظورة على مراحل*، إضافة غلى ذلك أصبحت البنوك تملك حرية تقديم النقد الأجنبي للمستوردين بناء على طلبات موثوقة بينما أنهى بنك الجزائر توفير الغطاء الآجل على النقد الأجنبي والذي كان يمنح للمؤسسات.

وفي سنة 1966 تم إنشاء سوق النقد الأجنبي بين البنوك الذي يسمح للبنوك من التجار في العملة الأجنبية.

3. تخفيض قيمة الدينار

في إطار الاتفاقية مع صندوق النقد الدولي سنة 1991 وافقت الجزائر على خفض قيمة الدينار لمعالجة العجز في ميزان المدفوعات، يهدف التخفيض إلى تشجيع الصادرات وزيادة حجمها على حساب الواردات، فبتخفيض الدينار تصبح أسعار السلع الوطنية الموجهة للتصدير مقومة بالعملة الأجنبية منخفضة، والعكس

[1] Rapport final sur l'évaluation de l'état d'exécution de l'accord d'association algérie- UE,2009, P34.

* أولا بالنسبة للصحة والتعليم، وبعد ذلك بالنسبة لجميع الخدمات الأخرى غير المنظورة.

صحيح بالنسبة للوردات، إذ ترتفع أسعارها داخليا فيقل الطلب عليها فيتم بذلك توفير في العملة الأجنبية ويتم القضاء على العجز في ميزان المدفوعات غير أن نجاح سياسة التخفيض مرهون بالشروط التالية:

- **بالنسبة للواردات:** الهدف من تخفيض الدينار هو خفض الواردات بارتفاع الأسعار وبالتالي انخفاض الطلب المحلي عليها، لكن لم تأتي هذه السياسة بالنتائج المرجوة بالنسبة لحالة الجزائر لأنها لم تستطع توفير السلع الضرورية المتمثلة في سلع التجهيز والمواد الغذائية الضرورية والأدوية، وبذلك لا ينخفض حجم الوردات بخفض قيمة الدينار، أضف إلى ذلك سياسة الإغراق التي تطبقها الدول المصدرة المتعاملة في إطار اقتصاد السوق والرضوخ لآلياته والتي لا تسمح بالتحكم في هذه السياسة.

- **بالنسبة للصادرات:** ضرورة ارتفاع الطلب على المنتوجات الجزائرية لكي يرتفع حجم الصادرات، الشيء الذي لم يحدث بالنسبة للصادرات الجزائرية فحدث عكس ما كان يتوقع من هذا التخفيض لأن صادرات الجزائر متكونة من 95 % من المحروقات، وسعرها يتحدد وفقا لقانون العرض والطلب على هذه السلعة وحجم الصادرات من هذه المواد لا يمكن أن تؤثر فيه سياسة تخفيض الدينار، ولقد اتخذ البنك المركزي قرار تخفيض الدينار بنسبة 22% في سبتمبر 1991 تطبيقا لشروط اتفاقية صندوق النقد الدولي، إذ أصبح الدولار الأمريكي الواحد يساوي 24 دج في سنة 1993.

4. تحرير الأسعار

قامت الجزائر بإصلاحات موسعة فيما يخص نظام الأسعار، حيث اعتمدت على الأنظمة التالية:

- **الأسعار الإدارية النظامية:** تهدف إل التدخل المباشر من طرف الدولة لتحقيق الأهداف المسطرة، وتتضمن:

- الأسعار المضمونة: التي تخص قطاعات الإنتاج الاجتماعية والاقتصادية التي تحتاج إلى حماية التشجيع وتطويرها من طرف الإدارة.

- أسعار السقف: ويمكن أن تكون عند الإنتاج أو توزيع المنتوجات، وتطبق عادة هذه السياسة لحماية القدرة الشرائية للمستهلك، أو تشجيع الإنتاج في منطقة دون غيرها.

تتدخل الدولة بواسطة الأسعار النظامية لكي تسيطر على تطور الأسعار، وتقضي على كل التجاوزات في رفع الأسعار، وتدعم الأسعار للمنتجات ذات الاستهلاك الواسع، ويستحسن تطبيق هذا النوع من الأسعار في الدورة الإنتاجية لكي تكون بمثابة حافز للمنتجين لتطوير منتجاتهم، بما أن أسعار المواد الأولية الداخلة في إنتاج المنتوج النهائي لن ترتفع عن سقف معين بسبب هذا التطوير، كما يمكن تطبيق هذه الأسعار

في دورة توزيع المنتوج لكي يتم القضاء على الزيادة التي يمكن أن تنتج عن قنوات تصريف المنتوج بحجة متطلبات التسويق.

- **نظام الأسعار الحرة:** يمس هذا النظام كل المنتوجات التي لم تحدد في المرسوم 90- 88 وهي أسعار حقيقية تحدد بقو العرض والطلب على هذه السلع.

يسمح تحرير الأسعار بما يلي:

- شفافية الأسعار حيث أن المنتجين مجبرين على توضيح كيفية تكوين السعر بتحديد قيمة كل من تكلفة الإنتاج، الضرائب، الرسوم...الخ.
- تحفيز نمو بعض القطاعات.
- إعادة التوازن للسوق والقضاء على السوق الموازية.[1]

5. إصلاح النظام الجمركي

تتكفل إدارة الجمارك بتحصيل مجموعة من الحقوق والرسوم لصالح الخزينة العمومية والجماعات المحلية والهيئات العمومية، تقسم إلى ناتج الجمارك الذي يتكون من الحقوق الجمركية أساسا إضافة إلى الإتاوتين الجمركيتين (الإتاوة الجمركية ونسبتها 2% وإتاوة الإجراءات الجمركية ونسبتها 1000/4) وإلى اقتطاعات لصالح الإدارة الجبائية، تتمثل في الرسم عل القيمة المضافة، الرسوم التعويضية، الحقوق التعويضية ورسوم وإتاوات أخرى.

ولقد تم إلغاء هاتين الإتاوتين سنة 2004، في إطار المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة، ليتم تعويضهما حسب ما تنص عليه المادة 8 من اتفاقية الجات، التي تقرر أن الإتاوات يجب تحديدها بناءا على التكلفة التقديرية للخدمة المقدمة.

وقد حددت المواد 35/ 36 من قانون المالية هذه الإتاوات، كما يلي:

- 500 دج مقابل التصريحات لبيانات الحمولة.
- 20000 دج مقابل خدمة الاشتراك السنوي في نظام الإعلام الآلي لإدارة الجمارك.
- 5 دج/ دقيقة مقابل أشغال نظام الإعلام الآلي.

- بموجب قانون المالية لسنة 1994 تم تأسيس الرسم النوعي الإضافي وهذا في إطار إعادة هيكلة الجباية الجمركية وبلغ معدلات هذا الرسم: 10%، 20%، 50%، تفرض على المنتجات الكمالية.

[1] عماد معوشي، **تقييم دور العلاقات الاقتصادية الدولية في تحقيق التنمية الاقتصادية للدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، تخصص الاقتصاد التطبيقي في إدارة الأعمال والمالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور يحي فارس، 2014/ 2015، ص ص 249- 252.

- تأسيس الاقتطاع الجبائي (2% - 4%) سنة 1977 المفروض على المنتجات المستوردة الموجهة خصيصا فعادة بيعها، وتم تعديل نسبته لتصل إلى 4% سنة 2002 .

- تفرض على المنتجات المستوردة حسب طبيعتها مجموعة من الرسوم أهمها الرسم على القيمة المضافة، الرسم الداخلي، والرسم على المنتجات البترولية.

- يمثل الرسم على القيمة المضافة عند الاسيتراد ضريبة غير مباشرة يتحملها المستهلك الأخير، معدله 7% و17%، يطبق على المنتجات المستوردة.
- يحسب الرسم النوعي الداخلي على الاستهلاك على أساس الوزن أو السعة أو العدة أو الكمية ...الخ.
- يحصل الرسم على المنتجات البترولية لصالح الخزينة العمومية، ويمس المنتجات البترولية، أو المنتجات المماثلة المستوردة أو المستخرجة حيث يخضع لنفس القواعد المطبقة على رسم القيمة المضافة فيما يخص وعاء التصفية.

وأمام الالتزامات الإقليمية للجزائر في المجال الجمركي مع الاتحاد الأوروبي والمتمثلة في إنشاء منطقة للتبادل الحر، بادرت الحكومة إلى مجموعة من الإصلاحات أهمها:

- تقليص عدد معدلات التعريفة الجمركية إلى ثلاثة معدلات فقط، وهي 5%، 15%، و30%.

- إلغاء الرسم النوعي الإضافي المؤسس سنة 1994.

- تأسيس حق إضافي مؤقت يطبق على مجموعة من المنتجات المستوردة المحددة في قائمة خاصة بنسبة 60% على أن يتم تخفيضها بنسبة 12 % سنويا ابتداء من جانفي 2002.

- تقليص معدلات الحقوق الجمركية إلى ثلاث مجموعات يتم ترتيبها حسب درجة تصنيع المنتوج (مواد أولية، منتجات نصف مصنعة ومنتجات نهائية)، وفقا لما يلي: 5%، 15%، 30%.[1]

[1] s. benaissa, **fiscalité, produits nominaux**, megasoft, Alger, 2001, p41.

خلاصة

من خلال هذا الفصل تم التوصل إلى النتائج التالية:

- يتكون الاقتصاد الجزائري من ثلاث قطاعات هامة هي قطاع الزراعة، الصناعة، وقطاع الخدمات ويعتبر القطاع الصناعي هو المحرك الأساسي للاقتصاد الجزائري والذي بدوره يعتمد على قطاع المحروقات الذي يمثل النسبة الأهم فيه.

- من بين أهم التعديلات الناتجة عن التحول إلى اقتصاد السوق هو دخول مجموعة كبيرة من القوانين حيز التنفيذ، والتي تخدم مبدأ الحرية وتقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي ، فكرست حرية الاستثمار، تشجيع مختلف أشكال الشراكة، إرساء قواعد المنافسة، تكريس الخوصصة، ...الخ.

- نتيجة للانفراج المالي لعوائد أسعار النفط، شرعت الجزائر بداية من 2001 في تطبيق برامج الاستثمارات العمومية والتي سخرت لها مبالغ هامة للرفع من معدلات النمو الاقتصادي، تجسدت هذه الاستثمارات في برامج إنعاش النمو الاقتصادي، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي، وهذا في إطار سياسة التنمية المستدامة.

- اتخذت السلطات العمومية مجموعة من الإجراءات المتعلقة بتوزيع المهام والصلاحيات بين مختلف الأجهزة المكلفة بإدارة وتنظيم وتسيير عالم الشغل، بغية استحداث وتوفير فرص عمل إضافية للتخفيف من البطالة.

- مواجهة الضغوط التضخم في الجزائر كان من خلال ترشيد النفقات العمومية للحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين، تعديل النظام الضريبي وتكيفه مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية.

- للحفاظ على التوازنات الخارجية قامت الجزائر بمجموعة واسعة من التدابير شملت تنظيم التجارة الخارجية، إصلاح نظام سعر الصرف، تحرير الأسعار، ومنح التسهيلات الجمركية.

يمكن القول أن هذه الإجراءات والإصلاحات التي تم تطبيقها على نطاق واسع لم تحقق الهدف المنشود، إذ أن الاقتصاد الجزائري لا زال يعاني من تشوهات هيكلية على المستوى الداخلي والخارجي، فهو عرضة للصدمات الخارجية خاصة إذا تعلق الأمر بأسعار النفط، فرغم المحاولات العديدة لتنويع النشاط الاقتصادي والرفع من القدرة التنافسية في الأسواق الدولية إلا أن الاقتصاد الجزائري يبقى اقتصاد ريعي.

الفصل الرابع

أثر السياسة المالية التوسعية على متغيرات المربع السحري في الجزائر للفترة (2000 - 2018)

تمهيد

نظرا للتغيرات الداخلية والخارجية، والتي أثرت على أداء الاقتصاد الجزائري، عمدت السلطات الجزائرية إلى القيام بمجموعة موسعة من الإصلاحات من بينها تغيير مسار سياستها المالية وتجديدها من حين لآخر باعتبارها أداة هامة للتأثير في النشاط الاقتصادي، تساعد على القيام بالوظيفة التنموية، تماشيا مع التطورات الحاصلة، وفق منهج مدروس لتحقيق التوازنات الكلية.

وعلى اعتبار أن تفعيل الطلب الكلي يلعب دورا هاما في تحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية، قامت الجزائر بإطلاق مجموعة موسعة من الاستثمارات العمومية، لتحقيق معدلات نمو عالية، وتخفيض معدلات البطالة إضافة إلى ضبط معدلات التضخم وتحسين رصيد ميزان المدفوعات، ومن خلال هذا الفصل سيتم دراسة الاتجاهات العامة للسياسة المالية للجزائر المطبقة خلال الفترة (2000- 2018)، وتحليل أثر السياسة المالية التوسعية باعتبارها السياسة المنتهجة في الفترة محل الدراسة على محاور المربع السحري لـ Nicholas Kaldor (النمو الاقتصادي، البطالة، التضخم، ورصيد ميزان المدفوعات)، إضافة إلى دراسة مدى النجاح في التأثير على سلوك أقطاب المربع السحري، مع اختبار سببية قارنجر (Granger causality) بين متغيرات الدراسة، وتمثيل المربع السحري للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000- 2018)، من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: الاتجاهات العامة للسياسة المالية في الجزائر للفترة (2000- 2017)؛

المبحث الثاني: تحليل أثر السياسة المالية التوسعية على أقطاب المربع السحري لـ Nicholas Kaldor في الجزائر للفترة (2000- 2018)؛

المبحث الثالث: المربع السحري للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000- 2018)؛

المبحث الأول: الاتجاهات العامة للسياسة المالية في الجزائر للفترة (2000- 2017)

تتأثر السياسة المالية للجزائر بشكل كبير بالأحداث والأزمات الداخلية والخارجية خاصة تلك التي تمس الأسواق النفطية، ففي حالة ارتفاع أسعار النفط يزداد دخل الدولة من الضرائب والمتمثلة في الجباية العادية والجباية البترولية ويزداد معها أيضا حجم الإنفاق أما في حالة انخفاض أسعار النفط فينخفض معها دخل الدولة من الضرائب،كما ينخفض معها حجم الإنفاق ويعود هذا كله لاعتماد الدولة على مصدر وحيد للتنمية الاقتصادية والمتمثل في قطاع المحروقات فتصبح بذلك السياسة المالية للدولة عرضة لمخاطر تقلب أسعار النفط في الأسواق العالمية

المطلب الأول: سياسة النفقات العامة في الجزائر

تنقسم النفقات العامة في الجزائر إلى نوعين هما: نفقات التسيير، ونفقات التجهيز، وتعمل السلطات الجزائرية على توجيه هذه النفقات في إطار سياسات تنموية قائمة على تحفيز الاستثمارات العمومية، وسيتم دراسة مسار النفقات العامة في الجزائر للفترة (2000-2017) مع تحليل تطور هذه النفقات خلال فترة الدراسة.

1. تطور نفقات التسيير خلال الفترة (2000- 2017).

نفقات التسيير هي تلك النفقات المخصصة لسير النشاط العادي والطبيعي للدولة والتي تسمح بإدارة نشاطات الدولة[1]، وبصفة عامة هي تلك النفقات التي تدفع من أجل المصالح العمومية والإدارية، أي أن مهمتها تضمن استمرارية سير مصالح الدولة من الناحية الإدارية، حيث أن نفقات التسيير تشمل على نفقات المستخدمين ونفقات المعدات.[2]

1. 1. مضمون نفقات التسيير

تتضمن نفقات التسيير أربعة أبواب هي:[3]

- أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات.
- النفقات الخاصة بوسائل المصالح.
- التدخلات العمومية.

---

[1] راضية بختاش، صالح تومي، **أثر الجباية على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والدراسات الإنسانية، الجزائر، العدد السابع، 2006، ص 21.

[2] مسعود دراوسي، السياسة **المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي (حالة الجزائر 1990- 2004)**، أطروحة دكتوراه دولة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005/ 2006، ص 347.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الحكومة، قانون المالية لسنة 1984، الجريدة الرسمية، الصادرة بتاريخ 8 شوال 1404 الموافق لـ 7 يونيو 1984، قانون رقم 84- 17، المادة 24.

وتنقسم هذه العناوين إلى الأقسام التالية: [1]

العنوان الأول: أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات

يشتمل هذا العنوان على الاعتمادات الضرورية للتكفل بأعباء الدين العمومي بالإضافة إلى أعباء المختلفة المحسومة من الإيرادات، ويتكون من خمسة أقسام:

- القسم الأول: دين قابل للاستهلاك (اقتراض الدولة).
- القسم الثاني: دين داخلي

القسم الثالث: دين خارجي

القسم الرابع: ضمانات.

القسم الخامس: نفقات محسومة من الإيرادات.

العنوان الثاني: تخصيصات السلطات العمومية

يحتوي هذا العنوان على نفقات تسيير المؤسسات العمومية السياسة وغيرها (المجلس الوطني الشعبي، المجلس الدستوري، مجلس الأمة، مجلس المحاسبة، المحكمة العليا، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مجلس الدولة، المجلس الإسلامي الأعلى، المجلس الأعلى للغة العربية).

وباعتبار أن هذه التكاليف مشتركة لكل الوزارات فإن النفقات التي يتضمنها القسمين الأول والثاني تجمع في ميزانية التكاليف المشتركة، كما أن هذه النفقات ينبغي أن تقرر وتراقب حسب قواعد مختلفة عن تلك التي تطبق على بقية النفقات العامة.

العنوان الثالث: النفقات الخاصة ووسائل المصالح.

ويقدم هذا العنوان مجموع الاعتمادات التي توفر لجميع المصالح ووسائل التسيير المتعلقة بالموظفين والأدوات، ويضم:

- القسم الأول: الموظفون – مرتبات العمل.
- القسم الثاني: الموظفون –المعاشات والمنح.
-القسم الثالث: الموظفون –التكاليف الاجتماعية.
- القسم الرابع: الأدوات.
-القسم الخامس: أشغال الصيانة.
- القسم السادس: إعانات التسيير.
- القسم السابع: النفقات المختلفة.

[1] جمال لعمارة، **منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر**، دار الفجر، مصر، 2004، ص ص 53- 54.

العنوان الرابع: التدخلات العمومية

وتتعلق التدخلات العمومية بنفقات التحويل التي بدورها تقسم بين مختلف أصناف التحويلات المقاصد المختلفة لعملياتها، وتضم الأقسام التالية:

- القسم الأول: التدخلات العمومية والإدارية –إعانات الجماعات المحلية.
- القسم الثاني: النشاط الدولي –مساهمات في الهيئات الدولية.
- القسم الثالث: النشاط التربوي والثقافي- منح دراسية.
- القسم الرابع: النشاط الاقتصادي – التشجيعات والتدخلات (إعانات اقتصادية).
- القسم الخامس: النشاط الاقتصادي: إعانات المؤسسات ذات منفعة وطنية وإعانات للمصالح العمومية الاقتصادية.
- القسم السادس: النشاط الاجتماعي- المساعدة والتضامن.
- القسم السابع: النشاط الاجتماعي –الاحتياط (مساهمة الدولة في مختلف صناديق المعاشات، القيام بإجراءات لحماية الصحة.

إن كل نفقات التسيير المجموعة في هذه العناوين الأربعة تقسم في الجدول "ب" الملحق بقانون المالية، بالشكل التالي:

- النفقات المتعلقة بالعناوين الثالث والرابع تقسم حسب الوزارات، حيث يحدد قانون المالية المبلغ الإجمالي للاعتمادات الموجهة لكل دائرة وزارية، ثم يتكفل المرسوم بتوزيع هذه الاعتمادات الإجمالية حسب العناوين والفصول بدلالة طبيعتها.
- النفقات المتعلقة بالعناوين الأول والثاني التي هي مشتركة لكل الوزارات أو التي لا ترتبط بوزارة معينة تجمع في ميزانية "التكاليف المشتركة" في أسفل الجدول "ب" بعد الاعتمادات الموجهة لكل وزارة. (أنظر الملحق رقم 01).

1. 2. تطور نفقات التسيير

مع بداية الألفية الثالثة شرعت السلطات العمومية بضخ مبالغ هامة في الاقتصاد الوطني للنهوض بالنمو الاقتصادي وتحسين معدلاته، وهذه الإستراتيجية كانت وليدة البحبوحة المالية التي نتيجة لارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية، لكن ومع بداية سنة 2014 شهدت هذه الأخيرة تراجعا كبيرا حيث بلغت أدى قيمة له 27 دولار للبرميل بعدما تجاوزت قيمته الـ 100 دولار للبرميل في سنوات ليس ببعيدة، هذا التذبذب في قيمة أسعار البترول أثر على نمو العديد من القطاعات، باعتبار أن من أهم مميزات الاقتصاد الجزائري التبعية لهذا المورد.

الشكل (04- 01): تطور نفقات التسيير إلى النفقات الإجمالية في الجزائر للفترة (2000- 2017)

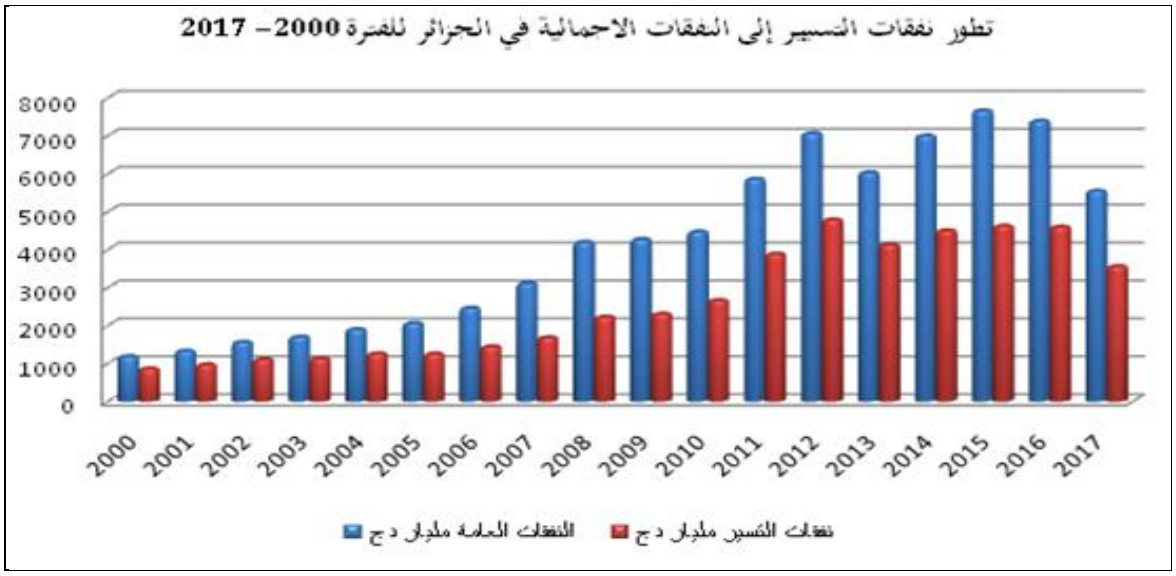

المصدر:

- ONS " Rétrospective Statistique 1962-2011 ; (http://www.ons.dz: 2017 /08 /12 16;19).

- Ministère des Finances : http://www.mf.gov.dz/ (23/08/ 2018 15:30)

- Banque d'Algérie , Rapport 2016,op-cit , P 153 .

من خلال الشكل (04- 01) نلاحظ أن نمو النفقات العامة في منحنى تصاعدي، حيث بلغت 1178,1 مليار دج في سنة 2000، وبلغت 2010 ما قيمته 4466,9 مليار دج، لتصل سنة 2011 إلى 5853,6 مليار دج، أي بمعدل نمو يفوق 30%، وهذه الزيادة جاءت نتيجة لبرامج دعم النمو (2000- 2014) القائمة أساس على توسع الحكومة في نفقاتها بهدف تحقيق معدلات نمو عالية، لتواصل النفقات الإجمالية ارتفاعها إلى غاية سنة 2013 أين عرفت تراجعا طفيفا حيث انتقلت إلى 6024,1 مليار دج بعدما كانت 7058,1مليار دج سنة 2012، وتراجعت إلى 7383,6 مليار دج سنة 2016، أي بانخفاض قدره 3,6%، عقب الزيادات المتتالية في سنة 2014، و2015 حيث بلغت 6995,7 مليار دج، و7656,3

مليار دج، على التوالي، وانخفضت أكثر في سنة 2017 حيث وصلت إلى ما قيمته 5534,9 مليار دج، والسبب الرئيسي في تدني النفقات العامة هو تراجع أسعار البترول بداية من سنة 2014، والذي نتج عنه انخفاض في الإيرادات العامة باعتبار أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد بالدرجة الأولى على عائدات البترول ، هذا ما جعل الحكومة تقلل من نفقاتها العامة.

وفيما يخص نفقات التسيير فقد شهدت نموا خلال السنوات الأولى من الدراسة، حيث بلغ متوسط معدل نفقات التسيير للفترة 2000 -2008 ما يقارب 13,05 %، وهذا نتيجة للتذبذب الحاصل في معدل نمو نفقات التسيير حيث سجلت نموا محتشما سنة 2003 بمعدل 2,29% وانخفاض قدره 0,05 % سنة 2005.

وبلغ هذا المعدل متوسط يقدر بـ16,08% للفترة 2000- 2012، نتيجة للارتفاع المبالغ الموجهة لنفقات التسيير خلال الفترة 2009- 2012، حيث سجلت سنة 2011 أكبر معدل خلال فترة الدراسة ككل والمقدر بـ 45,88%، لينخفض بعد ذلك إلى معدل 9,87% خلال فترة الدراسة، وهذا الانخفاض الكبير راجع أساسا إلى انخفاض نفقات التسيير حيث سجلت سنتي 2013 و 2017 معدلا سلبية تقدر بـ13,61 %، 22,63% على التوالي.

1. 3. أسباب نمو وتزايد نفقات التسيير

لمعرفة أهم الأسباب المؤدية لتزايد نفقات التسيير في الجزائر لا بد من دراسة تطور بنود نفقات التسيير خلال الفترة (2000- 2016)

الشكل رقم (04- 02): يبين نسب تطور بنود نفقات التسيير(2000- 2016)

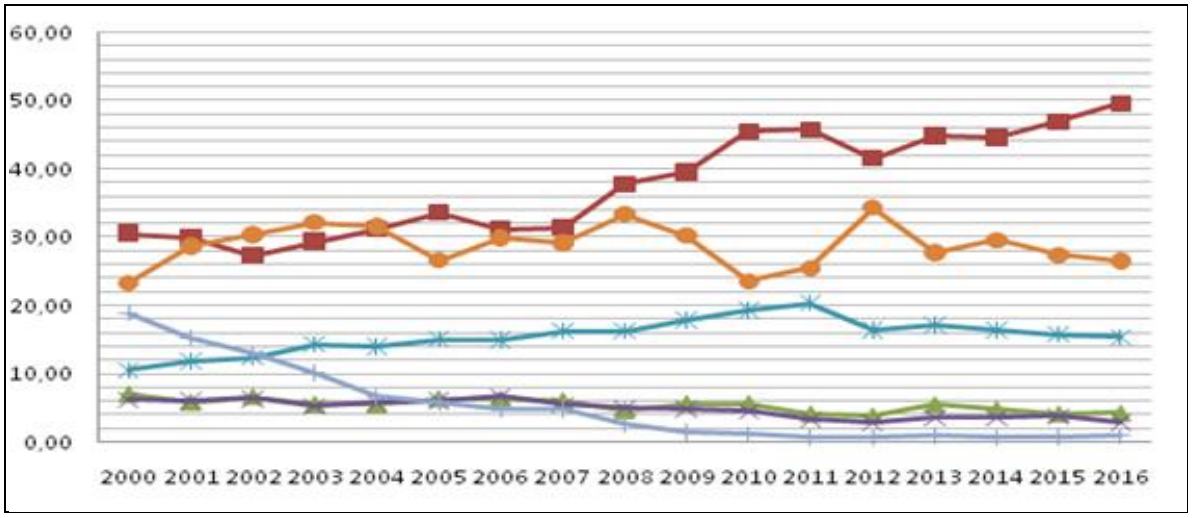

-Source : Banque d'Algérie, Op- cit.

من خلال الشكل رقم (04- 02) يتضح وجود ارتفاع طفيف في معاشات المجاهدين وكذا مصالح الإدارة، حيث بلغت ما قيمته 60,6 مليار دج، و54,6 مليار دج على التوالي سنة 2000، أي ما نسبته 07,07% و 06,37% من إجمالي نفقات التسيير لسنة 2000، بينما بلغت 198,0مليار دج، و137,8 مليار دج في سنة 2016 أي بنسبة 4,31% و 3,0% من إجمالي نفقات التسيير لنفس السنة.

وبالنسبة للنفقات المتعلقة بفوائد الدين العمومي فقد سجلت انخفاضا ملحوظا فبعد أن كانت قيمتها سنة 2000 ما يقارب 161,7 مليار دج، أي بنسبة 19,27% من إجمالي نفقات التسيير، انتقلت سنة 2016 إلى ما قيمته 46,8 أي بنسبة 1,02% من إجمالي نفقات التسيير، والسبب في انخفاض حصة نفقات فوائد الدين العام يرجع أساسا إلى التسديد المسبق للدين الخارجي.

وفيما يخص نفقات رواتب وأجور الموظفين فقد عرفت ارتفاع مستمرا حيث سجلت ما قيمته 261,6 مليار دج خلال سنة 2000 أي ما يعادل نسبة 31,18 % من إجمالي نفقات التسيير لنفس السنة، وارتفعت سنة 2010 لتصل إلى 1212,6 مليار دج، أي بنسبة 45,60%، وسجلت سنة 2012 ما قيمته 1988,4مليار دج، وهذا ما يعكس نسبة 41,57%، وارتفعت سنة 2014 بمعدل 8% مقارنة بسنة 2013، وبلغت ما قيمته 2279,5 سنة 2016 أي بنسبة تقارب نصف المبلغ الإجمالي لنفقات التسيير (50%).

وبالنسبة لمصالح الإدارة فقد بلغت سنة 2000 ما قيمته 92,0 مليار دج، أي بنسبة تقدر بـ10,74%، من إجمالي نفقات التسيير، وارتفعت سنة 2010 لتصل إلى ما يعادل نسبة 19,29% من إجمالي نفقات التسيير بمبلغ قدر بـ 513,2 مليار دج، ولتصل قيمتها سنة 2012 إلى 786,7 مليار دج بنسبة 16,4% لتستقر قيمتها في السنوات 2013، 2014، و2015 في حدود 16,42%، وبلغت نسبتها 15,4% من إجمالي نفقات التسيير سنة 2016 بمبلغ 708,4 مليار دج.

أما التحويلات الجارية فقد بلغت قيمتها سنة 2000 إلى 200,0 مليار دج أي بنسبة 23,36 % من إجمالي نفقات التسيير، بينما استقر معدلها بالنسبة إلى المبلغ الإجمالي لنفقات التسيير في حدود 23,57%، لترتفع سنة 2012 إلى مبلغ 1645,0 مليار دج أي بنسبة 34,4% من المبلغ الإجمالي، لتنخفض سنة 2013 بمعدل 30 % مقارنة بسنة 2012، أي بنسبة 27,7% من إجمالي نفقات التسيير لتستقر في السنوات 2014، و2015 في معدل 28,5 %، وبلغت سنة 2016 نسبة 26,6% من المبلغ الإجمالي لنفقات التسيير.

أما بالنسبة لتحليل أسباب تزايد النفقات الموجهة للتسيير فهي تتعلق أساسا بتغطية الأجور والتحويلات الجارية، فبعد سنة 2007 ارتفعت نفقات الأجور بشكل كبير بسبب اعتماد نظام جديد للأجور على أساس الشهادات، إضافة إلى الزيادات في أجور القطاع الحكومي والمنح والعلاوات والتي حسبت بأثر

رجعي ابتداء من سنة 2008، من خلال قيام الحكومة برفع الحد الأدنى المضمون للأجور من 6000دج سنة 2000 إلى 18000 دج سنة 2012، وفتح عشرات الآلاف من مناصب الشغل في معظم القطاعات الحكومية سواء كانت دائمة أو مؤقتة، للتوسع في سياسة التوظيف ما أدى إلى انتقال الأجور من 526 مليار دج سنة 2007 إلى 1988,4 دينار سنة 2012.

وانخفضت الأجور بـ07,17 % سنة 2013 مقارنة بسنة 2012 أين بلغت 1988,4 دج، لثبات الحد الأدنى المضمون للأجور في حدود 18000 دج منذ 2012، وتخلص الدولة من مخلفات الأجور الناتجة عن الأثر الرجعي، وارتفعت بمعدل نمو 8,18% سنة 2014 مقارنة بسنة 2013 أين بلغت 1855,3 مليار دج، واستمرت في الارتفاع إلى غاية سنة 2016.

والزيادة التي عرفتها التحويلات الجارية من سنة 2000 إلى غاية 2012، راجع إلى قيام الحكومة بالإنفاق على المتضررين من الكوارث الطبيعية كالفيضانات والزلازل، وكذا دعم الحكومة لمختلف صيغ السكن من أجل مساعدة المواطنين للحصول على السكنات، بالإضافة إلى التكفل بالطبقات الاجتماعية المحرومة ورفع القدرة الشرائية،في إطار الإعانات الاجتماعية والدعم الموجه للطبقات الاجتماعية المحرومة، أما ارتفاع نفقات المصالح الإدارية (المستشفيات والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري) فيرجع أساسا إلى رغبة السلطات في تطوير وترقية الخدمات العامة.

وعليه يمكن القول أن السبب الرئيسي لارتفاع نمو نفقات التسيير هو المبالغ المخصصة لتغطية الأجور نتيجة الزيادة المعتبرة في أجور الموظفين، ونفقات التحويلات الجارية الناتجة عن زيادة التدخلات العمومية من خلال إعانات الجماعات المحلية، والمساهمات في الهيئات الدولية، ومبالغ الخدمات الإدارية من خلال إعانات المصالح العمومية، أما النفقات الأخرى (معاشات المجاهدين، المواد واللوازم، فوائد الدين العام) فهي تشكل نسب نمو بسيطة، كما أن زيادة النمو الديمغرافي له دور كبير في ارتفاع مبالغ نفقات التسيير.

2. تطور نفقات التجهيز خلال الفترة (2000- 2017)

ميزانية التجهيز أو بالأحرى ميزانية الاستثمار هي الميزانية التي تفتح الاعتمادات المالية في قانون المالية السنوي، وتخصص للقطاعات الاقتصادية للدولة، وذلك من أجل تجهيز هذه القطاعات بوسائل الإنتاج للوصول إلى تحقيق تنمية شاملة في الوطن.[1]

[1] جمال لعمارة، مرجع سابق، ص 58.

2. 1. مضمون نفقات التجهيز

تقسم ميزانية الاستثمار حسب : العناوين، القطاعات، القطاعات الفرعية، الفصول، والمواد.

- **تقسيم ميزانية التجهيز حسب العناوين**

تجمع الاعتمادات المفتوحة بالنسبة إلى الميزانية العامة ووفقا للمخطط الإنمائي السنوي، لتغطية نفقات الاستثمار الواقعة على عاتق الدولة، في ثلاث أبوب هي:[1]

- الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة.
- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة.
- النفقات الأخرى برأسمال.

- **تقسيم ميزانية التجهيز حسب القطاعات**

يحدد التوزيع بين القطاعات للاعتمادات المفتوحة والمخصصة للنفقات ذات الطابع النهائي من المخطط السنوي بموجب قانون المالية، وتظهر ميزانية التجهيز في قانون المالية بعنوان الجدول رقم (ج) ويتضمن توزيع اعتمادات مالية على قطاعات محددة من طرف قانون المالية وتسجل على شكل رخص يتم تنفيذها باعتمادات مخصصة، (أنظر الملحق رقم 04).

- **تقسيم ميزانية التجهيز حسب القطاعات الفرعية والفصول والمواد.**

وبدورها تقسم القطاعات الموضحة في الجدول أعلاه إلى قطاعات فرعية وفصول ومواد مرفوقة كلها بالاعتمادات المخصصة لها.[2]

الشكل رقم(04- 03): تقسيم ميزانية التجهيز حسب القطاعات الفرعية والفصول والمواد

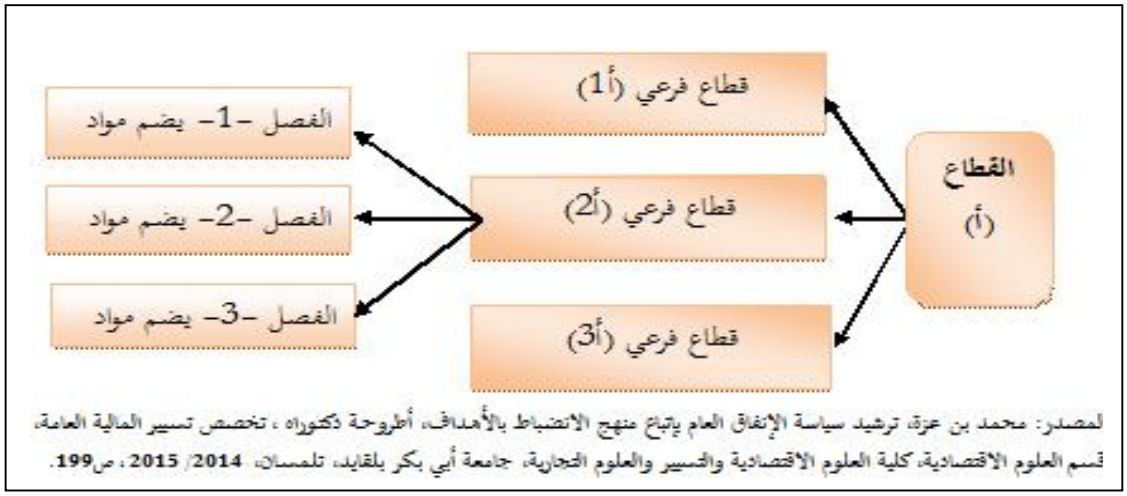

المصدر: محمد بن عزة، ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف، أطروحة دكتوراه ، تخصص تسيير المالية العامة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2014/ 2015، ص199.

[1] قانون المالية 2018، مرجع سابق، المادة 35.

[2] محمد بن عزة، مرجع سابق 2015، ص199.

2.2 تطور نفقات التجهيز

يمكن معرفة تطور نفقات التجهيز خلال الفترة (2000- 2017)، من خلال الشكل التالي.

الشكل رقم (04- 04): تطور نفقات التجهيز من النفقات العامة ومعدل نموها خلال الفترة (2000- 2017).

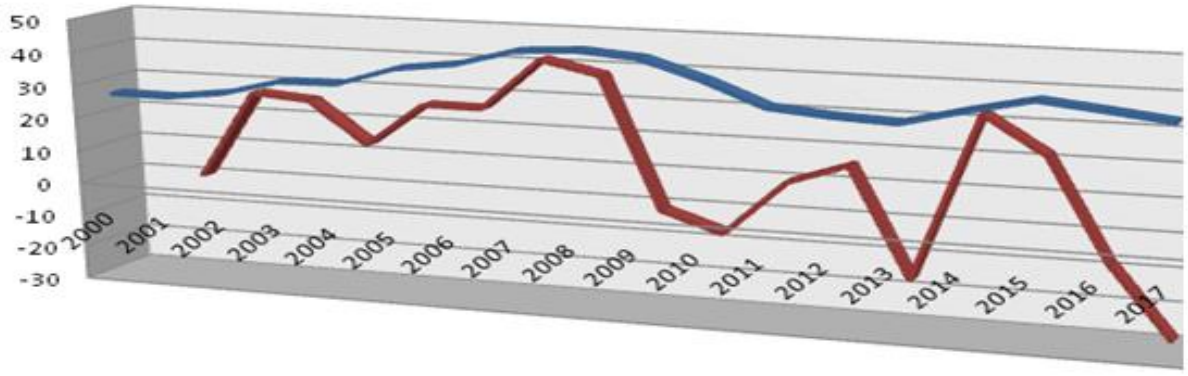

المصدر:

الديوان الوطني للإحصائيات على الموقع http://www.ons.dz (17:10 21 /08 /2017)

-Banque d'Algérie, Op- cit.

من الشكل رقم (04- 04) نلاحظ أن نفقات التجهيز ارتفعت إلى معدل 8,8 % من إجمالي الناتج المحلي الداخلي (أي ارتفاع بنسبة تقدر بحوالي 1% مقارنة بسنة 2000)، ويرجع سبب هذا الارتفاع إلى بداية تجسيد برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تضمنه قانون المالية التكميلي لسنة 2001.

وبلغت في سنة 2003 ما قيمته 567,4 مليار دج، أي بزيادة قدرها 14% مقارنة بسنة 2002، حيث تمثل هذه النفقات نسبة 10% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2003 وهذا ما يعكس الجهود المبذولة في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي وبرنامج إعادة اعمار المناطق المتضررة من زلزال 2003.

أما في سنة 2005 فقد ارتفعت نفقات التجهيز بنسبة 25,9 % مقابل 12,9% سنة 2004، والنفقات التي سجلت زيادات كبيرة تتعلق بقطاعات البنية التحتية الاقتصادية، الري والموارد المائية، الزراعة والصيد البحري، التربية والتعليم، في حين أن الإنفاق على قطاع الصناعة والطاقة انخفض بالمقارنة مع سنة 2004، أما الإنفاق على السكن، البنية التحتية، والتهيئة العمرانية فلم تشهد هذه القطاعات ارتفاعا كبيرا مقارنة بسنة 2004.

وبعد الارتفاع القوي لنفقات التجهيز في سنتي 2005 و2006 أين وصلت إلى حدود 25,9 %، و25,8% على التوالي، انتقلت إلى أعلى سقف في 2007 و2008 بنسبة 41,3% و37,5%، وهذا ما يؤكد الاتجاه التصاعدي لنسبة نفقات التجهيز إلى إجمالي الناتج الداخلي حيث انتقلت هذه النسبة من 10,4% في

2004، إلى 15,4% في 2007، ثم إلى 17,9% في 2008، نتجت هذه الزيادة عن ارتفاع نفقات البنى التحتية والتي مثلت نسبة 37,6% من مجموع نفقات التجهيز سنة 2008 إضافة إلى تحسن معدل الامتصاص.

واستقرت نفقات التجهيز بين 2008 و2011 لتبلغ 2275,5 مليار دج في 2012، قبل أن تنخفض إلى 1892,6 مليار دج (17%-) في سنة 2013، ويرجع هذا الانخفاض في نفقات التجهيز تقريبا كليا إلى نفقات قطاع السكن التي انتقلت من 614,1 مليار دج في 2012 إلى 243,6 مليار دج في 2013 (370,5- مليار دج)، في حين عرفت ارتفاعات متساوية تقريبا (342,6) بين سنتي 2011 و2012 ، كما ارتفعت نفقات البنية التحتية بـ 86 مليار دج، حيث مثلت 37,8% من إجمالي نفقات التجهيز لسنة 2013.

وبعد الارتفاع المعتبر لنفقات التجهيز سنتي 2014 و2015، حيث بلغت 3039,3 مليار دج في 2015 (18,3% من إجمالي الناتج الداخلي)، مقابل 1892,6 مليار دج في 2013، أي ارتفاع نسبته 60,6% في ظرف سنتين، فقد بلغت 2792,2 مليار دج في 2016 ، أي بانخفاض قدره 8,1% مقارنة بسنة 2015، ويعود السبب في هذا الانخفاض إلى تدني مختلف القطاعات (الطاقة والمناجم، الفلاحة والموارد المائية، البنى التحتية، التربية والتكوين، البنى التحتية ...الخ) ، وعليه فإن جهود التعديل والتعزيز في مجال نفقات التجهيز قد تم توزيعه تقريبا على كل قطاعات النشاط.

وشهدت نفقات التجهيز في سنة 2017 انخفاضا بنسبة 21,9% أي بمبلغ قدر بـ 2291,3 دج،كما تراجعت نسبة هذه النفقات في الناتج الداخلي الخام إلى 10,5% بعد أن بلغت نسبة 16% سنة 2015، واستمر معدل انخفاضها بـ 0,9% سنة 2014 .

2. 3. أسباب تزايد نفقات التجهيز

يعود السبب الرئيسي لارتفاع نفقات التجهيز إلى إتباع الحكومة سياسة اقتصادية تنموية جديدة تقوم على التوسع في الإنفاق العام، وخصوصا الإنفاق الموجه للاستثمار وخلق الثروة (توفير السكن، البنية التحتية، الري والفلاحة،...الخ)، وقد ظهر ذلك جليا من خلال البرامج التنموية المطبقة، حيث تم إرساء برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001- 2004 والذي خصصت له ميزانية قدرها 525 مليار دج، حيث ارتفعت نسبة نفقات التجهيز من 27,05% بالنسبة للنفقات العامة الإجمالية في بداية البرنامج سنة 2001 إلى 33,86 % مع نهاية البرنامج سنة 2004.

ومع مواصلة الحكومة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي في شقه الثاني والمتمثل البرنامج التكميلي لدعم النمو، واصلت نفقات التجهيز ارتفاعها حيث بلغت نسبة هذه النفقات 47,08% من إجمالي النفقات، ثم

بدأت هذه النسبة في الانخفاض بسبب تزايد نفقات التسيير، كما شهدت الفترة 2010 – 2014 الانطلاق في برنامج التنمية الخماسي والذي خصص له مبلغ 21.214 مليار دج، ومن خلال هذه البرامج ارتفعت قيمة الاستثمارات العامة بشكل واسع، حيث تضاعفت المبالغ المرصودة للاستثمارات فانتقلت من 6,9 مليار دولار خلال الفترة(2000- 2004) إلى 150 مليار دولار للفترة (2005- 2009)، ثم إلى 286 مليار دولار خلال البرنامج الخماسي (2010- 2014).

وقد تم دراسة البرامج التنموية الثلاثة في الفصل السابق للمذكرة.

المطلب الثاني: السياسة الضريبية في الجزائر

إن تحسين مستوى المردودية المالية للجباية العادية على حساب الجباية البترولية التي تهيمن بشكل كبير في تمويل ميزانية الدولة أصبح أمر ضروري، خاصة بعد تدهور أسعار النفط في الأسواق العالمية، مما أدى إلى تراجع الإيرادات بشكل كبير وبالتالي ظهور عجز في الميزانية، وحدوث تشوهات في مختلف التوازنات الكلية، على اعتبار أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي.

1. تصنيف الإيرادات العامة في الجزائر

تصنف إيرادات الميزانية العامة للدولة حسب قانون المالية إلى ما يلي:[1]

- الإيرادات ذات الطابع الجبائي وكذا حاصل الغرامات.
- مداخيل الأملاك التابعة للدولة.
- التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤداة والأتاوى.
- الأموال المخصصة للمساهمات والهدايا والهبات.
- التسديد برأسمال للقروض والتسبيقات الممنوحة من طرف الدولة من الميزانية العامة وكذا الفوائد المترتبة عنها.
- مختلف حواصل الميزانية التي ينص على تحصيلها.
- مداخيل المساهمات المالية للدولة المرخص بها قانونا.
- الحصة المستحقة للدولة من أرباح مؤسسات القطاع العمومي، المحسوبة والمحصلة وفق الشروط المحددة في التشريع المعمول به.

من هذا التصنيف يمكن تقسيم الإيرادات في الجزائر إلى قسمين: الإيرادات الإجبارية والإيرادات الاختيارية.

[1] قانون المالية لسنة 1984، مرجع سابق، المادة 11.

1. 1. الإيرادات الإجبارية

تتكون الإيرادات الإجبارية من مجموع الاقتطاعات المنفذة بالقوة وبدون مقابل، وهي: المداخيل الجبائية، الغرامات ومدفوعات صناديق المساهمة للميزانية العامة للدولة.[1]

- **الإيرادات الجبائية:** تتكون من مختلف الضرائب والرسوم، التي يتكفل تبويبها الجدول **"أ"** للميزانية العامة، وهي:

- الضرائب المباشرة: وهي الضرائب التي يتحملها المكلف مباشرة، ولا يستطيع نقل عبئها إلى شخص آخر[2]، وتفرض على مختلف أنواع المداخيل كالأرباح الصناعية والتجارية، الأرباح غير التجارية، المرتبات والأجور...الخ.
- حقوق التسجيل والطابع: وهي ضرائب موضوعة على بعض العقود القانونية وعلى كل الوثائق الموجهة للعقود المدنية والقضائية، مثل: حقوق تسجيل انتقال رأس المال، طوابيع جوازات السفر ورخص السياقة وبطاقة التعريف الوطنية، ...الخ.

- الضرائب المختلفة على الأعمال: وتسمى أيضا الرسم على رقم الأعمال وتفرض على مجمل المواد الاستهلاكية وبالتالي فهي ضرائب غير مباشرة على الاستهلاك.[3]
- الضرائب غير المباشرة: هي التي يستطيع مني قوم بها بنقل عبئها إلى غيره[4]، وتتكون من الضرائب المباشرة على الاستهلاك التي تمس فقط المواد غير الخاضعة للرسم على رقم الأعمال (الذهب، البلاتين، الكحول، ...الخ).
- الحقوق الجمركية: تخضع لهذا الرسم المواد الموجهة للاستيراد أو التصدير.

- الجباية البترولية: تتكون من مجموع اقتطاعين هما: من جدهة ضريبة على إنتاج البترول السائل والغازي، ومن جهة أخرى ضريبة مباشرة على الأرباح الناتجة عن النشاطات البترولية المتعلقة بالبحث والاستغلال والنقل عر القنوات. [5]

[1] جمال لعمارة ، مرجع سابق، ص48.

[2] BERNARD salani, **théorie économique de la fiscalité**, economica, France, 2000, p71.

[3] جمال لعمارة، مرجع سابق، ص48.

[4] Annie Valée, **les systèmes fiscaux**, édition du seuil, paris,France, 2000, p74.

[5] جمال لعمارة، مرجع سابق، ص49.

- **صناديق المساهمة:** صناديق المساهمة هي مؤسسات عمومية اقتصادية تحدث في شكل شركات لتسيير القيم المنقولة، تخضع للقانون التجاري، وتعمل عونا ائتمانيا للدولة التي تسند إليها رؤوس أموال عامة تتولى تسييرها المالي.[1]

وبالإضافة إلى الضرائب ذات الطبيعة الجبائية تمول الميزانية العامة للدولة سنويا من خلال المدفوعات التي تقوم بها صناديق المساهمة.

- **الغرامات:** وهي عقوبات مالية تحكم بها هيئات قضائية (محاكم، مجالس، مجلس المحاسبة) وإدارية (شرطة قضائية، مفتش الأسعار، مفتش الجمارك، ...الخ)، ضد أشخاص يوجدون في حالة مخالفة مع النصوص سارية المفعول.[2]

1. 2. الإيرادات الاختيارية

يشمل هذا الصنف الموارد على المشاركات والمساهمات المدفوعة بصفة إختيارية من طرف الأشخاص مقابل سلع وخدمات توكلهم عليها الدولة، ومنها:[3]

- **مداخيل الأملاك التابعة للدولة:** وهي الموارد التي تحصل عليها الدولة من خلال تصفيتها لثرواتها أو استغلالها في شكل إجارة أو خدمة أو رخصة، ومن هنا يمكن التمييز بين نوعين من مداخيل أملاك الدولة، وهي:

- مداخيل التصفية: وتتمثل في الموارد التي تحصل عليها الدولة نتيجة تصفية ثرواتها حيث يتم تدبيرها بشكل اتفاقي من خلال بيع السلع التي تمتلكها والتي لم تعد تمثل منفعة بالنسبة لها، مثل: مداخيل التنازل عن الأراضي التابعة للدولة، العقارات، المساكن، المتاجر، السيارات الإدارية،...الخ.

- مداخيل الاستغلال: يتم تدبيرها من خلال الإيجار أو الخدمة أو الرخصة التي يستفيد منها الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين، الخواص أو العموميين، مثل: مداخيل استغلال المناجم والغابات، حقوق الصيد، مداخيل استخراج المنتجات من الأملاك العمومية، مداخيل رخص إنشاء محطات توزيع المشتقات البترولية على حافة الطري العمومية،...الخ.

- **التكاليف المدفوعة مقابل الخدمات المقدمة والأتاوى:** وهي تمثل كل المكافآت التي تحصل عليها الدولة مقابل استعمال خدماتها، ويمكن التمييز بين ثلاث بين ثلاث أنواع كبرى منها، وهي:

- المكافآت المحصلة من النشاطات الصناعية والتجارية للدولة مقابل ما تؤديه من خدمات.

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمراطية الشعبية، الحكومة، قانون المالية لسنة 1988، الجريدة الرسمية، العدد 02، الصادر بتاريخ 07 جمادى الأولى عام 1408 الموافق 12 يناير سنة 1988، قانون رقم 88-03، المتعلق بصناديق المساهمة، المادتين 1و 2.

[2] جمال لعمارة، مرجع سابق، ص49.

[3] جمال لعمارة، مرجع سابق، ص ص 50- 51.

- المكافآت المحصلة من النشاطات المالية للدولة عند قيامها بنشاطات مصرفية.
- المكافآت المحصلة من النشاطات الإدارية التي تسيرها الدولة مقابل رسوم.

- **الأموال المخصصة للمساهمات والهبات والهدايا والهبات:** تتميز هذه الموارد بأنها تقدم للدولة بدون مقابل، وتتمثل في المساهمة المالية غير الإجبارية للأشخاص في تمويل نفقة عامة، حيث تمثل هذه الموارد المساهمات الاختيارية في تغذية الصناديق العمومية.(انظر الملحق رقم 06).

2. تطور السياسة الضريبية في الجزائر

يمكن تتبع تطور مسار الايردات العامة في الجزائر للفترة (2000- 2017) من خلال الشكل التالي.

الشكل رقم (04- 05): تطور الإيرادات العامة في الجزائر للفترة (2000- 2017)

المصدر: بناء على:

-ONS; " Rétrospective Statistique 2000-2016 "; (http://www.ons.dz/) : (22/07/2018 21:36)
- Banque d'Algérie , Rapport 2016 ,op-cit , P 152 .
- Ministère des Finances :http://www.mf.gov.dz (23/07/2018 15:15)

أما نسبة تطور كل من الجباية البترولية والجباية العادية من إجمالي الإيرادات الجبائية في الجزائر خلال الفترة (2000- 2017)، فيمكن تمثيلها بالشكل التالي.

الشكل رقم(04- 06): تطور الجباية البترولية والجباية العادية (كنسبة من إجمالي الإيرادات الجبائية) في الجزائر خلال الفترة (2000- 2017)

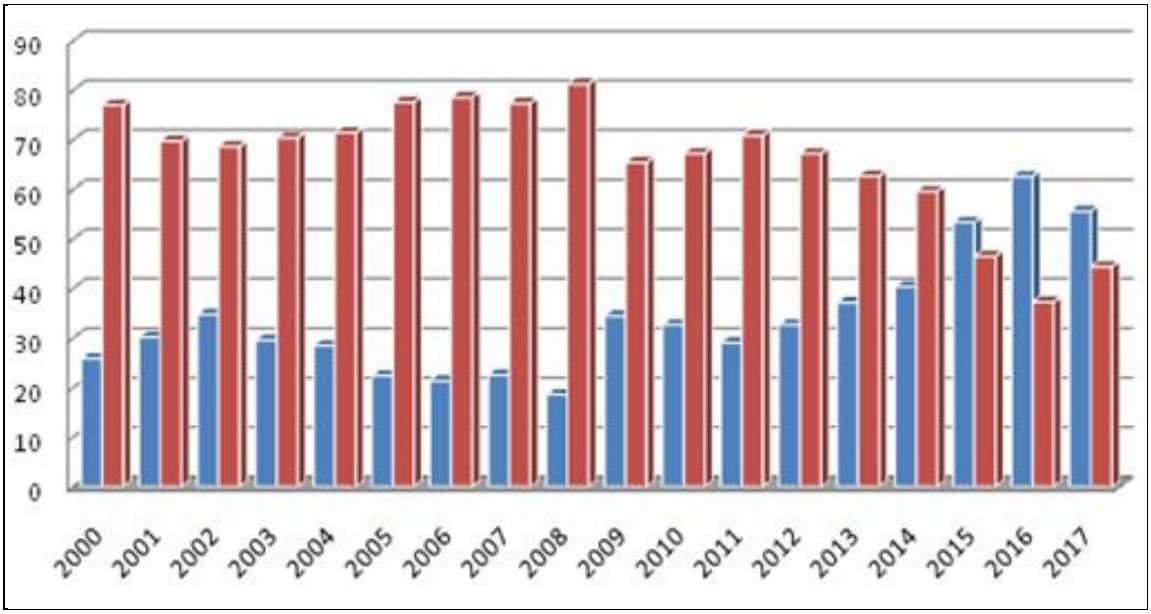

المصدر: بناء على:

-ONS; " Rétrospective Statistique 2000-2016 "; (http://www.ons.dz/) : (22/07/2018 21:36)
- Banque d'Algérie , Rapport 2016 ,op-cit , P 152 .
- Ministère des Finances :http://www.mf.gov.dz (23/07/2018 15:15)

أما تطور عناصر الجباية العادية للفترة (2000-2017) فيتم توضيحه من خلال الجدول التالي.

الجدول رقم (04- 01): هيكل الجباية العادية في الجزائر خلال الفترة (2000- 2016).

السنوات	الضرائب المباشرة	الضرائب غير المباشرة	التسجيل والطابع	الحقوق الجمركية
2000	82,0	164,9	16,2	86,3
2001	98,5	179,2	16,8	103,7
2002	112,2	223,5	18,9	128,4
2003	127,9	233,9	19,3	143,8
2004	148,0	274,0	19,6	138,8
2005	166,8	312,1	19,5	143,8
2006	241,2	341,3	23,5	114,8
2007	258,1	347,5	28,1	133,1
2008	331,5	435,2	33,6	165,9
2009	462,1	478,5	35,8	170,2
2010	559,7	509,4	39,1	179,2
2011	684,7	572,6	47,4	222,4
2012	862,3	652,0	56,1	338,2

2013	817,0	737,5	61,7	402,3
2014	881,2	768,5	70,8	258,5
2015	1034,5	824,3	84,7	374,9
2016	1103,8	857,2	94,3	838,2

-Source : **Banque d'Algérie, Op- cit.**

من خلال الجدول والشكلين السابقين يتضح أن الإيرادات العامة اتخذت منحنى تصاعدي خلال الفترة (2000- 2007) حيث بلغت نسبة 39,4 % من إجمالي الناتج الداخلي سنة 2007 بعد أن كانت نسبتها 38,3% لسنة 2000، وهذا الارتفاع يعود إلى هيمنة الجباية البترولية على الهيكل الضريبي ، والتي تعدت نسبة 90% من إجمالي الإيرادات على مدى السنوات (2000- 2007)، في حين شهدت الإيرادات الغير جبائية تذبذب وتراجع في المساهمة في إجمالي الإيرادات الضريبية حيث لم تتعدى في متوسطها 10%، لذلك فإن الجباية البترولية تشكل موردا رئيسيا لخزينة الدولة، إلا أن هذا الوضع لا يساهم في فعالية النظام الضريبي، نظرا لارتباط هذا المورد بعوامل خارجية تتمثل أساسا في أسعار المحروقات التي تخضع للتقلبات السعرية في الأسواق الدولية، بالإضافة إلى عدم استقرار الدولار الأمريكي المستخدم كأداة تسوية في ذلك القطاع.

ورغم أن هدف الإصلاح الضريبي كان إحلال الجباية العادية محل الجباية النفطية إلا أن مكانة الجباية العادية لم تتعزز نتيجة لعدة أسباب أهمها: ضعف أداء المؤسسات العمومية، كثرة الإعفاءات والتخفيضات الرامية لتشجيع الاستثمار، والتوجه الكبير نحو التهرب الضريبي، ...الخ.

وبلغت الإيرادات العامة سنة 2008 ما قيمته 1115 مليار دج ومثلت هذه القيمة أكبر نسبة من الناتج الداخلي الإجمالي خلال فترة الدراسة والتي قدرت بـ 46,3 % ، وهذا الارتفاع كان نتيجة الزيادة في عائدات المحروقات (حيث ارتفع سعر النفط إلى 98,9 دولار أمريكي سنة 2008)، وكذا زيادة الاستثمارات في تطوير قطاع المحروقات، وذلك بدخول عدة شركات بترولية وهذا ما ضاعف سقف الإنتاج وبالتالي زيادة الجباية البترولية، وقد تم توجيه الجزء من الإيرادات الفعلية للمحروقات الذي فاق الإيرادات المدونة بالميزانية إلى صندوق ضبط الإيرادات* والهدف منه هو امتصاص الأثر السلبي لتغيرات أسعار النفط وإدخال الفوائض

* تم إنشاءه سنة بمقتضى المادة 10 من قانون المالية التكميلي لسنة 2000 ، يصنف ضمن الصناديق الخاصة، وينتمي إلى الحسابات الخاصة للخزينة العمومية في الجزائر، ، و ينص القانون على أنه يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص رقم 302 - 103 بعنوان صندوق ضبط الموارد، ويفيد في هذا الحساب، أولا في باب الإيرادات، فوائض القيمة الجبائية الناتجة عن مستوى أعلى لأسعار المحروقات عن تلك المتوقعة ضمن قانون المالية، ثانيا في باب النفقات، ضبط نفقات وتوازن الميزانية المحددة عن طريق قانون المالية السنوي، والحد من المديونية العمومية، تخفيض الدين العمومي، وينص القانون على أن وزير المالية هو الآمر الرئيسي بصرف هذا الحساب.

المالية لسنوات ارتفاع أسعاره واستعمالها في السنوات العجاف حيث تلقى هذا الصندوق سنة 2000 ما يقدر بـ453,2 مليار دج، وهي تمثل الفرق بين السعر المرجعي والسعر الحقيقي للبترول.

وفيما يخص إيرادات الجباية العادية فقد شهدت ارتفاعا مقارنة بسنة 2007 حيث بلغت 875,4 مليار دج سنة 2008، وهي تمثل نسبة 17% من مجموع الإيرادات، ويرجع هذا الارتفاع إلى الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة، والتي بلغت 331,5 مليار دج، و435,2 مليار دج على التوالي، أما مبالغ التسجيل والطابع والحقوق الجمركية فقد شهدت ارتفاعات طفيفة حيث بلغت نسبتها 3,4 %، و18,9% من إجمالي إيرادات الجباية العادية لسنة 2008 على التوالي.

وفي سنة 2009 انخفضت الإيرادات الكلية لتبلغ قيمتها 3676,0 مليار دج، أي بمعدل 36,9% واستقرت هذه النسبة سنة 2010 إلى غاية 2011 أين وصلت إلى 39,7 % ومثلت نسبة 39,1% سنة 2012 من إجمالي الناتج المحلي حيث إيرادات الجباية البترولية في سنة 2012 ما قيمته 3927,9 مليار دج، وارتفعت إيرادات الجباية العادية بعدل نمو 25%، وترجع هذه الزيادة بشكل كبير إلى الزيادة في الضرائب المباشرة والحقوق الجمركية اللذان ساهما بـ 45 %، و17% على التوالي، أما الضرائب غير المباشرة والتسجيل والطابع فقد ساهما بـ 34,1%، و3% على التوالي لسنة 2012.

أما سنة 2013 فقد بلغ إجمالي الإيرادات العامة 5957,4 مليار دج، أي بنسبة 35,8% من الناتج الداخلي الإجمالي وانخفضت هذه النسبة سنة 2014 لتبلغ 33,3% من إجمالي الناتج الإجمالي واستمرت في سلسلة الانخفاضات إلى غاية 2016 حيث وصلت إلى 28,9% من إجمالي الناتج المحلي بمبلغ إجمالي بلغ 5042,2 مليار دج، حيث انخفضت إيرادات الجبائية البترولية بـ 29% حيث بلغت 1444,9 مليار دج سنة 2016، في المقابل ارتفعت إيرادات الجباية العادية لتبلغ 2422,9 مليار دج، وهذه الزيادة ترجع إلى الارتفاع في إيرادات الضرائب المباشرة والحقوق الجمركية حيث بلغت 1103,8 مليار دج، و838,2 مليار دج، على التوالي.

وبلغت الإيرادات العامة سنة 2017 مبلغ 4739,6 مليار دج، وهو ما يمثل نسبة 25,1% من إجمالي الناتج الداخلي الإجمالي.

وكخلاصة يمكن القول أن السنوات الأولى من الدراسة تميزت بارتفاع حصيلة الإيرادات العامة، وابتداء من سنة 2013 شهدت إيرادات الخزينة العمومية سلسلة من الانخفاضات، سببها الرئيسي هو انخفاض حصيلة الجباية البترولية القائمة أساسا على التغيرات الخارجية التي تمس أسعار المحروقات الخاضعة للتقلبات السعرية في الأسواق الدولية.

الجدول رقم (04- 02): تطور أسعار النفط في الأسواق الدولية

السنوات	2000	2005	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
سعر البرميل	28,5	54,6	74,7	98,9	61	79,6	107	109	105,8	96,3	52	43

المصدر: بنك الجزائر+ منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوبيك)، التقرير السنوي للأمين العام، 2016.

تعتبر سنة 2000 بداية لتطور أسعار النفط، التي ارتفعت من 24 دولار للبرميل سنة 2001، إلى 54 دولار سنة 2005 بزيادة قياسية قدرت بـ 100%، عكست هذه الزيادة الأزمات المتعددة التي أثرت في سوق النفط (أحداث 11 سبتمبر 2001، والعدوان الأمريكي على العراق سنة 2003).

واستمر ارتفاع أسعار النفط خلال هذه الفترة ليصل إلى 98,9 دولار للبرميل سنة 2008، إلا أن هذا الارتفاع لم يستمر حيث انخفضت أسعار النفط إلى 61 دولار سنة 2009، مسجلة بذلك انخفاض قدره حوالي 30 % نتيجة للأزمة المالية العالمية التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية، والتي عرفت بأزمة الرهن العقاري.

وبلغت أسعار النفط 107 دولار للبرميل سنة 2011 واستمرت في الارتفاع إلى غاية 2013 أين بلغ سعر البرميل 105,8 دولار، لتنخفض بعد ذلك أسعار النفط إلى مستويات قياسية وصلت إلى 52 دولار للبرميل و43 دولار للبرميل لسنتي 2015 و2016 على التوالي، وهذا راجع إلى ارتفاع الإنتاج وانخفاض الطلب العالمي على الطاقة، ارتفاع أسعار الدولار الأمريكي، عدم قدرة دول الاوبيك على انتهاج سياسة لتخفيض الإنتاج لامتصاص الفائض.

المطلب الثالث: سياسة العجز الموازني

يعبر العجز الموازني عن تلك الوضعية التي تكون فيها النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة، و هو سمة تكاد تعرفها معظم الدول سواءا المتقدمة منها أو النامية، و قد يكون هذا العجز نتيجة إرادة عمومية تهدف إلى زيادة الإنفاق العمومي و/أو تخفيض الإيرادات العمومية، و قد يكون غير مقصود و إنما قصور الدولة في تحصيلها للإيرادات هو السبب في ذلك[1].

و بالرجوع إلى تطور بنود الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000- 2017) يمكن ملاحظة أن مالية الدولة قد تكبدت عجزا مزمنا يرجع أساسا إلى توسع الإنفاق العام بوتيرة أسرع تفوق معدل سرعة الزيادة

[1] عبد المجيد قدي، **مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية"**، مرجع سابق، ص 201.

في قاعدة الإيرادات الجبائية للاقتصاد هذا من جهة، و من جهة أخرى فإن توازن الميزانية العامة في الجزائر قد تأثر بدرجة كبيرة بإيرادات الجباية البترولية التي ساهمت في الإيرادات العامة بنسبة تزيد عن 50% خلال هذه الفترة، و قد زادت تبعية الميزانية العامة للجباية البترولية من حدة مشكل تمويل التنمية، و إشباع الحاجات الاجتماعية خاصة و قد رافق ذلك تسيير غير عقلاني للنفقات العمومية.

الشكل رقم (04- 07):تطور توازن الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2000- 2017).

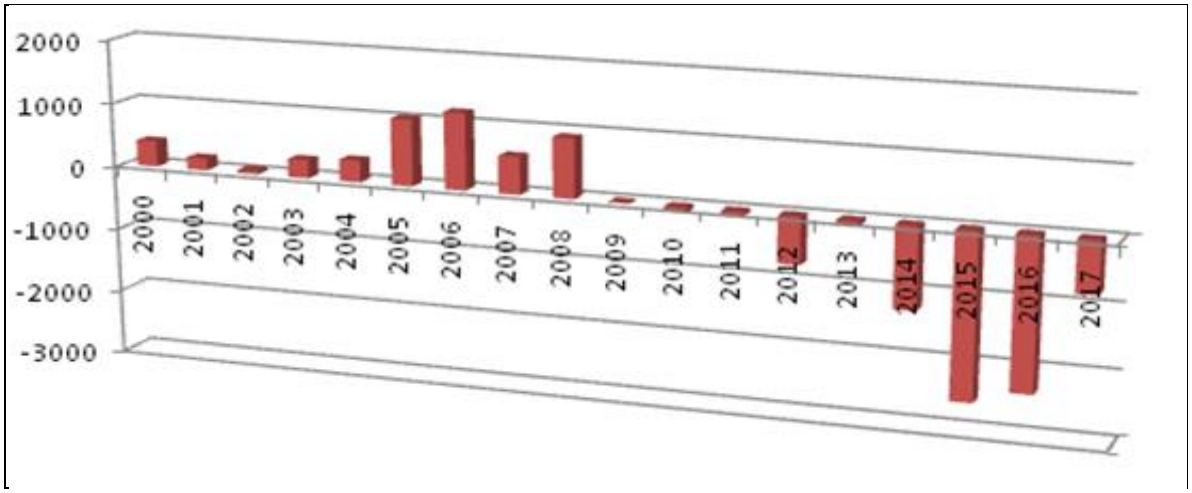

-Source : **Banque d'Algérie, Op- cit.**

من خلال الشكل رقم (04- 07) نلاحظ أن رصيد الموازنة العامة خلال الفترة (2000- 2017) سجل تقلبات بين العجز والفائض، ففي السنوات الأولى من الألفية الثالثة نلاحظ أن رصيد الموازنة العامة سجل فائضاً وان كان هناك تذبذب في بعض السنوات، فمثلاً في السنتين 2001 و 2002 تراجع هذا الفائض إلى4,4 % و 1.1 % على الترتيب، ويرجع هذا الانخفاض إلى عاملين أساسيين هما :الانخفاض النسبي لأسعار النفط، وكذلك انتقال جزء من الفائض المحقق إلى صندوق ضبط الموارد وبداية الدولة في تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي.

وبداية من سنة 2003 نلاحظ ارتفاع فائض الموازنة حيث بلغ 5,4% من الناتج المحلي الإجمالي ليصل في 2006 إلى 13.9 % من الناتج لمحلي الإجمالي، ثم ينخفض مرة أخرى في 2007 ليصل إلى 6,2% من الناتج المحلي الإجمالي، ويعود سبب في ذلك إلى الشبه ركود في عائدات المحروقات وانخفاض معدل نمو العائدات خارج المحروقات، و تحقق آخر فائض خلال هذه الفترة سنة 2008 حيث بلغ 8,3 %من الناتج المحلي الإجمالي بمبلغ قدر بـ 919,9 مليار دج، وفي سنة 2009 سجل رصيد الموازنة عجزا قدره 570,3 مليار دج وهذا نتيجة انخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية أين سجلت عائدات المحروقات انكماشا

بنسبة 41%، لينخفض هذا العجز سنة 2010 بنسبة 0,6% من إجمالي الناتج الداخلي، بمبلغ 74 مليار دج، وهذا تحت تأثير الانتعاش القوي لأسعار البترول (79,6 دولار للبرميل).

ودام تسجيل العجز في رصيد الموازنة الكلي حتى السنوات اللاحقة، إلا أن الصدمة البترولية نهاية 2014، والانخفاض الحاد في أسعار البترول أدت إلى تعميق العجز في رصيد الموازنة الكلية، قد سجلت الجزائر عجز قدره 7,3 % في رصيد المالية وارتفع هذا العجز ليصل إلى 15,3 % وهي أكبر نسبة عجز خلال فترة الدراسة، وهذا نتيجة للانخفاض في الإيرادات الجبائية للمحروقات بحوالي 30 %، أين وصل سعر البرميل إلى 52 دولار، وكذا الارتفاع المعتبر في النفقات العمومية، خاصة نفقات التجهيز.

وانخفض هذا العجز بنسبة 1,8% سنة 2016، بسبب الانخفاض الملموس في النفقات العمومية (نفقات التجهيز)، وارتفاع الإيرادات خارج المحروقات، ليصل هذا العجز إلى 4,2% سنة 2017 وهذا الانخفاض في عجز الميزانية العامة جاء نتيجة للتوجهات الجديدة للسياسة الحكومية، بتنويع مصادر الإيرادات العامة من خلال فرض ضرائب جديدة وتعديل أخرى واتخاذ التدابير اللازمة لمكافحة التهرب الضريبي لتمتين القاعدة الضريبية، وتنويع الصادرات خارج المحروقات، ومحاولة بناء أرضية اقتصادية خارج هذا القطاع.

المبحث الثاني: تحليل أثر السياسة المالية التوسعية على أقطاب المربع السحري لـ Nicholas Kaldor في الجزائر للفترة (2000- 2018)

اتبعت الجزائر في مطلع الألفية الثالثة سياسة مالية قائمة على التوسع في النفقات العامة من خلال البرامج الاستثمارية الناتجة عن الطفرة البترولية لتفعيل مجملات الطلب الكلي، والتأثير على التوازنات الداخلية والخارجية، ومواكبة التطورات العالمية الراهنة، وتحقيق معدلات تسمح بالنهوض بالاقتصاد الوطني في إطار سياسة التنمية المستدامة.

المطلب الأول: لمحة حول المربع السحري لNicholas Kaldor

أطلق نيكولا كالدور صاحب فكرة المربع السحري هذا الاسم على مجموعة من الأهداف المرسومة ضمن السياسة الاقتصادية للدولة، ولكل قطب من هذا المربع هدف معين، ولتحقيق المربع الأمثل لا بد من سياسة فعالة تتماشى والمتطلبات الأساسية لأي دولة.

- مبادئ المربع السحري

يمكن اعتبار أي سياسة اقتصادية فعالة إذا استطاعت تحقيق الأربعة أهداف المشار إليها في ما يصطلح عليه ب (مربع كالدور)، وهي الأهداف الأساسية الأربعة لأية سياسة اقتصادية قام بتصميمها الاقتصادي نيكولا كالدور[1] سنة 1960، وأصبحت تعرف ب (المربع السحري)، الذي هو عبارة عن رسم تخطيطي رباعي الرؤوس، يحتوي على الأهداف الأربعة الأساسية للسياسة الاقتصادية، وهي:[2]

- **الهدف الأول:** هو هدف النمو، ويقاس بمعدل النمو في الناتج الداخلي الخام (PIB بالمائة).
- **الهدف الثاني:** هو هدف التوظيف، ويقاس باستعمال النسبة المئوية للبطالة من مجموع السكان النشطين.
- **الهدف الثالث:** هو هدف استقرار الأسعار، ويقاس بالنسبة المئوية للتضخم.
- **الهدف الرابع:** هو هدف استقرار الحسابات الخارجية، ويقاس بالنسبة المئوية لرصيد ميزان المدفوعات إلى الناتج الداخلي الخام (PIB).

[1] نيكولا كالدور (12 ماي 1908- 30 سبتمبر 1986)، يعتبر من الاقتصاديين البريطانيين المرموقين، من مواليد العاصمة المجرية (بودابست)، كان في البداية من أنصار المدرسة النيوكلاسيكية، غل أن انتقل وأصبح في اتجاه الكينزية، عمل وهو ضد الثورة التي أحدثتها المدرسة النقدية وتطبيقاتها في الاقتصاد البريطاني في عهد الحكومات المتعاقبة في عهد رئيسة الوزراء البريطانية آنذاك مارغريت تاتشر التي تميزت باتجاهاتها الليبرالية وكبح النشاط الاجتماعي للدولة.

[2] محمد راتول، صلاح الدين كروش، **"تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة (2000- 2010)"**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مصر، العدد 66، 2014، ص91.

يلخص الشكل رقم (04- 08) الوضعية الاقتصادية لأي بلد عن طريق المربع السحري ذي الأربعة مؤشرات، وهي: معدل التضخم، ومعدل البطالة، ومعدل النمو، ورصيد ميزان الحسابات الخارجية.

الشكل رقم (04- 08): رسم توضيحي للمربع السحري .

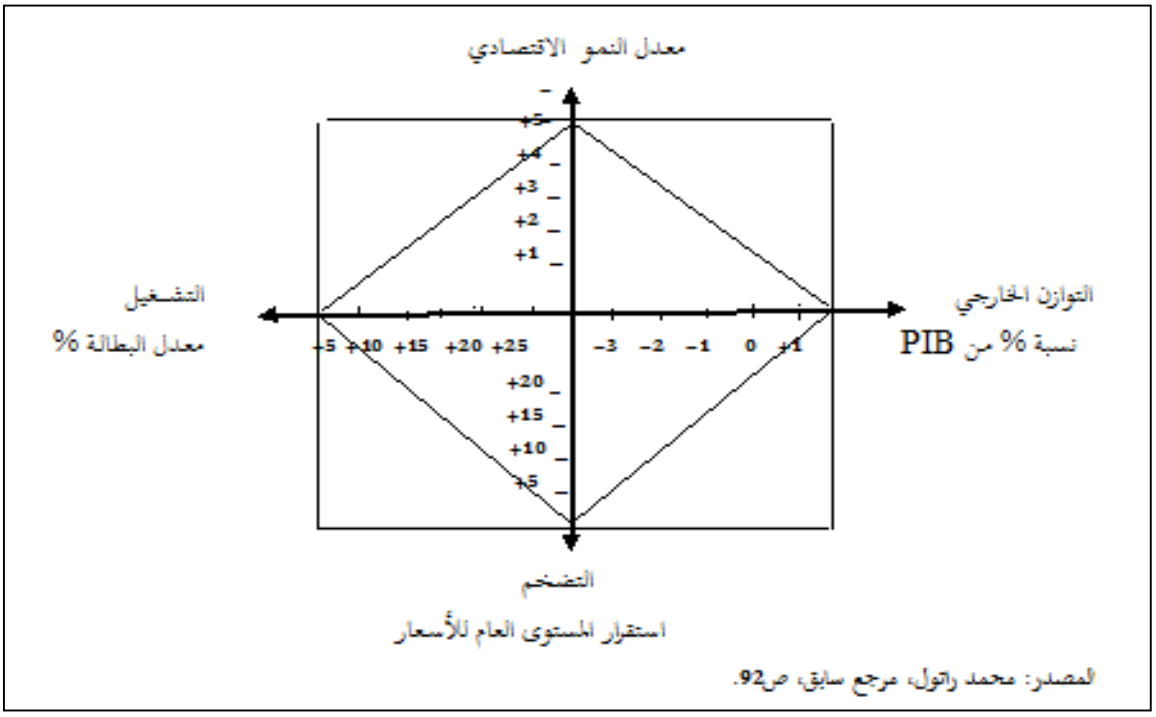

المصدر: محمد راتول، مرجع سابق، ص92.

ونظرا إلى صعوبة الوصول إلى نتائج جيدة لمجموع هذه الأهداف مجتمعة نتيجة للتعارض الموجود بينها، فقد قام كالدور سنة 1966 باقتراح قانون (كالدور - فريدورن)، الذي حاول من خلاله تمثيل العلاقة بيانيا بين معدل النمو في الاقتصاد والمعدلات الثلاثة الأخرى الباقية، وذلك عن طريق إعطاء قيم كمية لتلك المعدلات على النحو التالي:

- النمو في الناتج الداخلي الخام (Le PIB): 5 بالمائة سنويا.
- معدل التضخم معدوم: أي 00,0 بالمائة سنويا.
- معدل البطالة معدوم: أي 00,0 بالمائة سنويا.
- رصيد ميزان المدفوعات كنسبة من (Le PIB)، معدوما أو موجبا.

وعليه، تبعا لخصائص المربع، يمكننا قياس أثر السياسات الاقتصادية، وهذا بربط مختلف المحاور المكونة له مع بعضها البعض، فإذا كان معدل النمو الاقتصادي مرتفعاً، وكان هناك استقرار في المستوى العام للأسعار، وكانت هناك بطالة منخفضة، بالإضافة إلى كون رصيد ميزان المدفوعات الخارجي موجبا، فإن واجهة المربع مهمة جدا، وتوحي بأمثلية سير الاقتصاد الوطني، وتبين مدى فعالية السياسة المالية المتبعة من طرف السلطات.

ونجد في رؤوس محاور المربع السحري الوضعية الأمثلية التالية[1]:

- معدل النمو الاقتصادي في حدود 5 بالمائة.
- قيمة الصادرات – الواردات من الناتج المحلي الإجمالي (Le PIB) تساوي 5 بالمائة.
- معدل البطالة يساوي 0 بالمائة.
- معدل التضخم يساوي 0 بالمائة.

ومن ثم، فإن الوصل بين القمم الأربعة يشكل المربع السحري لـNicholas Kaldor، بحيث كلما اتجهت هذه القمم غلى داخل المربع السحري على طول المحاور، أصبح الوضع الاقتصادي أكثر صعوبة، وهو بالتالي يمثل لنا الوضعية الاقتصادية للبلد على امتداد سنوات مختلفة، من خلال امتداد قمم المربع واتساع مساحته.

- تعارض أهداف المربع السحري

إن تحقيق الأهداف الأربعة السابقة ليس بالأمر السهل، وذلك لتعارض هذه الأهداف مع بعضها البعض، فالعلاقة بين استقرار الأسعار والتوظيف الكامل هي إحدى الحالات التي توضح ذلك، فمن الصعب تحقيق كلا الهدفين السابقين في نفس الوقت، فزيادة التشغيل تؤدي إلى رفع الأسعار.

كذلك هناك صعوبة بالنسبة لتحقيق التشغيل التام وتوازن ميزان المدفوعات، فزيادة حجم الصادرات تقتضي خفض مستوى الأسعار وتحسين الجودة وزيادة القدرة التنافسية بالمقارنة مع الدول الأخرى، وبزيادة الصادرات تحدث زيادة في كل من الدخل والعمالة، إلا أن ذلك سيؤدي إلى زيادة الميل للاستيراد واحتمال ارتفاع مستويات الأسعار المحلية، وهكذا يمكن أن يؤدي التوظيف الكامل إلى رفع مستويات الأسعار وزيادة حجم الواردات ونقص حجم الصادرات، وبالتالي التأثير سلبا على وضعية ميزان المدفوعات.

أما العلاقة بين النمو الاقتصادي واستقرار الأسعار فهي واحدة من أكثر العلاقات جدلا، فهناك من يؤكد أن النمو في المدى الطويل لن يتحقق ما لم يكن هناك استقرار في مستويات الأسعار (أي أن ارتفاع معدل التضخم سيضعف القدرة الشرائية، مما يضعف الطلب الكلي، وبالتالي انخفاض الإنتاج والنمو.

كما أن معدلات التضخم المرتفعة ستقلص من معدل النمو الحقيقي حتى ولو كان المعدل الاسمي مرتفع وموجب)، في حين يرى البعض أن التضخم ضروري لزيادة سرعة عجلة التنمية (على اعتبار ارتفاع الأسعار سيشجع المنتجين على زيادة الإنتاج، والرأي الوسط هو الأنسب والذي يؤكد على وجود معدل تضخم منخفض مشجع للنمو وليس كابحا له)، أما من منظور البعض الآخر (موقف وسط)، فإن التضخم لا يساعد على تحقيق معدل أسرع للنمو إلا أنه يكون ملازما له.

[1] Kouider Boutaleb, **Efficacité des politique économique et croissance: le cas de l'Algérie**, communication aux séminaire internationale sur la problématique de la croissance économique dans les pays de moyen orient et nord d'Afrique ,Alger ,novembre 2005, p107.

من الشكل السابق للمربع السحري، يكون الأداء الاقتصادي جيدا كلما اتسعت مساحة المربع، أي معدل نمو اقتصادي مرتفع، مع معدل بطالة منخفض، ومعدل تضخم منخفض، ونسبة رصيد ميزان المدفوعات إلى الناتج مرتفعة[1].

المطلب الثاني: تحليل وصفي لأثر السياسة المالية التوسعية على متغيرات المربع السحري لـNicholas Kaldor خلال الفترة (2000- 2018)

تهدف المخططات التنموية لأي دولة إلى تحقيق معدلات نمو عالية، حيث تضمن من خلالها الرفاهية لأفراد المجتمع، والتي لا تتحقق إلا من خلال التقليل من معدلات البطالة التي تعتبر أهم عائق في وجه النمو، هذا ما يدعو إلى تنشيط سوق العمل، إضافة إلى تحقيق المستوى العام للأسعار الذي يعتبر من بين أهم أهداف السياسات الاقتصادية، فتحقيق التوازن في الاقتصاد الوطني متوقف على مدى قدرة تحمل هذا الأخير للصدمات التضخمية الممكنة، وتحديد أهم العوامل المسببة لها، للتقليل من الاضطرابات الاقتصادية على مختلف التوازنات الكلية، خاصة التوازن الخارجي (ميزان المدفوعات) كونه يعكس الوضع الاقتصادي للبلد ويسجل موقعه في المعاملات الدولية، ويظهر كفاءة الآلة الإنتاجية المحلية.

1. دراسة مدى النجاح في رفع معدل النمو الاقتصادي

يعبر النمو الاقتصادي عن مجموع السلع والخدمات لاقتصاد معين خلال فترة زمنية معينة غالبا ما تكون سنة، ويتم قياس معدلاته من خلال الناتج المحلي الإجمالي، وتعكس هذه المعدلات المستوى المعيشي للأفراد، ويمكن التأثير في معدلات النمو الاقتصادي من خلال مجموعة من الأدوات، وتعتبر الميزانية إحدى الوسائل الهامة، من خلال تطبيق سياسة مالية توسعية قائمة على تنفيذ مجموعة من الاستثمارات العمومية لتفعيل الطلب الكلي.

[1] أحمد ضيف، مرجع سابق، ص208.

الشكل رقم (04- 09): تطور معدل النمو الاقتصادي للفترة (2000- 2018).

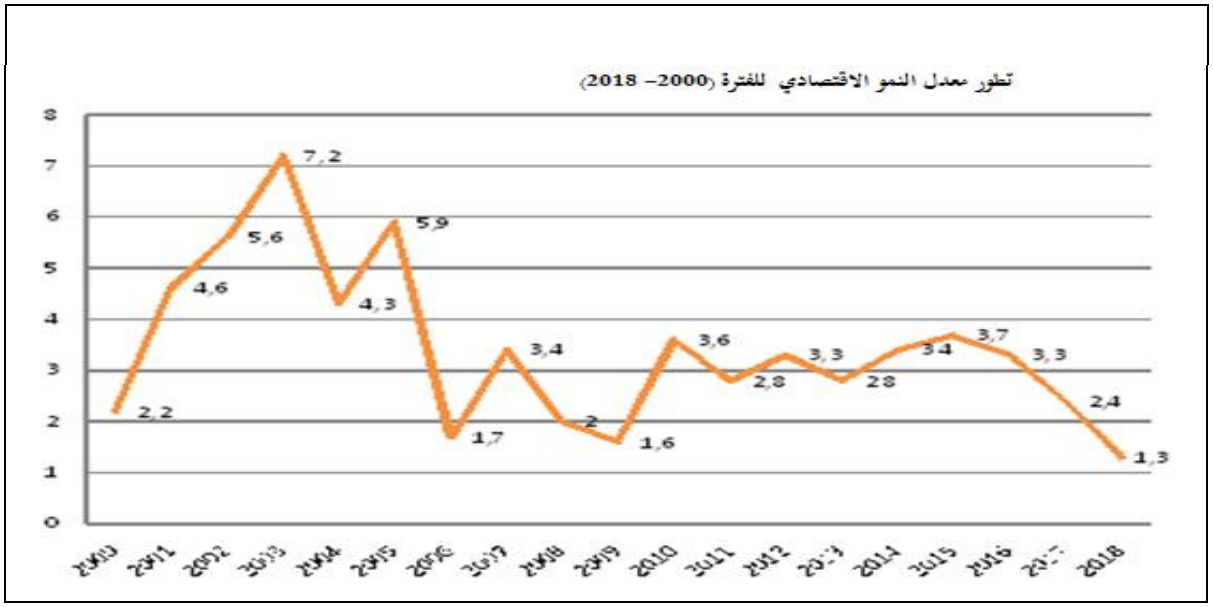

المصدر:

-Banque d'Algérie, Op- cit.

- وزارة المالية على الموقع http://www.mf.gov.dz/ (16/ 08/ 2017 13:50)

-* إحصائيات تقديرية للثلاثي الأول 2018.

من خلال الشكل رقم الشكل رقم (04- 09) يمكن القول أن معدلات النمو الاقتصادي شهدت زيادات متتالية خلال الفترة (2000- 2003) حيث بلغ المعدل المتوسط 4,9% خلال هذه الفترة، حيث سجلت سنة 2003 أكبر معدل نمو اقتصادي خلال فترة الدراسة ككل (7,2%)، وهذا التحسن في معدلات النمو الاقتصادي عكس إلى حد كبير موقف سياسة مالية توسعية نتيجة لارتفاع أسعار البترول، كما أن تزايد الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وانتعاش أداء مؤسسات القطاع العام والخاص، ساهما في تحقيق هذه المعدلات للنمو الاقتصادي خلال هذه الفترة.

لينخفض بعدها سنة 2004 إلى 4,3% مقارنة بـ7% سنة 2003، ويرجع ذلك إلى حدوث تباطؤ في التوسع في إنتاج النفط والغاز والزراعة في أعقاب المحصول الوفير عام 2003، وزيادة الإنتاج في قطاعي البناء والخدمات، والتي تعتمد بشكل كبير على الإنفاق الحكومي.

والشكل التالي يبين تطور مختلف قطاعات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000- 2016.

الشكل رقم(04- 10): تطور مختلف قطاعات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000- 2016

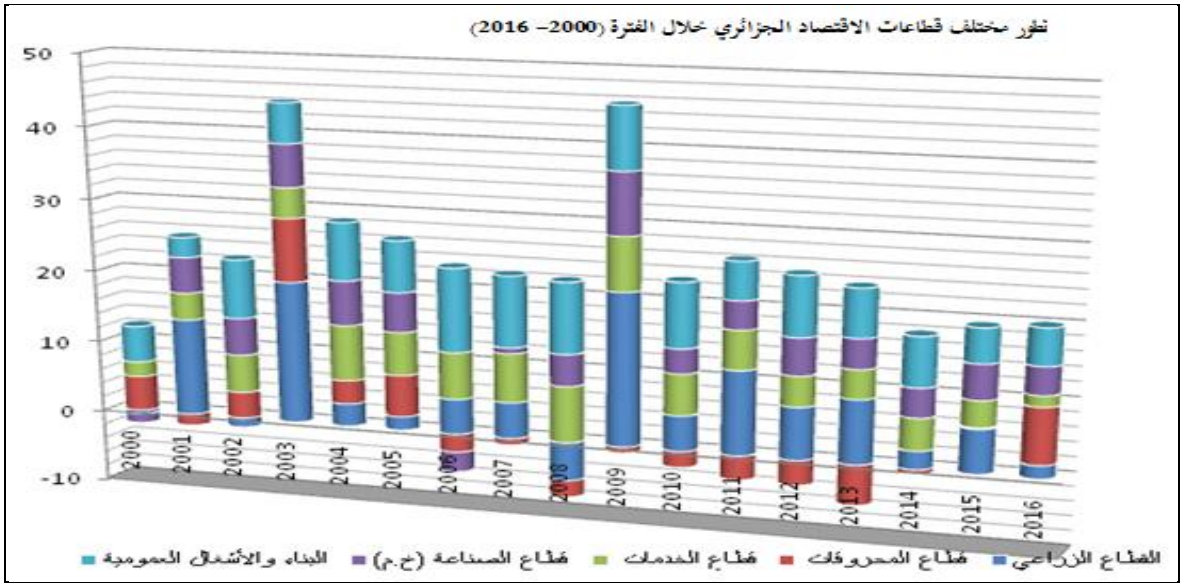

-Source : **Banque d'Algérie, Op- cit.**

من خلال الشكل رقم (04- 10) يتبين أن قطاع المحروقات بلغ أعلى نسبة له سنة 2003 بـ 8,8% لينخفض بـ5 % سنة 2004، كما ساهمت القطاعات الأخرى في رفع معدل النمو الاقتصادي حيث بلغت نسبة القطاع الزراعي 19,7% سنة 2003 بعد أن سجلت معدلا سالبا في 2002 بـ1,3، لتصل إلى 3,15% سنة 2004، ويرجع هذا التذبذب في معدلات نمو هذا القطاع إلى الظروف المناخية.

وقد خصص لهذا القطاع ما قيمته 55,9 مليار دج من مخصصات مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي توزعت على السنوات الأربعة الأولى من الدراسة، في حين شهد قطاع البناء والأشغال العمومية معدلات نمو متزايدة حيث انتقل من 5,1% سنة 2000 إلى 2,8% سنة 2001 ليسجل سنة 2002 نسبة 8,2% لينخفض إلى 5,5% سنة 2003 بسبب زلزال 21 ماي 2003 ويعاود الارتفاع سنة 2004 إلى 8% وتعكس هذه المعدلات الديناميكية والتطور الكبير الذي شهده هذا القطاع.

وبالنسبة لقطاع الصناعة خارج المحروقات فقد سجل هذا القطاع سنة 2000 معدل نمو منخفض بـ 1,3% ليشهد بعدها نسب نمو لم تتجاوز 5% إلى غاية 2004 أين سجل معدل 6,2% وهذا بسبب نقص الدعم الموجه للمؤسسات العمومية من خلال برنامج دعم النمو الذي اقتصر على ترقية المنافسة الصناعية، وفيما يخص قطاع الخدمات فقد سجل معدلات موجبة بلغت 5,2% سنة 2002 لتصل إلى 7.7% سنة 2004، وهذا راجع إلى المبالغ الهائلة المخصصة لهذا القطاع من خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للبنية التحتية والاتصالات.

وفي سنة 2005 ارتفع معدل النمو الاقتصادي إلى 5,9% لينخفض بأكثر من 4% سنة 2006 حيث وصل إلى 1,7% ، وارتفع إلى 3,4%، وسجل سنة 2009 معدل 1,6%، وهذه المعدلات المتدنية تعود أساسا إلى الأزمة المالية سنة 2007، وانخفاض أسعار المحروقات وتراجع الكميات المصدرة ما أدى إلى تراجع معدل نمو قطاع المحروقات الذي وبالرغم من المبالغ الهائلة المخصصة له من خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005- 2009) إلا أنه شهد معدلات سالبة بداية من سنة 2006 حيث انخفض معدل نموه إلى 2,5%، ثم إلى 0,9%، 2,3%، 0,8%، للسنوات 2007، 2008، 2009، على التوالي.

في حين يواصل قطاع الأشغال العمومية تحقيق نتائج مرضية خلال الفترة (2005- 2009) بمعدل متوسط يقدر بـ 9,4% وهذا ما يؤكد ديناميكية هذا القطاع الذي تغذيه نفقات التجهيز والموجهة أساسا لقطاع السكن والبنية التحتية في إطار البرنامج الخماسي (2005- 2009)،كما شهد قطاع الخدمات معدلات نمو عالية خلال هذه الفترة حيث قدر المعدل المتوسط لهذا القطاع بـ 6,9%، كما شهد قطاع الصناعة معدلا متوسطا قدر بـ 4,4%، ورغم تحسن معدلات نمو القطاعات الأخرى إلا أن النمو الاقتصادي سجل معدلات محتشمة، وهذا ما يعكس الصورة الهشة للاقتصاد الجزائري القائم على مورد النفط.

وارتفع معدل النمو الاقتصادي إلى 3,6% سنة 2010، وعرفت كل القطاعات نموا ايجابيا ماعدا تلك المتعلقة بالمحروقات ، التي انخفضت قيمتها المضافة بنسبة 2,6%، حققت القطاعات الأخرى أداءا مرتفعا فاق نسبة 5,8% باستثناء الصناعة التي عرفت ارتفاعا متواضعا، يبقى هذا النمو ايجابيا لكل القطاعات لكنه ضعيفا مقارنة مع سنة 2009، كما عرف كل من القطاع الصناعي والفلاحي تراجعا جد واضح (3,4%، 4,9% في سنة 2010 مقابل 8,5%، 21,1% لسنة 2009) على التوالي.

وبنسبة نمو 2,8% في 2013، مقابل 3,3% في 2012، يكون النمو الاقتصادي قد سجل نموا معادلا لذلك المسجل في 2011، حقق فيها قطاع الزراعة أعلى معدل نمو ،فرغم تسارع نمو معظم المنتجات الزراعية وتوسع العرض، إلا أن مستوى الأسعار يعرف ارتفاعات كبيرة، مما يتطلب تدابير تنظيمية صارمة، بينما تواصل تراجع نمو قطاع المحروقات ما أدى إلى تراجع قيمته المضافة إلى 5,5% سنة 2013، في حين يواصل قطاع البناء والأشغال العمومية ارتفاعه بوتيرة معتبرة (6,6) لكنها أقل من سنة 2012 وهذا نتيجة لانخفاض الاستثمارات العمومية وانتهاء الأشغال الكبرى للبنية التحتية، أما قطاعي الخدمات والصناعة فقد شهدا معدلات نمو ضئيلة.

وفي سنة 2014 بلغ النمو الاقتصادي 3,4%، في حين اختلف في سنة 2016 بشكل كبير عن ذلك المسجل سنة 2015، نتيجة للتوسع في قطاع المحروقات (7,7% مقابل 0,2% سنة 2015)، بينما عرفت

وتيرة التوسع في القطاعات خارج المحروقات تراجعا إلى 2,3% في نفس الوقت كان توزيع النمو في 2016 أقل تجانسا ما بين القطاعات مما كان عليه سنة 2015.

أما في سنة 2017 فقد تراجع معدل النمو الاقتصادي ليبلغ 2,4% وسجل نسبة 1,3% خلال الثلاثي الأول من سنة 2018 هي نسبة ضعيفة مقارنة بالسنوات السابقة، والملاحظ بعد هذا التحليل لمعدلات النمو الاقتصادي هو ذلك الاختلال والتذبذب الصريح في تركيبة الإنتاج، وهو مؤشر واضح على عدم تنويع القاعدة الإنتاجية، وضعف التشابك فيما بين القطاعات الاقتصادية، فالمعدلات المحققة هي وليدة الاستثمارات العمومية التي كانت المنشط الأول للقطاعات خارج المحروقات وخاصة قطاع البناء والأشغال العمومية الذي حاز على أكبر حصة.

2. دراسة مدى النجاح في تخفيض البطالة

يعاني الاقتصاد الجزائري من الآثار السلبية لمعدلات البطالة المرتفعة، الناتجة عن مجموعة من العوامل المتشابكة، والتي ساهمت بشكل كبير في هدر الإمكانيات البشرية والاقتصادية، وهذا ما دفع بالسلطات على وضع خطط من شأنها معالجة هذه المشكلة.

الشكل رقم (04- 11): تطور عدد السكان المشغلون والعاطلون عن العمل خلال الفترة (2000- 2016)

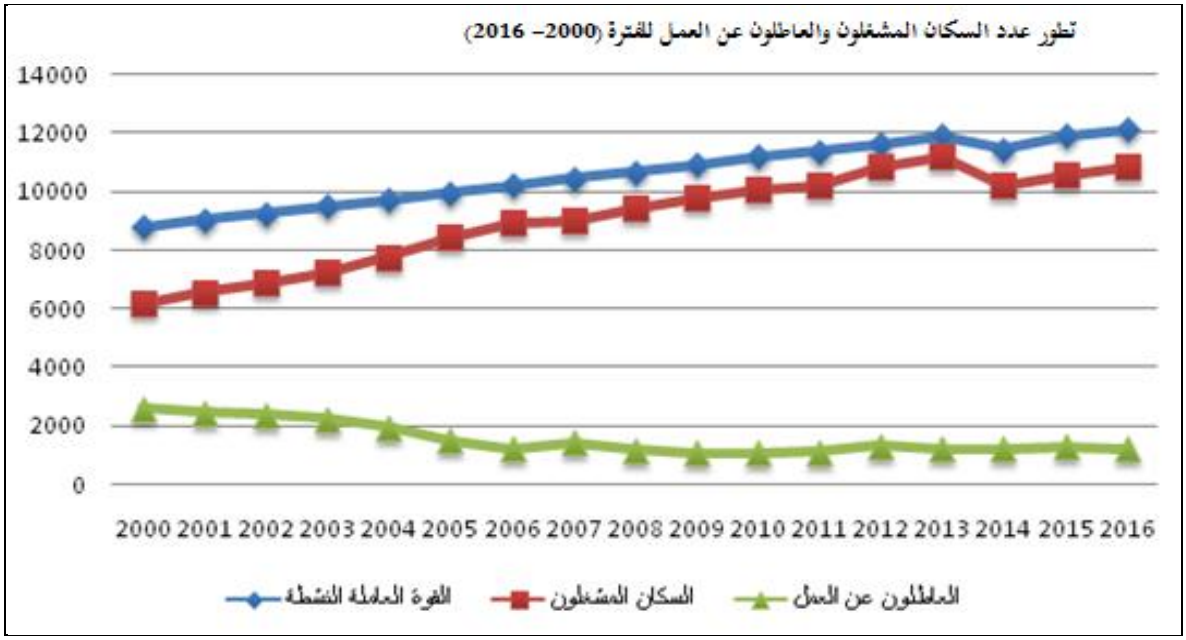

-Source : Banque d'Algérie, Op- cit.

وتتلخص معدلات البطالة للفترة (2000- 2018) من خلال ما يلي:

الشكل رقم(04- 12): تطور معدلات البطالة في الجزائر للفترة (2000- 2018)

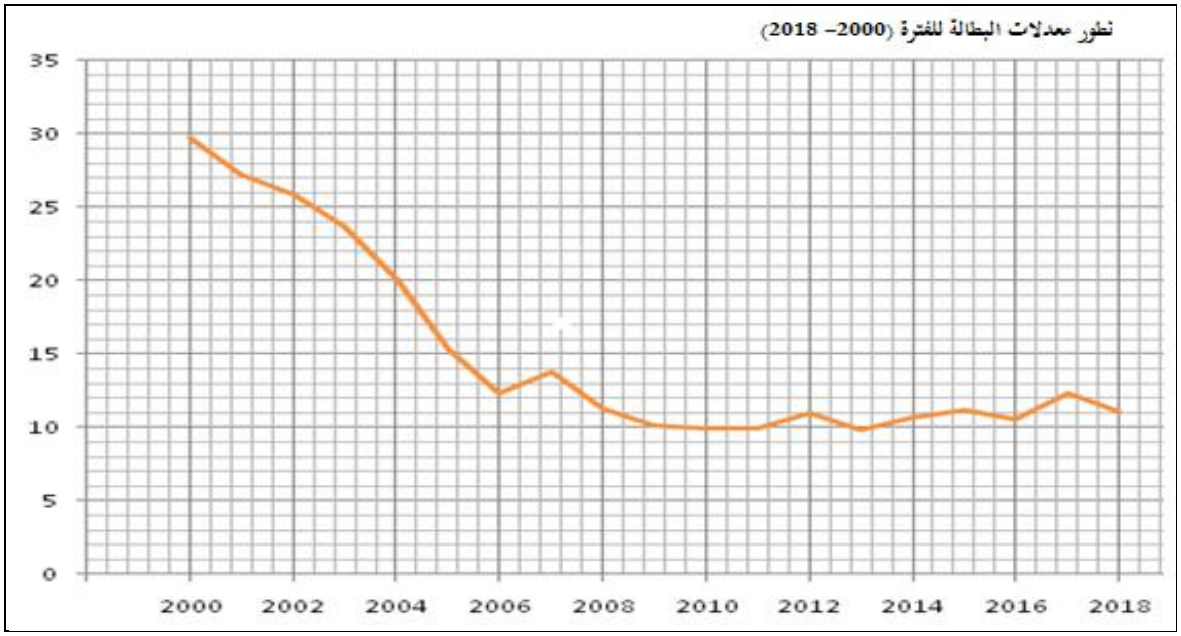

المصدر:

-Banque d'Algérie, Op- cit.

- وزارة المالية على الموقع http://www.mf.gov.dz/ (08/ 08/ 2017 17:00)

-* إحصائيات تقديرية للثلاثي الأول 2018.

من خلال الشكل رقم (04- 12)، نلاحظ أن عدد البطالين وصل سنة 2000 حوالي 2,6 مليون عاطل عن العمل بنسبة 29,7% من إجمالي الفئة النشطة، وفي سنة 2003 بلغت نسبة البطالة 23.7% مسجلة انخفاضا قدره ستة نقاط مقارنة بسنة 2000، في حين ارتفع عدد السكان المشغلون إلى 1,1 مليون سنة 2003 مقارنة بسنة 2000.

واستمرت البطالة في الانخفاض حيث قدر عدد البطالين سنة 2004 حوالي 1,9 مليون عاطل عن العمل بنسبة 20 %، ويكمن السبب في تراجع نسبة البطالة هذه الفترة بالدرجة الأولى إلى تحسن الوضعية الأمنية للبلاد في أواخر التسعينات، التي ساعدت على الاستقرار السياسي و الاقتصادي مع تحسن المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية التي ساهم فيها مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي بالإضافة إلى حركة الاستثمار العمومي التي سمحت بإنعاش بعض المجالات و القطاعات، بالإضافة إلى الاحتياطيات من العملة الصعبة نتيجة ارتفاع أسعار النفط، مما أدى إلى ارتفاع تحصيلات الخزينة العامة.

مع إطلاق برنامج دعم النمو بداية من 2005، استمر المنحنى التصاعدي لعدد السكان المشغلون، مع تراجع عدد البطالين في السنوات 2005، 2006، أين تقلص معدل البطالة بـ 3 نقاط سنة 2006 مقارنة بسنة 2005، لترتفع سنة 2007 إلى 13,8%، لتنخفض مجددا في السنوات 2008، 2009 (11,3%،

10,1% على التوالي)، هذه النتائج تعكس جهود السلطات في تحسين معيشة الأفراد بإنشاء حوالي ثلاث مليون وظيفة واستحداث 2000 شركة صغيرة لامتصاص العرض الزائد من قوة العمل في السوق.

استقر معدل البطالة خلال السنتين 2010 و2011، ليرتفع سنة 2012 إلى 10,9 % لينخفض سنة 2013 إلى 9,8% ثم عاود الارتفاع سنة 2014 لتبلغ 10,6%، بالرغم من هذا التذبذب في معدلات البطالة إلا أنها كانت مستقرة نوعا ما حيث انحصرت معدلاتها ما بين (9%- 10%)، والملاحظ خلال الفترة (2010- 2014) هو استقرار السكان المشغلون حيث سجلت جميع السنوات 10 مليون ما عدا سنة 2013 (11 مليون)، من جهة أخرى نلاحظ الزيادة المعتبرة في الفئة العاطلة عن العمل، بالرغم من إطلاق برنامج الاستثمارات الذي كرس هدف تخفيض البطالة من بين اهتماماته، حيث تم تخصيص 350 مليار دج من البرنامج لموافقة الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني وتمويل آليات إنشاء مناصب الشغل، كل ذلك سيسمح بتحقيق الهدف المتمثل في إنشاء 3 ملايين منصب شغل ، إضافة إلى ما يقارب 150مليار دج لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية والدعم العمومي للتأهيل وتيسير القروض البنكية التي قد تصل إلى 300 مليار دج لنفس الغرض.

في سنة 2015 استمر ارتفاع عدد العاطلين عن العمل لينخفض سنة 2016 في حين استقر عدد المشغلون، ليبلغ معدل البطالة 11,2% سنة 2015، وانخفض سنة 2016 ليبلغ 10,5% ، ليرتفع سنة 2017 إلى 12,3% وسجل 11% في الثلاث السنوات الأولى 2018 ، هذه النتائج تعكس الوضعية التي يمر بها الاقتصاد بانتهاء برامج الاستثمارات العمومية، والعجز الميزاني الناتج عن انخفاض أسعار النفط باعتباره المورد الأهم للخزينة العمومية.

3. دراسة مدى النجاح في تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار (محاربة التضخم)

نتيجة لظهور أزمات أولية مست التوازنات المالية والتوازنات الداخلية، ظهرت ضغوط تضخمية حيث أن الطلب الفعلي أكبر من العرض المتاح في السوق، وهذا ما انعكس سلبا على الأداء الاقتصادي.

الشكل رقم (04- 13): تطور معدلات التضخم في الجزائر للفترة (2000- 2018).

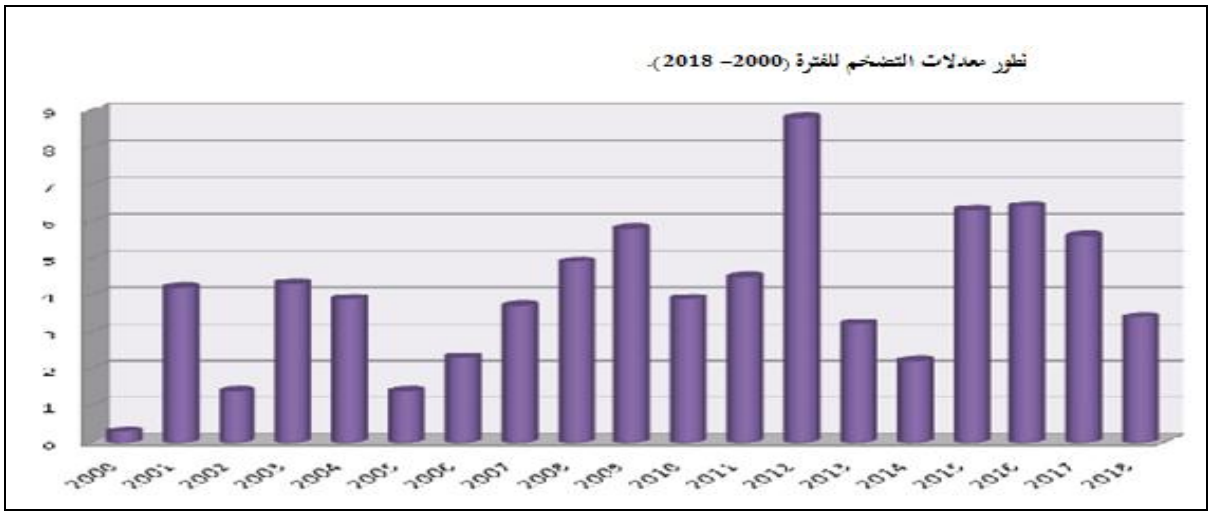

-Source : Banque d'Algérie, Op- cit.

- وزارة المالية على الموقع http://www.mf.gov.dz/ **(20/ 08/ 2017 09:10)**
- *إحصائيات تقديرية للثلاثي الأول 2018.

من خلال الشكل رقم (04- 13) يتبين أن معدلات التضخم خلال الفترة (2000- 2005) تميزت بالسيطرة على معدلات التضخم، نتيجة لتقليص المديونية الخارجية، وتحسن ميزان المدفوعات والميزان التجاري نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية.

بداية من 2006 شهدت معدلات التضخم ارتفاعا إلى غاية 2009، حيث بلغ 2,3% سنة 2006، وصولا إلى 5,8% سنة 2009، ويرجع هذا الارتفاع إلى اعتماد السلطات على التخطيط (البرامج الإنمائية الداعمة للنمو)، ارتفاع أسعار المواد الأولية، الزراعية والغذائية المستوردة 6,8% سنة 2009، إضافة إلى التوسع في الكتلة النقدية، وارتفاع فائض السيولة النقدية الناتج عن ارتفاع السيولة في السوق البنكية، والتضخم المستورد من الدول الغربية الناتج عن الاضطرابات التي عرفتها الأسواق الدولية منذ منتصف سنة 2007 بسبب الآثار السلبية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية.

وقد تراجع معدل التضخم خلال سنة 2010 نتيجة إلى تحسن سعر الصرف الحقيقي الذي ساهم في تراجع التضخم المستورد على المستوى العام للأسعار، وارتفاع أسعار الخدمات والسلع المصنعة فلأول مرة منذ خمس سنوات عاد معدل التضخم للانخفاض حيث انتقل من 5,8% سنة 2009، إلى 3,9% سنة 2010.

ارتفع معدل التضخم مجددا خلال سنتي 2011 و2012 وبلغ رقمه القياسي سنة 2012 بـ 8,8% نتيجة لاختلال التوازن بين العرض والطلب، ورفع أجور العمال ورواتب العاملين في كل القطاعات وبأثر رجعي

من سنة 2008، وزيادة الأجر الوطني المضمون من 15000 دج إلى 18000 دج، خلل تنظيم السوق نتيجة لارتفاع هامش ربح الوسطاء بسبب المضاربة وارتفاع الأسعار الداخلية التي لا تعكس التراجع في الأسعار الخاصة بالمنتجات الأساسية المستوردة بل في الاتجاه المعاكس، ارتفاع أسعار المنتجات والمواد الغذائية في الأسواق المالية العالمية نتيجة الأزمة العالمية خاصة بعض المنتجات الطازجة كاللحوم.

تراجع معدل التضخم سنة 2013 إلى 3,2% نتيجة تراجع الأسعار العالمية لأهم المواد الغذائية ولمجموعة من السياسات المتخذة كتخفيض قيمة العملة الوطنية بـ10%، لامتصاص فائض السيولة من قبل البنك المركزي، التخفيف من الجباية المباشرة التي تؤثر على الاستيراد، اعتماد سياسة انفاقية رشيدة، إضافة إلى ضبط وتنظيم الأسواق.

تميزت سنة 2014 باستمرار مسار تخفيض التضخم والذي بدأ في فيفري 2013 بعدما بلغ التضخم ذروته سنة 2012، إذ أن معدل التضخم السنوي لسنة 2014 استقر عند معدل 2,2% مقابل نسبة 3,2%، وهذا المعدل المسجل لسنة 2014 هو أقل من الهدف المسطر من قبل مجلس النقد والقرض والذي قدر بـ 4%، وبالتالي تبقى درجة الاستقرار النقدي ذات قيمة معتبرة في سنة 2014 في ظل ثبات نسبي جيد لأسعار الاستيراد وفي إطار الحفاظ على الاستقرار النقدي فقد امتص بنك الجزائر بطريقة فعلية زيادة السيولة في السوق النقدية مما ساهم في التحكم في ظاهرة التضخم.

في سنة 2015 توقف التراجع المعتبر للتضخم وتوجه نحو الارتفاع مجددا ليبلغ 6,3 %، هذا الارتفاع لم يكن مرتبطا بالتوسع النقدي في هذه السنة، إنما يرجع السبب فيه إلى الزيادة في أسعار المنتجات الصناعية، والمنتجات المستوردة، والزيادة في المنتجات الغذائية (الفلاحية، والسلع الغذائية المصنعة) وأسعار الخدمات التي تعتبر المحرك الأساسي للتضخم، واستمر تسارع معدل التضخم سنة 2016 ليبلغ 6,4% نتيجة لارتفاع أسعار المنتجات المستوردة بـ 6,8%، وارتفاع أسعار المنتجات الصناعية والفلاحية، وانخفاض سعر صرف الدينار الجزائري، واستمر ارتفاع معدل التضخم لسنة 2017 حيث وصل إلى 7 % أي بارتفاع قدره 0,5% مقارنة بسنة 2016.

4. دراسة مدى تحقق هدف التوازن الخارجي (ميزان المدفوعات)

تتلخص أهمية ميزان المدفوعات في أنه وسيل مهمة للتحليل الاقتصادي، حيث يوضح المركز الذي تحتله الدولة في الاقتصاد العالمي، كما أنه مقياس هام لعرض العملة الوطنية والطلب عليها تجاه العملات الأجنبية، كونه يساهم في تحديد القيم الفعلية للعملة في سوق الصرف الأجنبي، وبالتالي يمكن الاعتماد عليه كمؤشر لكيفية استخدام سعر الصرف في تعديل المعاملات الاقتصادية الدولية بهدف امتصاص الفائض أو إزالة العجز.

ويمكن تتبع الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2000- 2018)، من خلال الشكل الموالي.

الشكل رقم (04- 14): تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة (2000- 2018)

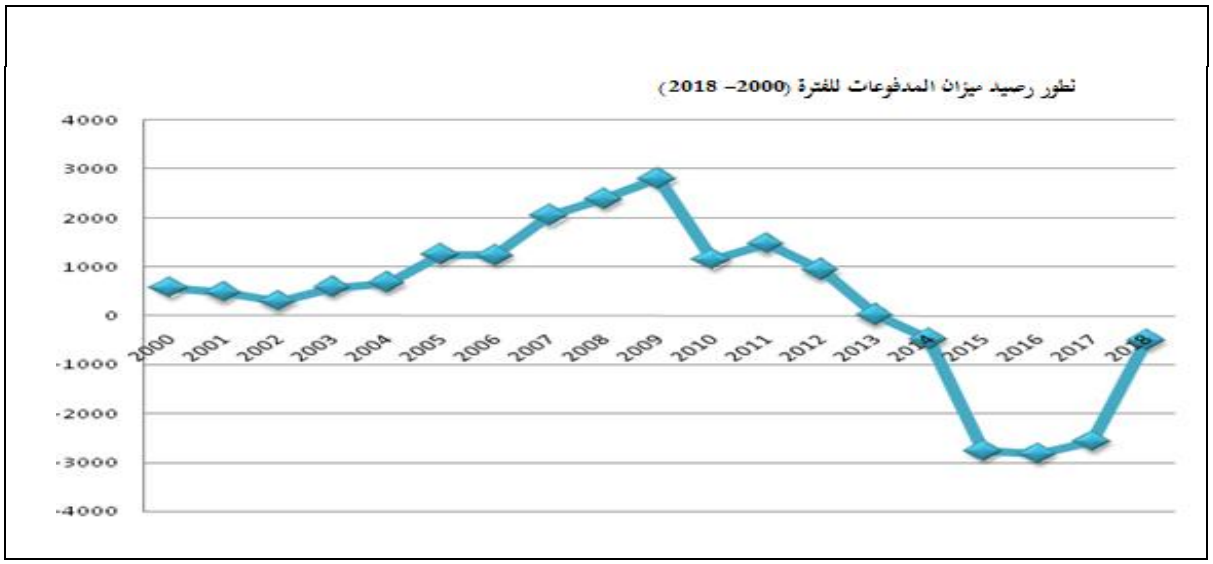

-Source : **Banque d'Algérie, Op- cit.**

- وزارة المالية على الموقع http://www.mf.gov.dz/ (29/ 08/ 2017 16:25)

-* إحصائيات تقديرية للثلاثي الأول 2018.

سجل حساب ميزان المدفوعات، مدعما بمستويات عالية لأسعار النفط في السوق الدولية، فوائضاً لمدة خمسة عشر سنة متتالية، ليشهد سنة 2014، أول عجز له منذ 1998، نظرا للطابع المحوري للحساب الجاري لميزان المدفوعات في الجزائر، مكّنت هذه الفوائض من تراكم مستمر لاحتياطي الصرف، الذي بلغ 194,0 مليار دولار في نهاية 2013، تجدر الإشارة إلى أن الفائض الإجمالي لميزان المدفوعات في سنة 2009 قد غذي باحتياطات الصرف الرسمية.

وخلال الفترة (2000- 2014)، مثلت صادرات المحروقات ما يقارب 98% من إجمالي الصادرات من السلع، وارتفع مستوى الواردات إلى 71,4 مليار دولار في 2014، ما يمثل أكثر من ستة (06) أضعاف مستواها في سنة 2000 (11,71 مليار دولار)، فقلة تنوع الصادرات من السلع خارج المحروقات والوتيرة المتزايدة للواردات من السلع والخدمات تمثل أهم نقاط ضعف ميزان المدفوعات في الجزائر.

ولمعرفة التطورات الحاصلة في ميزان المدفوعات، لابد من دراسة تطورات عناصر ميزان المدفوعات.

الشكل رقم (04- 15): تطور عناصر هيكل ميزان المدفوعات للفترة 2000- 2016

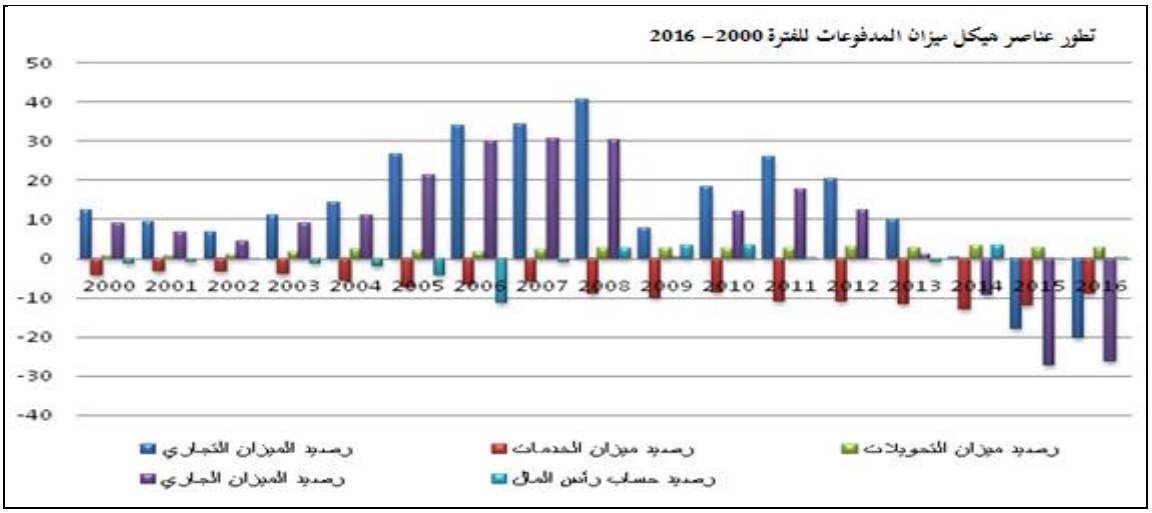

-Source : **Banque d'Algérie, Op- cit.**

من خلال الشكل رقم (04- 15) نلاحظ ارتفاعا كبيرا في قيمة الصادرات الإجمالية في الفترة ما بين (2000- 2008) ويعود هذا إلى ارتفاع أسعار النفط في هذه المرحلة، حيث سيطرت صادرات المحروقات بأكثر من 97% من إجمالي الصادرات الوطنية طوال فترة الدراسة، بالإضافة إلى أن الجزائر حققت حوالي 106 اكتشافا للنفط والغاز خلال هذه الفترة، أما سنة 2009 فشهدت انخفاضا في متوسط برميل البترول بنسبة 37,37% مقارنة مع 2008، وهذا بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 2007 ليعود بعدها إلى التحسن في سنة 2010 ليصل إلى 71,74 مليار دولار في نهاية سنة 2012، ونتيجة للاتجاه التنازلي لسعر النفط ابتداء من السداسي الثاني لسنة 2014، والذي استمر طوال سنة 2015، انخفضت قيمة الصادرات من المحروقات بنسبة 15,6% في 2016، بالرغم من الزيادة في الكميات المصدرة.

أما قيمة الواردات فقد اتجهت نحو الارتفاع من سنة 2000 إلى غاية سنة 2012 نتيجة لعدة أسباب أهمها انطلاق البرامج التنموية، ارتفاع العائدات من العملة الصعبة، وانخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي أمام العملات الدولية الرئيسية خاصة خلال سنة 2003 مما تترتب عنه ارتفاع قيمة الواردات من دول هذه العملات عند تحويلها للدولار، مما أدى إلى تسجيل فوائض كبيرة نوعًا ما في رصيد الميزان التجاري خلال السنوات (2000- 2012).

وشهدت سنة 2016 الانخفاض الثاني على التوالي لقيمة الواردات، وذلك بعد أكثر من ثمانية عشر (18) سنة من الاتجاه التصاعدي، باستثناء سنة 2009، أين تراجعت من 59,67 مليار دولار في 2014 إلى 52,65 مليار دولار في 2015 ثم إلى 49,44 مليار دولار في 2016، أي انخفاض قدره3,21 مليار دولار بين سنتي 2015 و 2016.

أما بالنسبة لرصيد ميزان الخدمات فقد سجل عجزا طيلة فترة الدراسة، وهذا راجع إلى تدهور قطاع السياحة نتيجة النقص الكبير لأغلب للخدمات، ما أدى إلى تغيير الوجهة للخارج لأغلب الجزائريين والسياح على حد سواء، فضلا عن ارتفاع التكلفة، هذا العجز بلغ أقصاه سنة 2014 بـ 12,95 مليار دولار.

بفضل البرامج التنموية التي انتهجتها الدولة في هذه الفترة بسبب انتعاش قطاع المحروقات، تبين أن رصيد ميزان التحويلات وانطلاقا من سنة 2002 حتى سنة 2012 عرف انتعاشا كبيرا راجع بالدرجة الأولى إلى الاستقرار الأمني والاقتصادي الذي شهدته الجزائر بداية من سنة 2000، إضافة إلى ارتفاع مستوى الأجور والمنح ومعاشات التقاعد بسبب دخول الأورو الذي أحدث تضخم في الأجور، وتحسن أداء خدمات التحويلات المصرفية والبريدية وتحسن أداء خدمات الصرف، وسجل في سنة 2016 فائضا قدره 2,82 مليار بزيادة طفيفة تقدر بـ (2,77 مليار دج) مقارنة بسنة 2015.

يتكون الميزان الجاري من الميزان التجاري، وميزان الخدمات ثم ميزان التحويلات، وبعد تحليل تطور أرصدة كافة البنود المشكلة للميزان الجاري، يمكن تبيين تطور هذه الأرصدة مجتمعة من خلال التطرق إلى تطور رصيد الميزان الجاري، ومن الملاحظ أن الميزان التجاري يتحكم بشكل كبير في وضعيته، وفي المقابل أن وضعية أسعار النفط تعتبر هي المحدد الأساسي للتطور الحاصل في الميزان التجاري الجزائري، وعليه فإن الميزان الجاري إبتداءً من سنة 2004 شهد الحساب زيادة تصاعدية إلى غاية سنة 2012 ، ماعدا سنة 2009 أين سجل انخفاضا من 30,45 مليار دولار سنة 2008 إلى 402 مليون دولار، بسبب انخفاض أسعار النفط نتيجة الأزمة المالية العالمية، ليعود الارتفاع حيث وصل إلى قيمة 12,30 مليار دولار في نهاية سنة 2012.

وفي سنة 2016 سجل الحساب الجاري عجز قدره 26,22 مليار دولار، وهو العجز الثالث على التوالي بعد أكثر من خمسة عشر عاما من الفوائض، يرجع ذلك أساسا، إلى تراجع الواردات بـ 3,21 مليار دولار، ويعكس هذا العجز في الحساب الجاري الفائض في إجمالي النفقات الداخلية على المداخيل الناجمة عن النشاط الاقتصادي الوطني والتي يلعب فيها العجز في المالية العامة دورا هاما.

وتميز حساب رأس المال بأرصدة سالبة طوال فترة الدراسة عدا الفترة (2008- 2011) لارتباط رصيده برصيد رؤوس الأموال الرسمية الصافية، وعملية سداد الديون الخارجية إبتداءً من سنة 2004، وهذا من خلال الاستفادة من ارتفاع أسعار البترول ابتداء من سنة 1999، وما نتج عنه من تشكيل احتياطي من العملة الصعبة.

وفي سنة 2006 فقد عرف ميزان رأس المال تدهورا كبيرا في الرصيد قدر ب 11,22 مليار دولار، وهذا بسبب التسديدات المسبقة للدين الخارجي خلال هذه الفترة، وبعدها انخفض العجز في ميزان رأس المال سنة 2007 ليسجل فائضا متزايدا خلال الفترة (2008- 2011)، ليصل هذا الرصيد إلى 340 مليون دولار في

سنة 2011، وسجل عجزا سنة 2015 بسبب تحويل 2,34 مليار دولار متعلق بعملية سحب استثمار خارجي، ليسجل رصيدا موجبا سنة 2016.

المطلب الثالث: تحليل قياسي لأثر السياسة المالية التوسعية على متغيرات المربع السحري لـNicholas Kaldor خلال الفترة (2000- 2018)

بعد التحليل الوصفي لأثر السياسة المالية التوسعية على متغيرات المربع السحري لـ Nicholas Kaldor في الجزائر خلال الفترة (2000- 2018)، سيتم من خلال هذا المطلب محاولة معرفة اتجاه السببية الموجودة بين المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة، ولتبيين الأثر بين هذه المتغيرات ارتأينا تغيير فترة الدراسة بزيادة عدد السنوات (1995- 2018) لحاجة بحثية بحتة.

1. التعريف بمتغيرات الدراسة واختبار السببية

المقصود بالعلاقة السببية مدى تأثير متغير معين في نمو متغير آخر، أو العكس، أو هناك تأثير متبادل بين المتغيرين، نعتمد في بحثنا هذا، على طريقة Granger لدراسة العلاقة السببية بين المتغيرات، وطبقا لهذه الطريقة، يقال أن متغير ما X وليكن يسبب متغيرا آخر وليكن Y فيما يتعلق ببيانات خاصة لكل من (X.Y)، إذا كانت قيم Y الحالية يمكن التنبؤ بها بطريقة أفضل باستخدام القيم السابقة للمتغير X عما إذا لم يتم استخدام هذه القيم، (أي أن التنبؤ بـ Y باستخدام بيانات X يكون أفضل من التنبؤ بـ Y بدون استخدام بيانات X)، ويمكن التعبير عن ذلك باستخدام المعادلات التالية:[1]

$$\begin{cases} Yt = \sum_{I=1}^{n} \alpha i \, X\, t-1 \; + \; \sum_{j=1}^{n} \beta j \, Y\, t-j \\ Xt = \sum_{I=1}^{n} \sigma i \, X\, t-1 \; + \; \sum_{j=1}^{n} \delta j \, Y\, t-j \end{cases}$$

- نقول أن X يسبب Y، أي أن العلاقة في الاتجاه $(X \rightarrow Y)$، إذا كان:

$$\sum_{n=1}^{n} \alpha i \neq 0 \text{ و} \qquad \sum_{j=1}^{n} \delta j = 0$$

- نقول أن X لا يسبب Y، أي أن العلاقة في الاتجاه $(Y \rightarrow X)$، إذا كان:

$$\sum_{j=1}^{n} \delta j \neq 0 \text{ و} \qquad \sum_{n=1}^{n} \alpha i = 0$$

[1] البشير عبد الكريم، **"معدل الربح كبديل لمعدل الفائدة في علاج الأزمة المالية والاقتصادية –دراسة حالة نظرية وقياسية-"**، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، 20/ 21 أكتوبر 2009، ص12.

وتكون العلاقة تبادلية، أي أن Yيسبب X وX يسبب Y (x ↔ Y) Y، ذا كان:

$$\sum_{j=1}^{n} \delta j \neq 0 \text{ و } \sum_{n=1}^{n} \alpha i \neq 0$$

إن الاختبار المناسب لدراسة السببية هو اختبار فيشر Fisher ويكون ذلك حسب الفرضيات التالية:

H_0: Y_{2t} لا يسبب Y_{1t}

H_1: Y_{2t} يسبب Y_{1t}

لمعرفة العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة، تم تصنيف هذه المتغيرات ضمن قسمين كما يلي:

أولا: المتغيرات المستقلة

CHO: معدل البطالة

INF : معدل التضخم

PIB: معدل النمو الاقتصادي

PIB- BA: رصيد ميزان المدفوعات نسبة من PIB

ثانيا: المتغير التابع

DEP: الإنفاق الحكومي

بعد إجراء اختبار السببية باستعمال طريقة قرانجر (Granger)، لكل الثنائيات الممكنة بين متغيرات الدراسة، تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم (04- 03): نتائج اختبار السببية لقرانجر (Granger)

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 10/13/18 Time: 17:49
Sample: 1995 2017
Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DEP does not Granger Cause CHO	22	5.42169	0.0311
CHO does not Granger Cause DEP		0.04112	0.8415
INF does not Granger Cause CHO	22	0.36396	0.5535
CHO does not Granger Cause INF		1.29851	0.2686
PIB does not Granger Cause CHO	22	2.00206	0.1733
CHO does not Granger Cause PIB		3.68301	0.0701
PIB_BA does not Granger Cause CHO	22	0.70161	0.4127
CHO does not Granger Cause PIB_BA		2.69168	0.1173
INF does not Granger Cause DEP	22	2.56345	0.1259
DEP does not Granger Cause INF		8.60796	0.0085
PIB does not Granger Cause DEP	22	0.09298	0.7637
DEP does not Granger Cause PIB		0.73318	0.4025
PIB_BA does not Granger Cause DEP	22	6.02824	0.0239
DEP does not Granger Cause PIB_BA		1.55382	0.2277
PIB does not Granger Cause INF	22	0.63824	0.4342
INF does not Granger Cause PIB		0.57376	0.4581
PIB_BA does not Granger Cause INF	22	0.19648	0.6626
INF does not Granger Cause PIB_BA		1.05562	0.3171
PIB_BA does not Granger Cause PIB	22	0.21472	0.6484
PIB does not Granger Cause PIB_BA		0.29788	0.5916

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews10

يتبين لنا من خلال النتائج الواردة في الجدول رقم (04- 07)،تباين حالات وجود علاقة سببية جرانجر بين متغيرات الدراسة، علما أنه يتم تحديد السببية من عدمها بناءا على الاحتمالية، فإذا كانت سببية الاحتمال أقل من المستويات (5%، 10%)، نرفض الفرضية العديمة (H_0)، أي وجود سببية حسب (Granger) والعكس.

2. التحليل الاحصائي

- نتائج اختبار السببية بين DEP وCHO

في **حالة التغيير في الإنفاق العام يسبب التغيير في معدل البطالة** نلاحظ أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر (P=0.0311) أصغر من 5%، فإن التغيير في الإنفاق الحكومي يسبب التغيير في معدل البطالة، إذن نرفض H_0 عند مستوى معنوية 0,05، بالتالي نقبل H_1 مما يدل على أن DEP يسبب CHO، أما في **حالة التغيير في معدل البطالة يسبب التغيير في الإنفاق الحكومي**، نلاحظ أن الاحتمال

المقابل لإحصائية فيشر (P=0.8415) أكبر من 5%، أي أن التغيير في معدل البطالة لا يسبب التغير في الإنفاق الحكومي، إذن نقبل H_0 أي أن CHO لا يسبب DEP، وهذا يعني أنه توجد علاقة سببية في اتجاه واحد، أي أن التغيير في الإنفاق الحكومي يسبب التغيير في معدل البطالة.

- نتائج اختبار السببية بين INF وCHO

في **حالة التغيير في معدل التضخم يسبب التغيير في معدل البطالة** نلاحظ أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر (P=0.5535) أكبر من 5%، أي أن التغيير في معدل التضخم لا يسبب التغير في معدل البطالة ، إذن نقبل H_0، أي أن INF لا يسبب CHO، أما في **حالة التغيير في معدل البطالة يسبب التغيير في معدل التضخم**، نلاحظ أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر (P=0.2686) أكبر من 5%، أي أن التغيير في معدل البطالة لا يسبب التغير في معدل التضخم، إذن نقبل H_0 أي أن CHO لا يسبب INF، وهذا يعني أنه لا توجد علاقة سببية بين المتغيرين.

- نتائج اختبار السببية بين PIB وCHO

في **حالة التغيير في معدل النمو الاقتصادي يسبب التغيير في معدل البطالة** نلاحظ أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر (P=0.1733) أكبر من 5%، أي أن التغيير في معدل النمو الاقتصادي لا يسبب التغير في معدل البطالة ، إذن نقبل H_0 أي أن PIB لا يسبب CHO، أما في **حالة التغيير في معدل البطالة يسبب التغيير في معدل النمو الاقتصادي**، نلاحظ أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر (P=0.0701) أكبر من 5%، وأصغر من 10%، إذن نرفض (P=0.0701) عند مستوى معنوية 0,05 ونقبله عند 0,1، وعليه فإن التغيير في معدل النمو الاقتصادي يسبب التغيير في معدل البطالة عند مستوى معنوية 10%، بالتالي نرفض H_0 ونقبل H_1 مما يدل على أن PIB يسبب CHO، وهذا يعني أنه توجد علاقة سببية في اتجاه واحد، أي أن التغيير في معدل النمو الاقتصادي يسبب التغيير في معدل البطالة.

- نتائج اختبار السببية بين PIB -BA و CHO

في **حالة التغيير في رصيد ميزان المدفوعات كنسبة من PIB يسبب التغيير في معدل البطالة**، نلاحظ أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر (P=0.4127) أكبر من 5%، أي أن التغيير في رصيد ميزان المدفوعات كنسبة من PIB لا يسبب التغير في معدل البطالة، إذن نقبل H_0 أي أن PIB –BA لا يسبب CHO، أما في **حالة التغيير في معدل البطالة يسبب التغيير في رصيد ميزان المدفوعات كنسبة من PIB**، نلاحظ أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر (P=0.1173) أكبر من 5%، أي أن التغيير في معدل البطالة لا يسبب التغير في رصيد ميزان المدفوعات كنسبة من PIB، إذن نقبل H_0 أي أن CHO لا يسبب PIB –BA، وهذا يعني أنه لا توجد علاقة سببية بين المتغيرين.

- نتائج اختبار السببية بين INF وDEP

في **حالة التغيير في معدل التضخم يسبب التغيير في الإنفاق الحكومي** نلاحظ أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر (P=0.1259) أكبر من 5%، أي أن التغيير في معدل التضخم لا يسبب التغير في الإنفاق الحكومي، إذن نقبل H_0 أي أن INF لا يسبب DEP، أما في **حالة التغيير في الإنفاق الحكومي يسبب التغيير في معدل التضخم** ، نلاحظ أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر (P=0.0085) أصغر من 5%، فإن التغيير في الإنفاق الحكومي يسبب التغيير في معدل التضخم ، إذن نرفض H_0 عند مستوى معنوية 0,05 بالتالي نقبل H_1 مما يدل على أن DEP يسبب INF، وهذا يعني أنه توجد علاقة سببية في اتجاه واحد، أي أن التغيير في معدل الإنفاق الحكومي يسبب التغيير في معدل التضخم.

- نتائج اختبار السببية بين PIB وDEP

في **حالة التغيير في معدل النمو الاقتصادي يسبب التغيير في الإنفاق الحكومي** نلاحظ أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر (P=0.7637) أكبر من 5%، أي أن التغيير في معدل النمو الاقتصادي لا يسبب التغير في الإنفاق الحكومي، إذن نقبل H_0 أي أن PIB لا يسبب DEP، أما في **حالة التغيير في الإنفاق الحكومي يسبب التغيير في معدل النمو الاقتصادي**، نلاحظ أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر (P=0.4025) أكبر من 5%، أي أن التغيير في الإنفاق الحكومي لا يسبب التغير في معدل النمو الاقتصادي، إذن نقبل H_0 أي أن DEP لا يسبب PIB، وهذا يعني أنه لا توجد علاقة سببية بين المتغيرين.

- نتائج اختبار السببية بين PIB-BA و DEP

في **حالة التغيير في رصيد ميزان المدفوعات كنسبة من PIB يسبب التغيير في الإنفاق الحكومي**، نلاحظ أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر (P=0.4127) أكبر من 5%، أي أن التغيير في رصيد ميزان المدفوعات كنسبة من PIB لا يسبب التغير في الإنفاق الحكومي، إذن نقبل H_0 أي أن PIB PIB-BA لا يسبب DEP، أما في **حالة التغيير في الإنفاق الحكومي يسبب التغيير في رصيد ميزان المدفوعات كنسبة من PIB**، نلاحظ أن الاحتمال المقابل الإحصائية فيشر (P=0.1173) أكبر من 5%، أي أن التغيير في الإنفاق الحكومي لا يسبب التغير في رصيد ميزان المدفوعات كنسبة من PIB ، إذن نقبل H_0 أي أن DEP لا يسبب PIB –BA، وهذا يعني أنه لا توجد علاقة سببية بين المتغيرين.

- نتائج اختبار السببية بين PIB وINF

في **حالة التغيير في معدل النمو الاقتصادي يسبب التغيير في معدل التضخم** نلاحظ أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر (P=0.4342) أكبر من 5%، أي أن التغيير في معدل النمو الاقتصادي لا يسبب التغير في معدل التضخم، إذن نقبل H_0 أي أن PIB لا يسبب INF، أما في **حالة التغيير في معدل التضخم يسبب التغيير في معدل النمو الاقتصادي**، نلاحظ أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر (P=0.4581) أكبر من 5%، أي أن التغيير في معدل التضخم لا يسبب التغير في معدل النمو الاقتصادي، إذن نقبل H_0 أي أن INF لا يسبب PIB، وهذا يعني أنه لا توجد علاقة سببية بين المتغيرين.

- نتائج اختبار السببية بين PIB-BA وINF

في **حالة التغيير في رصيد ميزان المدفوعات كنسبة من PIB يسبب التغيير في معدل التضخم**، نلاحظ أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر (P=0.6626) أكبر من 5%، أي أن التغيير في رصيد ميزان المدفوعات كنسبة من PIB لايسبب التغير في معدل التضخم ، إذن نقبل H_0 أي أن– PIB BA لا يسبب INF، أما في **حالة التغيير في معدل التضخم يسبب التغيير في رصيد ميزان المدفوعات كنسبة من PIB**، نلاحظ أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر (P=0.3171) أكبر من 5%، أي أن التغيير في معدل التضخم لا يسبب التغير في رصيد ميزان المدفوعات كنسبة من PIB ، إذن نقبل H_0 أي أن INF لا يسببPIB-BA ، وهذا يعني أنه لا توجد علاقة سببية بين المتغيرين.

- نتائج اختبار السببية بين PIB -BA وPIB

في **حالة التغيير في رصيد ميزان المدفوعات كنسبة من PIB يسبب التغيير في معدل النمو الاقتصادي**، نلاحظ أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر (P=0.6484) أكبر من 5%، أي أن التغيير في رصيد ميزان المدفوعات كنسبة من PIB لا يسبب التغير في معدل النمو الاقتصادي، إذن نقبل H_0 أي أن PIB –BA لا يسبب PIB، أما في **حالة التغيير في معدل النمو الاقتصادي يسبب التغيير في رصيد ميزان المدفوعات كنسبة من PIB**، نلاحظ أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر (P=0.5916) أكبر من 5%، أي أن التغيير في معدل النمو الاقتصادي لا يسبب التغير في رصيد ميزان المدفوعات كنسبة من PIB، إذن نقبل H_0 أي أن PIB لا يسبب PIB –BA، وهذا يعني أنه لا توجد علاقة سببية بين المتغيرين.

3. التحليل الاقتصادي

أوضحت نتائج اختبار السببية لقرانجر (**Granger causality**) وجود سببية بين الإنفاق العام وكل من معدل البطالة ومعدل التضخم في مستوى معنوية 5%، حيث بلغت البطالة سنة 2000 حوالي

30%، ما ألزم الدولة الرفع من مستوى الإنفاق الحكومي للحد من هذه الظاهرة، من خلال بعث برامج استثمارية لخلق مناصب شغل، وتحقيق التوازن بين عرض وطلب العمل، وقد نجحت في ذلك بحيث تم خفض معدلات البطالة لتصل مع نهاية برامج الاستثمارات العمومية سنة 2014 إلى 10,6% وبلغ متوسطها 11,3%، للفترة (2015- 2017)، واستطاعت الدولة الجزائرية بفضل سياستها التوسعية، أن توفق بين الحد من ارتفاع معدلات البطالة من جهة و الحفاظ على معدلات التضخم في مستويات مقبولة من جهة أخرى، باعتبار أن الإنفاق العام لا يساهم في زيادة الأسعار إلا بنسبة ضئيلة نتيجة للتدابير المتخذة لعدم المساس بالقدرة الشرائية للمواطنين.

فيما يخص العلاقة بين الإنفاق الحكومي و كلا من النمو الاقتصادي ورصيد ميزان المدفوعات، تبين عدم وجود علاقة سببية بين المتغيرات، وهذا راجع لعدة عوامل أهمها اعتماد الجزائر على الأموال المتراكمة لبعث الاستثمارات العمومية، هذا ما يستلزم فترة زمنية طويلة لظهور الأثر، وبما أن الفترة المعتمد عليها في هذه الدراسة هي فترة زمنية قصيرة هذا ما أدى إلى انتفاء تقابل الأثر بين الإنفاق الحكومي وكلا من النمو الاقتصادي ورصيد ميزان المدفوعات.

المبحث الثالث: المربع السحري للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000- 2018)

الهدف الرئيسي للسياسة المالية التوسعية المنتهجة في الجزائر، والناتجة عن الطفرة البترولية، هو التأثير على المؤشرات الاقتصادية الكلية لتحقيق معدلات مثالية، تسمح بتحقيق أداء اقتصادي يتماشي مع المتطلبات الداخلية والخارجية، للوصول إلى مثلوية المربع السحري للاقتصاد الجزائري، وسيتم من خلال هذا المبحث تطبيق المربع السحري Nicholas Kaldor على الاقتصاد الجزائري .

المطلب الأول: المربع السحري للاقتصاد الجزائري للفترة (2000- 2004)

ابتداء من سنة 2001 شرعت الجزائر في تطبيق سياسة مالية توسعية، تهدف من خلالها إلى التأثير على المؤشرات الاقتصادية الكلية وتوجيهها وفق منهج مضبوط للنهوض بالاقتصاد الوطني.

الشكل رقم (04- 16):مربع كالدور للمؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري للفترة (2000- 2004).

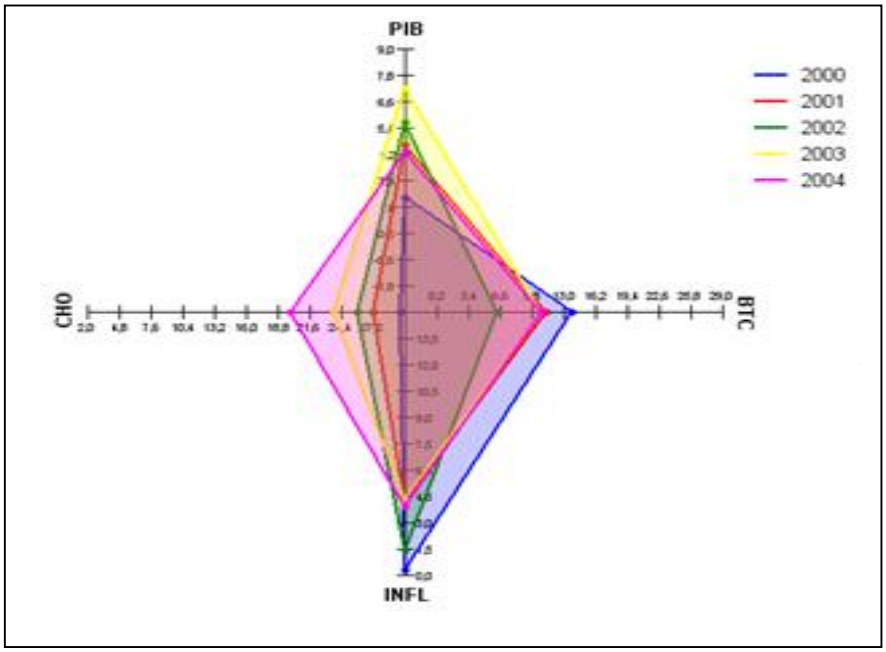

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المعطيات المقدمة من بنك الجزائر، وتطبيقها في برنامج:
Générateur de carrés magiques de Nicholas Kaldor.

من خلال الشكل رقم (04- 16)، يتبين أن المربع السحري للفترة (2000- 2004) يتباين من سنة لأخرى، فقد سجل أعلى نسبة نمو سنة 2003 مما أدى إلى توسع المربع نحو الأعلى، وتقلصت هذه المساحة في السنوات الأخرى أين سجلت سنة 2001 أقل مساحة، أما رصيد ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي فمن خلال الشكل يتضح أنه سجل في سنة 2000 أعلى مستوى له خلال هذه الفترة، سجلت سنة 2002 أقل نسبة، أما معدل التضخم فقد عرفت سنة 2000 أقل معدل تضخم بنسبة 0,3% ما جعل المربع يتجه نحو الخارج، وبتقلص مساحة المربع نحو الداخل يرتفع معدل التضخم، أين عرفت سنة 2003 أكبر نسبة

خلال هذه الفترة، أما معدل البطالة فقد عرف اتجاها نحو الخارج خلال الفترة (2000- 2004)، هذا ما يدل على المنحنى التنازلي لمعدلات البطالة خلال هذه الفترة.

ويمكن تمثيل المربع السحري لمتوسطات القيم خلال الفترة (2000- 2004)، كما يلي:

الشكل رقم (04- 17): المربع السحري للاقتصاد الجزائري لمتوسطات القيم للفترة (2000- 2004).

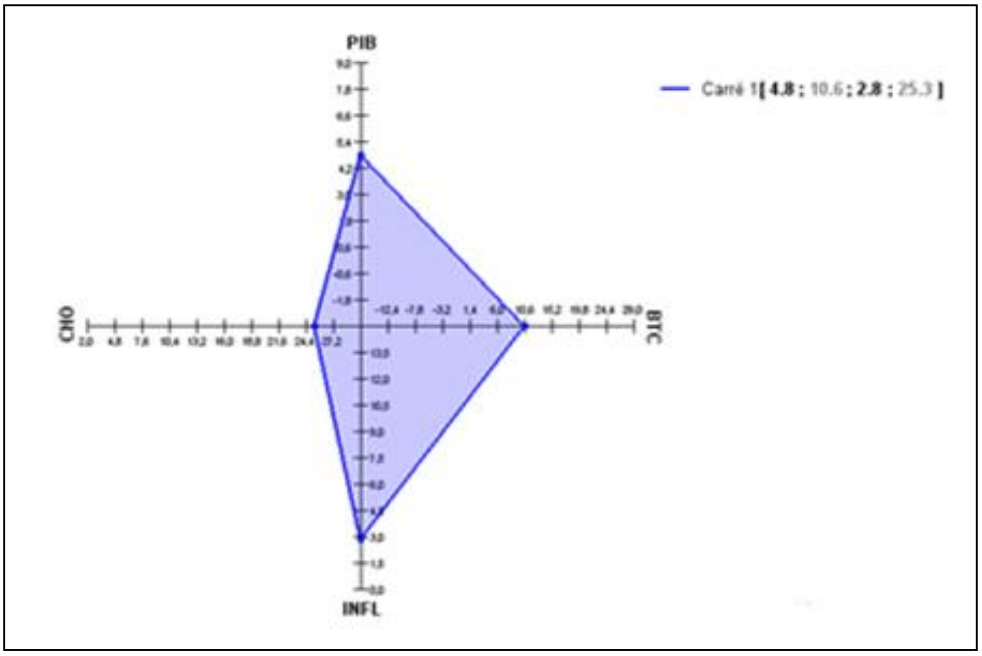

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المعطيات المقدمة من بنك الجزائر، وتطبيقها في برنامج:
Générateur de carrés magiques de Nicholas Kaldor.

من خلال الشكل رقم (04-17) يتضح اتساع المربع السحري لمتوسطات القيم للفترة (2000-2004)، نتيجة لتحسن المؤشرات الاقتصادية، خاصة رصيد ميزان المدفوعات الذي حقق نتائج جيدة ترجع أساسا إلى ارتفاع قيمة الصادرات بسبب ارتفاع أسعار البترول، كما مكنت السياسة المنتهجة من التحكم في معدلات التضخم، هذا ما انعكس إيجابا على معدل النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة أين حقق نسبة تقارب 5%، والملاحظ خلال هذه الفترة هو معدل البطالة المرتفع رغم المبالغ المخصصة لفتح مناصب شغل في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001- 2004).

المطلب الثاني: المربع السحري للاقتصاد الجزائري للفترة (2005- 2010)

نتيجة لتحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية عن طريق برنامج الإنعاش الاقتصادي، استمرت السلطات في محاولة التأثير الايجابي على هذه المؤشرات من خلال بعث برنامج تنموي آخر لدعم النمو خلال الفترة (2005- 2009)، وشهد المربع السحري خلال هذه السنوات التغيرات التالية:

الشكل رقم (04- 18):مربع كالدور للمؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري للفترة (2005- 2009)

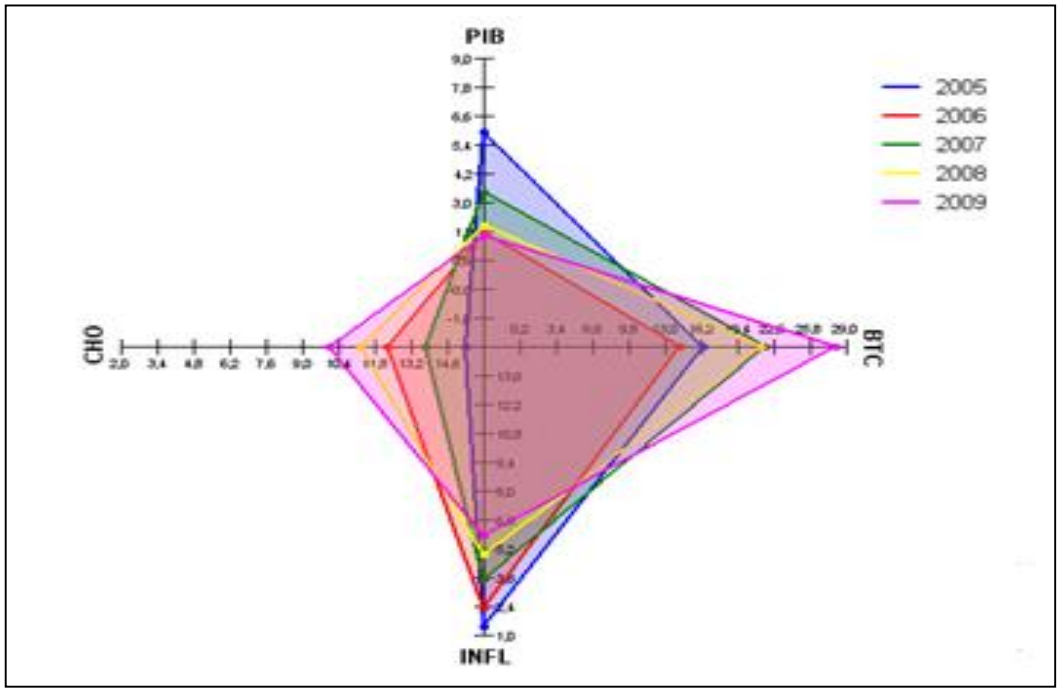

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المعطيات المقدمة من بنك الجزائر، وتطبيقها في برنامج:
Générateur de carrés magiques de Nicholas Kaldor.

من خلال الشكل رقم (04- 18) يتضح أنه ورغم التباين في النسب المحققة خلال الفترة (2005- 2009)، إلا أن المربع السحري حقق معدلات نمو مرتفعة خلال هذه الفترة، كما نلاحظ التحسن المتواصل في ميزان المدفوعات الذي انتقلت نسبته من 16,4% إلى 28,1% سنة 2009، أما معدلات التضخم فقد شهدت هي الأخرى اتساعا في مساحة المربع هذا ما يعكس قدرة السلطات في ضبط التضخم خلال هذه الفترة، نفس الأمر فيما يخص معدلات البطالة التي تم تخفيض معدلاتها، ما عدا سنة 2005 التي شهدت معدل بطالة مرتفع (15,3%).

الشكل رقم (04- 19):المربع السحري للاقتصاد الجزائري لمتوسطات القيم للفترة (2005- 2009).

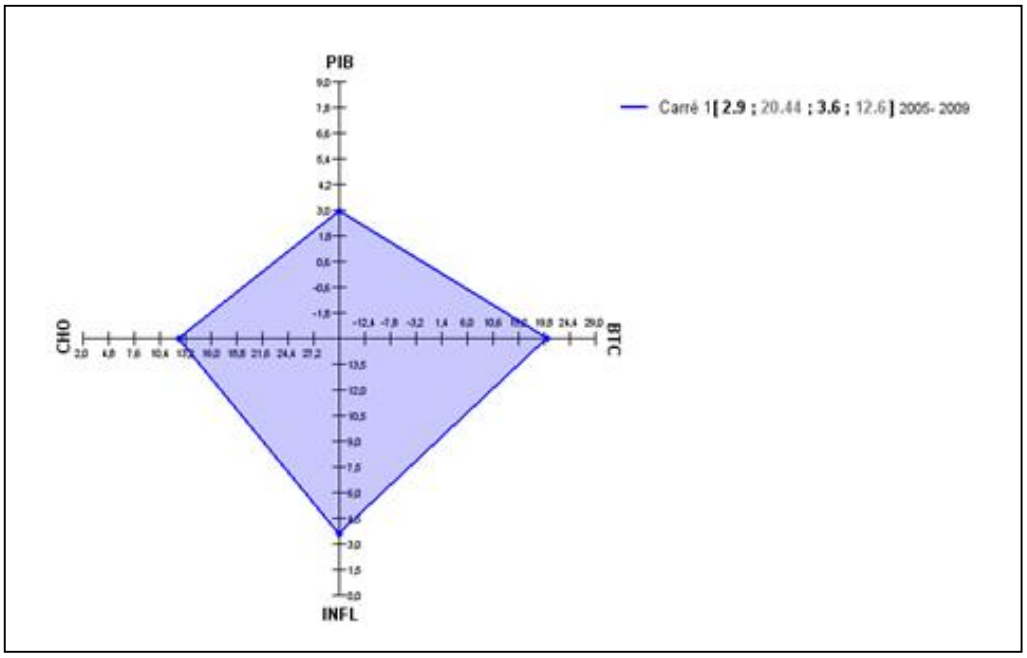

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المعطيات المقدمة من بنك الجزائر، وتطبيقها في برنامج:
Générateur de carrés magiques de Nicholas Kaldor.

من خلال الشكل رقم (04- 19) لمتوسطات القيم للفترة (2005- 2009)، نلاحظ اتساع الجهات الأربعة لمحاور المربع، مما يدل على تحسن المؤشرات الاقتصادية في وقت واحد، وتتضح ملامح المثلوية للمربع خلال هذه الفترة، حيث اقترب من شكل المربع، خاصة جهتي ميزان المدفوعات والتضخم، فميزان مدفوعات حقق نسبة 20,44 % في المتوسط، بينما بلغ معدل التضخم نسبة 3,6% وهي نسب مثالية.

المطلب الثالث: المربع السحري للاقتصاد الجزائري للفترة (2010- 2014)

بعد تحسن الوضع الاقتصادي للفترة (2005- 2009) وتحقيق معدلات مرغوب بها خلال هذه الفترة، استمرت الإصلاحات لتحقيق معدلات أفضل، وعلى هذا الأساس تم إطلاق البرنامج الخماسي (2014- 2014) لتوطيد النمو.

الشكل رقم (04- 20):مربع كالدور للمؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري للفترة (2010- 2014)

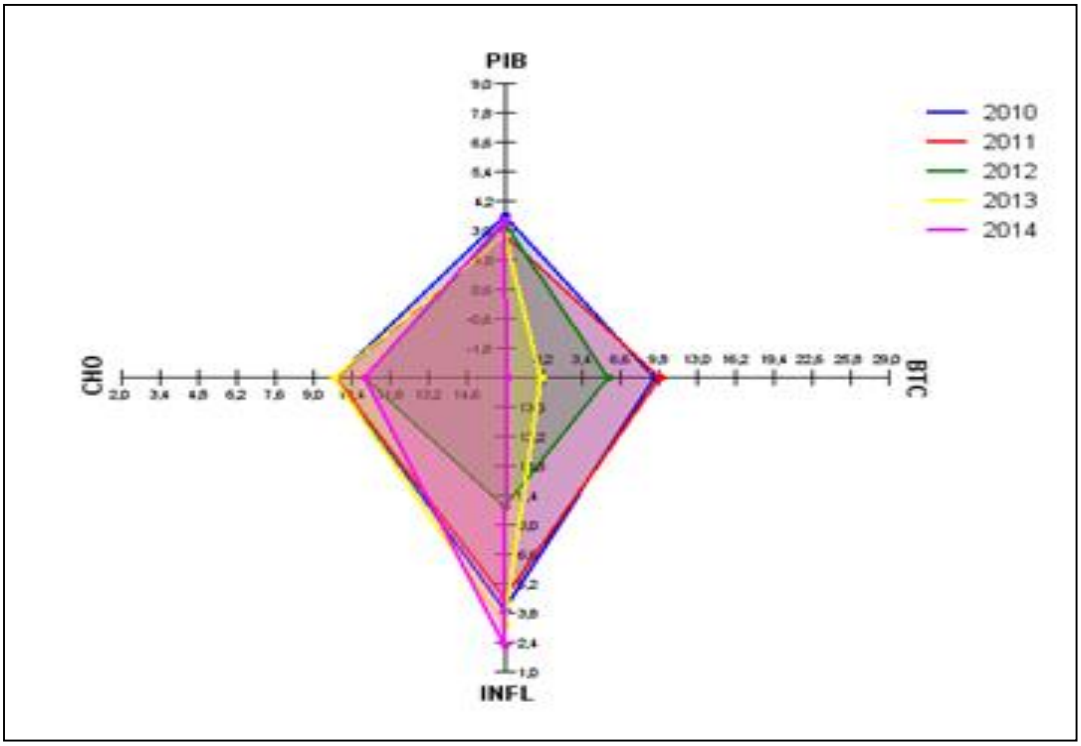

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المعطيات المقدمة من بنك الجزائر، وتطبيقها في برنامج:
Générateur de carrés magiques de Nicholas Kaldor.

من خلال الشكل رقم (04- 20) يتضح تقلص مساحة المربع في ميزان المدفوعات، فبعد أن كانت نسبته 28,1 % سنة 2009 تراجعت إلى 9,6% لسنة 2010، وانتقلت إلى 0,05% سنة 2013، ثم حقق ميزان المدفوعات عجزا بنسبة 2,7% لسنة 2014، في حين عرفت معدلات التضخم نسبا تتراوح بين 2% و4% وهي نسب مثالية، ما عدا سنة 2012 التي حققت نسبة 8,8% أين نلاحظ تقلص المساحة السفلى للمربع خلال هذه السنة، في حين انخفضت معدلات البطالة لهذه الفترة حيث حققت نسبا تتراوح بين 9% و10%.

الشكل رقم (04- 21):المربع السحري للاقتصاد الجزائري لمتوسطات القيم للفترة (2010- 2014).

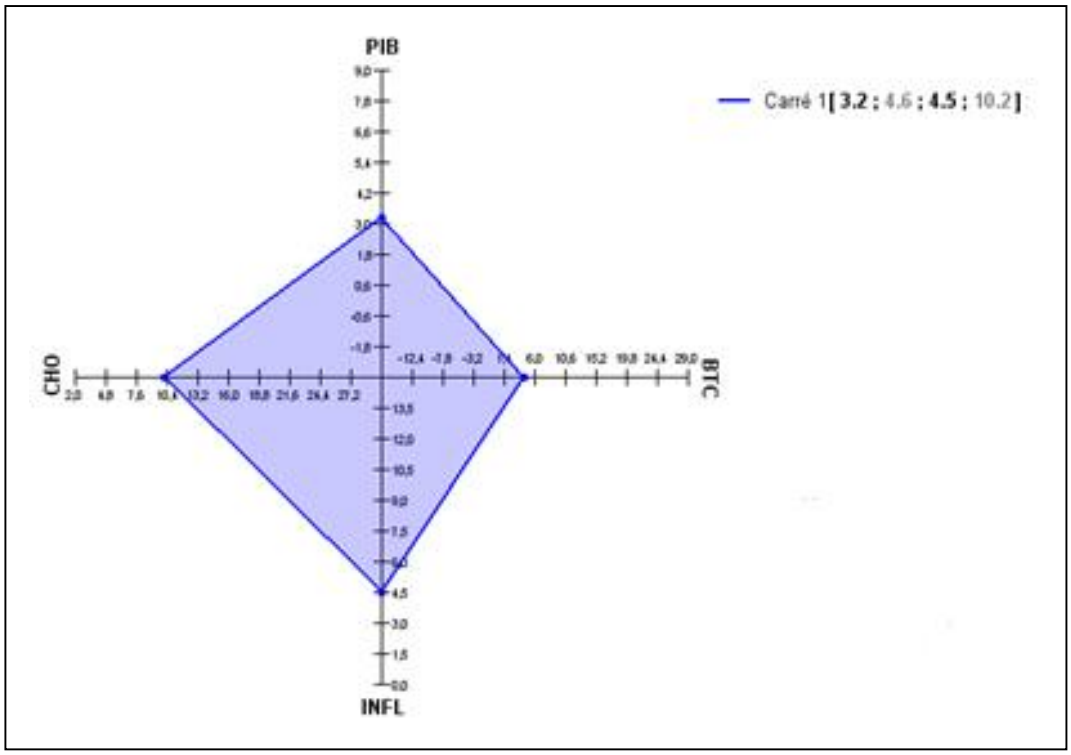

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المعطيات المقدمة من بنك الجزائر، وتطبيقها في برنامج:
Générateur de carrés magiques de Nicholas Kaldor.

نلاحظ من خلال الشكل رقم (04- 21) أن المربع السحري للاقتصاد الجزائري شهد خلال الفترة (2010- 2014) اتساعا جهة اليسار ونحو الأسفل، مما يدل على تراجع معدلات البطالة والتضخم خلال متوسط هذه الفترة، في حين تقلص نحو الداخل من الجهة اليمنى ومن الأعلى، ما يدل على تراجع مؤشر رصيد المدفوعات بسبب انخفاض أسعار البترول هذا ما انعكس سلبا على مؤشر النمو الاقتصادي على اعتبار أن قطاع المحروقات هو المحرك الأساسي للنمو في الجزائر.

المطلب الرابع: المربع السحري للاقتصاد الجزائري للفترة (2015- 2018)

شهدت أسعار البترول مع بداية السداسي الثاني لسنة 2014 تراجعا محسوسا، أثر على أداء مختلف التوازنات الكلية على الصعيدين الداخلي والخارجي، نظرا للارتباط القوي للاقتصاد الجزائري بمورد النفط الذي يعتبر المحرك الأساسي لعملية النمو في الجزائر.

الشكل رقم (04- 22):مربع كالدور للمؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري للفترة (2015- 2018)

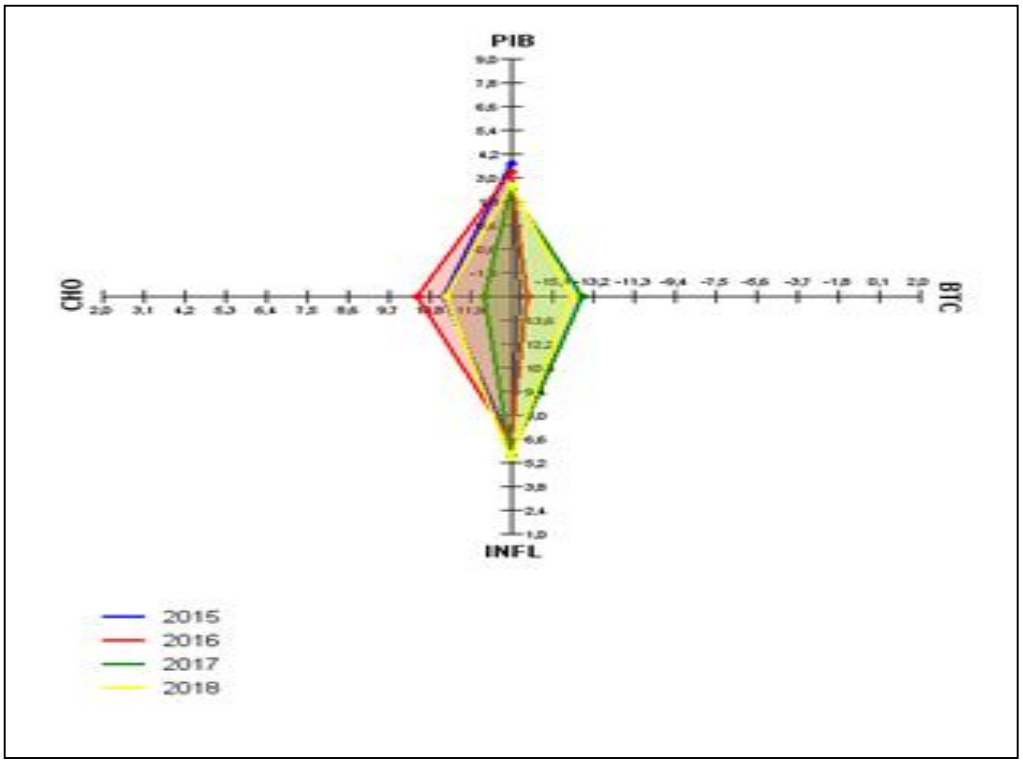

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المعطيات المقدمة من بنك الجزائر، وتطبيقها في برنامج:
Générateur de carrés magiques de Nicholas Kaldor.

أهم ما ميز هذه الفترة هو انتهاج سياسة انكماشية تزامنت مع انخفاض أسعار البترول، ومن خلال الشكل رقم (04- 22) نلاحظ استقرار معدلات البطالة للفترة (2015- 2017)، في حين شهدت مساحات المؤشرات الاقتصادية المتبقية للمربع تقلصا، مما يعكس التراجع في أداء هذه المؤشرات خلال هذه الفترة، خاصة فيما يتعلق بميزان المدفوعات الذي حقق نتائج سالبة وبمعدلات عالية، مما أدى إلى انعدام مساحته خلال السنوات 2015، 2016 ليتحسن قليلا سنة 2017 ما أدى إلى اتساع مساحته نوعا ما، وحافظ على مساحته أثناء الأشهر الثلاثة الأولى من سنة 2018، على كل هذه المعطيات أثرت على مؤشر النمو الاقتصادي الذي شهدت مساحته تراجعا نحو الداخل خلال هذه السنوات.

الشكل رقم (04- 23): المربع السحري للاقتصاد الجزائري لمتوسطات القيم للفترة (2015- 2018).

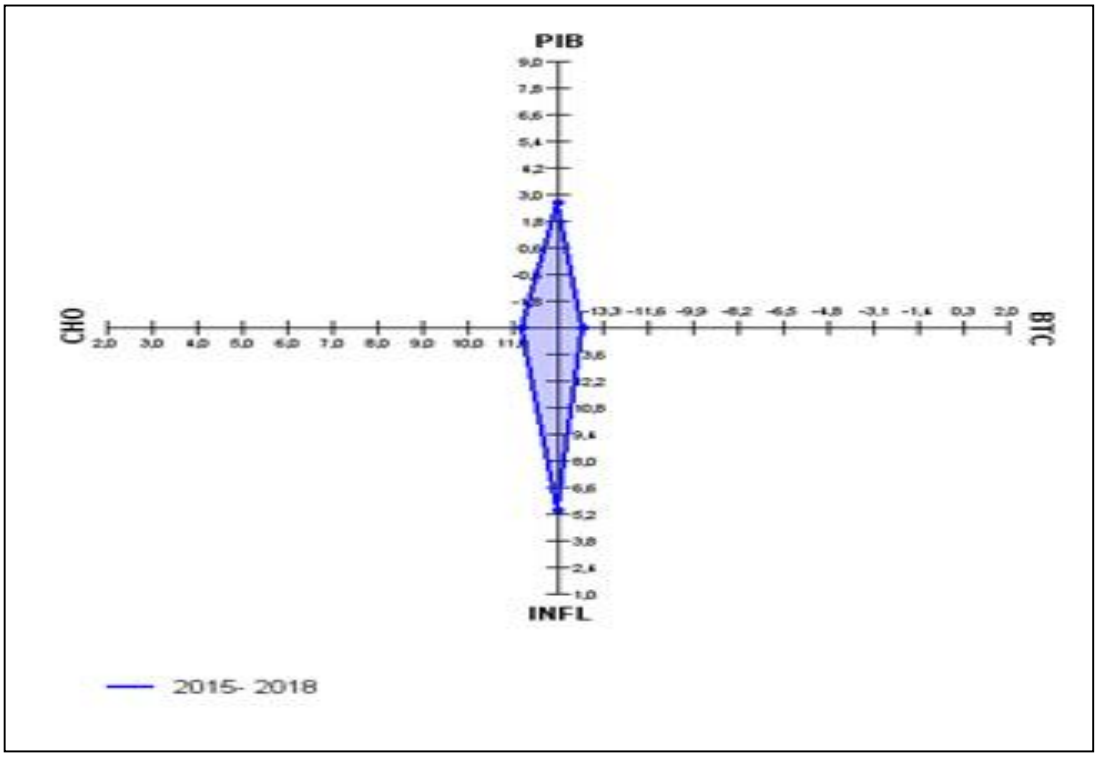

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المعطيات المقدمة من بنك الجزائر، وتطبيقها في برنامج:
Générateur de carrés magiques de Nicholas Kaldor.

من خلال الشكل رقم (04- 23) نلاحظ التغير الجذري في مربع كالدور للاقتصاد الجزائري ما يعكس تراجع الأداء الاقتصادي حيث تقلصت جهة اليمين نظرا للمعدلات السلبية التي يحققها ميزان المدفوعات نتيجة للعجز الناتج عن تراجع أسعار البترول حيث أخذ المربع السحري شكل المعين، كما تقلصت مساحة المربع من الأسفل نظرا لارتفاع معدلات التضخم التي بلغت في المتوسط 5,44% في حين حافظت البطالة على مساحتها نوعا ما (11,25 للفترة 2015- 2018 مقابل نسبة 10,22 للفترة 2010- 2014)، بالرغم من هذه النتائج السلبية إلا أن مساحة المربع العلوية متسعة، ما يعكس محافظة مؤشر النمو الاقتصادي على استقراره (2,67%)، في حين يبقى شكل هذا المربع نسبي على اعتبار أن سنة 2018 تلخصت في الثلاثي الأول.

خلاصة

من خلال تحليل أثر السياسة المالية التوسعية على متغيرات المربع السحري لـNicholas Kaldor في الجزائر (2000- 2018) اتضحت مجموعة من الناتج أهمها:

- عرفت نفقات التسيير منحنى تصاعدي في معظم سنوات الدراسة ويعود السبب في ذلك إلى الزيادة المعتبرة في أجور الموظفين، وزيادة التدخلات العمومية من خلال إعانات الجماعات المحلية، كما أن زيادة النمو الديمغرافي له دور كبير في ارتفاع مبالغ هذه النفقات ، أما نفقات التجهيز فتتمثل أهم أسباب ارتفاعها إلى إتباع الحكومة سياسة اقتصادية تنموية تقوم على التوسع في الإنفاق الموجه للاستثمار وخلق الثروة من خلال البرامج التنموية للإنعاش الاقتصادي.

من جهة أخرى فإن توازن الميزانية العامة في الجزائر قد تأثر بدرجة كبيرة بإيرادات الجباية البترولية التي ساهمت في الإيرادات العامة بنسبة تزيد عن 50% خلال هذه الفترة، و قد زادت تبعية الميزانية العامة للجباية البترولية من حدة مشكل تمويل التنمية، وكبد ميزانية الدولة عجزا مزمنا يرجع أساسا إلى توسع الإنفاق العام بوتيرة أسرع تفوق معدل سرعة الزيادة في قاعدة الإيرادات الجبائية للاقتصاد.

شهدت معدلات النمو الاقتصادي تذبذبا خلال فترة الدراسة، لارتباط المعدلات المحققة بالاستثمارات العمومية، وهو ما يعكس الاختلال الصريح في تركيبة الإنتاج، وهو مؤشر واضح على عدم تنويع القاعدة الإنتاجية، وضعف التشابك بين القطاعات الاقتصادية، وفيما يخص معدلات البطالة فإن النتائج المحققة في الفترة الأخيرة تعكس الوضعية التي يمر بها الاقتصاد بانتهاء برامج الاستثمارات العمومية، والعجز الميزاني الناتج عن انخفاض أسعار النفط باعتباره المورد الأهم للخزينة العمومية.

تتمثل أهم أسباب ارتفاع الضغوط التضخمية بالتضخم المستورد الناتج عن الزيادة في أسعار المنتجات المستوردة، وانخفاض سعر صرف الدينار الجزائري، وفيما يخص ميزان المدفوعات شهد تراجعا كبيرا وحقق معدلات سلبية في السنوات الأخيرة.

أوضحت نتائج اختبار السببية لقرانجر (Granger causality) وجود سببية بين الإنفاق العام وكل من معدل البطالة ومعدل التضخم في مستوى معنوية 5%، حيث استطاعت الدولة الجزائرية بفضل سياستها التوسعية، أن توفق بين الحد من ارتفاع معدلات البطالة من جهة و الحفاظ على معدلات التضخم.

وفيما يخص العلاقة بين الإنفاق الحكومي و كلا من النمو الاقتصادي ورصيد ميزان المدفوعات، تبين عدم وجود علاقة سببية بين المتغيرات، وهذا راجع لاعتماد الجزائر على الأموال المتراكمة لبعث الاستثمارات العمومية، هذا ما يستلزم فترة زمنية طويلة لظهور الأثر، وبما أن الفترة المعتمد عليها في هذه الدراسة هي فترة

زمنية قصيرة هذا ما أدى إلى انتفاء تقابل الأثر بين الإنفاق الحكومي وكلا من النمو الاقتصادي رصيد ميزان المدفوعات.

من خلال تمثيل المربع السحري لـNicholas Kaldor في الجزائر خلال الفترة (2000- 2018)، اتضحت ملامح المثلوية للمربع السحري خلال الفترة (2005- 2009) حيث اتسعت الجهات الأربعة للمحاور واقترب من شكل المربع ، مما يدل على تحسن سلوك المؤشرات الاقتصادية.

الخـاتمـــة

إن مواكبة التطورات الدولية التي فرضها التوجه الاقتصادي الجديد في ظل العولمة وتحدياتها المختلفة، ألزم الجزائر على وضع إستراتيجية تسمح لها بالانتقال إلى اقتصاد السوق، والتي تجلت في سعيها إلى توفير شروط معينة تضمن لها الانسجام ومواكبة التطلعات الاقتصادية الحديثة، ما ستدعى القيام بإصلاحات واسعة لإعادة هيكلة اقتصادها على جميع المستويات أو القطاعات من أجل ضمان الاستقرار الاقتصادي الداخلي والخارجي، من خلال تحقيق التوازنات لكافة المؤشرات الاقتصادية الكلية، وعلى هذا الأساس تم توجيه السياسة المالية لرفع معدلات النمو الاقتصادي، ومحاربة التضخم لتحقيق الاستقرار في المستويات العامة للأسعار وتخفيض معدلات البطالة، كأهم الأهداف الداخلية، والمحافظة على تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات كأهم هدف خارجي.

إلا أن الإستراتجية التي اعتمدتها الجزائر من خلال السياسة المالية لم تصل لمستوى الفعالية المنتظرة في تحقيق التوازن على المستويين الداخلي والخارجي نظرا لعدة أسباب داخلية وخارجية كانت حاجزا أمام قدرة السياسة المالية على تحقيق أهدافها، فالفائض المحقق في ميزان المدفوعات إضافة إلى النتائج المحققة على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية كانت بسبب ارتفاع أسعار المحروقات وليس لتحسن الأداء الاقتصادي، وذلك بالاعتماد على المحروقات كمورد وحيد في الصادرات رغم ارتفاع نسبة النمو خارج المحروقات تدريجيا.

وقد عالجت هذه الدراسة أثر السياسة المالية التوسعية على اتجاهات وسلوك متغيرات التوازنات الاقتصادية الكلية، ومن أهم النتائج المتوصل إليها ما يلي:

أولا: من الجانب النظري نلاحظ أن السياسة المالية عرفت تطورات جوهرية وانتقل دورها من المحايد إلى المتدخل لما لها من أثر فعال في إحداث التوازنات الاقتصادية على المستوى الكلي، حيث أصبحت أداة الدولة للتوجيه والإشراف على النشاط الاقتصادي، نظرا لفعالية أدواتها في تعديل الهيكل الاقتصادي والاجتماعي، والقدرة على ترشيد استخدام المال العام وتحقيق أقصى إنتاجية، إضافة إلى قدرتها على تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتكوين رأس المال، والتأثير على حجم العمالة ومستويات الأسعار وتوزيع الدخل بما يحقق التوازن العام، ويكون هذا من خلال الاستخدام الأمثل لهذه الأدوات، ففي حالات اختلال معينة تتدخل الحكومة بسياسة مالية توسعية من أجل تحريك الطلب الكلي (خاصة الإنفاق الاستثماري)، وهنا تتحقق الزيادة في الدخل وبالتالي زيادة الميل للاستثمار، فتزداد القوة الشرائية في الاقتصاد بما يحفز الإنتاج ويزيد من فرص العمل.

ثانيا: وفيما يخص تحليل علاقة السياسة المالية التوسعية بمتغيرات المربع السحري لنيكولا كالدور، تم التوصل إلى ما يلي:

- يتم تحفيز النمو الاقتصادي والذي يعبر عن التغير النسبي للناتج المحلي الإجمالي المعبر عن مجموع السلع والخدمات لاقتصاد معين خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، من خلال إجراءات السياسة المالية التوسعية، فكلما ارتفع حجم الإنفاق العام إلى الناتج الوطني تزايد معدل النمو الاقتصادي ، وهذا لحاجة

الاقتصاد إلى بنى تحتية تسهل حركة عوامل الإنتاج، وقوانين وأنظمة محددة تنظم السوق، إضافة إلى مجموعة الحوافز الضريبية لتشجيع الاستثمارات اتجاه الأنشطة الاقتصادية المرغوبة، والمناطق المراد تنميتها، وعموما فان النمو الاقتصادي يتأثر بخصائص البلد المعني بالدراسة ومنها: الكفاءة التكنولوجية، المقدرة التنظيمية والتخصص الإنتاجي، ويتأثر كذلك بفترة الدراسة والمتغيرات التي تعكس حجم القطاع العام.

- يمكن التأثير على البطالة من خلال النفقات العامة عن طريق استثمار هذه الأموال، وبالتالي خلق مناصب شغل جديدة وزيادة الإنتاج الوطني، ويمكن للحكومة تحقيق هذه الزيادة عن طريق إحداث تغيرات في سياسة الإنفاق العام تبعا لتغير سياسة الإنفاق الخاص الفردي بما يكفل تحقيق المزيد من العمالة، ففي فترة الرخاء عندما يزداد الإنفاق الخاص إلى درجة تهدد بالتضخم، تلجأ الدولة إلى الحد من إنفاقها، لكن في فترة الكساد تلجأ الدولة إلى زيادة الإنفاق العام لتعويض النقص الحاصل في الإنفاق الخاص، وبما أن حجم العمالة الكلية مرتبط بحجم الإنفاق الكلي على الاستثمار والاستهلاك، فإن أية ضريبة تقلل من الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي الكلي تعمل على خفض العمالة والأسعار.

- فيما يخص تقليل التضخم، تعتبر سياسة الرقابة الضريبية ذات أثر فعال في ضبط حركات التضخم، وجوهر عمل السياسة الضريبية في هذا المجال أنه إذا نشأت قوى تضخمية يمكن محاربتها بزيادة الضرائب، كما تساهم الرقابة على الدين العام في إدارة التحويلات المالية، وتوجيه الإنفاق الإنتاجي بتجميد القوة الشرائية الزائدة في الأسواق، واستخدامها في تمويل الميزانية، فالسياسة المالية في رقابتها على الدين العام تعمل على سد العجز في منابع التمويل، فهي تقوم بتحويل الموارد المالية أو القوة الشرائية الزائدة من القطاع الخاص للعام، وبالقدر الكافي لتثبيت الاستقرار للطلب الكلي عند مستوى التوظيف لكامل، إضافة إلى تحديد نوعية الإنفاق الحكومي، وحجمه لما له من أثر بالغ في امتصاص موجات التضخم.

- لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات لا بد من تصميم سياسة مالية تهدف إلى كبح تصاعد الدخل الوطني بغية تخفيض حجم الواردات، فنتيجة للصلة بين تدني الواردات والميل الحدي للاستيراد، فإن كل زيادة في الدخل الوطني مخصصة لشراء السلع المستوردة، ومنه فإن كبح ارتفاع الدخل الوطني يمارس تأثيرا معيدا لتوازن الميزان التجاري، كما يرى الكثير من الاقتصاديين أن سياسة الإنفاق العام لها دور كبير في معالجة إختلالات ميزان المدفوعات وذلك من خلال زيادة رؤوس الأموال الأجنبية عن طريق تشجيع الاستثمار الأجنبي، أو تخفيض الطلب الداخلي (للتقليل من الاستيراد) عن طريق تحقيق الاكتفاء الذاتي، أو ترقية الصادرات عن طريق الإنفاق الجبائي والإعانات الموجهة للمستثمرين الأجانب والمحليين، كما هناك اتجاه يعتمد على أسلوب الاستيعاب (الامتصاص)، وهو يهتم بالميزان التجاري ففي حالة عجز ميزان المدفوعات يتم زيادة الدخل، من خلال سياسة مالية توسعية تمكن من زيادة الطلب الكلي، الذي يؤدي

بدوره إلى زيادة حجم الإنتاج، وبالتالي زيادة الصادرات ومن ثم الزيادة في الدخل، أو العمل على تخفيض قيم مكونات الطلب الكلي باعتماد سياسة مالية انكماشية، وفي حالة الفائض في ميزان المدفوعات يتم التأثير على الدخل الوطني، بإتباع سياسة انكماشية، عن طريق تخفيض مستويات الإنتاج، وبالتالي يتقلص حجم الصادرات وينخفض مستوى الدخل.

ثالثا: فيما يخص هيكلة الاقتصاد الجزائري نلاحظ وجود العديد من التشوهات الهيكلية حيث أنه يعاني من مشكلة التنويع لاعتماده بصفة شبه كلية على إيرادات قطاع المحروقات ، وقد انتهجت الجزائر مجموعة من السياسات الاقتصادية الإصلاحية بهدف تحقيق الأمثلية للمتغيرات الأربعة لمربع كالدور المتمثلة في تحفيز النمو الاقتصادي ، تحقيق توازن ميزان المدفوعات، كبح التضخم، وخفض البطالة، وقد كانت هذه الإصلاحات متزامنة مع ظهور تغيرات ومستجدات اقتصادية عالمية أثرت على طريقة العمل الاقتصادي ، فكانت هذه الإصلاحات في اتجاه الاعتماد على الاقتصاد الحر وتقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي و آلية السوق و فتح المجال أمام القطاع الخاص ، وقد كانت النتائج الاقتصادية لهذه السياسات، على مستوى هذه المتغيرات جد متقلبة خلال الفترة (2000- 2017)، مما يؤكد هشاشة البناء الاقتصادي وارتباط هذه المتغيرات بموارد محددة و شديدة التقلب، فمشكلة الاقتصاد الجزائري هي مشكلة ضعف جانب العرض أكبر مما هي مشكلة طلب، حيث أن التوسع في الإنفاق العام كان الهدف منه زيادة الطلب لتنشيط الجهاز الإنتاجي، وليس خلق جهاز إنتاجي فعال.

رابعا: من خلال تتبع مسار السياسة المالية المطبقة في الجزائر خلال الفترة (2000- 2017)، والتحليل الوصفي والقياسي لأثر السياسة المالية التوسعية على متغيرات المربع السحري لنيكولاس كالدور، تم تسجيل النتائج التالية:

- تنقسم النفقات العامة في الجزائر إلى قسمين هما: نفقات التسيير ونفقات التجهيز، تخصص نفقات التسيير لسير النشاط العادي والطبيعي للدولة والتي تسمح بإدارة نشاطات الدولة، والتي تميزت بالارتفاع التواصل خلال فترة الدراسة، ويمكن القول أن السبب الرئيسي لارتفاع نمو نفقات التسيير هو المبالغ المخصصة لتغطية الأجور نتيجة الزيادة المعتبرة في أجور الموظفين، ونفقات التحويلات الجارية الناتجة عن زيادة التدخلات العمومية من خلال إعانات الجماعات المحلية، والمساهمات في الهيئات الدولية، كما أن زيادة النمو الديمغرافي له دور كبير في ارتفاع مبالغ هذه النفقات، أما بالنسبة لنفقات التجهيز المخصصة لتجهيز القطاعات الاقتصادية للدولة، فقد شهدت هي الأخرى ارتفاعات متتالية، اعتبر قطاع البناء والأشغال العمومية أهم عنصر فيها، ويعود السبب الرئيسي لارتفاع نفقات التجهيز إلى إتباع الحكومة سياسة اقتصادية تنموية تقوم على التوسع في الإنفاق العام، وخصوصا الإنفاق الموجه للاستثمار وخلق

الثروة، وقد ظهر ذلك جليا من خلال البرامج التنموية المطبقة، حيث تم إرساء برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001- 2014.

- هيمنة الجباية البترولية على الهيكل الجبائي حيث تشكل موردا رئيسيا لخزينة الدولة، إلا أن هذا الوضع لا يساهم في فعالية النظام الضريبي، بحيث أن تقديرات هذا المورد لا ترتكز على عوامل داخلية بل هي رهينة عوامل خارجية تتمثل أساسا في أسعار المحروقات التي تخضع للتقلبات السعرية في الأسواق الدولية، بالإضافة إلى عدم استقرار الدولار الأمريكي المستخدم كأداة تسوية في ذلك القطاع، وهذا ما انعكس على ميزانية الدولة ابتداءا من سنة 2014 حيث شهدت إيرادات الخزينة العمومية تراجعا يرجع بالأساس إلى انخفاض إيرادات الجباية البترولية، هذا بالرغم من الإصلاحات التي شهدتها الجباية العادية لتحسين مردوديتها المالية على حساب الجباية البترولية، إلا أنها لم تصل إلى المستوى المطلوب.

- بالنسبة لتوازن الميزانية العامة في الجزائر، فقد عرفت الخزينة العمومية ابتداءا من سنة 2000 إلى غاية 2008 فائضا، لتتكبد سنة 2009 عجزا استمر إلى غاية 2017 يرجع أساسا إلى توسع الإنفاق العام بوتيرة أسرع تفوق معدل سرعة الزيادة في قاعدة الإيرادات الجبائية للاقتصاد هذا من جهة، و من جهة أخرى فإن توازن الميزانية العامة في الجزائر قد تأثر بدرجة كبيرة بإيرادات الجباية البترولية، وزادت تبعية الميزانية العامة للجباية البترولية من حدة مشكل تمويل التنمية، و إشباع الحاجات الاجتماعية خاصة و قد رافق ذلك تسيير غير عقلاني للنفقات العمومية مما حتم على الدولة اللجوء إلى صندوق ضبط الموارد الذي تآكلت احتياطاته ونفذت في الأشهر الأولى لسنة 2017.

- يضم المربع السحري لنيكولا كالدور الأهداف الأربعة للسياسة الاقتصادية وعليه يمكن قياس أثر السياسات الاقتصادية، وهذا بربط مختلف المحاور المكونة له مع بعضها البعض، فإذا كان معدل النمو الاقتصادي مرتفعاً، وكان هناك استقرار في المستوى العام للأسعار، وكانت هناك بطالة منخفضة، بالإضافة إلى كون رصيد ميزان المدفوعات الخارجي موجبا، فإن واجهة المربع مهمة جدا، وتوحي بأمثلية سير الاقتصاد الوطني، وتبين مدى فعالية السياسة المالية المتبعة من طرف السلطات، إلا أن تحقيق الأهداف الأربعة ليس بالأمر السهل، وذلك لتعارض هذه الأهداف مع بعضها البعض، فاستهداف النمو الاقتصادي ومكافحة البطالة ينتج عنه زيادة الضغوط التضخمية، وعجز في التوازن الخارجي، وفي حالة إتباع سياسة لضبط التضخم وتخفيض عجز ميزان المدفوعات، سيؤدي هذا إلى زيادة معدلات البطالة وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي.

- للرفع من معدلات النمو الاقتصادي، انتهجت الجزائر مع مطلع الألفية الثالثة سياسة مالية توسعية من خلال البرامج التنموية المعتمدة منذ سنة 2001 إلى غاية 2014، تعتمد أساسا على النفقات العامة الاستثمارية، تمثلت هذه البرامج في برنامج دعم النمو الاقتصادي للفترة 2001- 2004 والذي خصصت له ميزانية قدرها 525 مليار دج، يلية البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) والذي خصص له مبلغ 212,14 مليار دج، ومن خلال هذه البرامج ارتفعت قيمة الاستثمارات العامة بشكل واسع، حيث تضاعفت المبالغ المرصودة للاستثمارات فانتقلت من 6,9 مليار دولار خلال الفترة 2000- 2004 إلى 150 مليار دولار للفترة 2005- 2009، ثم إلى 286 مليار دولار خلال البرنامج الخماسي 2010- 2014، شهدت خلالها معدلات النمو الاقتصادي ارتفاعات محتشمة تتسم بالتقلب، نظرا لكون أن القطاعات المساهمة في النمو الإجمالي وخاصة المحروقات والفلاحة والصناعة تتأثر بعوامل خارجية مما ينتفي وجود مضاعف الإنفاق في هذه القطاعات ويظهر في قطاع الأشغال العمومية وقطاع الخدمات.

- تميزت سنة 2000 بمعدل بطالة مرتفع بلغ حدود 30% وهي نسبة مرتفعة تعكس الوضعية الحرجة التي مر بها الاقتصاد الجزائري، وبلغت 20% سنة 2004، و9,9% سنة 2014 نتيجة للاستقرار السياسي و الاقتصادي مع تحسن المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي ساهم فيها مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الذي كرس هدف تخفيض البطالة من بين اهتماماته، إضافة إلى حركة الاستثمار العمومي، زيادة على الاحتياطات من العملة الصعبة نتيجة ارتفاع أسعار النفط، مما أدى إلى ارتفاع تحصيلات الخزينة العامة، وارتفعت في الآونة الأخيرة لتعكس الوضعية التي يمر بها الاقتصاد بانتهاء برامج الاستثمارات العمومية ذات الكثافة العمالية، لأن مناصب الشغل الحالية أغلبها مؤقتة، وأغلبها في قطاع الخدمات وهى لا توفر قيمة حقيقية يمكن الاعتماد عليها.

- أظهرت الفترة (2000- 2005) بداية التوجه نحو السيطرة على التضخم، ويعود تراجع الضغوط التضخمية إلى تقليص المديونية الخارجية وارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، لترتفع معدلات التضخم بداية من سنة 2006 إلى غاية سنة 2009 وترجع أهم أسباب التضخم خلال هذه الفترة إلى التضخم المستورد الناتج عن ارتفاع معدلات التضخم في الخارج، وإفرازات الأزمة المالية والاقتصادية لسنة 2007، أما أسباب التضخم خلال الفترة 2010/ 2017 فتعود على الاختلالات الداخلية المرتبطة بسوء تنظيم الأسواق وعدم مسايرة الأسعار الداخلية للأسعار الدولية.

- عرف ميزان المدفوعات الجزائري للفترة 2000- 2013 فائضا معتبرا بلغ أكبر قيمة له سنة 2009 بـ2800,7 مليار دج، وهذا بسبب الطفرة النفطية التي سجلت خلال هذه المرحلة وسمحت بنمو

احتياطات الصرف وارتفاع رصيد ميزان المدفوعات، إلا هذا الرصيد يرتبط في معظمه بالحساب الجاري فقط (الحساب التجاري على وجه الخصوص) بسبب زيادة الصادرات من المحروقات حجما وقيمة، أما حساب رأس المال فقد كان سالبا خلال الفترة (2000- 2007)، ثم سجل رصيدا موجبا من 2008- 2011 ساهم في الحفاظ على الرصيد الموجب لميزان المدفوعات الذي عرف تراجعا بسبب التآكل الواضح في فائض الحساب الجاري نتيجة تراجع أسعار النفط في ظل الأزمة المالية العالمية، وشهدت الفترة (2013- 2017) تسجيل عجز في رصيد ميزان المدفوعات بسبب تقلبات أسعار البترول التي لها تأثير مباشر على توازن حسابات ميزان المدفوعات.

- وكمحاولة لتمثيل المربع السحري للاقتصاد الجزائري تم تقسيم فترة الدراسة إلى أربعة فترات، شهد فيها المربع السحري للاقتصاد الجزائري لمتوسطات قيم للفترة (2000- 2004) انكماشا جهة اليسار واتساعا في مختلف الجواب المتبقية، بسبب تكريس برنامج الإنعاش الاقتصادي لتحقيق التوازن الخارجي ما أدى إلى تحسن الوضعية ميزان المدفوعات، والتخلص من المديونية الخارجية، مع ارتفاع معدلات البطالة بالرغم من التدابير المتخذة لفتح مناصب شغل وتنويع أنماطها، وفيما يخص الفترة (2005- 2009) فد شهدت المؤشرات الاقتصادية تحسنا ما أدى إلى اتساع الجهات الأربعة لمحاور المربع، واتضحت ملامح المثلوية خلال هذه الفترة، حيث اقترب من شكل المربع، خاصة جهتي ميزان المدفوعات والتضخم، في حين شهد المربع السحري للفترة (2010- 2014) اتساعا جهة اليسار ونحو الأسفل، مما يدل على تراجع معدلات البطالة والتضخم خلال متوسط هذه الفترة، في حين تقلص نحو الداخل من الجهة اليمنى ومن الأعلى، ما يدل على تراجع مؤشر رصيد المدفوعات بسبب انخفاض أسعار البترول هذا ما انعكس سلبا على مؤشر النمو الاقتصادي، وأهم ما يميز المربع خلال متوسط القيم للفترة (2015- 2018)، هو التراجع والانكماش المتواصل في مساحته، بالرغم من التدابير التقشفية التي لجأت إليها الدولة، وعليه يمكن القول أن مربع كالدور وتوجه المؤشرات الاقتصادية الكلية ليس وليد السياسات المنتهجة بل يفرضه سعر النفط في السوق الدولية، وهذا ما أكدته الأزمات النفطية التي نقلت العديد من المؤشرات الاقتصادية من حالة التوازن أو الفائض إلى حالة العجز، مما يدل على الاختلالات الهيكلية للاقتصاد الجزائري الأحادي التصدير مع ركود القطاع الإنتاجي.

من خلال التحليل القياسي لتحديد العلاقة السببية **(Granger causality)**بين السياسة المالية التوسعية على متغيرات المربع السحري لـــNicholas Kaldor من خلال برنامج Eviews7، اتضح أن الإنفاق العام يؤثر في كل من معدل البطالة ومعدل التضخم في مستوى معنوية 5%، أما فيما يخص العلاقة بين الإنفاق الحكومي و كلا من النمو الاقتصادي ورصيد ميزان المدفوعات، تبين عدم وجود علاقة سببية بين هذه

المتغيرات، نظرا لانعدام تقابل الأثر بسبب اعتماد الجزائر على الأموال المتراكمة لبعث الاستثمارات العمومية، هذا ما يستلزم فترة زمنية طويلة لظهور الأثر.

من خلال النتائج السابقة، يمكن أن نبني مجموعة من **الاقتراحات** فيما يخص موضوع الدراسة:

- إعادة توجيه الإنفاق العام من خلال الاهتمام بالمجالات التي تشجع الإنتاجية، وتمكن من كفاءة الطاقة الإنتاجية المتاحة، من خلال التوجه نحو قطاعات جديدة، وبالتالي توجيه السياسة المالية إلى تنشيط وتحفيز العرض الكلي، عن طريق التخلص من التبعية الريعية التي تعتبر التحدي الأكبر للسياسة المالية.

- تفعيل أدوات السياسة المالية من خلال ترشيد النفقات العامة وتنويع مصادر الإيرادات العامة وهذا بالاهتمام بقطاعات معينة على غرار القطاع السياحي المعول عليه، عن طريق تطوير المواقع السياحية وتوفير متطلبات السياحة.

- ترشيد الإنفاق العام للوصول إلى أكبر إنتاجية بأقل قدر من الإنفاق، مما يساهم في تفادي حدوث عجز موازني، من خلال تحديد الحجم الأمثل للإنفاق.

- تطبيق معايير الحوكمة في مختلف الإدارات القائمة على أساس الشفافية، بساطة الإجراءات، والمسؤولية.

- ضرورة تنويع الناتج المحلي و الابتعاد عن الاقتصاد الريعي، والولوج إلى عالم الإنتاج مع التركيز على المزايا التنافسية، من خلال رسم سياسة اقتصادية جديدة تكون بديلة لقطاع المحروقات.

- السيطرة على العوامل التي تؤثر بشكل مباشر على النمو الاقتصادي، والتنبؤ بقيمها المستقبلية لاتخاذ التدابير التي من شأنها التحكم في مستوياته.

- الاهتمام بإدارة الضرائب وتطويرها، ونشر الوعي الضريبي بين أفراد المجتمع وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة ومحاربة الغش والتهرب الضريبي.

- تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات لتقليل تبعية الميزانية العامة والميزان التجاري للآثار تغيرات أسعار النفط، مع ترشيد الاستيراد بصورة تحقق التنمية الاقتصادية.

- دعم وتشجيع القطاع الخاص لإنشاء فرص عمل، من خلال منح الامتيازات والتحفيزات المختلفة باعتباره مصدر مهم في استطاب الأيدي العاملة.

- التحكم في الإصدار النقدي، ومراقبة كمية النقود المتواجدة في أسواق السلع و الخدمات لضبط الضغوط التضخمية.

- الاهتمام بالأساليب الرياضية والقياسية لمختلف الظواهر الاقتصادية للانتقال من الجانب النظري إلى الجانب التطبيقي.

- الرقابة الصارمة لسيرورة انجاز المشاريع، باتخاذ التدابير الخاصة وتعزيزها بالتتبع والتقييم، مع إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات والتي تشمل مختلف التفاصيل الهامة المتعلقة بالمشروع، عند تقديم المشاريع الجديدة، أو توسيع وتطوير المشروعات القائمة، عن طريق تسهيل الخدمات الاستشارية وخدمات الخبراء.
- ضرورة لجوء الجزائر إلى تنويع الاقتصاد الوطني من أجل تعدد مصادر تمويلها، وتفادي الاعتماد شبه الكلي على النفط لارتباطه بعوامل خارجية، ومن ثم تآكل الاحتياطات من العملة الأجنبية، وصعوبة تمويل النفقات لندرة الموارد المالية، مما يضطرها للجوء إلى إصدار نقدي جديد قد يؤدي إلى انهيار العملة والتهاب الأسعار.

- الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتفعيل دورها كممول رئيسي في الرفع من إنتاجية الاقتصاد وخلق قيمة مضافة، من خلال تبسيط الإجراءات الخاصة بإنشاء المؤسسات، ومنح الإعانات ومساعدتهم لتصدير منتجاتهم، وإدماجهم في الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف مع الدول أو التكتلات الاقتصادية.
- توفير البنية التحتية وقنوات التوزيع المشجعة على النشاط الاقتصادي، وتحقيق التوازن الجهوي، لتشجيع القطاع الخاص في جميع مناطق الوطن على عمليات التصدير.
- التوجه إلى الطاقات البديلة في مجال الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.
- رفع تحدي المنافسة من خلال تنويع وزياد حجم المنتجات لا سيما المصنعة وتحسين نوعيتها طبقا للمعايير الدولية، والتحكم في تكاليفها، ونشر الوعي لاستهلاك المنتوج الوطني.
- الانفتاح على الاقتصاد العالمي بالانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، من خلال تسهيلات الاستيراد والتصدير، وتحرير والأسعار، وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي وتفعيل التجارة البينية، ودعم جهود التكامل الاقتصادي.

- تطوير الكفاءة في الموارد البشرية من خلال الاهتمام بالعنصر البشري بتلقين المهارات والتكوين الداخلي والخارجي للتحكم في التقنيات والتكنولوجيات الحديثة، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية.
- ترسيخ ثقافة الذكاء الاقتصادي للمؤسسات، لما له من مزايا للمؤسسة الجزائرية قادرة على مواجهة تحديات العولمة عن طريق تأهيلها، كما يضمن تنافسيتها وطنيا وعالميا، من خلال عقد الملتقيات والندوات للتعريف بأهمية الذكاء الاقتصادي، والاستفادة من تجارب الدول المتطورة، وتشجيع نشر مراكز الذكاء الاقتصادي.

- اعتماد إستراتيجية لمكافحة الفساد بمختلف أنواعه المستعمل كوسيلة لتحقيق النجاح على حساب الكفاءات الوطنية.
- تفعيل خدمات الصيرفة الإسلامية في المؤسسات المالية الوطنية، وفتح المجال أم الاستثمارات الأجنبية والوطنية، لخلق شبكة خدمات مالية إسلامية.

وفي الأخير نقول بأن هذا العمل يبقى يعتريه بعض أوجه الضعف و القصور نظرا لتعدد الدراسات حول موضوع السياسة المالية التوسعية، وتأثيرها على متغيرات المربع السحري لنيكولا كالدور، وبهدف استكمال هذا البحث من قبل المهتمين نقترح مواصلة البحث فيه من خلال فتح مداخل أخرى نذكر من أهمها:

- متطلبات تحسين أداء السياسة المالية في الجزائر لتحقيق التنمية الاقتصادية.
- فعالية السياسة المالية في رسم معالم السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر.
- أثر الصدمات النفطية على التوازنات الاقتصادية الكلية.

قائـمـة المـراجـــــــع

المراجع باللغة العربية

- **الكتب**

- إبراهيم متولي حسن المغربي، **دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي**، دار الفكر الجامعي ، مصر، 2011.
- ابراهيم محمود الراضي، **حلول إسلامية فعالة لمشكلة البطالة**، المكتب الجامعي الحديث، لبنان، 2005.
- أحمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
- أحمد هني، **اقتصاد الجزائر المستقلة**، الدار الجامعية، الجزائر، 1999.
- برنيه إسيمون، **أصول الاقتصاد الكلي**، ترجمة عبد الأمير إبراهيم شمس الدين، المؤسسة الجامعية، القاهرة، 1989.
- جمال لعمارة، **منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر**، دار الفجر، مصر، 2004.
- جهاد أحمد أبو السندس، عبد الناصر طلب نزال الزيود، **مبادئ الاقتصاد الكلي (مفاهيم وتطبيقات عملية)**، دار تسنيم للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
- حربي محمد عريقات، **مقدمة في التنمية الاقتصادية والتخطيط الاقتصادي**، دار الكرمل للنشر والتوزيع، ط2، عمان،1997.
- حربي محمد موسى عريقات، **مبادئ الاقتصاد الكلي (التحليل الكلي)**، دار وائل للنشر، الأردن، 2006.
- حسام علي داوود، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، ط3، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.
- حسين بن سالم جابر الزبيدي، **التضخم والكساد** ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
- حمدي أحمد العناني، **أساسيات علم الاقتصاد**، الدار المصرية اللبنانية، مصر، بدون سنة نشر.
- حمدي أحمد العناني، **اقتصاديات المالية العامة ونظام السوق (دراسة في اتجاهات الإصلاح المالي والاقتصادي)**، الجزء الأول، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 1992.
- خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، **أسس المالية العامة**، دار وائل للنشر، الأردن، 2005.
- السعيد بريبش، **الاقتصاد الكلي**، دار العلوم للنشر، الجزائر، 2007.
- سمير فخري نعمة، **العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.

- السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2008.
- طارق الحاج، **المالية العامة**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
- طارق فاروق الحصري، **الاقتصاد الدولي**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2010.
- طالب محمد عوض، **مدخل إلى الاقتصاد الكلي**، معهد الدراسات المصرفية، الأردن، 2004.
- عادل أحمد حشيش، **أساسيات المالية العامة**، دار الجامعة الجديدة للنشر، لبنان، 2008.
- عادل فليح العلي، **المالية العامة والتشريع المالي الضريبي**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
- عبد الحميد عبد المطلب، **اقتصاديات المالية العامة**، الدار الجامعية ، مصر، 2005.
- عبد الرحمن تومي، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والأفاق**، دار الخلدونية، الجزائر،2011.
- عبد الرحمن يسرى أحمد، السيد محمد أحمد السريتي، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية، مصر، 2009.
- عبد الرحيم فؤاد الفارس، وليد إسماعيل السيفو، **الاقتصاد الكلي**، دار وائل، الأردن، 2015.
- عبد الرزاق الفارس، **الحكومة والفقراء والإنفاق العام (دراسة لظاهرة عجز الموازنة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية)**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2001.
- عبد القادر محمد عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية، مصر، 2003.
- عبد المجيد قدي، **دراسات في علم الضرائب**، دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
- عبد المجيد قدي، **مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)**، ط 3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
- عبد المنعم فوزي، **المالية العامة والسياسة المالية**، دار النهضة العربية، بيروت، بدون سنة نشر.
- علي عبد الوهاب النجا، **مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها**، ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2015.
- عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط06، 2008.
- عوف محمود الكفراوي، **السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي (دراسة مقارنة)**، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر،2006.
- غازي حسين عناية، **التضخم المالي**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2006.
- فتحي أحمد ذياب عواد، **اقتصاديات المالية العامة**، دار الرضوان للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.

- فليح حسن خلف، **المالية العامة**، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
- كامل بكري وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، مصر، 2003.
- محمد العربي ساكر، **محاضرات في الاقتصاد الكلي**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006.
- محمد جمال ذنيبات، **المالية العامة والتشريع المالي**، دار الثقافة للنشر، الأردن، 2003.
- محمد صالح تركي القريشي، **علوم اقتصاد التنمية**، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
- محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، **التنمية الاقتصادية –دراسة نظرية وتطبيقية-**، الدار الجامعية، مصر، 2006.
- محمد فوزي أبو السعود، **الاقتصاد الكلي مع التطبيقات**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2014.
- محمد فوزي أبو السعود، علي عبد الوهاب النجا، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، 2006.
- محمد فوزي أبو السعود، **مقدمة في الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2004.
- محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر ، 2000.
- محمد مروان السمان وآخرون، **مبادئ التحليل الاقتصادي (الجزئي والكلي)**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.
- محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، **مبادئ المالية العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2007.
- محمود حسين الوادي، **مبادئ المالية العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2010.
- محمود يونس وآخرون ، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، مصر، 2002.
- مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (تجربة الجزائر)**، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
- مصطفى سلمان وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2000.
- ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، **البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد-** من خلال حالة الجزائر-، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
- ناصر مراد،" **الإصلاح الضريبي في الجزائر للفترة (1992- 2003)**، منشورات بغدادي، الجزائر، 2003.

- هشام مصطفى الجمل، **دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية**، دار الفكر الجامعي، مصر، 2006.
- هوشيار معروف، **تحليل الاقتصاد الكلي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.
- هيثم الزعبي، حسن أبو الزيت، **أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2000.
- واصف الوزني خالد، أحمد حسين الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق** ، ط7، دار وائل للنشر، الأردن، 2005.
- وضاح نجيب رجب، **التضخم والكساد الأسباب والحلول**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.

- المذكرات

- أحمد جنان ، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية بين النظام المالي الوضعي والنظام المالي الإسلامي**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص تسيير المنظمات، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، 2014/ 2015.
- أحمد ضيف، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)**، أطروحة الدكتوراه، تخصص نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2014/ 2015.
- إدريس عبدلي، **فعالية السياسة المالية وأثرها على النشاط الاقتصادي في الجزائر –دراسة اقتصادية قياسية للفترة (1964- 2014)**، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد كمي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، 2015/ 2016.
- تقار عبد الكريم، **آليات السياسة المالية في ضبط ظاهرة التضخم مع دراسة خاصة لمؤسسات الزكاة –حالة الجزائر-** أطروحة الدكتوراه، تخصص تسيير المنظمات، قسم العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2013/ 2014.
- تيور سي محمد، **قواعد المنافسة والنظام العام الاقتصادي**، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم القانونية، كلية العلوم القانونية والإدارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010،2011.

- صدوقي عبد الحفيظ، **التضخم الركودي في الجزائر ومدى فعالية السياسة المالية والنقدية خلال الفترة (1985- 2012)**، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2014/ 2015.
- عبد الله بلوناس، **الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف السياسة الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه دولة، تخصص نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004- 2005، ص208.
- عماد معوشي، **تقييم دور العلاقات الاقتصادية الدولية في تحقيق التنمية الاقتصادية للدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، تخصص الاقتصاد التطبيقي في إدارة الأعمال والمالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور يحي فارس، 2014/ 2015.
- محمد إبراهيم مادي، **فعالية السياسة المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر(2000- 2010)**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2012/ 2013.
- محمد بن عزة، **ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف**، أطروحة دكتوراه، تخصص تسيير المالية العامة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2014/ 2015.
- محمد هاني، **السياسات الاقتصادية الكلية ودورها في مكافحة المرض الهولندي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي (حالة الجزائر 2000- 2015)**، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، 2017- 2018.
- مسعود دراوسي، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي (حالة الجزائر 1990- 2004)**، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه دولة، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005/ 2006.

المجلات والملتقيات العلمية

- أسماء بودربالة، **" سياسة التشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر- دراسة حالة جهاز المساعدة على الإدماج المهني خلال الفترة (2008- 2012)"**، الملتقى الوطني الثالث حول" سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2001- 2014، كلية العلوم

الاقتصادية، التجارية، وعلوم التسيير، جامعة آكلي محند اولحاج، البويرة، يومي 02 و03 ديسمبر 2014.

- أوضايفية حدة، خوني رابح، **"الاقتصاد الجزائري وآثار التبعية للنفط: ضرورة التنويع الاقتصادي"**، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، العدد السابع، 2017.
- بختي فريد، مولاي بوعلام، **" مدى نجاح السياسات والبرامج المعتمدة من طرف الحكومة في إطار سياسات التشغيل للحد من ظاهرة البطالة"**، الملتقى الوطني الثالث حول" سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2001- 2014، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية، وعلوم التسيير، جامعة آكلي محند اولحاج، البويرة، يومي 02 و03 ديسمبر 2014.
- البشير عبد الكريم، **"معدل الربح كبديل لمعدل الفائدة في علاج الأزمة المالية والاقتصادية – دراسة حالة نظرية وقياسية-**، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباسن سطيف، 20/ 21 أكتوبر 2009.
- بن عبد العزيز سمير، بن عبد العزيز سفيان، **"دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل الاقتصاد الوطني الجزائري (دراسة حالة تحليلية للفترة 2000- 2015)"**، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة طاهري محمد، بشار، المجلد الرابع، العدد 01 أفريل 2018.
- بودلال علي،عبد الصمد سعودي،**"إصلاحات السياسة النقدية في ظل برامج الاستثمار العمومية وانعكاساتها على التضخم والكتلة النقدية وسعر الصرف في الجزائر (2001-2014) دراسة تحليلية كلية"**، الملتقى الدولي الثامن حول:إدارة الاتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية، جامعة20 أوت 1955، سكيكدة، يومي:07-08 ماي 2013.
- راضية بختاش، صالح تومي، **أثر الجباية على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والدراسات الإنسانية، الجزائر، العدد السابع، 2006.
- زرواط فاطمة الزهراء ، بورجة صارة، **"انعكاسات الترتيبات الخاصة بسياسات التشغيل على البطالة في الجزائر"**، الملتقى الوطني الثالث حول" سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والانعاش الاقتصادي في الجزائر 2001- 2014، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية، وعلوم التسيير، جامعة آكلي محند اولحاج، البويرة ، يومي 02 و03 ديسمبر 2014.
- السعيد بريكة، نور الهدى عمارة، **"استثمار العوائد النفطية لتطوير قطاع الصناعة في الجزائر"** مجلة العلوم الإنسانية، العدد الرابع، جامعة أم البواقي، الجزائر، ديسمبر 2015.

- شيخي بلال، فقير سامية، **" مدى نجاح السياسات والبرامج المعتمدة من طرف الحكومة في إطار سياسات التشغيل للحد من ظاهرة البطالة"**، الملتقى الوطني الثالث حول" سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2001- 2014، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية، وعلوم التسيير، جامعة آكلي محند اولحاج، البويرة، يومي 02 و03 ديسمبر 2014.
- عيساوي ليلي، زغيب شهرزاد، **آفاق انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة**، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الرابع، ماي 2003.
- ماضي بلقاسم، أمال خدادمية، **" اسباب مشكلة البطالة في الجزائر وتقييم سياسات علاجها"**، الملتقى الوطني الثالث حول" سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والانعاش الاقتصادي في الجزائر 2001- 2014، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية، وعلوم التسيير، جامعة اكلي محند اولحاج، البويرة،، يومي 02 و03 ديسمبر 2014.
- محمد راتول، صلاح الدين كروش، **"تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة (2000- 2010)"**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مصر، العدد 66، 2014.
- مفتاح صالح، بن سمينة دلال، **" واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية –دراسة حالة الجزائر-** المجلة الالكترونية بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، العددان 43/ 44.
- يوسف بيبي، **"الثابت والمتغير في إصلاح التجارة الخارجية"**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، العدد 16، 2007.

وثائق رسمية وقوانين

- الأمر رقم 10- 04 المؤرخ في 16 رمضان 1431، الموافق لـ 26 أوت 2010.
- الجمهورية الجزائرية الديمراطية الشعبية، الحكومة، قانون المالية لسنة 1988، الجريدة الرسمية، العدد 02، الصادر بتاريخ 07 جمادى الأولى عام 1408 الموافق 12 يناير سنة 1988، قانون رقم 88-03، المتعلق بصناديق المساهمة.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الحكومة، قانون المالية لسنة 2018، الجريدة الرسمية، العدد 76، الصادر بتاريخ 08 ربيع الثاني 1934، الموافق لـ 27 ديسمبر 2017، قانون رقم 17-11.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الحكومة، قانون المالية لسنة 1984، الجريدة الرسمية، الصادرة بتاريخ 8 شوال 1404 الموافق لـ 7 يونيو 1984، قانون رقم 84- 17.

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الحكومة، الجريدة الرسمية، العدد 52، الصادر بتاريخ 28 جمادى الثانية 1424، الموافق لـ 27 أوت 2003، أمر رقم 03-11.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الحكومة، الجريدة الرسمية، العدد 46، الصادر بتاريخ 29 شوال1437، الموافق لـ 03 أوت 2016، قانون رقم 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الحكومة، الجريدة الرسمية، العدد 43، الصادر بتاريخ 20 جمادى الأولى 1424هـ، الموافق لـ 20جويلية 2003، أمر رقم 03- 03 المتعلق بالمنافسة.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الحكومة، الجريدة الرسمية، العدد 52، الصادر بتاريخ 17 جمادى الأولى 1423هـ، الموافق لـ 20جويلية 2002، مرسوم رقم 02- 250.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الحكومة، الجريدة الرسمية، العدد 6140، الصادر بتاريخ 23 جمادى الأولى 1434هـ، الموافق لـ 04 أفريل 2013، مرسوم رقم 349. 12. 2 الصادر في 20/ 03/ 2013، المتعلق بالصفات العمومية.
- رئاسة الحكومة، بيان اجتماع مجلس الوزراء، المنعقد في 25 أفريل 2001.
- رئاسة الحكومة، بيان مجلس الوزراء، المنعقد في 24 ماي 2010.
- رئاسة الحكومة، تقرير البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة 2005- 2009، أفريل 2005
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (CNES)، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني 2002.
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوبيك)، التقرير السنوي للأمين العام، 2016.

المراجع باللغة الفرنسية

- **الكتب**

- Annie Valée, **les systèmes fiscaux, édition du seuil**, paris,France, 2000.
- Antoine parent, **balance des paiements et politique économique**. Nathan, France , 1996 .
- BERNARD salani, **théorie économique de la fiscalité**, economica, France, 2000.
- Brahim guendouzi**, relations économiques internationales**, EL Maarifa, alger, 1998.
- Christian Aubin, Jaques Léonard, **Politique économique** ,Vuibert, Paris, 2003.

- Dalan Edwin, Lindsey David, **Economics the dryden press**, 1991.
- Edmond Alphandery, Georges Desupeme, **les politique de stabilisation**, PUF , 2001.
- Emmanuel Combe**, Précis d'économie,** 8e édition, Collection Major, Paris, 2004.
- Eric Bousserelle**, croissance, crises et cycles**, gualino éditions, paris, 2004.
- Hamid bali **,inflation et mal développement en Algérie**, édition dar echirifa, Alger, 2000.
- Henri Lamotte, Jean-Philippe Vincent, **La nouvelle macroéconomie keynesienne**, presses universitaires de France,Paris, 2000.
- Janine Bremoud, Alain Geledan, **Dictionnaire Economique et sociale**, hatier, paris, 1981.
- Mourad ben achenhou, **inflation, dévaluation, marginalisation**, edition dar echirifa, Alger, 2000.
- Olivier Blanchard, Daniel Cohen, **Macroéconomie**, Pearson Education, Paris, 2001.
- Paul Massé, **Histoire économique et sociale du monde : de l'orgine de l'humanité au xxe siècle**, Editions l'harmattan, paris, 2011.
- Pierre Bel trame**, la fiscalité en France**, hachette supérieur, paris, 2004 .
- s. benaissa, **fiscalité, produits nominaux**, megasoft, algere, 2001.
- Samuelson alain**, économie internationale contemporaine**, OPU, Alger , 1993.
- Samuelson Paul, william nordhaus, **Economics**; 14 th edit, MC Graw – hill, U.S.A,, 1992.
- T .R . Jain , O.P. KHanna Vir Sen, **Dévelopment and Environmental Economics and international trade**, V.K publication; New York; 2010.

- المقالات

- Contantinos alexiou**, government speding and economic growth**, journal of economic and social research, vol 11, 2009.
- Daniel Mitchel, **the impact of government spending on economic growth**, the heritage foundation, n 01831, 2005.
- Eric Engen, jonathan skinner, **fiscal policy and economic growth**, national bureau of economic research, working paper n04223, 1992.
- Kouider Boutaleb, **Efficacité des politique économique et croissance: le cas de l'Algérie**, communication aux séminaire internationale sur la problématique de la croissance économique

dans les pays de moyen orient et nord d'Afrique ,Alger, novembre 2005) .
- Martha pascual saez, santiago garcia**, government spending and economic growth in the European union countries.**

التقارير

- Banque d'Algérie , Rapport 2003 sur l'évolution économique et monétaire en Algérie, 2003.
- Banque d'Algérie , Rapport 2005 sur l'évolution économique et monétaire en Algérie, 16 Avril 2006.
- Banque d'Algérie , Rapport 2008 sur l'évolution économique et monétaire en Algérie ,septembre 2009.
- Banque d'Algérie **, Rapport 2010 sur l'évolution économique et monétaire en Algérie** ,juillet 2011,.
- Banque d'Algérie , Rapport 2013 sur l'évolution économique et monétaire en Algérie ,novembre 2014.
- Banque d'Algérie , Rapport 2016 sur l'évolution économique et monétaire en Algérie ,septembre 2017.
- Ministère des Finances : Direction Générale des Impôts
- Ministère des Finances : Direction Générale du Budget
- ONS; " Rétrospective Statistique 1962-2011
- Rapport final sur l'évaluation de l'état d'exécution de l'accord d'association algérie- UE,2009.
- World Bank : a puplic expenditur ereview ; Report N : 36270; Vol 1; 2007;

مواقع الانترنيت

- http://www. Générateur de carrés magiques de Nicholas Kaldor.
- http://www.mf.gov.dz/
- http://www.ons.dz
- www. Premierministre.gov.dz
- www.aoad.org
- www.caus.org.lb
- www.cg.gov.dz/dossier/plan-relance.htm

الملاحق

الملحق رقم (01): توزيع الاعتمادات المفتوحة بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2018 حسب كل دائرة وزارية

الدوائر الوزارية	المبالغ (دج)
رئاسة الجمهورية	7,859,006,000
مصالح الوزير الأول	4,458,622,000
الدفاع الوطني	1,118,297,000,000
الشؤون الخارجية	35,216,850,000
الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية	425,576,433,000
العدل	74,543,069,000
المالية	86,823,922,000
الطاقة	50,806,569,000
المجاهدين	225,169,592,000
الشؤون الدينية والأوقاف	25,244,314,000
التربية الوطنية	709,558,540,000
التعليم العالي والبحث العلمي	313,336,878,000
التكوين والتعليم المهنيين	46,840,000,000
الثقافة	15,272,000,000
البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة	2,344,644,000
الشباب والرياضة	35,237,000,000
التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة	67,379,794,000
الصناعة والمناجم	4,612,355,000
الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري	211,814,118,000
السكن والعمران والمدينة	16,624,426,000
التجارة	19,979,062,000
الاتصال	20,702,804,000
الشغال العمومية والنقل	25,984,720,000
الموارد المائية	14,099,310,000
السياحة والصناعة التقليدية	3,157,141,000
الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	392,163,373,000
العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	154,011,680,000
العلاقات مع البرلمان	229,880,000
البيئة والطاقات المتجددة	2,136,204,000
المجموع الفرعي	4,109,479,306,000
التكاليف المشتركة	474,982,927,000
المجموع العام	4,584,462,233,000

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الحكومة، قانون المالية لسنة 2018، الجريدة الرسمية، العدد 76، الصادر بتاريخ 08 ربيع الثاني 1934، الموافق لـ 27 ديسمبر 2017، قانون رقم 17- 11، ص66.

الملحق رقم (02): تطور نفقات التسيير خلال الفترة (2000- 2017). **الوحدة: مليار دج**

السنوات	النفقات العامة مليار دج	نفقات التسيير مليار دج	نفقات التسيير/ النفقات العامة	معدل نمو نفقات التسيير %	الناتج الداخلي الخام مليار دج	نفقات التسيير/ الناتج الداخلي الخام
2000	1178,1	856,1	72,67	-	4123,5	20,76
2001	1321,0	963,6	72,94	12,54	4227,1	22,80
2002	1550,6	1097,7	70,79	13,92	4522,8	24,27
2003	1690,1	1122,7	66,73	02,29	5252,8	21,37
2004	1891,7	1251,0	66,13	11,43	6149,1	20,34
2005	2052,1	1245,1	60,67	-0,05	7562,0	16,46
2006	2453,1	1437,8	58,61	15,48	8501,6	16,91
2007	3108,6	1673,9	53,84	16,41	9352,9	17,89
2008	4191,1	2217,8	52,91	32,49	11043,7	20,08
2009	4264,3	2300,0	54,16	03,70	9968,0	23,07
2010	4466,9	2659,1	59,52	15,61	11991,6	22,17
2011	5853,6	3879,2	66,27	45,88	14588,5	26,59
2012	7058,1	4782,6	67,75	23,28	16209,6	29,50
2013	6024,1	4131,5	68,58	-13,61	16647,9	24,82
2014	6995,7	4494,3	64,24	08,78	17228,8	26,08
2015	7656,3	4617,0	60,30	02,73	16702,1	27,64
2016	7383,6	4591,4	62,18	-0,55	17406,8	31,54
2017	5534,9	3552,2	64,17	-22,63	18906,5	18,78

المصدر:

- ONS " Rétrospective Statistique 1962-2011 ; (http://www.ons.dz: 2017 /08 /12 16;19).

- Ministère des Finances : http://www.mf.gov.dz/ (23/08/ 2018 15:30)

- Banque d'Algérie , Rapport 2016,op-cit , P 153 .

الملحق رقم (03): تطور بنود نفقات التسيير خلال الفترة (2000- 2016)

السنوات	الرواتب و الأجور		معاشات المجاهدين		مواد ولوازم		مصالح الإدارة		تحويلات جارية		فواد الدين العمومي	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
2000	261,6	30,6	60,6	7,07	54,6	6,3	92,0	10,7	200,0	23,4	161,7	18,9
2001	288,8	30	56,1	5,9	59,1	6,1	114,6	12	276,8	28,8	147,5	15,3
2002	301,1	27,4	74,0	6,7	69,8	6,4	137,6	12,5	334,3	30,5	143,0	13
2003	329,9	29,4	63,2	5,6	58,8	5,2	161,4	14,4	326,1	32,3	114,0	10,2
2004	391,4	31,3	69,2	5,5	71,7	5,7	176,5	14,1	396,1	31,7	85,2	6,8
2005	418,5	33,6	79,8	6,4	76,0	6,1	187,5	15,1	332,7	26,7	73,2	5,9
2006	447,8	31,1	92,5	6,4	95,7	6,7	215,5	15	430,1	30	68,6	4,8
2007	526,2	31,4	101,6	6,1	93,8	5,6	273,0	16,3	489,8	29,3	80,5	4,9
2008	838,7	37,8	103,0	4,7	111,7	5,0	360,8	16,3	742,1	33,5	61,4	2,8
2009	910,9	39,6	130,7	5,7	112,5	4,9	412,5	17,9	696,0	30,3	37,4	1,6
2010	1212,6	45,6	151,3	5,7	121,7	4,6	513,2	19,3	627,0	23,6	33,2	1,2
2011	1774,7	45,7	163,2	4,2	129,7	3,3	786,1	20,3	987,8	25,5	37,7	0,9
2012	1988,4	41,6	185,3	3,9	135,2	2,9	786,7	16,4	1645,0	34,4	42,0	0,9
2013	1855,3	44,9	226,5	5,5	149,1	3,6	709,4	17,2	1147,1	27,8	44,2	1,1
2014	2007,2	44,7	218,4	4,9	161,9	3,6	736,0	16,4	1333,0	29,7	37,8	0,8
2015	2170,9	47,0	223,0	4,2	179,7	3,9	730,2	15,8	1270,6	27,5	42,6	0,9
2016	2279,5	49,6	198,0	4,3	137,8	3,0	708,4	15,4	1220,9	26,6	46,8	1,0

-Source : **Banque d'Algérie, Op- cit.**

- النسب: من إعداد الطالبة وهي عبارة عن المبالغ المخصصة لكل بند بالنسبة إلى المبلغ الإجمالي لنفقات التسيير لنفس السنة.

الملحق رقم (04): توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2018 حسب القطاعات **الآف دج**

القطاعات	رخص البرنامج	اعتمادات الدفع
الصناعة	5,315,893	7,399,089
الفلاحة والري	116,522,398	157,775,000
دعم الخدمات المنتجة	73,355,857	80,309,269
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	596,587,648	636,529,424
التربية والتكوين	101,779,882	118,725,739
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	77,101,918	89,381,082
دعم الحصول على سكن	69,843,340	384,892,820
مواضيع مختلفة	800,000,000	600,000,000
المخططات البلدية للتنمية	100,000,000	100,000,000
المجموع الفرعي للاستثمار	1,940,506,936	2,175,012,423
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد)	-	638,303,602
احتياطي لنفقات غير متوقعة	330,000,000	330,000,000
تسوية الديون المستحقة على الدولة	-	400,000,000
المساهمة الاستثنائية للميزانية لفائدة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية (ص.و.ت.ا)	-	500,000,000
المجموع الفرعي لعمليات برأس المال	330,000,000	1,868,303,602
مجموع ميزانية التجهيز	2,270,506,936	4,043,316,025

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الحكومة، قانون المالية لسنة 2018، الجريدة الرسمية، العدد 76، الصادر بتاريخ 08 ربيع الثاني 1934، الموافق لـ 27 ديسمبر 2017، قانون رقم 17- 11.

الملحق رقم (05): تطور نفقات التجهيز للفترة (2000- 2017) الوحدة: مليار دج

السنوات	النفقات العامة	نفقات التجهيز	نفقات التجهيز/ النفقات العامة	معدل نمو نفقات التجهيز %	الناتج الداخلي الخام	نفقات التجهيز/ الناتج الداخلي الخام
2000	1178,1	321,9	27,3	-	4123,5	7,8
2001	1321,0	357,4	27,1	11,0	4227,1	8,8
2002	1550,6	452,9	29,2	26,7	4522,8	10,0
2003	1690,2	567,4	33,6	25,3	5252,8	10,9
2004	1891,8	640,7	33,9	12,9	6149,1	10,4
2005	2052,0	806,9	39,3	25,9	7562,0	10,7
2006	2453,0	1015,1	41,4	25,8	8501,6	11,9
2007	3108,6	1434,6	46,1	41,3	9352,9	15,3
2008	4191,1	1973,3	47,1	37,5	11043,7	17,9
2009	4246,3	1946,3	45,8	-1,4	9968,0	19,5
2010	4466,9	1807,9	40,5	-7,1	11991,6	15,1
2011	5853,6	1974,4	33,7	9,2	14588,5	13,5
2012	7058,1	2275,5	32,2	15,3	16209,6	14,0
2013	6024,1	1892,6	31,4	-16,8	16647,9	11,4
2014	6995,7	2501,4	35,8	32,2	17228,8	14,5
2015	7656,3	3039,3	39,7	21,5	16702,1	18,2
2016	7383,6	2792,2	37,8	-8,1	17406,8	16,0
2017	5534,9	2291,3	35,8	-28,9	18906,5	10,5

المصدر:

- الديوان الوطني للإحصائيات على الموقع http://www.ons.dz (17:10 21 /08 /2017)

-**Banque d'Algérie, Op- cit.**

الملحق رقم (06): الإيرادات النهائية المطبقة في ميزانية الدولة لسنة 2018 حسب الجدول (أ).

إيرادات الميزانية	المبالغ (بآلاف دج)
1. الموارد العادية	
1. 1. الإيرادات الجبائية	
201- 001- حواصل الضرائب المباشرة.....	1.391.701.000
201- 002- حواصل التسجيل والطابع	136.805.000
201- 003- حواصل الضرائب المختلفة على الأعمال.....	1.097.116.000
(منها الرسم على القيمة المضافة المطبقة على المنتجات المستوردة).....	(500.220.000)
201- 004- حواصل الضرائب غير المباشرة.....	10.000.000
201- 005- حواصل الجمارك.....	397.405.000
المجموع الفرعي (1)	3.033.027.000
1- 2- الإيرادات العادية	
201- 006- حواصل ومداخيل أملاك الدولة.....	27.000.000
201- 007- الحواصل المختلفة للميزانية.....	78.000.000
201- 008- الإرادات النظامية.....	20.000
المجموع الفرعي (2)	105.020.000
1- 3- الإيرادات الأخرى	
الإيرادات الأخرى	800.000.000
المجموع الفرعي (3)	800.000.000
مجموع الموارد العادية	3.938.047.000
2- الجباية البترولية	
201- 011- الجباية البترولية	2.776.218.000
المجموع العام للإيرادات	6.714.265.000

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الحكومة، قانون المالية لسنة 2018، الجريدة الرسمية، العدد 76، الصادر بتاريخ 08 ربيع الثاني 1934، الموافق لـ 27 ديسمبر 2017، قانون رقم 17- 11.

الملحق رقم (07): السياسة الضريبية في الجزائر خلال الفترة (2000- 2017)

السنة	الإيرادات العامة مليار دج	الإيرادات الجبائية	الجباية البترولية	الجباية العادية	الإيرادات غير الجبائية	نسبة الجباية البترولية من الإيرادات الجبائية	نسبة الجباية العادية من الإيرادات الجبائية	الناتج الداخلي الإجمالي	نسبة الإيرادات العامة من PIB
2000	1578,2	1522,7	1173,2	394,5	55,4	77,0	25,9	4123,5	38,3
2001	1505,5	1319,5	921,3	398,2	186	69,8	30,2	4227,1	35,6
2002	1603,3	1389,8	906,8	483,0	213,5	68,7	34,8	4522,8	35,4
2003	1974,4	1772,4	1247,5	524,9	193,7	70,4	29,6	5252,8	37,6
2004	2229,7	2036	1455,6	580,4	202	71,5	28,5	6149,1	36,3
2005	3082,5	2866,4	2224,2	642,2	215,3	77,6	22,4	7562,0	40,7
2006	3639,8	3374,1	2653.3	720.8	265.7	78,6	21,4	8501,6	42,8
2007	3687,8	3394,7	2628	766.7	293.1	77,4	22,6	9352,9	39,4
2008	5111,0	4804,3	3908.9	895.4	306.4	81,3	18,6	11043,7	46,3
2009	3676,0	3325,7	2179.1	1146,6	350,3	65,5	34,5	9968,0	36,9
2010	4392,9	3970,1	2672,1	1298,0	422,8	67,3	32,7	11991,6	36,6
2011	5790,1	5255,7	3728,6	1527,1	534,4	70,9	29,1	14588,5	39,7
2012	6339,3	5836,5	3927,9	1908,6	502,8	67,3	32,7	16209,6	39,1
2013	5957,5	5421,8	3403,3	2018,5	519,1	62,7	37,2	16647,9	35,8
2014	5738,4	5172,5	3081,1	2091,4	565,9	59,6	40,4	17228,8	33,3
2015	5103,1	4402	2047,3	2354,7	701,1	46,5	53,4	16702,1	30,5
2016	5042,2	3867,8	1444,9	2422,9	1174,4	37,3	62,6	17406,8	28,9
2017	4739,6	3558,7	1579,6	1979,1	1209,7	44,4	55,6	18906,5	25,1

المصدر: بناء على:

-ONS; " Rétrospective Statistique 2000-2016 "; (http://www.ons.dz/) : (22/07/2018 21:36)

- Banque d'Algérie , Rapport 2016 ,op-cit , P 152 .

- Ministère des Finances :http://www.mf.gov.dz (23/07/2018 15:15)

الملحق رقم (08): تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر للفترة (2000- 2017).

السنوات	إجمالي الإيرادات العامة	إجمالي النفقات العامة	رصيد الميزانية العامة	نسبة رصيد الميزانية من PIB
2000	1578,2	1178,1	400,1	9,7
2001	1505,5	1321,0	184,5	4,4
2002	1603,3	1550,6	52,7	1,1
2003	1974,4	1690,2	284,2	5,4
2004	2229,7	1891,8	337,9	5,4
2005	3082,5	2052,0	1030,5	13,6
2006	3639,8	2453,0	1186,8	13,9
2007	3687,8	3108,6	579,2	6,2
2008	5111,0	4191,1	919,9	8,3
2009	3676,0	4246,3	-570,3	-5,7
2010	4392,9	4466,9	-74	-0,6
2011	5790,1	5853,6	-63,5	-0,4
2012	6339,3	7058,1	-718,8	-4,4
2013	5957,5	6024,1	-66,6	-0,4
2014	5738,4	6995,7	-1257,3	-7,3
2015	5103,1	7656,3	-2553,2	-15,3
2016	5042,2	7383,6	-2341,4	-13,5
2017	4739,6	5534,9	-795,3	-4,2

-Source : **Banque d'Algérie, Op- cit.**

الملحق رقم (09): تطور مختلف قطاعات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000- 2016

السنوات	القطاع الزراعي	قطاع المحروقات	قطاع الخدمات	قطاع الصناعة (خ.م)	البناء والأشغال العمومية
2000	0,5-	4,9	2,1	1,3-	5,1
2001	13,5	1,6-	3,8	5,0	2,8
2002	1,3-	3,7	5,3	5,2	8,2
2003	19,7	8,8	4,2	5,9	5,5
2004	3,15	3,3	7,7	6,2	8
2005	1,9	5,8	6	5,5	7,1
2006	4,9	2,5-	6,5	2,8-	11,6
2007	5	0,9-	6,8	0,8	9,8
2008	5,3-	2,3-	7,8	4,4	9,8
2009	21,1	0,8-	7,4	8,5	8,5
2010	4,9	2,2-	5,7	3,4	8,9
2011	11,6	3,3-	5,4	3,9	5,2
2012	7,2	3,4-	4,2	5,1	8,2
2013	8,8	5,5-	4,0	4,1	6,6
2014	2,5	0,6-	4,4	4,0	6,8
2015	6,0	0,2	3,6	4,8	4,7
2016	1,8	7,7	1,5	3,8	5,0

-Source : **Banque d'Algérie, Op- cit.**

الملحق رقم (10): تطور عدد السكان المشغلون والعاطلون عن العمل خلال الفترة (2000- 2016)

السنوات	عدد السكان 10^6	القوة العاملة النشطة	السكان المشغلون	العاطلون عن العمل
2000	30,5	8796	6186	2610
2001	30,9	9044	6584	2460
2002	31,4	9269	6878	2391
2003	31,9	9510	7257	2253
2004	32,3	9748	7789	1959
2005	32,8	9982	8455	1527
2006	33,3	10213	8957	1256
2007	33,9	10463	9020	1443
2008	34,4	10681	9475	1206
2009	34,9	10911	9809	1102
2010	35,4	11203	10083	1120
2011	35,9	11382	10244	1138
2012	37,5	11641	10863	1342
2013	38,3	11929	11213	1218
2014	39,1	11453	10239	1214
2015	39,9	11932	10594	1338
2016	40,4	12117	10845	1272

-Source : **Banque d'Algérie, Op- cit.**

الملحق رقم (11): تطور عناصر هيكل ميزان المدفوعات للفترة 2000- 2016 الوحدة: مليار دولار

السنوات	إجمالي الصادرات	قيمة الواردات	رصيد الميزان التجاري	رصيد ميزان الخدمات	رصيد ميزان التحويلات	رصيد الميزان الجاري	رصيد حساب رأس المال
2000	21,65	9,35	12,3	4,16-	0,79	8,93	1,36-
2001	19,09	9,48	9,31	3,22-	0,67	6,76	0,87-
2002	18,71	12,01	6,70	3,41-	1,07	4,36	0,17-
2003	24,47	13,32	11,14	3,99-	1,75	8,84	1,37-
2004	32,22	17,75	14,27	5,61-	2,46	11,12	1,87-
2005	46,33	19,86	26,64	7,35-	2,06	21,18	4,24-
2006	54,74	20,68	34,06	6,72-	1,61	29,95	11,22-
2007	60,59	26,35	34,23	5,87-	2,22	30,59	1,08-
2008	78,59	38,07	40,52	8,84-	2,77	30,45	2,54
2009	45,18	37,40	7,78	10-	2,63	0,41	3,45
2010	57,09	38,89	18,20	8,70-	2,65	12,16	3,42
2011	72,89	46,93	25,96	10,85-	2,65	17,77	0,34
2012	71,47	51,57	20,17	11,04-	3,17	12,30	0,25-
2013	46,87	54,98	9,88	11,51-	2,79	1,15	1,01-
2014	60,12	59,67	0,46	12,95-	3,21	9,28-	3,39
2015	34,57	52,64	18,08-	11,97-	2,77	27,29-	0,25-
2016	29,31	49,43	20,13-	8,91-	2,82	26,22-	0,19

-Source : **Banque d'Algérie, Op- cit.**

الملحق رقم (12): تطور المؤشرات الاقتصادية للمربع السحري خلال الفترة (2000- 2018).

السنوات	معدل النمو الاقتصادي	معدل التضخم	معدل البطالة	رصيد ميزان المدفوعات
2000	2,2	0,3	29,7	570,0
2001	4,6	4,2	27,2	478,5
2002	5,6	1,4	25,8	291,7
2003	7,2	4,3	23,7	575,9
2004	4,3	3,9	20,0	666,9
2005	5,9	1,4	15,3	1243,4
2006	1,7	2,3	12,3	1231,5
2007	3,4	3,7	13,8	2041,0
2008	2	4,9	11,3	2379,9
2009	1,6	5,8	10,1	2800,7
2010	3,6	3,9	9,9	1149,9
2011	2,8	4,5	9,9	1472,9
2012	3,3	8,8	10,9	933,8
2013	2,8	3,2	9,8	8,56
2014	3.4	2.2	10.6	-478,7
2015	3,7	4,7	11.2	-2763,4
2016	3,3	6,4	10,5	-2824,3
2017	2,4	5,5	12,3	-2414,4
*2018	1,3	3,4	11	-501,2

-**Source** : **Banque d'Algérie, Op- cit.**

- وزارة المالية على الموقع http://www.mf.gov.dz/ *(16:25 2017 /08 /29)*

-* إحصائيات تقديرية للثلاثي الأول 2018.

الملحق رقم (13): تطور المؤشرات الاقتصادية للمربع السحري خلال الفترة (2000- 2018).

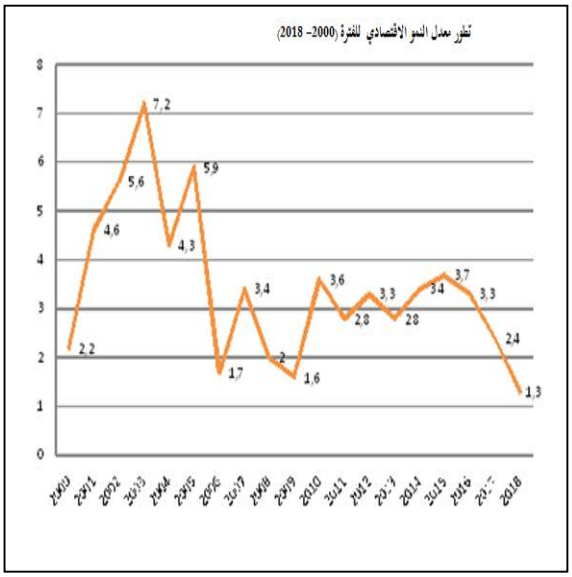

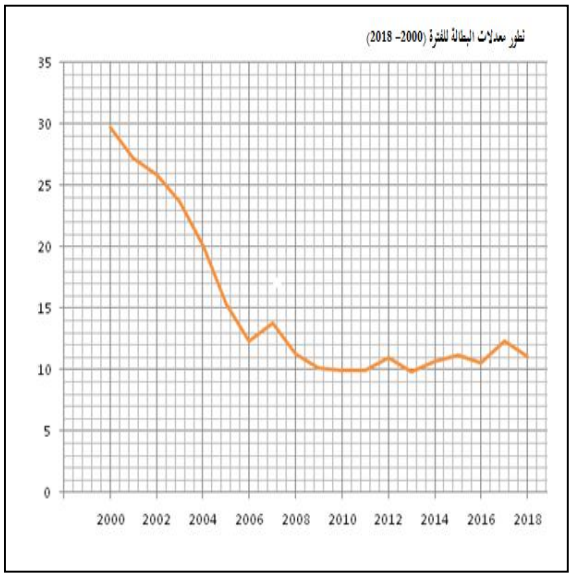

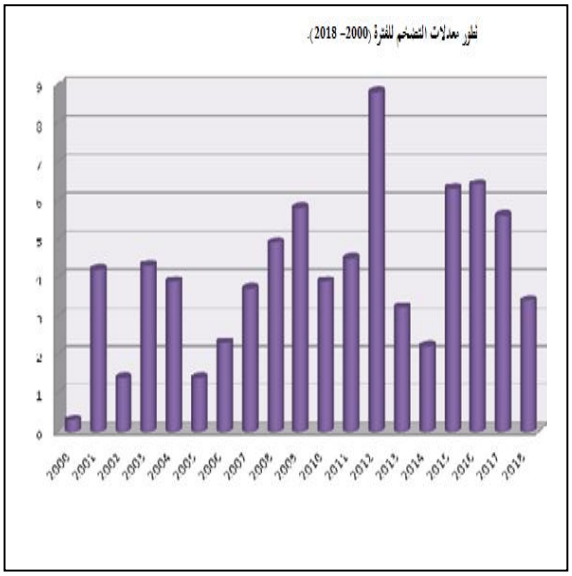

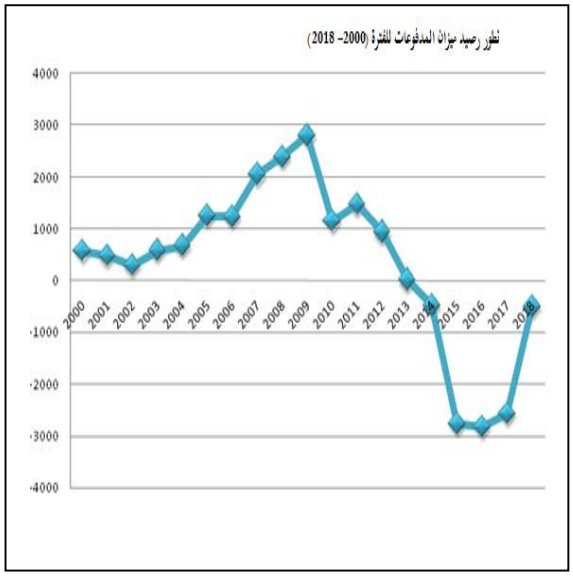

المصدر: بناءا على معطيات الملحق رقم (12) واعتمادا على برنامج EXEL

الملحق رقم (14): نتائج اختبار السببية لقرانجر (Granger)

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 10/13/18 Time: 17:49
Sample: 1995 2017
Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DEP does not Granger Cause CHO	22	5.42169	0.0311
CHO does not Granger Cause DEP		0.04112	0.8415
INF does not Granger Cause CHO	22	0.36396	0.5535
CHO does not Granger Cause INF		1.29851	0.2686
PIB does not Granger Cause CHO	22	2.00206	0.1733
CHO does not Granger Cause PIB		3.68301	0.0701
PIB_BA does not Granger Cause CHO	22	0.70161	0.4127
CHO does not Granger Cause PIB_BA		2.69168	0.1173
INF does not Granger Cause DEP	22	2.56345	0.1259
DEP does not Granger Cause INF		8.60796	0.0085
PIB does not Granger Cause DEP	22	0.09298	0.7637
DEP does not Granger Cause PIB		0.73318	0.4025
PIB_BA does not Granger Cause DEP	22	6.02824	0.0239
DEP does not Granger Cause PIB_BA		1.55382	0.2277
PIB does not Granger Cause INF	22	0.63824	0.4342
INF does not Granger Cause PIB		0.57376	0.4581
PIB_BA does not Granger Cause INF	22	0.19648	0.6626
INF does not Granger Cause PIB_BA		1.05562	0.3171
PIB_BA does not Granger Cause PIB	22	0.21472	0.6484
PIB does not Granger Cause PIB_BA		0.29788	0.5916

المصدر: اعتمادا على برنامج Eviews10

الملحق رقم (15): مربع كالدور للمؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري للفترة (2000 - 2018)

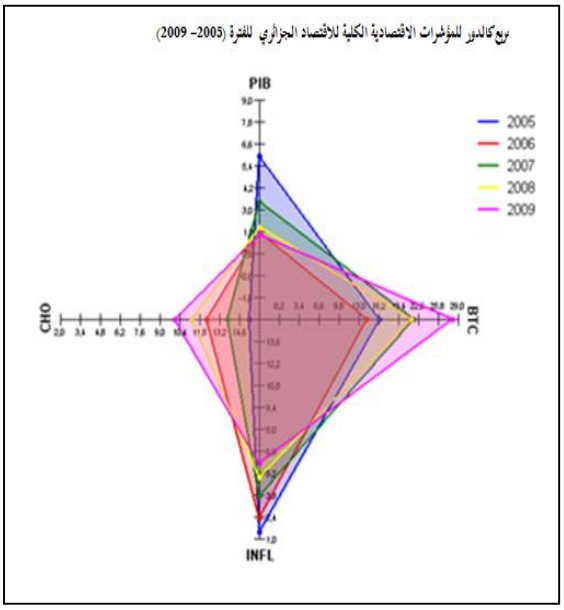

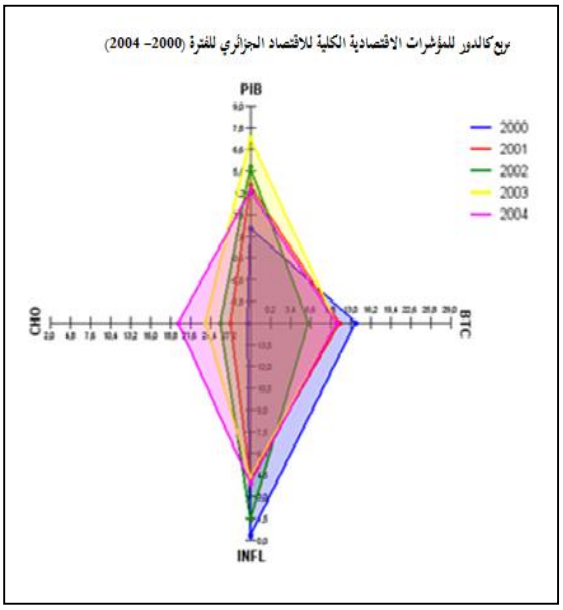

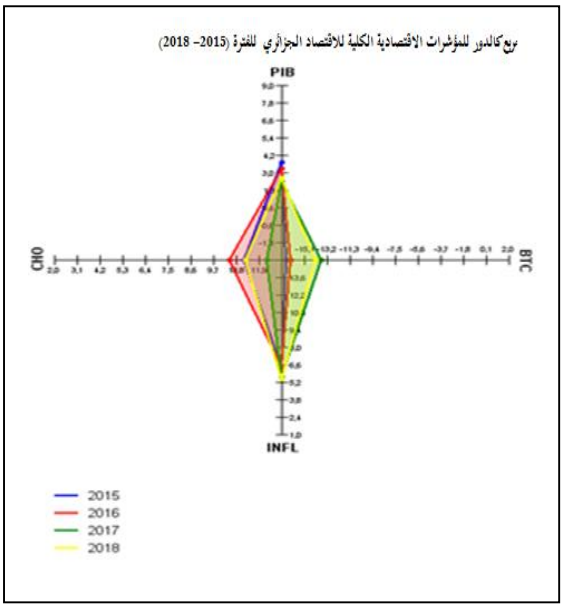

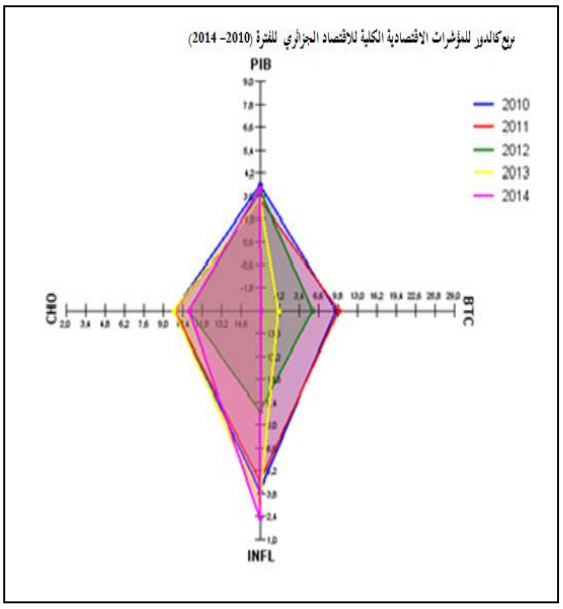

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المعطيات المقدمة من بنك الجزائر، وتطبيقها في برنامج:

Générateur de carrés magiques de Nicholas Kaldor.

الملحق رقم (16): المربع السحري للاقتصاد الجزائري لمتوسطات القيم للفترات (2000- 2004)، (2005-2009)، (2010- 2014)، (2015- 2018).

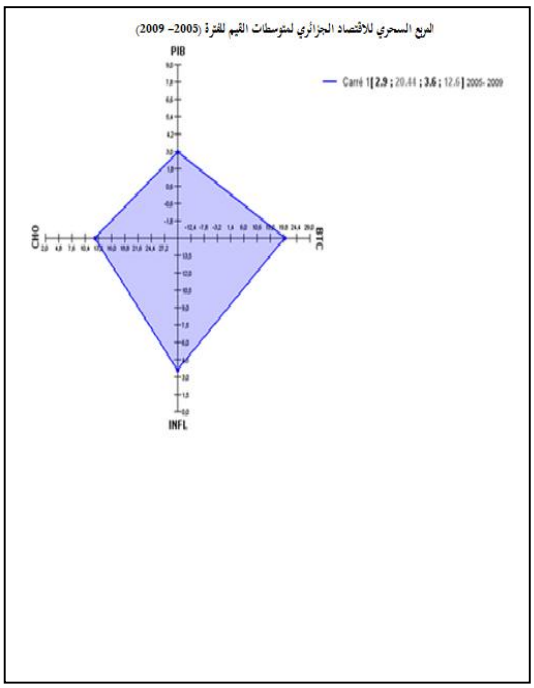

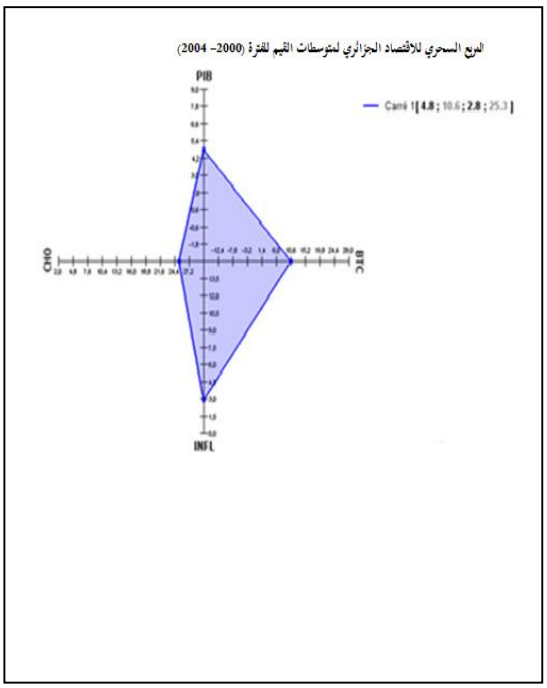

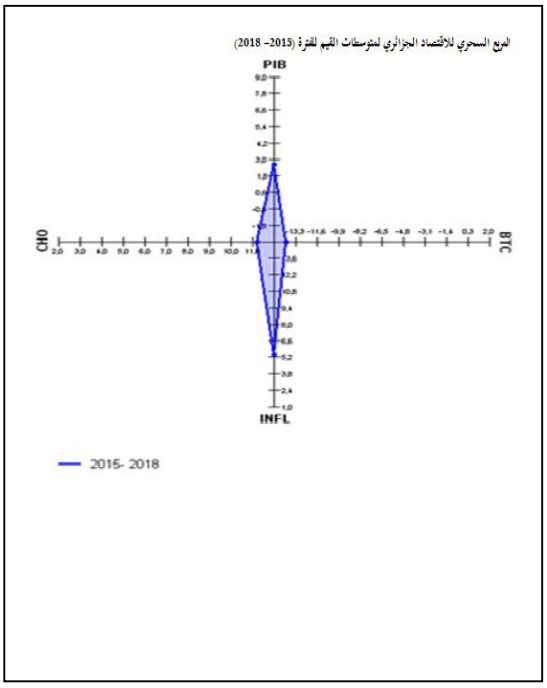

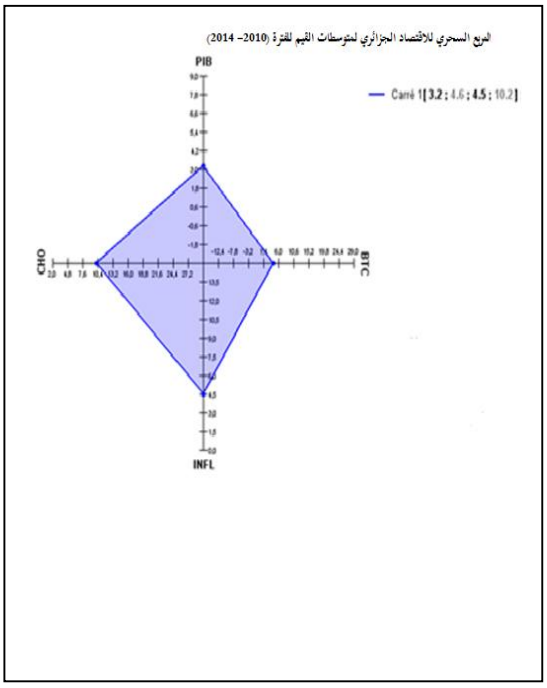

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المعطيات المقدمة من بنك الجزائر، وتطبيقها في برنامج:

Générateur de carrés magiques de Nicholas Kaldor.